

٩٥٧٢١٩
٤٤٨

مشكلة الموصلي

دراسة في الدبلوماسية العراقية - الانكليزية - التركية وفي الرأي العام

تأليف

الدكتور فاضل حسين

رسالة الدكتوراه التي قدمها المؤلف الى جامعة انديانا
في الولايات المتحدة الاميركية سنة ١٩٥٢

الطبعة الثالثة - مزيّدة ومنقحة

جميع الحقوق

بغداد ١٩٧٧

ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب

مطبعة اشيلية - بغداد

٠٠٧٠٩٦



كتاب الاستاذ المشرف

الى وزير تربية العراق

مؤرخ في ٩ تموز ١٩٥٢

اعتبرت جامعة انديانا رسالة المؤلف ممتازة تستحق المبادلة مع الجامعات الكبرى فاقترحت على وزارة التربية العراقية طبعها على نفقتها باللغة الانكليزية بغية توزيعها على الجامعات وعلى الشخصيات العراقية المهمة، وفيما يلي بعض ما جاء في كتاب الاستاذ المشرف في تزكية رسالة المؤلف .

وزير التربية

بغداد العراق

سيادة الوزير

... انجز السيد فاضل حسين رسالة ممتازة بكتابه عن موضوع كبير الاهمية في تاريخ العراق الحديث ... وتظهر الالوجه الثمينه لهذا البحث خاصة في الفصول التي تعالج مناقشات البرلمان العراقي والصحافة العراقية والتركية والبريطانية والفرنسية والاميركية . ولم يعالج هذه الالوجه من مشكلة الموصل معالجة مفصلة اى بحث سابق فيما اعلم كما فعل المؤلف .

... اعتقد انه سيسرك العمل الذي اتمه الكاتب عن هذا الموضوع وسترى انه يعرض وجهة النظر العراقية امام العالم عرضا حسنا .

المخلص

ف . لى بنز

استاذ التاريخ

رأي الاستاذ المشرف في تلميذه المؤلف :

« أنا واثق من أن الكلية التي تذهب للتدريس فيها ستكون محظوظة لأن تستبلك كأحد أعضاء هيئة التدريس فيها . »

في رسالته المؤرخة في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٢

« ان قسمنا قسم التاريخ وجامعة أنديانا فخوران بك . »

في رسالته المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٤

كلمة شكر

يعرب المؤلف عن اعظم امتنانه للبروفيسور ف . لى بنز الذى اشرف على كتابة هذه الرسالة بعناية واهتمام وقد تجاوزت رفته ومجاملاته الحدود التى يستحقها الطالب .

ومن بين الاصدقاء الكثيرين الذين قلموا للمؤلف مساعدات ثمينة يشكر بصورة خاصة الدكتور مجيد خدورى والدكتور جميل دلالى والاستاذ رفيق حلمى والسادة سعد يوسف وعبدالعزىز ابو التمن وخيرى العمري ونجيب محيى الدين والمكتوب عبدالكريم عبدالرزاق العطار والمحترم كرتس ستيفان .

ويشكر المؤلف فضل السيدة اليس كرين والسيدة ماكسين اولكود والموظفين فى قسم الاستعارة المتبادلة فى جامعة انديانا . ويشكر موظفى مكتبة جامعة انديانا الذين قلموا له خدمة واهتماما تجاوزا حدود الواجب . ويشكر المؤلف ايضا موظفى المكتبة العامة فى بوسطن ومكتبة جامعة شيكاغو ومكتبة كليفلاند العامة ومكتبات جامعة كولورادو ومكتبة جامعة كولومبيا ومكتبة الكونكرس والمكتبة القانونية فى جامعة هارفرد ومكتبة جامعة لويولا ومكتبة جامعة ميامى (فى اكسفورد ، اوهايو) ومكتبة جامعة مشيغان ومكتبة معهد الشوق الاوسط ومكتبة جامعة منيسوتا ومكتبة جامعة نورثوسترن والمكتبة القانونية فى جامعة نوتودام ومكتبة جامعة برنستون ومكتبة جامعة برديو ومكتبة الاثار فى بغداد والمكتبة العامة فى بغداد للمساعدات الثمينة التى قدموها له فى جمع المواد المطلوبة للرسالة .

واخيرا يشكر المؤلف فضل السيدة الزبت كولنكر لطبعها الرسالة بالالة الطابعة .

فاصل حسين

المحتويات

الصفحة

١	الفصل الاول - مقدمة : العراق الحديث
٢	الادارة البريطانية في العراق ١٩١٨-١٩٢٠
٣	استفتاء ١٩١٨ - ١٩١٩
٦	المعارضة العربية
٧	تسوية ما بعد الحرب
٧	اتفاقية سايكس - بيكو
٩	اتفاقية سان ريمو
١٠	الانتداب
١٢	معاهدة سيفر
١٣	الاكراد
١٥	الأتوريون
١٧	تأسيس الحكومة الوطنية
١٨	الحكومة المؤقتة
٢٠	معاهدة ١٩٢٢
٢٣	الفصل الثاني - مؤتمر لوزان ومعاهدة الصلح
٢٤	تركيا الكمالية
٢٨	مؤتمر لوزان الاول
٣٦	مؤتمر لوزان الثاني
٣٨	معاهدة لوزان ١٩٢٣
٤٠	الفصل الثالث - احالة مشكلة الموصل الى عصبة الامم
٤١	مؤتمر القسطنطينية
٤٥	قضية الانتداب على العراق
٥٠	تأليف لجنة التحقيق
٥٥	خط بروكسل
٥٩	الفصل الرابع - لجنة التحقيق وتقريرها
٥٩	زيارة اللجنة للننن وانقرا وبغداد

الصفحة

٦٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	تحقيقات اللجنة في العراق
٦٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	اساليب العمل
٧٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الحجج الجغرافية
٧٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	وصف الولاية الجغرافي
٧٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	وصف خطى الحدود المقترحين
٧٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التي تربط الاراضى-المتنازع عليها-مع الاراضى المجاورة
٧٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	قضية الاسم « العراق »
٧٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الطرق والمواصلات
٧٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الخلاصة الجغرافية
٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الحجج العنصرية
٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الوصف العنصرى للاراضى المتنازعة
٨١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	بعض الارقام عن السكان والاجناس
٨٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	توزيع الاجناس الاقليمي
٩٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	سجاياء الاجناس المختلفة وقراباتهما
١٠١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الخلاصة العنصرية
١٠٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الحجج التاريخية
١٠٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الحجج الاقتصادية
١٠٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومتان
١١٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	دراسة اللجنة للناحية الاقتصادية من مشكلة الموصل
١١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الخلاصة الاقتصادية
١١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الحجج العسكرية
١١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الحجج السياسية
١١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	آراء السكان
١٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	القضية الاثورية
١٢٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حجج سياسية اخرى
١٢٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الخلاصة السياسية
١٢٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	نتائج اللجنة النهائية
١٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	توصيات خاصة
١٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الفصل الخامس - قرار مجلس العصبة عن الموصل
١٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الثورة الكردية في تركيا

الصفحة

١٣٣	حوادث الحدود
١٣٩	تعيين لجنة ليدونر
١٤١	مناقشة مجلس العصبة لتقرير لجنة التحقيق
١٦٢	الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة
١٦٤	مناقشة مجلس العصبة لرأى المحكمة الاستشارى
١٦٨	تقرير الجنرال ليدونر
١٧١	قرار مجلس العصبة التحكيمى
١٧٦	الفصل السادس - التسوية النهائية لمشكلة الموصل
١٧٦	المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦
١٨٠	الوضع على خط الحدود النهائى
١٨١	مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا
١٨٤	المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦
١٨٧	الفصل السابع - النواحي القانونية من مشكلة الموصل
١٨٧	الحجج البريطانية
١٩٨	وجهات نظر محكمة العدل الدولية الدائمة
٢٠٧	وجهات النظر التركية
٢١٠	آراء فقهاء القانون الدولى
٢١٨	الخاتمة
٢٢٠	الفصل الثامن - الرأى العام العراقى ومشكلة الموصل
٢٢٠	الموقف العراقيين المعادى من الاتراك
٢٢٣	الموقف المجلس التأسيسى العراقى
٢٢٥	الرأى العام قبل مجرى لجنة التحقيق وفى أثناء تحقيقها
٢٢٦	حزب الاستقلال العراقى والموصل
٢٢٨	تعبيرات اخرى عن الرأى العام
٢٣٠	الآراء الكردية
٢٣١	التعليقات العراقية على تقرير اللجنة سنة ١٩٢٥
٢٣٥	مؤيدو تركيا فى العراق
٢٣٧	التعليق على قرار مجلس العصبة سنة ١٩٢٥
٢٣٨	معارضة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦
٢٤٢	الارتياح من التسوية النهائية
٢٤٤	الفصل التاسع - الرأى العام البريطانى ومشكلة الموصل
٢٤٤	الآراء البريطانية فى الادوار الاولى من المشكلة

الصفحة

٢٤٨	الآراء البريطانية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٥٦	الآراء البريطانية بعد قرار مجلس العصبة
٢٥٧	مناقشات البرلمان
٢٦٤	مناقشات الصحافة
٢٧١	..	الفصل العاشر - الرأي العام التركي ومشكلة الموصل
٢٧١	..	الآراء التركية في الادوار الاولى من المشكلة
٢٧٣	الآراء التركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٧٨	..	الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة
٢٨٤		الفصل الحادي عشر - الرأي العام الاميركي والفرنسي ومشكلة الموصل
٢٨٤	الرأي العام في الولايات المتحدة
٢٨٤	..	الآراء الاميركية في الادوار الاولى من المشكلة
٢٨٩	..	الآراء الاميركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٩٠	الآراء الاميركية بعد قرار مجلس العصبة
٢٩٤	الرأي العام في فرنسا
٢٩٤	..	الآراء الفرنسية في الادوار الاولى من المشكلة
٢٩٨	..	الآراء الفرنسية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق
٢٩٩	الآراء الفرنسية بعد قرار مجلس العصبة
٣٠٢		الفصل الثاني عشر - النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل
٣٠٣	الكفاح القديم على نفط الموصل
٣١٠	امتياز جستر
٣١١	مناورات ومساومات من اجل نفط الموصل
٣١٣	امتياز نفط الموصل
٣١٤	اشراك الاميركيين في شركة النفط التركية
٣١٦	ملحق - المادة الثالثة من معاهدة لوزان
٣١٩	المراجع
٣٣٠	فهرست الاعلام

الفصل الاول

مقدمة : العراق الحديث

لقد اتى على العراق حين من الدهر كان فيه جزء من الامبراطورية العثمانية (١٦٣٨-١٩١٨) • وقد كان لفكرتي الديمقراطية والقومية اللتين نشرتهما الثورة الفرنسية في العالم أثر في انحلال الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى • وكان للبعث العربي الذي ذكر به ادباء مصر وسوريا العرب بماضيتهم وانعشوا آمالهم بالمستقبل صدهاء في العراق وساهم احراره في المطالبة بالاصلاح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر واول القرن العشرين • وقد رأى احرار الامبراطورية العثمانية على اختلاف أجناسهم وأديانهم ان الديمقراطية تعنى الملكية الدستورية فألقوا لهذا الغرض جمعية الاتحاد والترقي واضطروا السلطان المستبد عبد الحميد الثاني في ١٩٠٨ على منح الدستور • ولكن سرعان ما ظهر أن الأتراك في هذه الجمعية عازمون على تترك العنصر الأخرى فكون العرب جمعيات لمقاومة السيطرة التركية • وقد كان العراقيون نشيطين في هذه الجمعيات ، ولما انتهت الحركة بالثورة على الأتراك في سنة ١٩١٦ ساهم الضباط العراقيون فيها • وقد كانت مشاركة هؤلاء الضباط في الحركة والدعاية الانكليزية ضد الأتراك سببا في انتعاش الوعي القومي في العراق (١) •

احتلت الجيوش البريطانية العراق خلال الحرب العالمية الاولى • وفي ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ وقع الأتراك وممثل عن الحلفاء هدنة مندروس التي صارت نافذة منذ ظهر اليوم التالي حسب التوقيت المحلي وفي ذلك الوقت كانت الجيوش البريطانية على بعد اثني عشر ميلا من مدينة الموصل •

(١) عن القومية العربية والبعث العربي انظر George Antonius, *The Arab Awakening*. وقد ترجم الدكتور ناصر الدين الأسد

هذا الكتاب الى العربية بعنوان **يقظة العرب** •

الادارة البريطانية في العراق ١٩١٨-١٩٢٠

فى يوم ٢ تشرين الثانى ١٩١٨ جاء العقيد لجمان الى مدينة الموصل وسأل القائد التركى الجنرال على احسان ياشا ان يلاقى فى جنوب الموصل القائد الانكليزى الجنرال السروليام مارشال الذى وصلته تعليمات من القيادة العليا البريطانية باحتلال ولاية الموصل كلها . وقد طلب الجنرال مارشال جلاء الانراك عن ولاية الموصل وفقا للمادتين ٧ و١٦ من هدنة مندروس^(٢) . وقد تجادل القائدان حول معنى ميزوبوتاميا Mesopotamia وهل تشمل ولاية الموصل أم لا ورفض على احسان اخلاء الولاية ومدينة الموصل ورجع الى مقر قيادته فى الموصل وأمر برفع العلم العثماني على بناية الحكومة . وفى يوم ٨ تشرين الثانى اسرع لجمان الى الموصل وأمر بانزال العلم العثماني ورفع العلم البريطانى مكانه^(٣) . وفى الوقت نفسه كان الجنرال كوب قد تسلم أمرا باحتلال الموصل ، فاحتلها وذكر على احسان بمواد الهدنة واعتبره مسؤولا عن الاضرار التى قد تنجم عن رفضه اخلاء المدينة والولاية . اما على احسان فقد اتصل برقيا بالحكومة التركية يطلب تعليماتها وتسلم أمرا باخلاء الموصل وتسليمها للبريطانيين وبترك المدنيين يعملون فى دوائرهم باسم دولتهم العثمانية ، وفى ٥ تشرين الثانى انسحب القائد التركى وترك وكيلا للموالى فى الموصل .

وبعد سبعة ايام سأل لجمان نائب الوالى ان يغادر الموصل وقد غادرها فى ١٣ تشرين الثانى بعد ان اذاع البيان الاتى^(٤) :

(٢) نصت المادة السابعة على ان « المحلفاء الحق باحتلال اية نقطة استراتيجية فى حالة ظهور موقف يهدد أمن الحلفاء » ونصت المادة السادسة عشرة على « تسليم كل الحصانيات فى الحجاز وعسير واليمن وسوريا وميزوبوتاميا (بين النهرين) لاقرب قائد حليف » .

(3) Gertrude Bell, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, p. 48.

(٤) عبدالرزاق الحسيني ، العراق فى دورى الاحتلال والانتداب ، الجزء الاول ، ص ٣٤ .

تؤدي جميع الدوائر والمحاكم المدنية العثمانية وعموم شعب الادارة المدنية التركية واجباتها كما في السابق باسم الدولة العثمانية وها اني ادرج للعموم بين علامات اقتباس البند الخامس من خطاب قائد الجيش البريطاني العام في العراق فخامة الجنرال مارشال الى قيادة الجيش السادس العثماني المؤرخ في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ والمبلغ اليها من قيادة الجيش السادس بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٣٣٤ رومية وبرقم ٢٠٤٩٤ .

« ان الادارة المدنية التركية الموجودة في نفس الموصل وفي ولاية الموصل يجب ان تبقى على حالها فبناء على ذلك تبقى الشرطة والدرك في الموصل ويكونون هم والموظفون المدنيون العثمانيون مسؤولين امام الحاكم السياسي الذي سيعينه القائد البريطاني العام في الموصل لتأمين النظام وتطبيق احكام القوانين حتى ورود اشعار آخر ، واما الاهلون الذين يرومون العودة الى بلادهم فانهم يسفرون من قبل الموظفين البريطانيين واما مسؤولية الموظفين المدنيين العثمانيين امام الحاكم السياسي البريطاني فان قبول ذلك امر ضروري الى ان تنتهي القضية بين الدولتين على ان تكون احكام احتجاجنا على احتلال الموصل باقية طبعا وقد فوضنا امر ولاية الموصل الى ضاحب القضية شاكرا افندي قاضي الموصل وكالة وبلغنا الامر الى جناب الكرنل لجمان » . التوقيع

١٣ تشرين الثاني ١٩١٨ نائب والي الموصل

لقد كان اكثر ولاية الموصل غير محتل عند توقيع الهدنة بالرغم من ان الجيوش البريطانية كانت قد احتلت كركوك يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩١٨ ، وسمع البريطانيون بالهدنة وهم يلاحقون الاتراك المتراجعين عبر الزاب الصغير ، ولكن الانكليز احتلوا اربيل بعد ذلك وبقية ولاية الموصل . اما السليمانية فكانت بيد الشيخ محمود الذي كان البريطانيون قد عينوه ليتمثلهم فيها . ولما عرضت مشكلة الموصل على عصبة الامم احتج الاتراك بأن احتلال ولاية الموصل كان عنفا غير قانوني ونقضا للهدنة .

استفتاء ١٩١٨-١٩١٩ :

في تشرين الثاني ١٩١٨ سألت وزارة الهند السر ارنولد ولسن نائب

الحاكم المدني أن يبرق اليها بأرائه في أي أمر له علاقة بالعراق قد يفيد ممثلي بريطانيا في مؤتمر تمهيدى يعقد بين الحلفاء . وقد ابرق ولسن رأيه في التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ونتائجه واقترح اعلان الحماية على العراق . وبعد ذلك بأيام قليلة اقترحت وزارة الهند خطة مفصلة قسمت بها العراق الى قسمين : أسفل وأعلى وسألت ولسن ان يبرق آراءه فأجاب ان ولايات البصرة وبغداد والموصل يجب ان تعتبر وحدة مفردة لغايات ادارية تحت سيطرة بريطانية فعالة . وقد ذكر ولسن نظراته في آراء العرب المثقفين عن التصريح البريطاني الفرنسي وعن الوضع بعد صدوره ، وقد أكد ان العرب يعارضون عودة الحكم التركي وادعى انهم يعارضون تأسيس مملكة عربية من دون استشارة أو مساعدة أو اشراف من قبل بريطانيا ولكنه اضاف بأنه ليس ثمة عربى يرغب فى ضم بلاده الى بريطانيا العظمى وقال «يعتبر الجميع تأسيس دولة عربية تمثل البصرة وبغداد والموصل تحت حكم أمير عربى حلاً مثالياً» ، وزعم ان المثقفين العرب مجمعون على رغبتهم فى مندوب سام بريطانى ومستشارين بريطانيين على ان يكون السر برسى كوكس أول مندوب سام . وقال ان الجميع متفقون على ضرورة الاستفتاء لاستطلاع الرأى العام فى البلاد وقد ذكر أربعة مرشحين للعرش : هادى باشا العمرى ، وأحد أعضاء الاسرة المالكة فى مصر ، واحد أبناء شريف مكة ، ونقيب بغداد وقال ان هادى العمرى أنسب المرشحين ولا سيما فى الموصل حيث اسرته ، واضاف قائلاً ان اختيار واحد من أبناء الملك حسين يلاقى قبولا بعيدا فى بغداد وربما فى كل مكان ولا سيما من شعبة العراق وذلك بسبب منزلة الملك حسين الدينية الرفيعة . وقد ختم ولسن آراءه باقتراح السر برسى كوكس كأول مندوب سام خلال السنوات الخمس الأولى من دون وجود ملك عربى ولكن يساعده وزراء عرب يساعدهم مستشارون بريطانيون . وذهب فى آرائه بعيدا الى حد اقتراح نوع من الحماية التى قد تتطور الى دولة عربية بمرتبة دومنيون تحت التاج البريطانى^(٥) .

(5) Sir Arnold Wilson, *Mesopotamia 1917-1920 : A Clash of Loyalties*, pp. 103-110.

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ تسلّم ولسن من وزارة الهند برقية تطلب اليه أن يستطلع رأي الشعب العراقي في النقاط الآتية : (١) هل يجذون تأسيس دولة عربية واحدة تحت الاشراف البريطاني تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج العربي ، (٢) واذا كان الامر كذلك فهل يرون وضع الدولة الجديدة تحت حكم أمير عربي ، (٣) وفي الحالة الأخيرة من الذي يقترحونه من الامراء العرب^(٦) ؟

وقد أرسل ولسن نسخاً من هذه البرقية والمراسلات الأخرى الى الضباط السياسيين البريطانيين في العراق (ومنهم الضباط السياسيون في ولاية الموصل) مع تعليمات لاجراء الاستفتاء . وقد أجرى الاستفتاء في شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩^(٧) .

(6) Bell, *Civil Administration*, p. 127.

(7) Wilson, *Clash of Loyalties*, p. 111.

وقد كانت نتيجة الاستفتاء الرغبة في تأسيس دولة عربية موحدة
باجماع الآراء^(١٠)، اما بشأن الامير العربي فقد اختلف الآراء .
المعارضة العربية :

بعد توقيع هدنة مندروس انتعشت القومية في العراق لاسباب مختلفة
وطمح القوميون الى تحقيق الحرية والاستقلال التامين للعراق .
ولم يكن ثمة عامل اشد اثارة لاماني العرب القومية من التصريحات التي
اصدرتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها خلال الحرب حددت موقف هذه الدول
من الامبراطورية العثمانية وشعوبها غير التركية . فبيان الجنرال مود وخطاب
لويد جورج في ٥ كانون الثاني ١٩١٨ والبند الثاني عشر من بنود الرئيس
ولسن وأهم من كل هذه التصريح الانكليزي - الفرنسي وما رافق ذلك من
دعاية الحلفاء التي نشرت بكل حرية في الجزيرة العربية وسوريا ومراسلات
الحسين - ماكماهون كل ذلك اقنع العراقيين داخل العراق وخارجه، برغم
جهود الادارة المدنية المضادة، بأن امانتهم القومية كانت على وشك التحقيق على
يد بريطانيا العظمى^(١١) . وقد جعل انتشار المبدأ الديمقراطي في تقرير المصير
شعب العراق ينتظر تأسيس حكومة قومية حالا على غرار الحكومة السورية .
ولكن تأخر البريطانيين في تقرير مستقبل العراق وآراء الكرنل ولسن سببت
التذمر بين القوميين العرب، هذا بالإضافة الى أن سكوت البريطانيين التام عن
مستقبل العراق وعن التصريحات المختلفة خلق الحيرة والخوف من المستقبل

» (١٠) نصي تصريح الناصرية على الرأي السائد بانه : « كنا نسمع منذ
عهد الصغر بأن العراق يتألف من ولايات البصرة وبغداد والموصل التي
تسمى العراق وكانت بغداد عاصمته دوماً . وعلى كل حال فان الموصل
مرتبطة ببغداد كما ان بغداد تسقى بماء الموصل وتحصل الموصل على طعامها
من التجارة البحرية عن طريق بغداد . وعلى هذا فلن نوافق مطلقاً على فصل
ولاية الموصل عن العراق . في صدر الاسلام عندما نشبت الحرب بين علي
ومعاوية كانت سوريا وتوابعها تحت حكم معاوية بينما كان العراق وبضمنه
الموصل تحت سيطرة علي . وهذا سبب كاف » . مقتبس من كتاب

Philip W. Ireland, *Iraq, A Study in Political*

Development, p. 172.

وقد ترجمه الاستاذ جعفر خياط الى العربية
(11) Ireland, *Iraq*, pp. 244-242.

ولا سيما في ما يخص الموصل • ولذلك بدأ العرب في العراق وفي سوريا
معارضة منظمة للبريطانيين •

تسوية ما بعد الحرب

تحت ضغط الحرب ، قطعت انكلترا على نفسها عهدا متناقضا مثل
مراسلات الحسين - ماكماهون واتفاقية سايكس - بيكو • ولذلك فشلت
انكلترا بعد الحرب في ارضاء جميع الفرقاء الذين يعينهم الامر • وقد تضمنت
تسوية ما بعد الحرب فيما يمس العراق اتفاقية سان ريمو التي أعطت نفط
العراق لبريطانيا وفرنسا ، والاتداب البريطاني على العراق ، وتوقيع معاهدة
سيفر التي بها اعترفت الامبراطورية العثمانية بفصل العراق عنها ومعالجة
مشاكل الاكراد والآشوريين في العراق •

اتفاقية سايكس - بيكو :

تمت هذه الاتفاقية على شكل مذكرات دبلوماسية تبودلت بين بريطانيا
العظمى وفرنسا وبروسيا • اما المذكرات التي عينت الحصص البريطانية
والفرنسية من الامبراطورية العثمانية بعد تقسيمها المتفق عليه فقد تبودلت
في لندن في يومى ١٦ و ١٧ مائس سنة ١٩١٦^(١٢) • وكان نصيب فرنسا يشمل
القسم الاكبر من سوريا وجزء من جنوب الاناضول وولاية الموصل • وكان
نصيب بريطانيا يشمل القسم الجنوبي من سوريا والقسم الجنوبي من العراق
(أى ولايتى بغداد والبصرة) وكان فى النية تأسيس منطقتى نفوذ لهما (هما
منطقة أوب المرسوتين على خارطة ملحقة بالاتفاقية) مع ادارة غير واضحة
العالم فى قسم آخر من حصصهما (هما المنطقة الزرقاء والمنطقة الحمراء على
الخارطة الملحقة) •

وعندما وقعت اتفاقية سايكس-بيكو كانت انكلترا تفكر فى أن تستخدم

(12) Antonius, *Arab Awakening*, pp. 248-251, 428-430.

الامبراطورية الفرنسية كحاجز بين الامبراطوريتين الروسية والبريطانية^(١٣)، ولذلك وافقت على اعطاء ولاية الموصل الى فرنسا • ولكن بدأت بعد الثورة البلشفية وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الاوسط تحلم في تكوين امبراطورية الشرق الاوسط، وهكذا أصبحت ولاية الموصل مهمة لادخالها في هذه الخططة الجديدة لاسباب جديدة بالاضافة الى سبب نقطتها، وكانت امبراطورية الشرق الاوسط هذه أحد اسباب المساومة بين بريطانيا وفرنسا لتبديل اتفاقية سايكس-بيكو غير ان بعض تفاصيل تصميم امبراطورية الشرق الاوسط فشلت بينما نجح القسم الخاص بولاية الموصل نجاحا باهرا •

لقد أصبح من الضروري بعد الحرب ان تسوى مشكلة مستقبل المناطق التي فصلت عن الامبراطورية العثمانية • أما ما يخص السياسة الواجبة الانباع في العراق فكانت هناك خطط مختلفة للسيطرة البريطانية المباشرة وغير المباشرة^(١٤) • وكانت هناك مشكلة المساحة التي تحتلها بريطانيا وهل تكون ولاية الموصل من ضمنها واذا كان الامر كذلك فكيف يتم ذلك وكيف يمكن ارضاء فرنسا •

في كانون الاول ١٩١٨ حاول كلينصو رئيس وزراء فرنسا في لندن ان يقنع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بالاعتراف باتفاقية سايكس-بيكو من جديد، ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل وفلسطين • وقد وافق كلينصو على نقل ولاية الموصل الى منطقة نفوذ بريطانيا على ثلاثة شروط (١) ان تال فرنسا حصة من نفط الموصل وذلك بتعديل الاتفاقية المعقودة في ١٥-١٧ مايس ١٩١٦ (٢) ان تؤيد بريطانيا فرنسا تأييدا تاما ضد اعتراض الولايات المتحدة الاميركية (٣) واذا عمل بنظام الانتخاب

(13) Turkish Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la signature du Traité d'Armistice de Moudros*, pp. 195-196; hereafter cited as *Turkish Red Book*.

(14) Ireland, *Iraq*, pp. 176-200.

فيجب ان توضع دمشق وحلب والاسكندرونة وبيروت تحت انتداب فرنسي واحد . ولم يدرك كلمنصو في حينه قيمة ما اعطى ولكنه لما ادرك بعد ذلك ان تسليمه ولاية الموصل كان خسارة عظيمة للمصالح الفرنسية قال للويد جورج في ٢٢ مائس ١٩١٩ انه لو كان ادرك قيمة ما تنازل عنه لما فعل^(١٥) .

اتفاقية سان ريمو^(١٦) :

أثناء مؤتمر الصلح استمرت المباحثات بين فرنسا وانكلترا حول النفط ، وفي ١٨ نيسان ١٩١٩ وقعت اتفاقية نفط بيرنجيه-لونك Berenger-Long وقد نصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على أن تعطى فرنسا نصيب المائيا (٢٥٪) من رأس مال شركة النفط التركية في الموصل وبغداد . ولما شعر كلمنصو بخسارة الموصل الفادحة رفض هذه الاتفاقية ، وبقيت معلقة الى ان استقال في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠^(١٧) .

وفي ربيع ١٩٢٠ استأنف الحلفاء مفاوضات النفط وفي ٢٥ نيسان وقعت اتفاقية نفط سان ريمو وهي تعديل لاتفاقية بيرنجيه - لونك وقد ضمنت لرأس المال الفرنسي ٢٥٪ من المبالغ التي تستثمر في حقول نفط العراق كلها أو ٢٥٪ من متوج النفط الخام في حالة استثمار الحكومة البريطانية وحدها لحقوق النفط المذكورة . وفي حالة استثمار النفط من قبل شركة نفط اهلية على الحكومة البريطانية ان تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية ٢٥٪ من حصص تلك الشركة وقد كان مفهوما ان شركة مثل هذه ستكون تحت اشراف بريطانيا الدائم . واتفق أيضا على انه في حالة تأسيس شركة نفط اهلية سيسمح للحكومة العراقية أو للأشخاص العراقيين اذا

(15) André Tardieu, "Mossoul et le Pétrole", in *L'Illustration*, CLV, pp. 381-382.

(16) for the San Remo Agreement See British Foreign Office, *British and Foreign State Papers* CXIII, pp. 350-353.

(17) Tardieu, *Op. Cit.*, p. 382.

رغبوا في المساهمة الى حد ٢٠٪ من رأس مال الشركة^(١٨) .
الانتداب :

كان المفروض ان الانتداب اوجد كحل وسط بين سياسة الاستعمار القديمة ووعود الحلفاء اثناء الحرب . أوجد هذا النظام مؤتمر الصلح ووضعه تحت ادارة عصبة الامموفقا للمادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة^(١٩) . وقد تنازلت تركيا بموجب تسوية الصلح عن ممتلكاتها في بلاد العرب التي وضعت تحت الانتداب صنف أ- لأنها اعتبرت «في مرحلة من التقدم تسمح بالاعتراف باستقلالها بشرط أن تبقى تحت مشورة ومساعدة ادارية لدولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه الانفراد بادارة نفسها»^(٢٠) .
وكان من المفروض ان يكون توزيع الانتدابات على دول الحلفاء من قبل عصبة الامم في مصلحة سكان البلاد المنتدب عليها وان يكون الانتداب واختيار الدول المنتدبة بموافقتهم .

ومنذ مايس ١٩١٩ اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات ولكنهم لم يكونوا واثقين من موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، ولذلك أجلوا اعلان قرارهم حتى يجدوا الفرصة لاقاعها بقبول الانتداب على ارمينيا . ولكن عندما اجتمع الحلفاء في سان ريمو اقساموا الانتدابات فيما بينهم بصورة نهائية . وقد اعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ، واعلنت هذه القرارات في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ ولكن ولسن وكيل المنسوب

(18) *State Papers*, CXIII, p. 351.

(19) For the mandate see Quincy Wright, *Mandates under the League of Nations* (Chicago, 1930); Harold W. V. Temperley (ed.), *A History of the Peace Conference of Paris*, I, pp. 500-523; VI, pp. 639-650; Aaron Margalith, *The International Mandates* (London, 1930); William Hocking, *The Spirit of World Politics* (New York 1932); Arthur Holcome, *Dependent Areas in the Post-War World* (Boston, 1941).

(20) British Foreign Office, *Treaty Series No. 11* (1920), *Treaty of Peace with Turkey signed at Sèvres, August 10, 1920*, Article 94.

السامي في العراق حجز برقية رويتر حتى ٣ مايس ٠ وفي اثناء ذلك كان
ولسن يتباحث مع اللجنة الوزارية البريطانية حول السياسة التي يجب ان
تتبعها بريطانيا في العراق، وقد اقترح ولسن اما سيطرة بريطانيا بدون الاشارة
الى عصبة الامم أو جلاء بريطانيا سريعا ، وقد رفض هذان الاقتراحان ،
تووافقت اللجنة الوزارية أخيرا على حل وسط يحفظ مركز بريطانيا في
العراق عن طريق رضا الشعب العراقي ، وفي ٢٠ حزيران نشر البيان
الآتي في بغداد (٢١) :

حيث ان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقرر
وكالتها في خصوص العراق فتتوقع ان سيكون من الشروط
المزبورة أولا جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جميعية
عصبة الامم وتوكل بريطانيا وكالة بها ٠ ثانيا تكليف الحكومة
البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي والامن الخارجي
ونالسا الزامها بتشكيل قانون اساسي وبان تستشير أهالي
العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق الاجناس المختلفة
الموجودة في بلاد العراق ورعايتها ومنافعها فتحتوى الوكالة
المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة
مستقلة الى ان تتمكن من الوقوف على نفسها فحينئذ تنتهي
مدة الوكالة فقررت حكومة جلالة الملك تكليف السر برسي
كوكس بتنفيذ هذه المهمة وعليه سيرجع سعاده الى بغداد في
موسم الخريف ويتقلد وظيفة الممثل الاعلى للحكومة البريطانية
في العراق بعد انقضاء الادارة العسكرية الموجودة الان وستعطى
السلطة للسر برسي كوكس لتنظيم موقت اولا - مجلس
شورى تحت رئاسة عربي وثانيا - مؤتمر عراقي ممثل جميع
أهالي العراق ينتخب اعضاؤه باختيارهم فيكون مما يجب عليه
تجهيز القانون الاساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر العراقي ٠
ولكن العراقيين اعتبروا الانتداب استعمارا مقننا تحت اسم جديد وعبرت
جريدة الاستقلال عن شعور الوطنيين عامة في سنة ١٩٢٠ و ١٩٢٢ حين
قالت (٢٢) :

العراق ، ٢١ حزيران ١٩٢٠ . Ireland, Iraq, pp. 220-221 (21)
(٢٢) الاستقلال ، ٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ ، ١٠ ، ١٩ ، ٢٨ آذار ،
١٦ ، ١٩ - ٢٤ مايس ١٩٢٢ ، ٥ حزيران ١٩٢٢ .

• نحن لا نرفض الانتداب بسبب اسمه ولكن لان مغناه تحطيم
الاستقلال... فكللمات مثل انتداب ووصاية وحماية وايمان ومساعدة واشراف
ومشاركة يستعملها المستعمرون كلها تعنى الانتداب ويقصد بها خدع الشعوب،
ولكن الاسم وحده تغير وبفس الطريقة يتكلمون عن تحرير الانسانية
ومساعدة الضعفاء الخ... •

وقد انكر العراقيون سلطة عصبة الامم في اعطاء الانتداب، واعتقدوا بأن
قبول أى شئ أقل من الاستقلال التام كارثة تحل بهم. وقد اعلنوا ان اراقة
الدماء «سكنون ثمناً بخساً يدفعونه للاستقلال» • وان « الحرية تؤخذ ولا
تعطى » وان الثورة سواء أنجحت أم اخفقت هى الطريق الوحيد لا الأفضل
فى انجاح قضية الحرية (٢٣) •

وقد بدأ العراقيون النوطيون بعد اعلان الانتداب مباشرة دعوتهم التى
ادت الى ثورة ١٩٢٠ •

معاهدة سيفر :

فى ١٠ آب ١٩٢٠ وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيفر، وقد اعطت هذه
المعاهدة الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو ونظام الانتداب. بموجب المادة ٩٤
وضع العراق تحت الانتداب (وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين
من ميثاق عصبة الامم) • وقد نصت المادة نفسها على تشكيل لجنة لتعيين خط
الحدود التركية المراقية الموصوف فى المادة السابعة والعشرين من المعاهدة
وهذا الخط يمتد شرقاً مع الحدود التركية السورية حتى نقطة على خط الحدود
الشمالية لولاية الموصل ومنها شرقاً حتى نقطة التقاء الحدود التركية الايرانية •
ويعدل خط الحدود الشمالى لولاية الموصل بحيث يمر جنوب العمادية • ونصت
المادة نفسها على ان الدول الحليفة الرئيسة تعين حدود العراق الاخرى وتختار
الدول المنتدبة عليه (٢٤) •

ان عدم ابرام تركيا لهذه المعاهدة لم يغير موقف الحلفاء من سوريا والعراق

الاستقلال ، ٢٣ حزيران ١٩٢٢ ، (23) Bell, Civil Administration,
pp. 141-147.

(24) The Treaau of Sèvres. Article 94.

وقد استمرت بريطانيا العظمى وفرنسا في وضع خططهما موضع التنفيذ في هذين البلدين كما لو كانا فصلا من تركيا بطريقة شرعية .

الأكرد :

كان مستقبل الأكرد كمجموع (عدا ٧٠٠٠٠٠ منهم في إيران) موضوع بحث خاص خلال مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا التي انتهت في ١٠ آب ١٩٢٠ بامضاء معاهدة سيفر^(٢٦). وقد تضمنت المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ انه خلال ستة اشهر من وضع المعاهدة موضع التنفيذ توضع خطة حكم ذاتي للمنطقة التي تقطنها اكرتية كردية ساحقة والواقعة شرقي نهر الفرات وجنوبي الحدود الجنوبية لارمينيا وشمالى الحدود التركية السورية والتركية العراقية. وفي خلال سنة من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ اذا خاطب اكراد هذه المنطقة مجلس عصبة الامم بطريقة تظهر ان الاكرتية ترغب في الاستقلال عن تركيا واذا اعتبر مجلس العصبة أنهم قدرون على مثل هذا الاستقلال فيسبحونهم.

ولكن هذه الخطة لم تتحقق لان تركيا لم تبرم معاهدة سيفر ولان الاكراد

(25) For a discussion of the Kurdish question, see Bell, *Civil Administration*, pp. 57-74; British Colonial Office, *Special Report on the Progress of Iraq 1920-1931*, pp. 251-266; British Colonial Office *Annual Reports on the Administration of Iraq*.

(26) *British Special Report*, p. 252.

(27) *The Treaty of Sèvres* Articles 62-64.

كانوا مفسمين فيما بينهم حول رجائهم ولا انفراد العراق منفصلون عن
اكراد تركيا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا ولكنهم مرتبطون بعرب العراق
اقتصاديا •

(28) Bell, *Civil Administration*, pp. 59, 64-65.

(29) *British Special Report*, p. 253.

الآشوريون :

قبل سنة ١٩١٤ كان الآشوريون رعايا للإمبراطورية العثمانية في ولاية
حكارى . وفي خلال الحرب شجعهم الروس على الثورة ضد حكومتهم ، فلما
ثاروا انتقم الأتراك منهم واجبروهم على مغادرة تركيا^(٣١) . وعدت بريطانيا
الآشوريين بالمساعدة فجاءوا إلى العراق مارين بايران . وقد أسكنت الحكومة
البريطانية خمسين ألفا من اللاجئين وأطعمتهم لمدة ثلاث سنوات في معسكر قرب
بعقوبة .

(30) Bell, *Civil Administration*, pp. 57-74.

(31) For a discussion of the Assyrian problem, see *British Special Report*, pp. 266-279; and the *British Annual Reports*.

(32) *British Special Report*, p. 266.

ففي المادة الثانية والستين من معاهدة سيفر (التي نصت على اعطاء الحكم الذاتي لاکراد تركيا والعراق) نصت المادة ايضا على « مشروع يحتوي ضمانات تامة لمحافظة الآثوريين والكلدانيين والطوائف الدينية والعصرية الاخرى داخل كردستان »، وتحقيقا لهذه الغاية ستزور لجنة مؤلفة من ممثلين بريطاني وفرنسي وايطالي وايراني وكردى منطقة كردستان لمعاينتها وتقرير ما اذا كانت الحاجة تمس الى تعديل خط الحدود التركية عند التقائه بالحدود الايرانية»^(٣٢) . اما الانواديون فكانوا يأملون ان تضم معاهدة انصالح منصفتهم الى العراق ولكن المعاهدة استثنت منطقتهم من العراق وأعطت العمادية الى تركيا .

(33) *The Treaty of Sèvres, Article 62.*

(34) *Report on Iraq Administration 1920-1922*, pp. 107-108.

تأسيس الحكومة الوطنية

خلال صيف ١٩٢٠ نار العراقيون ضد البريطانيين^(٣٦). وقد كانت الثورة العراقية نتيجة منطقية للتطورات التي حدثت خلال احرب (١٩١٤-١٩١٨) وبعدها . فان عدم تنفيذ الحلفاء لمعهدهم التي قطعوها للعرب خلال الحرب^(٣٧) وسوء الادارة البريطانية كانا اهم سببين للثورة . وقد سببت هذه الثورة الاسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة في العراق وفي اتخاذ البريطانيين لسياسة استبدال الانتداب بمعاهدة .

بينما كان الرأي العام الانكليزي يزد في ضغطه للجلاء عن العراق بسبب المصروفات الثقيلة فكرت الحكومة البريطانية في سياسة تتبعها بعد اتيار الثورة العراقية في ١٩٢٠ ، فظهرت فكرتان : اما الجلاء عن العراق وترك

(35) Arnold J. Toynbee, *Survey of International Affairs*, 25, I, p. 486; *British Special Report*, pp. 267-268.

(36) For the Iraqi Revolt, see Sir Ayimer Haldane, *The Insurrection in Mesopotamia*, 1920 (Edinburgh and London, 1922);

عبدالرزاق الحسني ، **الثورة العراقية** (صيدا ، ١٩٣٥) ؛ عبدالله الفياض ، **الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠** (بغداد ، ١٩٦٣)

(٣٧) مثل اليهود التي قطعها السر هنري ماكماهون ممثل بريطانيا في القاهرة للشريف حسين ١٩١٥-١٩١٦ لتأسيس دولة عربية مستقلة وبيان الجنرال مود بتاريخ ١٩ مارت ١٩١٧ الى أهالي بغداد واعدا بتحرير العراق وبنود الرئيس ولسن التي وعدت بتقرير المصير والتصريح الانكليزي - الفرنسي بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ واعدا بتحرير العرب النهائي التام من الاتراك .

الانتداب واما تأسيس حكومة وطنية عراقية، وقد اعتقد السر برسي كوكس ان اخلاء العراق يعني رجوع الانراك وقد كتب في الخلاصة التاريخية التي اعدّها للمس بيل : لم يفكر أحد بالجلاء ، والجلاء يعني ترك الانتداب مع السبعة أو الثمانية ملايين من الدناير التي كانت لنا في العراق ، ويعني النقص التام للوعود التي اعطيناها للعرب خلال الحرب وعودتهم المحتمة للمفوضى وللنير التركي البقيض حالما تغادر البلاد ، واخيرا فان الجلاء سيثير كراهية السكان الذين تغدر بهم ولن ينفذ بدون اراقة الدماء الا بوجود فرق عسكرية اضافية (٣٨) .

الحكومة الموقفة :

جائز السر برسي كوكس بتنفيذ الفكرة الثانية وهي تأسيس حكومة وطنية للعراق ولذلك فانه غادر لندن قاصدا انراق في أول تشرين الاول ١٩٢٠ فوصل بغداد في ١١ تشرين الاول ، وقد غادر السر ارنولد ولسن البلاد فوراً . أضحى كوكس بعض الوقت في استشارة مختلف الاشخاص من مناطق شتى ومن طبقات متباينة (٣٩) . ولقد بذل جهده لتهدئة البلاد وذلك قبل ان يوافق على تأسيس الحكومة الوطنية تحت رئاسة فيصل . ومع ذلك لم تكن كربلاء والتجف وطويريج والرمثة وهيت والسماوة والكوفه وديالى واربيل قد خضعت للحكم المباشر بعد (٤٠) . واما في الموصل فلا يزال القلق مستمرا بتأثير الدعوة الكمالية (٤١) . وكان من رأى كوكس ان يزيد من اشتراك العرب في ادارة البلاد وان ينقص من عدد الموظفين البريطانيين والهنود . ولذلك قرر اقامة حكومة موقفة تحت اشرافه .

في ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٠ سأل كوكس نقيب اشراف بغداد عبدالرحمن الكيلاني أن يقبل رئاسة مجلس وزراء الحكومة الموقفة ، وبعد

(38) Bell, Lady Florence (ed). *The Letters of Gertrude Bell*, p. 427.

(39) Bell, *Letters*, p. 456.

(40) Ireland, *Iraq*, p. 277.

(41) *British Report*, 1920-1922, p. 3.

• ردد وافق النقيب •

اعتقدت الحكومة البريطانية انه من الافضل الابتداء بانتخاب رئيس للدولة قبل ايجاد جمعية تأسيسية أو دستور • وكان من المفهوم ان ملكا عربيا يقبله البريطانيون والاحزاب الوطنية أفضل من جمعية تأسيسية قد تسن دستوراً من دون ضمان تهدة أو ارضاء المعارضة القوية في البلاد^(٤٢) • كثر الحديث منذ هذة مندروس عن أمير عربي لرئاسة الدولة الجديدة وكان أحد انجال الملك حسين يذكر دائما •

كان اكثر الموظفين البريطانيين في بغداد والقاهرة يجذبون أحد أنجال الشريف حسين ولا سيما فيصلا^(٤٣) • وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٠ تباحت اللورد كرزون مع فيصل في لندن حول ترشيحه لعرش العراق والظروف القائمة فيه • وبعد تردد ومناقشة طويلة قبل فيصل العرش أخيراً • وفي أوائل حزيران ١٩٢١ رجعت الحكومة البريطانية فيصلا ان يحضر الى العراق وفي ٢٩ حزيران وصل بغداد^(٤٤) •

لقد تركت فكرة دعوة جمعية وطنية لانتخاب فيصل واستبدلت بفكرة الاستفتاء • وفي ١١ تموز اتخذ مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الرئيس قراراً باعلان « صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ملكاً على العراق على ان تكون حكومته دستورية ، نيابية ، ديمقراطية ، مقيدة بالقانون » وقرر المجلس ايضاً ارسال قراره الى وزارة الداخلية لكي تنشره وتتخذ ما هو ضروري ، وقد أعطى المجلس الاكراد الذين لا يزال مستقبلهم مشكوكاً فيه حق الاشتراك في الاستفتاء أو عدمه كما يشاؤون •

وقد رغب فيصل وكوكس في اجراء الاستفتاء لنيل موافقة الشعب لانتخاب فيصل ، وقد اذاع المندوب السامي ان المجلس التأسيسي سيجتمع بعد ثلاثة أشهر من الاستفتاء • وقد نشر وزير الداخلية استمارات الانتخاب (مضابط)

(42) Ireland, Iraq, p. 303.

(٤٣) وقد تحدث البعض عن جمهورية برئاسة سيد طالب ، انظر British Report, 1920-1922, pp. 10-11.

(44) British Report, 1920-1922, pp. 12-13.

وقد جرت بعض المحاولات لمقاطعة الاستفتاء ومحاولات أخرى لانتخاب فيصل بشروط. وقد صوتت كركوك ضد فيصل ورفضت السليمانية الاشتراك بالاستفتاء. وفي كربلاء اصدر مهدي الخالصي فتوى سائلا الشعب اسخاب فيصل ملكا بشرط ان يكون العراق مستقلا استقلالاً تاماً. وفي اربيل والموصل انتخب الكثيرون فيصلاً بشرط حماية حقوق الاكراد والاقليات. وصوت بعضهم في الموصل في صالح فيصل بشرط استمرار الانتداب البريطاني^(٤٥). كانت نتيجة الاستفتاء الرسمية ان ٩٦٪ من المشتركين بالاستفتاء انجبوا فيصلاً. وقد حدد يوم ٢٣ آب ١٩٢١ لتتويج الملك الجديد، وبهذه المناسبة خاطب فيصل شعبه معطياً^(٤٦) « ان أول عمل اقوم به هو مبائسة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي، لتعلم الامة ان مجلسها هذا هو الذي سيضع دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلوات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى ».

وفي نفس اليوم قبل الملك فيصل استقالة الحكومة الموقتة، وفي ١٠ أيلول ١٩٢١ ألقت وزارة جديدة اعتيادية برئاسة نقيب بغداد^(٤٧).

معاهدة ١٩٢٢

كان الملك فيصل يعلم تمام العلم مسؤوليات الحكومة البريطانية ازاء العصبة كنبولة منتدبة وكان مستعداً لمفاوضتها لعقد معاهدة تحل محل سكت الانتداب^(٤٨). وعلى هذا الاساس وافقت الحكومة البريطانية على ترسيمه للعراق. وهكذا كان اول واجبي امام الوزارة الجديدة ان تفاوض مع

(٤٥) - *British Report, 1920-1922, pp. 14-15.*

(٤٦) *British Report, 1920-1922, p. 15.*

(٤٧) *British Report, 1920-1922, pp. 16-17.*

(٤٨) « كان قصد الحكومة البريطانية ان لا تحل المعاهدة المقترحة محل الانتداب بل ان يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة ». انظر *British Special Report, p. 14.*

المعاهدة^(٤٩) . ولكن ظهر من البداية ان الحكومة البريطانية قصدت من المعاهدة مجرد حلولها محل صك الانتداب مع بعض المكاسب للجانب البريطاني أى تخفيض نفقات الاحتلال بينما رغب العراقيون ان تكون تعاقدا بين فريقين مستقلين والغاء للانتداب الذى يعتبرونه استعمارا حقنا . وقد عادت الدعوة ضد الانتداب فى العراق ولا سيما بعد تصريح فشر ممثل بريطانيا فى عصبة الامم فى ١٧ تشرين الثانى ١٩٢١ حين اخبر عصبة الامم عن نيات الحكومة البريطانية نحو العراق فقد قال^(٥٠) : «لم يقصد بالمعاهدة بدىلا للانتداب الذى سيقى الوثيقة الفعالة التى تعين التزامات الحكومة البريطانية بالنيابة عن عصبة الامم» وقد زادت دعوة الوطنيين قوة وعقدت الاجتماعات فى كربلاء وبغداد . وأصرت الصحافة الوطنية على وجوب الاعتراف بالعراق مستقلا قبل عقد المعاهدة لان المعاهدات لا تقعد الا بين الشعوب المستقلة^(٥١) .

فى ٣٠ أيلول ١٩٢٢ ألف النقيب وزارته الثالثة لتوقيع المعاهدة العراقية الانكليزية ، وبعد عشرة أيام افضيت (١٠ تشرين الاول ١٩٢٢) على ان يبرمها المجلس التأسيسى . وفى ١٣ تشرين الاول نشرت المعاهدة مع بيان من الملك فيصل فى بغداد وبيان آخر من ونستن جرجل وزير المستعمرات فى لندن وهذا نص بيان جرجل^(٥٢) :

لقد خولتني الحكومة البريطانية ان اذيع البيان التالي بمناسبة امضاء المعاهدة التى نشر نصها اليوم : ان الحكومة البريطانية التى تشعر بالتزاماتها العميقة تجاه العراق مقتنعة بأن هذه الالتزامات ستعجز كل الانجاز بواسطة معاهدة التحالف التى وقعت بالنيابة عن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، وستقوم الحكومة البريطانية بكل ما هو

(49) *British Special Report* p. 14.

(50) *Ireland, Iraq*, pp. 339-340; *League of Nations, Official Journal*, 1921, pp. 1215-1217.

(٥١) **الاستقلال** ، ١٢ ، ٢٤ مايس ١٩٢٢ .

(52) *British Report*, 1922-1923, pp. 186-187.

في طاقتها لتحديد حدود العراق، لكي يستطيع العراق حين
إبرام المعاهدة وملحقاتها وسن الدستور ان يقدم طلبا لقبوله
كمضو في عصبة الأمم ، والحكومة البريطانية تنظر هذا
الطلب دائما تسوى الحدود وتؤلف حكومة مستقرة وفقا
للمستور وستستعمل وساطتها لهذه الغاية بشرط ان يتم ذلك
وفقا للمادة السادسة من المعاهدة وهي في رأى الحكومة
البريطانية الوسيلة الوحيدة لانهاء الانتداب انهاء قانونيا .

وبالرغم من ان المعاهدة العراقية لسنة ١٩٢٢ لم تذكر الانتداب فانها
عمليا سك الانتداب في ثوب جديد . وقد وضعت الاعباء المالية التي فرضها
الانتداب على العراق في اربع اتفاقيات منفصلة ملحقة بالمعاهدة : واحدة
للموظفين البريطانيين في العراق واثنين لدور البريطانيين في الشؤون العسكرية
والقضائية في العراق ورابعة لامتيازات بريطانية اقتصادية في سكك حديد
العراق ومينائه . وقد احتوت المعاهدة ضمنا نهاية الانتداب ، ولكن الحكومة
العراقية رغبت ان تكون مجرد معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا العظمى
والتي تمهدت بريطانيا كنتيجة لها ان تستعمل وساطتها لضمان قبول العراق
كمضو في عصبة الأمم بأسرع ما يمكن . ومن جهة ثانية ثبتت المعاهدة ضمنا
بريطانيا العظمى كدولة متدبة عن عصبة الأمم في العراق . وقد عارضت الوزارة
العراقية مدة الانتداب لعشرين سنة لانها اعتقدت ان قبولها لسك مثل هذا
سيمنع قبول العراق في عصبة الأمم في وقت مبكر^(٥٣) ، واملت ان لا يمنع
«تحالف» عشرين سنة قبوله . ولكن الوزارة اصبحت غير مرغوب فيها
في العراق فاضطرت على الاستقالة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢^(٥٤) .

(58) *British Special Report*, p. 15.

(٥٤) يقول آيرلند في كتابه العراق ص ٣٦٢ ، ان الوزارة لما عجزت
عن معالجة موضوع مطالبة تركيا بالموصل قدمت استقالتها .

الفصل الثاني

مؤتمر لوزان ومعاهدة الصلح

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الاولى كنتيجة لاندحار واحتلال الامبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا العظمى، وقد تأثر تكوين العراق الحديث الذي احتله البريطانيون خلال الحرب العالمية الاولى ووضع بعدئذ تحت الانتداب البريطاني بخطط الحلفاء لتقسيم الامبراطورية العثمانية . ففي خلال الحرب العالمية الاولى وقتت بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا وايطاليا اتفاقيات شتى حول تقسيم الامبراطورية العثمانية^(١) وعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية بامضاء هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨^(٢) امل الحلفاء شروطهم بموقف نصت الهدنة على فتح الدردنيل والسفور واحتلال الحلفاء لحصونهما ونزع سلاح الجيش التركي وتسليم البوارج الحربية التركية وحق الحلفاء في احتلال اية نقطة استراتيجية واستعمال البواخر الحليفة للموانئ التركية واشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديدية واستسلام جميع العواميات في الحجاز وعسير واليمن وسوريا وما بين النهرين (ميزوبوتاميا - العراق) واستسلام الموانئ التركية في شمال افريقيا وعلى حق الحلفاء في احتلال أى قسم من الولايات الارمنية الست اذا حدث اضطراب فيها .

(١) وهي معاهدة لندن ١٩١٥ ، اتفاقية ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا ، اتفاقية مايكس - بيكو ١٩١٦ واتفاقية سان جان دي مودريان ١٩١٧ .

(2) For the Mudros Armistice, see Eliot Grinnel Mears *Modern Turkey*, pp. 624-626; Temperley (ed.), *Op Cit.*, I, pp. 495-497.

تركيا الكمالية

وفي اوائل شباط ١٩١٩، وفي اثناء مناقشات مؤتمر الصلح في باريس طالب فنزلوس رئيس وزراء اليونان بازمير في تركيا، وقد أيده الفرنسيون والانكليز وعارضه الايطاليون. وبعد انسحاب الوفد الايطالي من المؤتمر في ٢٤ نيسان ١٩١٩ خوله لويد جورج وكلمنصو وولسن احتلال ازمير. نزلت القوات اليونانية في ازمير في ١٥ ايار ١٩١٩ تؤيدها البواخر الحربية البريطانية والفرنسية والاميركية^(٣). وقد برروا انزال القوات بزعمهم ان القوات التركية غير النظامية والمدنيين عرضوا اليونانيين والاقليات الاخرى للخطر^(٤). وفي الوقت نفسه نزلت قوات ايطالية في اديا في ٢٩ نيسان ١٩١٩ وفي اواخر خريف ١٩١٩ استدلت القوات البريطانية بقوات فرنسية في كليسيا وسوريا حتى حدود فلسطين.

في ليلة ١٥-١٦ مارت ١٩٢٠، وفي الوقت الذي افزع الانكليز الشرير القومي في تركيا، قرروا اعتقال عدد من الوطنيين ونفيهم الى مالطا، وقد سرب كثيرون الى اسبا الصغرى. وفي اليوم نفسه احتل البريطانيون اسطنبول باسم الحلفاء. واعتبرت الحكومة العثمانية الوطنيين متمردين ات مجلس النواب في ١٢ نيسان ١٩٢٠^(٥).

في اواخر ربيع ١٩١٩ كانت الحكومة العثمانية قد ارسلت مصطفى كمال باشا الى الاناضول كمفتش عام للقوات المراقبة في ارضروم وسيواس لحفظ النظام، ولكن اعتبرته وزارة الداماد فريد خارجا على القانون في ١١ تموز ١٩١٩ بسبب معارضته للحلفاء لاعمالهم غير المشروعة وبسبب مهاجمة الحكومة العثمانية في القسطنطينية لخضوعها للحلفاء. وقد التف الوطنيون

(3) Temperley, *Op. Cit.*, VI, pp. 25-26.

(4) *The New York Times*, April 5 and 13, 1919; May 17, 18, 23, 28 and 29, 1919.

(5) *The Times*, March 18, 19 and 20, 1920; *The New York Times*, March 13, 19 and 20, 1920; *Current History*, XVII, p. 280.

الانراك حوله واجتمع اول مؤتمر منظم للحزب الوطنى الجديد فى ارضروم فى ٢٧ تموز ، والتأم مؤتمر آخر فى سيواس فى ١٣ أيلول ووافق على «الميثاق الوطنى» . بعد سقوط وزارة الداماد فريد أبرق مصطفى كمال نص الميثاق الى الوزارة الجديدة التى أجرت انتخابات جديدة للبرلمان الجديد . وقد وافق مجلس النواب الجديد على الميثاق الوطنى فى ٢٨ كانون الثانى ١٩٢٠ . بعد احتلال البريطانيين للقسطنطينية وحل البرلمان العثمانى ، عقد جلس الوطنى الكبير اول اجتماعاته فى انقرا فى ٢٣ نيسان ١٩٢٠ ، وكان من واجب هذا المجلس تنفيذ الميثاق الوطنى لعدم وجود أى برلمان عثمانى رعى قادر على تحقيق تلك الاهداف الوطنية . وفى رأى الوطنيين يمثل الميثاق الوطنى أقصى التضحيات التى تستطيع تركيا تحملها لتحقيق سلام عادل ودائم (٦) . وقد نصت المادة الاولى من الميثاق على ما يلى :

إذا اقتضت الضرورة يقرر مصير اجزاء الامبراطورية العثمانية التى تسكنها اكثرية عربية والتى كانت حين عقد هدنة ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقا لكتصويت سكانها الحر .

اما تلك الاجزاء (سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة أو خارجه) التى تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة متحدة بالدين وحد والجنس والهدف ومشربة بمواطن الاحترام المتبادل وبالتضحية وتحترم احتراماً كلياً متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها فتؤلف كلا لا يتجزأ لاي سبب منطقي أو قانوني (٧) .

فى ١٩٢٠ وقعت معاهدة سيفر وقد املها الحلفاء على حكومة السلطان العثمانية وقد وسع هذا العمل الهوة التى تفصل بين الحكومة العثمانية والمجلس الوطنى الكبير وشدد من عزيمة الوطنيين على مكافحتها . وقد نصت

(6) *Current History*, XVII, p. 280; for the text of the "National Pact" see *Current History*, XVII, p.280; Mears, *Op. Cit.*, pp. 629-631; Temperely, *Op. Cit.*, VI, pp, 605-606.

(٧) تشير الفقرة الثانية من هذه المادة الى اراضى كلكتيا ، التى استعادها الاتراك بالاتفاقية التركيلة-الفرنسية فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ والى ولاية الموصل التى احتفظت بها بريطانيا ، وهكذا نشأت مشكلة الموصل .

المعاهدة عدا عن التحفظات التي وافق بها الحلفاء على الاحتفاظ بالقسطنطينية
كعاصمة عثمانية على تدويل الاراضى المجاورة لها مع لجنة سيطرة مؤلفة من
ممثلى الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان
وروسيا واليونان ورومانيا وبلغاريا وتركيا وعلى اعلان كردستان دولة ذات
استقلال داخلى أو مستقلة اذا قرر ذلك باستفتاء ، وادارة اليونان لازمير لمدة
خمس سنوات يجرى فى نهايتها استفتاء لتقرير مستقبلها ، وتنازل تركيا عن
بعض الاراضى والجزر لليونان وايطاليا ، وعلى اعلان ارمينية دولة مستقلة ،
واعتراف تركيا بالانتدابات فى سوريا والعراق وفلسطين ، واستقلال الحجاز
ومصر والسودان ، وتنازل تركيا عن حقوقها فى قبرص ومراكش ونونس
وليبييا ، وحماية الاقليات ، وعلى تأليف لجان حليفة مشتركة للاشراف والتنظيم ،
ولجنة مالية لمعالجة أمور تعويض الاضرار والدين العام ، واعادة تأسيس
نظام الامتيازات ، واعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات
لصالح الحلفاء (٨) .

وقد عقد فى أثناء ذلك اتفاق عسكرى وتظامى سياسى بين روسيا السوفيتية
والوطنيين الاتراك ، وكذلك وافق الحلفاء على أعمال عسكرية تقوم بها اليونان
فى الاناضول ، وقد انتصروا فى سبتمبر ١٩٢٠ و ١٩٢١ . ولكن الحلفاء
فشلوا فى الاحتفاظ بوحدةهم فان رجوع الملك قسطنطين الى اليونان باعد بينها
وبين فرنسا وانكلترا . وفى ١٦ مارت ١٩٢١ عقدت روسيا السوفياتية معاهدة
صلح منفردة مع الكماليين ، ولمخلت ايطاليا اداليا لقاء الوعد ببعض الامتيازات .
ووقعت فرنسا فى ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ فى انقرا معاهدة مع الوطنيين الاتراك
وأخلت كلكتيا . وقد جاءت الضربة الاخيرة عندما اعلن مجلس الحرب الاعلى
الحليف فى ١٠ آب ١٩٢١ ان الحرب التركية-اليونانية حرب خاصة بهما

(8) The treaty may be found in British Foreign Office,
Treaty Series No. 11 (1920), Treaty of Peace with Turkey,
signed at Sèvres, August 10, 1920 (London, 1920).

واعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان الحياد^(٩) .

فى اوائل ١٩٢١ وصلت بعثة من حكومة القسطنطينية الى انقرا وقررت البقاء فيها الى أن يوافق الحلفاء على تعديل معاهدة سيفر ، واخبر مصطفى كمال باشا حكومة القسطنطينية بأن حكومة انقرا هي الحكومة الشرعية الوحيدة فى تركيا^(١٠) .

وفى اوائل ١٩٢٢ غادرت انقرا بعثة تركية للصلح الى لندن . واجتمع بعد ذلك وزراء خارجية بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا فى باريس لبحث المشكلة التركية-اليونانية ومطالب الوطنيين الاتراك لتعديل معاهدة سيفر . وعندما فشلت مفاوضات الصلح هاجم الوطنيون الاتراك اليونانيين ودخلوا ازمير فى ٩ ايلول ١٩٢٢ وأسروا بعض الجنود اليونانيين وطردوا الآخرين من الاراضى التركية . طلب النجدة العسكرية رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج من الدومينيونات ودول البلقان ولكن عبثا . واذاغ يونانكاره رئيس وزراء فرنسا ان بلاده غير مستعدة لاستعمال القوة ضد الاتراك . فاضطرت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا الى طلب الهدنة فعقدت فى مودانيا فى ١١ تشرين الاول ١٩٢٢^(١١) . وقد أصر مصطفى كمال باشا فى مؤتمر مودانيا على اعتبار الميثاق الوطنى حدا ادنى من لائحة حقوق تركية وطالب باسترجاع الاراضى المفقودة وباستفتاء فى تراقيا الغربية وبإلغاء الامتيازات وبالاقراراف بسيادته تركيا التامة^(١٢) .

فى ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ ، وصل رفعت باشا الذى عين واليا على تراقيا الغربية الى القسطنطينية . وفى أول تشرين الثانى شرع المجلس الوطنى التركى الكبير قانونا اعتبر فيه نفسه صاحب السلطة العليا فى البلاد والنمى

(9) *The New York Times*, August 11, 1921.

(10) *The New York Times*, January 31, 1921; February 3, 6 and 7, 1921.

(11) *The New York Times*, October 10, 1922.

(12) *Current History*, XVII, p. 280.

السلطنة وجمع قوانين حكومة القسطنطينية التي شرعت منذ ١٦ مارت ١٩٢٠ •
وحينما اعلن رفعت باشا في ٥ تشرين الثاني ان حكومة القسطنطينية لم تعد
موجودة وافق مندوبو الحلفاء السامون على الاوضاع الجديدة • وفي ١٦
تشرين الثاني انهم المجلس الوطني الكبير السلطان محمد وحيد الدين السادس
بالخيانة ولكنه فر الى طالطا في اليوم التالي ، وهكذا أصبحت تركيا الكمالية
الحكومة الوحيدة في تركيا (١٣) •

مؤتمر لوزان الاول

في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٢ ارسلت بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا
دعوة من اجل عقد مؤتمر في لوزان (في سويسرا) الى حكومات الولايات
المتحدة واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية
وحكومة المجلس الوطني الكبير في انقرا كليهما ، ودعيت روسيا وبلغاريا
الى المؤتمر للاشتراك في مناقشات المضائق (١٤) • وقد رفضت الولايات المتحدة
الاشتراك في المؤتمر لانها لم تكن قد أعلنت الحرب على تركيا ولكنها أرسلت
مراقبين مع تعليمات لموافاة حكومتهم بأخبار مواقف الدول من مصالح الولايات
المتحدة واخبار الدول عن موقف الولايات المتحدة (١٥) •

في خلال فترة اصدار الدعوة لحضور المؤتمر واجتماع المؤتمرين زالت
حكومة القسطنطينية من الوجود وبقيت حكومة انقرا الحكومة الوحيدة

(13) For the rise of the Kemalist Turkey, see Mears, *Op. Cit.*, Arnold J. Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, *Turkey* (London, 1926); Harry N. Howard, *The Partition of Turkey* (Norman, 1931); Nasim Sousa, *The Capitulatory Regime of Turkey* (Baltimore, 1933); Karl Kruger, *Kemalist Turkey and the Middle East* (London, 1932); Grace Ellison, *An Englishman in Angora* (New York, 1923); Arnold J. Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey* (London, 1922); Clair Price, *The Rebirth of Turkey* (New York, 1923).

(14) *The New York Times*, October 27, 28 and 29, 1922

(15) *Ibid.*, November 1, 1922

المثلة • اما الحكومة العراقية فلم تدع وقد حاولت حضور المؤتمر ولكنها استتبعته ، وبالرغم من هذا فقد ارسلت الى لوزان جعفر العسكري وزير الدفاع وتوفيق السويدي احد موظفي وزارة العدل لموافاة حكومتها بأخبار مشكلة الموصل (١٦) •

لقد عقد هذا المؤتمر من اجل بحث المشاكل اليونانية-التركية وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر التي لم تبرمها تركيا الكمالية ولا الحلفاء • وكان من بين مواد جدول اعمال المؤتمر : مشاكل ارضية (اقليمية) وسياسية كترقيقوا الجزائر الايجية بمحل مشكلة الموصل ، ونظام المضائق ، ومشكلة الاقليات ، ومشكلة نظام الامتيازات الاجنبية ، والمشاكل الاقتصادية والمالية كالدين العام العثماني وحماية المصالح الاقتصادية الاجنبية (١٧) •

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ • وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كروزن وزير الخارجية ورأس الوفد التركي عصمت باشا وزير الخارجية ورأس وفد المراقبين الاميركيين رچارد واشبرن جايلد سفير اميركا في ايطاليا • وقد قسمت اعمال المؤتمر بين ثلاث لجان ، رأس كروزن الاولى واختصت بالمشاكل الارضية ومشاكل الاقليات ونظام المضائق •

في مساء ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ رجا عصمت باشا اللورد كروزن تأجيل المناقشة العلنية لطالبة تركيا بولاية الموصل الى أن يجري تبادل شخصي لوجهات النظر بينهما ، ثم تبادل وجهات نظرهما في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء الرئيسة بين ١٤ كانون الاول و ٣١ منه ، وهذه المذكرات احتوت حجج الطرفين عن أسباب وجوب احتفاظ العراق بها أو اعطائها الى

(١٦) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس
التاسيسي العراقي ، الجزء الاول ، ص ٢٧ •

(17) The New York Times, November 20, 1922.

تركيا لاسباب عصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية^(١٨). وقد بحث كرزن في رسالته المؤرخة في ١٤ كانون الاول «الميثاق الوطني» التركي وروى المادة الاولى منه وقال انها بدعة وادعاء مفزع ان تملى دولة مطلوبة على الغالين الطريقة التي يدبرون بها الاراضي التي انتزعوها منها. وبما ان العرب في ولاية الموصل ليسوا باكثرية فلا يلائم الاتراك أن يطالب العرب باستفتاء، واعاد الى الاذهان كيف برهنت استفتاءات ١٩١٩ و ١٩٢١ في العراق على أن سكان الموصل يفضلون ان يبقوا ضمن العراق^(١٩). وأكد ان القسم الاول من المادة الاولى موضوع البحث جردت عرب الموصل الذين يؤلفون اكثر من ثلث سكان جميع الولاية من حق تقرير مصيرهم. وقال انه من الجهة الثانية ناقض الاتراك انفسهم في النصف الثاني من المادة فهم في لحظة من اللحظات مستعدون أن يوافقوا على حق تقرير المصير للعرب وهم في اللحظة الثانية يطلبون عدم تقسيم الاراضي التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة^(٢٠).

وقد اجاب المورد كرزن على الحجة التي عرضها عصمت باشا بأن اكراد ولاية الموصل يتعاونون مع الاتراك بارسالهم نواباً اكراد الى المجلس الوطني الكبير باظهار شكه بشرعية انتخابهم وقال انهم عينوا تعيناً وان بعضهم لم يستطع الاشتراك في مباحثات المجلس بسبب جهلهم اللغة التركية^(٢١).

ولما فشل كرزن في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين عصمت عرضها على لجنته في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ وقال ان تبادل وجهات النظر الشخصية مع عصمت باشا حول المشكلة لم يؤد الى نتيجة فلم يبق من خيار سوى وضع الامر امام اللجنة لكي يكون امام الفريقين مجال لمرض وجهات نظرهم للمؤتمر

(18) British Foreign Office, Turkey No. 1 (1923); Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of Proceedings and Draft Terms of Peace-Cmd. 1814, PP. 363-393.

وقد كرر الطرفان هذه الحجج مرات كثيرة انظرها في الفصل الرابع أدناه .
(١٩) انظر الفصل الاول .

(20) Cmd. 1814, PP. 370-371.

(٢١) انظر ايضا الفصل الثالث أدناه . (21) Ibid., PP. 357, 396.

وللعالم وطلب الى الوفد التركي أن يعرض وجهة نظره ووعد ان يعرض وجهة النظر البريطانية بعدئذ (٢٢) •

قرأ عصمت باشا تصريحاً كرر فيه الحجج التركية، وناقش في حجة السياسية الانتداب وقال ان تركيا لم تعترف بحاجة العراق الى انتداب ولم تعلم ان انتداباً ما اعطى الى انكلترا ، وليس هناك أية قيمة قانونية لمعاهدات عقدت مع العراق الذي كان ولا يزال جزء من الامبرطورية لعثمانية من الناحية القانونية ، ولم تحترم انكلترا المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة لان سكان العراق لم يؤخذ رأيهم في الانتداب و اضاف انه لا يوجد اى سبب يمنع من تبديل اتفاقية سان ريمو (٢٣) •

وقال كرزن انه يرى ان يناقش وجهة نظر عصمت نقطة نقطة وقال انه يكون مسروراً لو طُبعت وجهة النظر التركية والبريطانية الى جانب بعضهما وعرضنا على الرأي العام العالمى • وقد لخص العلاقات العراقية - الانكليزية من ١٩١٤ الى ١٩٢٢ وقال ان الحكومة البريطانية كانت مرتبطة بمعهد ذى ثلاث شعب : (١) وعد للشعب العربى بعدم ارجاعه الى الحكم التركى • (٢) ووعد للملك العربى فيصل الذى انتخبه القطر باجمعه بما فى ذلك ولاية الموصل وقد دخلت معه بالتزامات • (٣) ووعد لعصبة الامم التى لا تستطيع ترك الانتداب على جزء كبير من الاراضى المتدب عليها بغير موافقتها • وقد ذكر اللورد كرزن اللجنة بأن الاتراك الذين اعترفوا بهزيمتهم فى الحرب قالوا للعالم انهم مستعدون أن يقتطعوا من ممتلكاتهم الاراضى التى تسكنها أكثرية من الاجناس الاخرى ، وان يركزوا اهتمامهم فى المستقبل على المناطق التى يسكنها الجنس التركى ، ثم نشروا أخيراً ميثاقهم الوطنى وخاطبوا به الحكومات المنتصرة • ولو ان الاتراك فى تاريخهم الطويل كانوا قد خوطبوا مثل هذا الخطاب لاستقبلوه بالسخرية • واجاب كرزن على حجة عصمت بان استبعاد

(22) Cmd. 1814, p. 339.

(23) Cmd. 1814, p. 347.

أى شخص مخالف للفروع المصرية بأن هذه الروح هى على كل حال ليست الروح التى ادارت بها الحكومة التركية هذه البحوث خلال الاسابيع القليلة الماضية^(٢٤). ثم ذكر كرزى الاسباب التى تجعل من المستحيل على الحكومة البريطانية أن توافق على المطالب التركية^(٢٥).

اقترح كرزى احوالة المشكلة الى تحقيق مستقل لاصدار قرار بشرط ان يتعهد الفريقان بتنفيذ القرار ، وعارض القيام باستفتاء محلى^(٢٦) ، واقترح عوضا عنه أن تكون عصبة الأمم الهيئة التى يعهد اليها بدراسة المشكلة ، ووعد بأن حكومته ستقبل النتيجة ، وذكر بأنه اقترح العصبة لانها فى نظره بوجه عام الهيئة القضائية الأكثر حيادا وثقة ولان الوفد التركى فى الاسابيع القليلة الماضية أظهر ثقته بتلك الهيئة باعلان رغبته فى أن تصبح تركيا عضوا فيها حالما يعقد الصلح^(٢٧) . وقد أيد الوفدان الفرنسى والايطالى الاقتراح البريطانى وحثا الوفد التركى على قبوله .

فى اجتماع بعد ظهر يوم ٢٣ كانون الثانى رد عصمت باشا على تصريحات كرزى ، وقد دافع عن فكرة الاستفتاء ورفض التحكيم واحالة المشكلة الى عصبة الأمم^(٢٨) . وتكلم اللورد كرزى مرة ثانية فذكر ان مجلس عصبة الأمم هيئة مؤلفة على الغالب من ممثلين دول محايدة مستقلين وغير متحيزين مطلقا ولهم سلطة أدبية عظيمة ، فاذا وافق الوفد التركى على اقتراحه فستدعو العصبة تركيا بموجب المادة السابعة عشرة من الميثاق لتصبح عضوا خلال نظر النزاع . وتخول تركيا الجلوس فى مجلس العصبة وفقا للمادة الرابعة وبموجب المادة الخامسة « يكون قرار المجلس الذى تمثل فيه الحكومة التركية اجماعيا فلن يتوصل

(24) Cmd. 1814, pp. 353-354.

(٢٥) انظر الفصل الرابع .

(٢٦) انظر بحث فكرة الاستفتاء فى الفصل الرابع أدناه .

(27) Cmd. 1814, pp. 361-362.

(28) Ibid., pp. 395-398.

الى أى قرار من دون موافقتها^(٢٩) ، واذا رفض الوفد التركى اقتراحه فسيخذ خطوات اخرى • وقد ابدى اعتقاده بأنه اذا لم يسو الامر بالطريقة التى يرغبها الوفد التركى فيحتمل حدوث هجوم تركى على الحدود لحل المشكلة بالوسائل العسكرية وربما تعقب ذلك الحرب • وأكد انه انما جاء الى لوزان لتوقيع معاهدة سلام لا شن حرب ، ولذلك اذا لم يتوصل الطرفان الى تسوية فسيضطر على العمل وفقا للمادة الحادية عشرة من ميثاق عصبة الامم التى تعالج موضوع الحرب أو التهديد بالحرب • وقد أُنذر كرزى عصمت بهذا الاحتمال وأعلن انه يعتبر مسؤولا عن النتائج امام العالم • وقد أيد رؤساء الوفود اليابانية والفرنسية والايطالية اللورد كرزى فى حث عصمت بانشا على درس الاقتراح البريطانى •

وقد تكلم عصمت بانشا مرة ثانية وكرر حججه السابقة حول الانتداب والنواب الاكراد فى المجلس الوطنى الكبير والاستفتاء وأعلن انه يطلب سلاما عادلا منصفًا وأكد ان الوفد التركى مستعد للتضحية من أجل السلام العام ، وفى انختمام رجا الوفد البريطانى أن يقبل بمبدأ ارجاع الموصل الى تركيا^(٣٠) . لما ايقن اللورد كرزى انه لا فائدة من استمرار الجدل مع عصمت بانشا ارسل فى ٢٥ كانون الثانى ١٩٢٣ رسالة الى السكرتير العام للعصبة مشيرا الى المادة الحادية عشرة من الميثاق ولفت نظر المجلس الى المشكلة . كأمر يؤثر على العلاقات الدولية ويهدد باضطراب السلام العالمى . وقد رجا السكرتير العام أن يدخل الموضوع فى جدول اعمال اجتماع المجلس فى باريس حين يوضحه الممثل البريطانى . توضيحا تاما^(٣١) •

(29) Cmd. 1814, p. 401.

تصريح كرزى حول مصيوت المجلس الاجماعى غير صحيح • فقد اوضحت الفقرة السادسة من المادة الخامسة عشرة ان مصيوت المجلس الاجماعى يكون من اعضاء المجلس باستثناء ممثل الفريق أو الفرقاء الاطراف فى النزاع •

(30) Cmd. 1814, pp. 398-404.

(31) Official Journal, 1923, p. 249.

في اجتماع مجلس العصبة الذي عقد في ٣٠ كانون الثاني اعلن اللورد بلفور ممثل بريطانيا ان النزاع حول الموصل يهم العصبة لان العراق بالرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني فانه في النهاية تحت ادارة واشراف العصبة ولان الحكومة البريطانية انما تمثل بالنيابة عن العصبة ، وشدد على دوافع السلام التي اجبرت الحكومة البريطانية على احالة المشكلة الى المجلس ، واكد لتركيا وجود المساواة في المجلس بالرغم من غموض المادة السابعة عشرة من الميثاق التي تنص على دعوة غير الاعضاء لقبول التزامات العضوية وقت بحث النزاع « تحت الشروط التي يراها المجلس عادلة » ، وقد فسر هذه الفقرة بانها تعني المساواة التامة المطلقة واظهر شعوره بان هذا التفسير يمثل وجهة نظر كل عضو في المجلس . وقد ضمن رئيس المجلس لتركيا انها ستكون على قدم المساواة التامة مع الشعوب الاخرى وأكد عدم تحيز المجلس . وقد أخذ المجلس علما بتصريح اللورد بلفور (٣٢) .

× وفي أثناء ذلك عرض الحلفاء على الوفد التركي مشروع معاهدة في لوزان يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٣ ، وفيه نص المادة الثالثة كما يلي :

من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران يكون خط

حدود تركيا كما يلي :

(١) مع سوريا :
خط الحدود النوى عينته المادة الثامنة من الاتفاقية
الفرنسية - التركية الموقعة في ٢٠ تشرين الاول
١٩٢١ .

(٢) مع العراق :
من المنطقة الواقعة على دجلة والتي تؤلف النقطة
الاخيرة من الحدود المذكورة في الفقرة الاولى من
هذه المادة : خط يعين وفقا لقرار يصدره مجلس
عصبة الامم (٣٣) .

× في الاجتماع المشترك الذي عقدته لجان المؤتمر الثلاث في ٣١ كانون الثاني اعلن اللورد كرزون ان الحكومة البريطانية يؤيدها حلفاؤها تأييدا تاما

(32) *Official Journal*, 1923, pp. 201-202.

(33) *Cmd.* 1814, pp. 687-688.

٤. قد أبحاث النزاع حول حدود تركيا والعراق للتحقيق وقرار مجلس عصبة الأمم ، وقد كان بإمكان الحكومة البريطانية ان ترفض أى تساهل - حول هذه القضية لأنه ليس لطلب تركيا أى أساس قانونى ولكن من اجل ازالة أى سبب محتمل للنزاع فانها اتخذت هذه الخطوة (٣٤) . وقد طلب عصمت باشا ثمانية أيام لدراسة مشروع المعاهدة ولكن سمح له بأربعة أيام فقط ، وقد أجاب فى رسالته المؤرخة فى ٤ شباط ١٩٢٣ الى رؤساء الوفود البريطانية والفرنسية والايطالية برفضه المعاهدة ، وقد احتوت رسالته الفقرة التالية :

فيما يخص الموصل نرى من المناسب ، وغايتنا الوحيدة التأكيد بأن هذه المسألة لن تكون عقبة فى طريق عقد معاهدة الصلح ، ان تستثنى من منهاج المؤتمر ، لكى يكون من الممكن ، خلال مدة سنة واحدة ، تسويتها باتفاق بين بريطانيا العظمى وتركيا (٣٥) .

وقد جرت محاولة اخيرة للوصول الى اتفاق وذلك بمقد اجتماع غير رسمى فى غرفة اللورد كرزى فى فندق بو ريفاج فى لوزان يوم الاحد الرابع من شباط ١٩٢٣ فى الساعة الخامسة والدقيقة الاربعين . وقد حضر الاجتماع ممثلو بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا . وصرح كرزى مدفوعا بروح الصداقة والمصالحة بأنه مستعد لتأجيل نتيجة التجاها الى عصبة الأمم سنة واحدة لكى يكون لدى الحكومتين البريطانية والتركية الوقت الكافى لداسة الامر فى مباحثات مباشرة وودية ، و اضاف انه يستطيع ان يفعل ذلك بشرطين : (١) انه فى حالة فشل الحكومتين فى الوصول الى تفاهيم مباشر فسيطلب تدخل العصبة (٢) يجب المحافظة على الحالة الراعية الموجودة فى تلك المنطقة خلال السنة التى تستمر فيها المباحثات . وقال كرزى ايضا انه هيا مشروع البيان التالى وقد سلمه الى عصمت وأعلن انه لمستعد لتوقيعه (٣٦) :

× فيما يخص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة الصلح تعلن حكومة صاحب الجلالة عن نيتها بعدم دعوة مجلس

(34) Cmd. 1814, p. 433.

(35) Cmd. 1814, pp. 837-838.

(36) Cmd. 1814. p. 851.

عصبة الأمم للشروع في تعيين الحدود بين العراق وتركيا حتى نهاية فترة اثني عشر شهرا من تاريخ إبرام هذه المعاهدة .
 ١. وقد اتخذ هذا القرار أملا في تسوية ممكنة للمشكلة خلال الفترة المذكورة باتفاق يعقد بين الحكومتين البريطانية والتركية على شرط أن يكون مفهوما لدى الطرفين بأنه خلال هذه الفترة لن يكون هناك تغيير بالحالة الراهنة في الأراضي موضوع البحث سواء بالحركات العسكرية أو بغيرها .
 ٢. وقد أعلن عصمت باشا عن قبوله لاقتراح اللورد كرزن عن الموصل (٣٧) .
 وقد فشل مؤتمر لوزان الأول في ٤ شباط ١٩٢٣ ، لرفض الحكومة التركية قبول مشروع معاهدة الصلح . وقد سافر الوفد التركي الى انقرا يوم ٧ شباط على أمل أن يعود المؤتمر الى الانعقاد حين يعود عصمت ، وفي خلال ذلك تبقى هدنة مودانيا نافذة (٣٨) .

مؤتمر لوزان الثاني

في ٦ مارس ١٩٢٣ رفض المجلس الوطني الكبير مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني ولكنه خول الحكومة التركية إعادة فتح المفاوضات مع الحلفاء . وقد كان من بين توصياته تأجيل تسوية مشكلة الموصل لفترة معينة (٣٩) . ولذلك فقد أرسل عصمت باشا في ٨ مارس رسالة ومعها اقتراحات تركية مقابلة الى الدول صاحبة الدعوة لعقد المؤتمر (٤٠) ، وفي هذه المقترحات كان نص المادة الثالثة كما يلي :

« من البحر الأبيض المتوسط الى حدود ايران ، يعين خط الحدود التركية كما يلي :

(37) Cmd. 1814, pp. 843-844, 846.

(38) *The New York Times*, February 5, 6 and 7, 1923.

(39) *Ibid.*, February 27 and 28, 1923; March 1, 1923.

(40) Permanent Court of International Justice, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12 (November 21, 1925)*. *Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2* [Frontier between Turkey and Iraq], pp. 155-157.

(41) *Ibid.*, p. 158.

(١) مع سوريا :

خط الحدود الموصوف في المادة الثامنة من الاتفاقية
الفرنسية - التركية الموقعة في ٢٠ تشرين الاول
١٩٢١ والتي تبقى نافذة كلها مع جميع ملحقاتها .

(٢) مع العراق :

يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي
يعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال اثني عشر
شهرا من تنفيذ المعاهدة الحاضرة .

وفي حالة عدم الوصول الى الترتيب المذكور ، يحال

المنزاع الى مجلس عصبة الأمم .

ملوفى أول نيسان أخبر الحلفاء حكومة انقرا عن رغبتهم في بحث تلك

المقترحات وفي ٢٣ نيسان افتتح مؤتمر لوزان الثاني .

وقد انتخب رئيس الوفد البريطاني السر هوراس رمبولد رئيسا للجنة

الاولى . وفي ٢٤ نيسان أثار السر هوراس في اجتماع كامل الى المادة الثانية

من المقترحات التركية المقابلة والى البيان البريطاني الصادر في ٤ شباط ١٩٢٣ ،

وصرح ان البيان الاخير يعتمد على التمهيد المتبادل بالاحتفاظ بالحالة الراهنة

خلال فترة اثني عشر شهرا المقترحة ، فاذا ادخلت فقرة بهذا المعنى الى

التعديل التركي فان الوفد البريطاني مستعد لقبول ذلك التعديل وهذا خاضع

الى المباحثات التي ستجرى مع عصمت باشا حول الوقت الذي يسمح به

للمفاوضات التركية البريطانية (٤٢) .

في ٤ حزيران اعلن السر هوراس انه يستحيل على الوفد البريطاني

قبول المادة الثالثة والسادسة عشرة في الاقتراحات التركية المقابلة، وقد أيد

رئيس الوفد الفرنسي وجهة النظر البريطانية ، وسأل السر هوراس عصمت

باشا ما اذا كان يستطيع الاجابة على الاقتراح البريطاني الجديد حول الفترة

التي يمكن خلالها تحديد الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية تمقد بين تركيا

وبريطانيا العظمى ، فأجاب عصمت بأنه ليس في وضع يسمح له باعطاء

جواب .

وفي ٢٣ حزيران اقترح السر هوراس ان تكون فترة المفاوضات المباشرة بين بريطانيا العظمى وتركيا ستة اشهر ، فذكره عصمت بأنه (أى السر هوراس) كان قد اقترح تسعة اشهر ، وبعد مناقشة قصيرة اتفق الطرفان على أن تكون تسعة اشهر (٤٣) .

وفي ٢٦ حزيران اعلن السر هوراس ان الوفدين البريطانى والتركي قد اتفقا على أن يقترحا على اللجنة مناقشة الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما ظهرت فى نص معاهدة الصلح ، وقد وافق عصمت على النص المقترح (٤٤) .
وفي السابع والثامن من تموز بحث موضوع جلاء الحلفاء عن الاراضى التركية واتفق اخيرا على النص الذى ظهر بعد ذلك فى البروتوكول الذى وقع مع معاهدة الصلح فى اليوم نفسه (٤٥) .

معاهدة لوزان ١٩٢٣

وقعت معاهدة الصلح النهائية بين الحلفاء وتركيا فى لوزان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، وقد امضتها الامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وقد كان لبعض مواد المعاهدة علاقة بمشكلة الموصل (٤٦) .

١. فالفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان نصت على أن يمين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودى بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة اشهر . واذا لم يتوصلا الى اتفاق بينهما خلال تسعة الاشهر فيرفع النزاع

(43) *Turkish Red Book*, pp. 161-163.

(44) *Ibid.*, pp. 162, 135.

(45) *Turkish Red Book*, pp. 163-165.

(٤٦) انظر نص معاهدة لوزان فى

League of Nations, Treaty

Series, XXVIII, pp. 11-113; British Foreign Office, *Treaty Series No. 16* (1923), *Treaty of Peace with Turkey and other Instruments signed at Lausanne on July 24, 1923*, Cmd. 1929.

وانظر نص المادة الثالثة من المعاهدة فى ملحق الكتاب .

✕ الى مجلس عصبة الامم ، والى حين التوصل الى قرار بشأن النزاع تتعهد الحكومتان بان لاتحدث أية حركة عسكرية أو غير عسكرية قد تغير بطريقة ما الحالة الراهنة فى الاراضى التى يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار . • وقد تنازلت تركيا بموجب المادة السادسة عشرة من المعاهدة عن جميع حقوقها فى الاراضى الواقعة خارج الحدود التى عينت فى المعاهدة • ونصت المادة (١٤٣) على أن وثائق ابرام المعاهدة ستودع فى باريس ، وان يكتب أول محضر لايداع واثق الابرام حالما تودع تركيا من جهة والامبراطورية البريطانية وفرنسا وايطاليا واليابان أو أية ثلاث منها من جهة أخرى وثائق ابرامها ، وتعتبر المعاهدة نافذة بين الفرقاء المتعاقدين الذين ابرموها من تاريخ أول محضر ، ثم تصير نافذة بعد ذلك بالنسبة للدول الاخرى من تاريخ ايداع وثائق ابرامهم •

وقد اودعت اليونان وثائق ابرامها فى ١١ شباط ١٩٢٤ ، وتركيا فى ٣١ مارت ١٩٢٤ ، والامبراطورية البريطانية وايطاليا واليابان فى ٦ آب ١٩٢٤ ، وهكذا صارت المعاهدة نافذة فى ٦ آب ١٩٢٤ •

وفى يوم امضاء المعاهدة نفسه وقع برتوكول عن اخلاء الاراضى التركية • وقد نصت المادة الاولى على انه حالما يخبر مندوبو الحلفاء السامون فى القسطنطينية حكوماتهم عن ابرام المجلس الوطنى الكبير التركى لمعاهدة الصلح تشرع الجيوش الحليفة فى الجلاء عن الاراضى التركية المحتلة • ونصت مادة أخرى على ان الجلاء يجب أن يتم خلال ستة اسابيع • ونصت المادة السابعة على انه الى حين نفاذ المعاهدة ، اتفقت الحكومتان التركيتان والبريطانية على عدم اتخاذ أى عمل قد يثير الحالة الراهنة حتى يتم تحديد الحدود ، واتفقتا على أن تبدأ المفاوضات من أجل الترتيبات الودية حالما ينتهى الجلاء وان فترة تسعة الاشهر تبدأ من تاريخ بدء المفاوضات •

الفصل الثالث

احالة مشكلة الموصل

الى عصبة الامم

X ترك النزاع حول عائدية ولاية الموصل الذي بحث في لوزان بدون حل . ولكن اتفق على ان تسعى بريطانيا العظمى وتركيا للوصول الى اتفاق بمفاوضات مباشرة ، فاذا فشلنا في ذلك ترفع المشكلة الى مجلس العصبة . وقد انتهى اخلاء القسطنطينية من قوات الحلفاء في ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ وفقا للبروتوكول الذي بحثناه في الفصل السابق . وفي اليوم التالي افتتح نفل هندرسن القائم بالاعمال البريطاني المفاوضات المباشرة بمذكرة اشارت الى المادة الثالثة من معاهدة لوزان^(١) . وقد دامت المفاوضات التمهيديّة زمنا طويلا بين هندرسن وعدنان بك ممثل تركيا^(٢) . وفي رأى الجريدة التركية انضمام كان الاتراك غير راغبين في بدء المفاوضات حتى يستقر الوضع السياسي البريطاني وكانوا يأملون ان تتم المفاوضات مع الحكومة نفسها ، وكانوا يخشون من احتمال رجوع لويد جورج الى السلطة وانهم يفضلون ان يتعاملوا مع وزير خارجية من حزب العمال^(٣) .

وبعد تسويات طويلة اتفق الطرفان الى عقد مؤتمر في القسطنطينية في ١٩ مايس ١٩٢٤ . وفي أوائل نيسان من العام نفسه اخبرت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية عن نيتها في المطالبة في المؤتمر القادم بالحاف جزء من ولاية حكاى التركية بالعراق وكان الانوريون قد احتلوا ذلك الجزء

(1) *The Times*, January 7, 1924.

(2) *The New York Times*, November 13, 1923.

(3) Quoted in the *Times*, January 7, 1924.

بمساعدة البريطانيين في ١٩٢١. وفي ٣٠ نيسان أكدت الحكومة العراقية للحكومة البريطانية انها مستعدة لمنح الآتوريين الحكم الذاتي نفسه الذي كان لهم تحت الحكم التركي قبل الحرب^(٤). فلما استلمت الحكومة البريطانية هذا التأكيد سافر الوفد البريطاني الى القسطنطينية .

مؤتمر القسطنطينية

افتتح مؤتمر القسطنطينية في ١٩ مايس ١٩٢٤ . وقد رأس الوفد التركي فتحى بك رئيس المجلس الوطنى الكبير ورأس الوفد البريطانى السر برسى كوكس المندوب السامى البريطانى السابق فى العراق ، وقد رافق الوفد البريطانى طه الهاشمى رئيس أركان الجيش العراقى بصفة مستشار^(٥). فى اجتماع صباح يوم ١٩ مايس اتفق رئيسا الوفدين على اصول العمل فى المؤتمر. وفى اجتماع المساء كرر فتحى بك الحجج التركية - العنصرية والجغرافية والمسكرية للاحتفاظ بالموصل، وأكد أهمية استفتاء الاهلين لاجل معرفة رغبات سكان ولاية الموصل، وبين الحاجة الى سلام دائم بين الطرفين^(٦).

اجاب السر برسى كوكس انه منذ انتهاء مؤتمر لوزان ظهرت فى نظر الحكومة البريطانية أهمية مشكلة مستقبل الآتوريين الذين استقاثوا بالحكومة البريطانية لاعادة اسكانهم فى مواطنهم السابقة تحت الحماية البريطانية ، وقد اخبر برسى فتحى بك ان الحكومة البريطانية قررت ان تضمن خطا للحدود وفى شروط خط حدود جيد بواسطة الماهدة ويسمح ايضا باسكان الآتوريين بشكل جماعة متماسكة ضمن حدود العراق ، وقد أيدت الحكومة العراقية هذه السياسة كل التأييد . وقال السر برسى انه يظن ان المنطقة الآتورية

(4) League of Nations, *Question of the Frontier between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30, 1924*, p. 79; hereafter cited as *League Report*.

(5) *British Report, 1923-1924*, p. 23.

(6) *Turkish Red Book*, pp. 181-182.

سبب احراج دائم للحكومة التركية ومصدر احتكاك مع الدول المسيحية ،
واضاف ان مطالبته بانضمام المنطقة الانورية الى العراق تمثل الحد الأدنى
من مطالب بريطانيا ، وقد احتفظت الحكومة البريطانية بحرية العمل التامة
فيما يخص خط الحدود الذي قد تطالب به امام عصبة الامم اذا احيلت
مشكلة الموصل اليها^(٧) .

وفي اجتماع ٢١ مايس اجاب فتحى بك عن القضية الانورية فقال ان
مطالبة البريطانيين بالحاق بعض الاراضى التى كانت حيثذ تحت علم الجمهورية
التركية اذهلته ، وان الآنوريين يؤلفون اقلية صغيرة جدا فى ولاية الموصل
وفى رأيه ان الوفد البريطانى اعمل الاكثرية الكبيرة من الاتراك والاكراد
فيها ، ولا يعتقد انه من المقبول اقتطاع مئات الوف الاتراك والاكراد من وطنهم
لاجل حماية بضعة آلاف آنورى ، وان جميع المواطنين الاتراك يتمتعون بالحقوق
نفسها بدون تمييز فى العنصر أو الدين ، وقال انه يقدر اهتمام الحكومة
البريطانية الاساسى لحماية المسيحيين ولكنه لا يفهم لماذا تضحي الحكومة
البريطانية بمصالح المسلمين من اجل تحقيق تلك الفاية ، واذا اتخذت
الارتباكات الادارية قاعدة للتنازل عن الاراضى فانه يذكر السر يرسى
بالاضطرابات والتورات التى عالجتها الادارة البريطانية فى العراق خلال السنوات
الاربع أو الخمس السابقة ، وقال فتحى بك ان المسيحيين لا يزالون يجدون
فى الاراضى التركية السكنى والرفاهية اللتين تمتعا بهما فى القرون الماضية
على شرط ان لا يتأمرؤا ضد الحكومة ، أو يشوروا بتشجيع اجنبى كما فعلوا
فى بداية الحرب العالمية الاولى . واضاف ان الجمهورية التركية مؤلفة فى
الغالب من اترك وأكراد وهم من جنس ودم واحد ، وبين انه يوجد
بعض النواب الاكراد من ولاية الموصل فى المجلس الوطنى الكبير^(٨) .

وفي اجتماع ٢٤ مايس ذكر فتحى بك اسماء النواب الاكراد المذكورين
بناء على رجاء السر يرسى وهم نايب زادة نورى افندى وسليمان فهمى افندى

(7) *Turkish Red Book*, pp. 183-184; *League Report*, p. 79.

(8) *Turkish Red Book*, pp. 186-187; *League Report*, pp.

وخليل أغا زادة [جميل] محمد نوري أفندي (من الموصل) ونفطجي زادة ناظم بك (من كركوك) وفتاح بك (من السليمانية)^(٩) . وقد جاء النسر برسي بعدئذ بالمعلومات التالية عنهم: نوري أفندي نايب زاده من فرع مغمور من عائلة النائب المعروفة وقد خدع والده بادعائه انه ذاهب الى تركيا للمتاجرة فلما اصبح نائباً تبرأ منه أبوه . سليمان أفندي كان ملتزم ضرائب في الموصل ولما فشل في الايفاء بالتزاماته للحكومة العراقية هرب الى تركيا ليتفادي العواقب . نوري أفندي شيشكو كان موظفاً في الحكومة العراقية وقد فصل لسوء سلوكه ووضع تحت مراقبة الشرطة فوجد من الافضل ترك البلاد . وهؤلاء الثلاثة يمكن افعالهم ولا يستحقون البحث . اما ناظم بك فكان نائب كركوك في مجلس النواب العثماني في القسطنطينية ، وقد خدم الحكومة العراقية بعد الهدنة في لجنة الوجيهاء التي ألفت سنة ١٩٢٠ لوضع مشروع قانون الانتخاب للعراق ، وفي ١٩٢١ طلب وظيفة في الحكومة العراقية فمضت عليه متصرفية الحلة وقد رفضها لانه رغب في متصرفية كركوك فلما فشل في الحصول على مرامه شرع بالتأمر على الحكومة العراقية ، وفي ١٩٢٣ عندما علم انه على وشك أن يعقل فر الى السليمانية ومنها الى تركيا . ان عائلته التي يرأسها صالح بك نفطجي زادة عضو المجلس التأسيسي العراقي عائلة مهمة بلارب . اما فتاح بك فهو اخو زوجة الشيخ محمود وعندما ضفطت القوات البريطانية على السليمانية فر الى القسطنطينية حيث كان يعمل لمصلحة الشيخ محمود الذي حاول أن يرضى المسكرين .

ثم اكد فتحى بك لسر برسي ان هؤلاء النواب لم يقبلوا في المجلس الوطنى الكبير ، وقال كوكس ان قبولهم يشكل نقضا للحالة الراحنة بينما لا يؤلف قبول نواب من ولاية الموصل الى المجلس التأسيسى العراقي نقضا للحالة الراحنة لان الولاية تحت الادارة الفعلية للحكومة العراقية^(١٠) .

(9) *Turkish Red Book*, p. 188.

(١٠) يبلو ان جميل محمد . *Turkish Red Book*, pp. 189-190.

نوري يختلف عن نوري شيشكو .

ثم عالج كوكس تصريح فتحى بك حول مشكلة الآتوريين فقال ان اللورد كرزن لم يحاول فى لوزان وصف خط ثابت لحدود العراق الشمالية بل ترك هذه المهمة الى خبراء الجانبين ، وقد كان من الضرورى تعديل موقف كرزن فى لوزان تمديلا طفيفا كنتيجة للمعلومات الطوبوغرافية المفصلة التى أمكن الحصول عليها مؤخرا و كنتيجة للحاجة الملحة فى ضمان مستقبل الآتوريين . ان وجهة نظر الآتوريين تختلف عن وجهة نظر فتحى بك لانهم لا يزالون يتذكرون المعاملة السيئة التى قاسوها فى الماضى على ايدى الاتراك^(١١) .

وقد عقد آخر اجتماع لمؤتمر القسطنطينية فى ٥ حزيران ١٩٢٤ . وقد استشهد فتحى بك بدائرة المعارف البريطانية فى تعريفها العراق لاجل تأييد وجهة نظره . وقال انه الى حين توصل الطرفين الى اتفاق حول تعيين الحدود تبقى ولاية الموصل شرعا جزءا من تركيا . ان البريطانيين بمطالبتهم اقتطاع اراضى تركية اضافية من ولاية حكاى قد أثاروا مشكلة جديدة لم يفكر أحد باتارتها عند وضع مشروع معاهدة لوزان ، فاذا أصرت الحكومة البريطانية على هذا الطلب فانه يستتبع انها تريد فشل المؤتمر ، وأكد ان الطلب الذى ستقدم به الحكومة البريطانية بالنيابة عن العراق امام مجلس عصبة الامم سيكون مناقضا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح^(١٢) . وقال ان اضرار بريطانيا على عدم فصل الموصل عن العراق يناقض اتفاقية سايكس-بيكو (١٩١٦) التى اعطت الموصل الى فرنسا . فأجاب السريرسى ان تلك الاتفاقية عقدت بين بريطانيا العظمى وفرنسا عندما كانت روسيا حليفتهما ، وان بريطانيا لم ترغب فى مجاورة روسيا . ولما كانت اتفاقية سايكس-بيكو غير عملية أهملت ، هذا ولم يكن هناك أى بحث فى تسليم ولاية الموصل الى تركيا . وختم كوكس كلامه بتأكيد ان خط الحدود الشمالى لولاية الموصل لم يحدد أبدا بل كان دائم التغير لانه لم يكن حدا فاصلا بين دولتين مستقلتين .

(11) *Turkish Red Book*, p. 190; *League Report*, p. 80.

(12) *Turkish Red Book*, pp. 193-194; *League Report*, p. 80.

وأجاب فتحي بك بأنه لا يستطيع قبول آراء السر برسي^(١٣) .
وعلى هذا فقد اخبر الممثل البريطاني فتحي بك أنه بسبب رفضه
مقترحاته ووفقا لتعليماته يجد نفسه مضطرا لانتهاء المفاوضات والرجوع الى
لندن . ثم قدم السر برسي مشروع رسالة مشتركة لاحالة المشكلة الى مجلس
عصبة الأمم . وقد وصف فتحي بك تصريح كوكس بأنه انذار وقال انه لا
يستطيع أن يقبل مشروع الرسالة لان ذلك خارج حدود تعليماته . فأجاب
السر برسي ان الحكومة البريطانية وحدها ستكتب الى المجلس كما فعلت في
لوزان ، وهكذا انتهى مؤتمر القسطنطينية^(١٤) .

قضية الانتداب على العراق

اعترفت بريطانيا العظمى بالعراق مملكة مستقلة وذلك بمعاهدة التحالف
المؤرخة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢^(١٥) . وفي الوقت نفسه كان العراق
بالنسبة لعصبة الأمم اراضى تحت الانتداب البريطانى ، وهكذا مثلت بريطانيا
دورى الحليف والمتدب .

وقد ادركت بريطانيا ان المعاهدة المذكورة قد امضاها العراقيون مكرهين
بالرغم من المعارضة القوية في العراق وفي بريطانيا العظمى . وقد طالبت
المعارضة البريطانية بالجلء عن العراق بسبب كثرة مصروفات الادارة التي
تحمل بعضها دافع الضريبة البريطانى . وقد اضطرت وزارة بونار لو المحافظة
على تأليف لجنة وزارية لدراسة الوضع وتقديم اقتراحات ، ودعى السر برسي
كوكس المندوب السامى البريطانى في العراق الى لندن في ١٦ كانون الثانى
١٩٢٣ لاستشارته . اقترحت اللجنة الوزارية تخفيض مدة المعاهدة العراقية
البريطانية من عشرين الى أربع سنوات ، وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية

(13) *Turkish Red Book*, pp. 195-197; *League Report*, pp. 80-81.

(14) *Turkish Red Book*, pp. 198-199.

(15) For the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance see League of Nations, *Treaty Series*, XXXV, pp. 13-174.

تهدئه المعرضة مؤقتا في العراق وفي بريطانيا • ثم غاد السر يرسى الى بغداد وبعد مفاوضات قصيرة مع رئيس وزراء العراق عبد المحسن السعدون ولف بروتوكولا في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ • وقد نص البروتوكول على انتهاء معاهدة ١٩٢٢ عندما يصبح العراق عضوا في عصبة الامم وعلى اية حال لا يتجاوز ذلك الاربع سنوات من بدء تنفيذ معاهدة الصلح مع تركيا^(١٦) ، وليس في هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وسيدخل الطرفان في مفاوضات لهذا الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة أعلاه^(١٧) •

وفي ٢٥ مارس ١٩٢٤ وقعت اربع اتفاقيات ملحقة بالمعاهدة بين بريطانيا العظمى والعراق لتنظيم الشؤون المالية والعسكرية والقضائية وشؤون الموظفين البريطانيين ، وقد وضعت هذه الاتفاقيات اعباء مالية جسيمة على العراق • وفي ٣١ مارس عرضت المعاهدة والبروتوكول والملاحق على المجلس التأسيسي العراقي لابرامها • ولكن المجلس والشعب العراقي رفضوا المعاهدة ما لم تسو مشكلة الموصل وتعديل الاتفاقية المالية ويضمن استقلال العراق بحرف النظر عن دخوله عصبة الامم •

وفي ٢٦ نيسان ١٩٢٤ اخبر السر هنري دويس المنسوب السامي البريطاني الجديد الملك فيصل ان بريطانيا العظمى ستصر على حقوق العراق في الموصل وتدافع عنها وان العلاقات البريطانية - العراقية ستكون وفقا للمعاهدة لا لصلك الانتداب وستعترف بحق المجلس التأسيسي العراقي في مطالبته تعديل بعض نقاط المعاهدة بأسرع ما يمكن بعد ابرامها • وقد رفض المجلس والشعب هذا العرض^(١٨) •

وفي اثناء ذلك كتب رمزي ماكدونالد رئيس الوزارة العمالية البريطانية الجديد ووزير خارجيتها الى السكرتير العام لعصبة الامم في ٢١ ميس ١٩٢٤

(١٦) بدأ تنفيذ معاهدة لوزان في ٦ آب ١٩٢٤ •

(17) League of Nations, *Treaty Series*, XXXV, p. 18.

(18) *British Report*, 1923-1924, pp. 21-22.

عن مستقبل العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وطلب أن يدخل في جدول أعمال اجتماع المجلس المقبل مادة: «العراق : رسالة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ٢١ مايس ١٩٢٤» ، وطلب من السكرتير العام أيضا ان يوزع على اعضاء المجلس نسخا من المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٢ وبرونوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وملحقات المعاهدة الاربع المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ . وقد أكد مكدونالد ان معاهدة التحالف تحدد العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية تحديدا افضل من أية وثيقة أخرى وهي تمثل الشروط التي بمقتضاها كانت الحكومة البريطانية مستعدة لامداد العراق بالمشورة والمساعدة الادارية وفقا لاحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة^(١٩) . وقد ارفق مع رسالته مسودة وثيقة وطلب من المجلس الموافقة عليها ، ويقصد بها تحديد تعهدات الحكومة البريطانية للعصبة فيما يخص العراق بعد ابرام معاهدة التحالف^(٢٠) . واذا رفض المجلس التأسيسى المعاهدة قبل اجتماع مجلس العصبة المقبل فستسأل الحكومة البريطانية تخويلا من المجلس لاتخاذ تدبير يحل محل المعاهدة^(٢١) .

وفي ٢٦ مايس ارسل السر هنرى دويس نسخة من رسالة مكدونالد ومشروع الوثيقة الى الملك فيصل واخبره ان اجتماع مجلس العصبة القادم سيكون يوم ١١ حزيران^(٢٢) وأوضح انه ما لم يبرم المجلس التأسيسى العراقى المعاهدة قبل ذلك التاريخ فستبحث الحكومة البريطانية عن التدبير الآخر المذكور فى رسالة مكدونالد الى سكرتير عام العصبة^(٢٣) . ولما امتنع المجلس التأسيسى العراقى عن ابرام المعاهدة ذهب السر هنرى دويس والسر كناهان كورنوالس المستشار البريطانى لوزارة الداخلية العراقية الى بناية

(19) *Official Journal*, 1924, p. 1013.

(٢٠) احتوت هذه الوثيقة على النقاط الرئيسية الموجودة فى معاهدة التحالف وفى صك الانتداب ، وستبحث هذه الوثيقة أدناه .

(21) *Official Journal*, 1924, p. 1014.

(٢٢) عقد المجلس فى ١٧ حزيران ١٩٢٤ .

(23) *British Report*, 1923-1924, p. 22.

المجلس التأسيسي العراقي يوم ٣١ مايس ،وقد خطب السر هنري بالأعضاء ،
واخبرهم ان طلبهم لتعديل المعاهدة يعنى رفضها وانذرهم بالعاقبة الوخيمة التي
تجرها معارضتهم على مشكلة الموصل ، واقترح ان يعتمد المجلس على وعد
بريطانيا بتعديل الاتفاقية المالية والعسكرية وان يلتزم المجلس من الملك ان
يدخل فوراً بعد ابرام المعاهدة في مفاوضات مع بريطانيا العظمى لذلك الغرض .
ثم كتب وعده على ورقة وسلمها الى رئيس المجلس (٢٤) .

وقد دعا الملك فيصل أعضاء المجلس للاجتماع به يوم ٩ حزيران ، وفي
ذلك التاريخ حثهم على عدم التخلي عنه بعدم ابرام المعاهدة ، ولكن النواب
أصروا على تسوية مشكلة الموصل اولاً ، فأصرع المندوب السامي البريطاني
الى البلاط الملكي وسلم الملك انذاراً طالباً فيه حل المجلس التأسيسي في منتصف
ليلة ١٠ حزيران ، وبعد مداولة قصيرة بين الملك والمندوب السامي ورئيس
الوزراء وزعيم المعارضة قبل اقتراح المندوب السامي بدعوة المجلس لعقد جلسة
استثنائية في الليل لابرام المعاهدة قبل منتصف الليلة المذكورة . وقد ابرم
المجلس المعاهدة في ليلة ١٠ حزيران مع شرط يختص بالاتفاقية المالية ومنح
يخص مشكلة الموصل (٢٥) . وقد أعلن المجلس في قرار ابرامه انه يعتمد
ويثق بشرف حكومة بريطانية ويقبل بالتصريحات التي تلقاها المجلس من
المندوب السامي البريطاني بان الحكومة البريطانية ستعدل الاتفاقية المالية بروح
السخاء والعطف ؛ «وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم
تحافظ الحكومة البريطانية على حقوق العراق في ولاية الموصل باجمعها» (٢٦) .
وفي ١٧ حزيران تسلم مجلس عصبة الامم المذكرة البريطانية عن
ابرام العراق لمعاهدة التحالف مع الشرط الخاص بالاتفاقية المالية والملحق

(24) *British Report, 1923-1924, pp. 22-23.*

(٢٥) الحسنی ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني ،

ص ص ٩٦-٩١ .

(٢٦) مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، الجزء الاول ، ص ص

٤٤٠ - ٤٤١ .

الخاص بمشكلة الموصل (٢٧) .

وبعد ثلاثة أشهر ، أى فى ١٩ ايلول سأل اللورد بارمور ممثل بريطانيا مجلس العصبة ان يقبل عوضا عن مشروع الانتداب الاصلى بوثيقة تضمن النتيجة نفسها لان فكرة الانتداب غير مقبولة عند الشعب العراقى ، و اضاف بأن الحكومة البريطانية تأمل ان يتقدم العراق خلال اربع سنوات بطلب الانضمام الى عصبة الامم ، فاذا حدث هذا فان التزامات بريطانيا تنتهى ، واذا لم يحدث فستأتى فترة فراغ سيعمل لها ترتيب خاص (٢٨) . وقد نص هذا المشروع الذى تقدمت به الحكومة البريطانية على مسؤولية بريطانيا المظنى تجاه اعضاء عصبة الامم فى تنفيذ العراق للمعاهدة ؛ وعلى عقد اتفاقيات تسليم المجرمين بالنيابة عن العراق ؛ وتقارير سنوية ترفع الى المجلس ؛ ومنع تعديل مواد المعاهدة من دون موافقة المجلس ؛ ورفع أى نزاع الى محكمة العدل الدولية الدائمة ؛ وانهاء الالتزامات البريطانية عند دخول العراق عصبة الامم ؛ وفى حالة عدم قبول العراق فى العصبة يقرر المجلس التدابير الاخرى المطلوبة لتنفيذ اادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة . وفى ٢٧ ايلول وافق المجلس على التعهدات البريطانية (٢٩) .

بعد سنة تسلمت لجنة الانتدابات الدائمة برقية من بريطانيا ترجوها دراسة رغبتها فى تأجيل مناقشة التقرير السنوى المؤرخ نيسان ١٩٢٣ - كانون الاول ١٩٢٤ عن ادارة العراق بمناسبة قرب صدور قرار مجلس عصبة الامم حول قضية الحدود بين العراق وتركيا فقررت فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٥ الموافقة على تأجيل مناقشة التقرير الى ان تسوى مشكلة الحدود (٣٠) . وقد قدم هذا القرار الى مجلس العصبة فى ٩ كانون الاول ١٩٢٥ للمعلم (٣١) .

(27) *Official Journal*, 1924, p. 923.

(28) *Official Journal*, 1924, pp. 1314-1315.

(29) *Ibid.*, pp. 1346-1347.

(30) League of Nations, Permanent Mandates Commission, *Minutes of the Seventh Session*, pp. 92, 98, 212.

(31) *Official Journal* 1926, pp. 272-273.

تأليف لجنة التحقيق

في اواخر حزيران ١٩٢٤ بعد ان ابرم العراق معاهدة التحالف ، ارسل رمزي مأكدونالدرسالة الى وزارة الخارجية التركية في انقرة ذاكرة فيها وجهة النظر البريطانية عن الموصل وموضحا ان الحكومة البريطانية ستعرض قضيتها على عصبة الأمم ومستفسرا عن بعض المعلومات ومحاولا الوصول الى اتفاق حول اسلوب الاجراءات المقبلة^(٣٢) . اما فترة تسعة الاشهر للمفاوضات المباشرة فقد انتهت في ٥ حزيران ١٩٢٤ دون التوصل الى الاتفاق المرجو . وقد كانت الحكومة التركية راعية في استئناف المفاوضات المباشرة بالاساليب الدبلوماسية ولذلك اخبرت الحكومة التركية الممثل السياسي البريطاني في القسطنطينية بأنها لا تستطيع التعاون في احالة المشكلة الى عصبة الأمم^(٣٣) .

في ٦ آب ١٩٢٤ ، اخبرت الحكومة البريطانية سكرتير عام عصبة الأمم ، مشيرة الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان والى الفقرة السابعة من بروتوكول الجلاء ، ان عمليات الجلاء تمت يوم ٤ تشرين الاول ١٩٢٣ بوان مؤتمرا عقد في القسطنطينية وفشل ، وان معاهدة لوزان تدخل في طور التنفيذ في ذلك اليوم وفقا للمادة ١٤٣ من المعاهدة . وقد طلبت الحكومة البريطانية أن توضع قضية الحدود العراقية في جدول أعمال اجتماع مجلس العصبة المقبل ، وابتدت رغبتها في تقديم بعض الوثائق للمجلس في تاريخ لاحق^(٣٤) .

وقد اقبلت هذه الرسالة البريطانية الى الحكومة التركية يوم ٩ آب ، وارسلت الحكومة التركية برقية الى السكرتير العام بتاريخ ٢٥ آب ذاكرة فيها انها لم تخبر رسميا وتحريريا بدخول معاهدة لوزان في حيز التنفيذ ، ولاقتاعها بإمكان البرهنة على حقوقها في ولاية الموصل برهنة واضحة بكل

(32) *The Times*, June 26, 1924; *Current History*, XX, p. 872.

(33) *The Times*, July 12, 1924.

(34) *Official Journal*, 1924, p. 1465.

وسائل التحقيق العادلة فانها لم تتوان في الموافقة على رفع النزاع الى المجلس
اذا كان ذلك ضروريا ، وقد خولت ممثلا لها الاشتراك في مباحثات المجلس
بعد عشرين يوما من استلامها وثائق ابرام معاهدة لوزان^(٣٥) .

وفي خلال ذلك كانت قضية الحدود موضوعة في جدول اعمال
المجلس ، وفي ١١ آب اخبر اعضاء مجلس العصبة والحكومة التركية بهذا
الامر . ثم نقل السكرتير العام الى هذه الحكومات رسالة من الحكومة
البريطانية مؤرخة في ١٤ آب ومعهما خمس عشرة نسخة من وثيقة مرفقة
عنوانها «مذكرة عن الحدود بين تركيا والعراق» ومعهما خريطة عليها خط
الحدود الذي تقترحه الحكومة البريطانية وخريطة عصرية . وقد كررت
الحكومة البريطانية في مذكرتها حججها ولخصت اسباب اعتبارها خط الحدود
المرسوم على الخريطة المرفقة بالمذكرة افضل حد عادل وطبيعي بين الدولتين
اللتين يهمهما الامر وأكدت ان المشكلة موضوع البحث هي قضية حدود لا
مستقبل ولاية الموصل^(٣٦) .

وفي ٣٠ آب بحث مجلس العصبة مشروع برقية ترسل الى الحكومة
التركية وفيها وعد لتركيا بالمساواة في مباحثات المجلس وتخبر الحكومة
التركية بتأجيل مناقشة مشكلة الموصل وترجوها بالاسراع في ارسال من
يمثلها وتذكر ان اجتماع المجلس قد يستمر حتى نهاية ايلول . وبالرغم من
ان الممثل الفرنسي ذكر بأن حكومته قد أخبرت تركيا بابرام الحكومات
البريطانية والايطالية واليابانية لمعاهدة لوزان فقد قرر المجلس ان يرسل
برقية الى الحكومة التركية^(٣٧) .

في ٥ ايلول ارسلت الحكومة التركية عشرين نسخة من مذكرة ومعهما
خريطة مرفقة لكى يوزعها السكرتير العام على اعضاء مجلس العصبة . وقد
زعمت ان المشكلة موضوع البحث هي تقرير مصير ولاية الموصل وان

(35) *Official Journal*, 1924, p. 1466.

(36) *Official Journal*, 1924, pp. 1566-1573.

(37) *Ibid*, 1924, pp. 1463-1464, 1291-1292

الادعاء البريطاني قد تجاوز حدود القضية، واعدت الى الاذهان ان محضرى اجتماعى مؤتمر لوزان يوم ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ قد أوضحا ان الطرفين لم يتفقا على اساليب ووسائل تسوية النزاع ، وان الوفد البريطانى الذى تمحنى فكرة الاستفتاء احوال النزاع الى المجلس واستودعه واجب تعيين أصلح اسلوب لتسويته ، وفى رأى الحكومة التركية ان اعدل اسلوب هو الاستفتاء ، وذكرت ما سمته أسبابا اضافية لاعتقادها بضرورة الاستفتاء ، ثم ذكرت أسباب وجوب احتفاظها بالسيادة على ولاية الموصل (٣٨) .

فى ٢٠ ايلول حضر فتحى بك ممثل تركيا الى مجلس العصبة ، وقد أكد له اللورد بامور بأنها متساويان وأنه يأمل ان يسوى الامر بالمصالحة ، وطلب الى المجلس ان يقرر الحدود المضبوطة للمشكلة موضوع البحث ، ففى عند الحكومة البريطانية تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق وهى عند الحكومة التركية ما اذا كان من الواجب ان تعاد ولاية الموصل جميعها الى تركيا أو لا تعاد ، اما وجهة نظر بريطانيا فتعتمد على لغة معاهدة لوزان ، وبموجبها التمس من مجلس العصبة ان يعمل كحكم . وقد عارض اللورد بامور فكرة الاستفتاء واقترح ان يعين المجلس لجنة من اشخاص محايدين ونزيهين لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التى قدمت وأى دليل آخر يقدم ويعتبرونه ضروريا . ثم كرر فتحى بك وجهة النظر التركية بأن المشكلة موضوع البحث هى ما اذا كان من الواجب ان تبقى ولاية الموصل شمالى أو جنوبى الحدود بين تركيا والعراق ، واعترف ان حجج الطرفين قائمة على اعتبارات جغرافية وعنصرية وعسكرية واقتصادية وسياسية (٣٩) .

فى ٢٥ ايلول اثار هيالار برانتك الذى كان يشغل وظيفة مقرر فى النزاع عددا من الاسئلة امام المجلس : (١) كيف فهم الوفدان البريطانى والتركى احالة المشكلة الى المجلس وهى المنصوص عليها فى المادة الثالثة من

* انظر تفصيلات هذه الحجج فى الفصل الرابع أدناه
(38) *Official Journal*, 1924, pp. 1574-1583.

(39) *Official Journal*, 1924, pp. 1318-1323.

معاهدة. لوزان ؟ الظاهر ان المندوب البريطانى يعتبر حكومته ملزمة مقدما بقرار المجلس بينما لم يبين المندوب التركى وجهة نظر حكومته عن هذه النقطة ؟ فعلى المجلس ان يعلم دوره الذى يمثله بالضبط . (٢) ما معنى « خط الحدود بين تركيا والعراق ؟ » فالنسبة للحكومة البريطانية يجب ان تؤلف ولاية الموصل جزء من مملكة العراق بمشكلة التى عرضت هى ما اذا كان خط الحدود الشمالى للعراق سيتبع بصورة تقريبية الحدود الادارية لولاية الموصل مع بعض التغيرات بسبب الاعتبارات العنصرية أو الاقتصادية أو العسكرية التى تحتم ان يمر خط الحدود شمالى الحدود الادارية بينما اعتبرت الحكومة التركية المشكلة ما اذا كان من الواجب الاعتراف بولاية الموصل كجزء من تركيا أو من العراق (٣) هل اتفق المندوبان على ان لا يحدد واجب المجلس بمجرد الاختيار بين هاتين الفكرتين المتاكستين وانه يجوز للمجلس ان يبحث عن أى حل آخر يعتبر عادلا ؟

وقد اعلن اللورد بارمور بالنيابة عن بريطانيا ان حكومته تعتبر المجلس كحكم يجب قبول حكمه مقدما من الطرفين وتعتبر نفسها ملزمة بقرار المجلس ، وفيما يخص السؤال الثانى أكد اللورد بارمور ان الموضوع قانونى يجب ان يحقق ويحدد قبل اتخاذ اجراءات ، وأجاب عن السؤال الثالث بأن يحتفظ المجلس بحرية العمل التامة لتصحيح خط الحدود الموجود بأية طريقة يراها عادلة بعد دراسة الامر جيدا . وكانت اجوبة فتحن بك مغيرة . (١) تعترف الحكومة التركية بالصلاحيات التامة للمجلس التى منحها اياه المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة (٢) لم تنتزل تركيا الى أية دولة عن حقوق سيادتها على ولاية الموصل . وقد عملت بريطانيا العظمى من جانب واحد وحاولت اشراك عصبة الامم كطرف فى النزاع . (٣) ان تركيا راغبة فى قبول أى خط للحدود قائم على رغبات سكان الولاية (٤) . وقد بدا ان وجهات نظر الطرفين متباعدة جدا .

ولكن فى ٣٠ ايلول اخبر المقرر المجلس بأنه بعد محادثات مع ممثل

الطرفين يعتقد ان الخلاف في وجهات النظر لم يكن كما ظهر اولاً ، فقد كرر اللورد يارمور له وجهات النظر البريطانية ووافق فتحتى بك على أن تعرض المشكلة بالصيغة التي بينها اللورد يارمور ، ولكن المندوب التركي تفادى تعهد حكومته بقبول توصية المجلس ، ولكنه أجاب بعدم وجود خلاف بين حكومته والحكومة البريطانية وأنه مقتنع ان المجلس سيسيى قراره في المرتبة الاولى على رغبات السكان^(٤٠) . ثم اوصى المقرر تعيين لجنة تحقيق من ثلاثة اعضاء ، وقال ان على اللجنة ان تقدم للمجلس كل المعلومات والاقتراحات التي قد تراها تساعده في الوصول الى قرار ، وعليها أن تأخذ بنظر الاعتبار الوثائق المتوفرة ووجهات النظر التي اعرب عنها الطرفان اللذان يهمهما الامر فيما يخص جوهر المشكلة ، وعلى اللجنة أن تسلم كل ما يرسله اليها الطرفان ، ولها ان تسرع بالتحقيق في منطقة المشكلة نفسها وفي تلك الحالة لها أن تستفيد من خدمات مستشارين يعينون من الحكومتين اللتين يخصهما الامر ، وعليها أن تضع قواعد اعمالها ، وعلى السكرتير العام أن يجهزها بالموظفين اللازمين ويقدم لها الاموال التي تحتاجها ، وعلى المجلس ان يوصى رئيسه ومقرره لتعيين أعضاء اللجنة بالاتفاق . وقد وافق كلا الطرفين على هذه التوصية ووافق المجلس عليها بالاجماع^(٤١) .

وفي ٣١ تشرين الاول اذيع ان اللجنة المذكورة ألفت من الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقا واي آف فرسن وزير السويد المفوض في بخارست و أ . بولس عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي^(٤٢) . وقد قدم السكرتير العام بعد ذلك مذكرة يطلب فيها الى المجلس منح كل عضو من اعضاء اللجنة اكرامية شهرية قدرها ١٧٥ ديناراً من ميزانية العصبة ، وان تدفع الحكومتان التركية والعراقية مصاريف سفرهم

(40) *Official Journal*, 1924, pp. 1337-1339.

(41) *Ibid.*, p. 1358.

(42) *Official Journal*, 1924, p. 1360.

والمصاريف الاخرى التى يحتاجونها فى خلال اداء مهمتهم . وقد وافق المجلس على هذه المذكرة (٤٤) .

خط بروكسل

فى اجتماع المجلس فى ٢٠ ايلول ١٩٢٤ اعلن فتحى بك ان حكومته ارسلت مذكرة احتجاج الى الحكومة البريطانية عن بعض الحوادث التى وقعت على خط الحدود التى تقضت الحالة الراعية وانه سلم نسخة من المذكرة الى السكرتير العام (٤٥) . وقد نصت المذكرة على ان الطائرات البريطانية عبرت خط الحدود فى ١٤ و ١٢ و ٩ من ايلول وفتحت نيران رشاشاتها والقنابل ، وقد ادى هذا الحادث الى قتل ثلاثة اشخاص وجرح اثني عشر ؛ وقد عزت المذكرة هذه الحوادث الى خطة بريطانية مزعومة منظمة وسرية ، ظهرت دلائلها فى مؤتمر القسطنطينية عند البحث عن المسيحيين النسطوريين فى ولاية حكارى ، ولاجل اثبات هذه التهمة ذكرت المذكرة التركية انه فى يوم ٧ آب ١٩٢٤ هاجمت عصابة من النسطوريين والى حكارى وافراد شرطته وقتلوا ضابطا برتبة رائد وثلاثة افراد وخرجوا خمسة ، وقد أسروا الوالى ولكنه هرب . وقد حشدت السلطات التركية القوات اللازمة من الجنود والشرطة فى جلامرك وبيت الشهاب وخربول ، وختمت المذكرة بالمطالبة بتعويض القتلى والجرحى والاضرار المادية .

وفى اجتماع المجلس فى ٣٠ ايلول قرأ اللورد پارمور المذكرة البريطانية التى ارسلت الى الحكومة التركية طالبة تطبيق المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة التى تبحث فى تهديد حسن التفاهم بين الامم وقد ذكرت ان دورية جوية بريطانية اكتشفت قوات صغيرة معادية جنوبى خط الحدود وان هذه الدورية ارجعت الغزاة عبر الحدود برشاشاتها من الجو وقد سيبت بعض

(43) *Official Journal*, 1924, p. 1670.

(44) *Official Journal*, 1925, pp. 116, 159.

(45) *Official Journal*, 1924, p. 1323.

الاصابات، وختمت المذكرة بالتطرق الى حوادث صغيرة وهروب جماعة من المسيحيين الآثوريين ورجال القبائل المراقية من خط الحدود الى العمادية ، وقد طالب اللورد پارمور بالمحافظة على الحالة الراهة^(٤٦) وسأل المجلس ان يقرر كيفية ضمان التعهد باحترام الحالة الراهة^(٤٧) .

وفى هذا الاجتماع نفسه قدم المندوب التركي الى المجلس مذكرة ذكرت انه بين ١٧ و ٢٢ ايلول حدثت هجمات قامت بها الطائرات البريطانية وسببت وفاة بعض الجنود الاتراك وجرح آخرين . وقد جرح أيضا جملان وقتل عشرون جملا وجرح اربعون . وقد تشكى اللورد پارمور بأن الاحوال حول خط الحدود لا تزال سيئة جدا وذكر انه توجد هناك حركات عسكرية قد تغير الحالة الراهة واكد للمجلس بأن الحكومة البريطانية ستحافظ على التزاماتها وطالب بأن تحافظ الحكومة التركية على التزاماتها . وقد اعطى المندوب التركي الضمانات نفسها وطالب بالالتزامات عينها^(٤٨) .

وعندما تردى الوضع على خط الحدود واصبح أشد خطورة عقد اجتماع طارئ للمجلس العصبة فى بروكسل عاصمة بلجيكا . وفى أول اجتماع يوم ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٤ فسر اللورد پارمور الحالة الراهة بانها تعنى الوضع الذى كان قائما فى تموز ١٩٢٣ (حين وقعت معاهدة لوزان) واتهم القوات التركية بانها لا تزال تحتل المنطقة التى تقدمت فيها فى ايلول ١٩٢٤ ، وطلب من المجلس أن يحدد معنى التمهيدات المتبادلة المذكورة فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وسلم المندوب البريطانى خارطة الى المجلس واثار عليها الى خط ازرق متقطع وخط أحمر متقطع وخط احمر غير متقطع وقال ان الخط الازرق المتقطع يمثل خط الحدود الذى طلبت الحكومة البريطانية من المجلس الموافقة عليه ، واما الخط الاحمر غير المتقطع فهو خط

(46) *Official Journal*, 1924, pp. 1584-1586.

(47) *Ibid.*, p. 1338.

(48) *Official Journal*, 1924, p. 1586.

الحدود الادارى للعراق منذ تموز ١٩٢٣ ، وما المنطقة الواقعة بين الخط الاحمر المتقطع والخط الاحمر غير المتقطع فلم تكن فى تموز ١٩٢٣ تحت احتلال أو ادارة أى من الطرفين وتمثل منطقة حرام ، وكان الآثوريون يقيمون هناك منذ ١٩٢١ ، وإن اية حركة من أى من الطرفين تعنى نقضا للحالة الراهنة . وكرر اللورد بارمور اتهاماته وطالب بانسحاب القوات التركية الى شمال الخط الاحمر غير المتقطع .

ثم لخص فتحى بك تاريخ مشكلة الموصل منذ هدنة مندروس المؤرخة فى ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ وأكد ان احتلال المناطق الواقعة شمال خط الهدنة لا مبرر له ، وقرأ الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من معاهدة سيفر التى تصف خط الحدود الشمالى الحقيقى لولاية الموصل ، وقد دفع البريطانيون خط حدود سيفر الى الشمال بعد ١٩٢٠ ، وطالبت المذكرة البريطانية المؤرخة فى ٢٩ ايلول ١٩٢٤ بدفع خط الحدود مسافة كبيرة الى شمال خط حدود سيفر / وقال ان هذه الاعمال البريطانية واحتلال السليمانية بالقوات البريطانية والعراقية غير مشروعة ومناقضة للحالة الراهنة ، ثم كرر اتهاماته عن حوادث الحدود ، وختم خطابه بقوله يوجد احتمالان - فأما ان تكون الحالة الراهنة كما كان الوضع يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ أو كما كان يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وان الحكومة التركية مستعدة أن تقبل الوضع الذى تفضله الحكومة البريطانية من هذين الوضعين المذكورين ، ورجا المجلس أن يعين خطا يحترمه الطرفان قبل اصدار قراره النهائى الذى سيضعه وفق تقرير لجنة التحقيق .

ثم قال اللورد بارمور ان الحالة الراهنة التى أشار اليها المجلس فى جنيف هى الوضع يوم ٢٤ تموز ١٩٢٣ وانه رجا المقرر المجلس ان يبحث الوضع الحقيقى فى ٢٤ تموز ١٩٢٣ فى تلك المنطقة حيث حدثت حوادث ايلول ١٩٢٤ (٥٠) .

وفى اجتماع ٢٩ تشرين الاول قدم المقرر تقريراً قال فيه ان الانضاحات

التي قدمها المندوبان وخبراء الحكومتين والخرائط التي قدموها برهنت له ولممثلي اسبانيا واورغواي ان الخلاف بين وجهتي النظر لم يكن كبيرا . وقد اقترحت هذه اللجنة الثلاثية خطا يختلف قليلا عن مقترحات الطرفين وذكّرت ان اتخاذ هذا الخط قد يضع حدا لنموض الوضع؛ يجب ان يمثل الخط الحد الأقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله وان يحترمه الطرفان عسكريا واداريا قبل قرار المجلس النهائي؛ وعلى المجلس ان يطلب من الطرفين تنفيذ قراره عن الخط في ١٥ تشرين الثاني القادم . ثم قدم المقرر مشروع قرار يحتوي وصف خط حدود مؤقت مع خريطة . وقد وافق الطرفان على الخط الذي صار يعرف بخط بروكسل ، ووافق المجلس على القرار بالاجماع^(٥١) .

(51) *Official Journal*, 1924, pp. 1659-1660; see the description of Brussels Line in *Official Journal*, 1924, p. 1660 and 1926, pp. 191-192.

الفصل الرابع

لجنة التحقيق وتقريرها

مر معنا في الفصل السابق ان مجلس عصبة الامم قرر يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق لفحص مشكلة الموصل وتقديم توصية احلها الى المجلس . وقد اجتمع اعضاء اللجنة في جنيف يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ وانتخب اي آف فرسن الوزير السويدي في بخارست رئيسا ، وقد خصصت اللجنة بضعة ايام للتعرف على الوثائق التي أعدها سكرتارية عصبة الامم والتي تخص خط الحدود بين تركيا والعراق ، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية^(١) . وقد رأت انه من الضروري ان تذهب الى المنطقة نفسها لانجاز تحقيقها وجمع المعلومات التي تحتاجها محليا ، وقد أدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق تطلبها من الحكومتين البريطانية والتركية . فأرسلت اللجنة قائمة اسئلة من جنيف الى كلتا الحكومتين وذهبت الى لندن وانقرا للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها الى المنطقة^(٢) .

زيارة اللجنة للندن وانقرا وبغداد

في اواخر تشرين الثاني ١٩٢٤ استقبل اللجنة في لندن وزير الخارجية ووزير المستعمرات مع خبائهما ، وقد رحب أحد موظفي وزارة المستعمرات باللجنة واعرب عن رضا حكومته عن تفضيل مجلس العصبة تعيين لجنة ، فردت اللجنة حالا ان المجلس لم يحدد سلطتها في العمل وانها حرة في توصية المجلس باجراء استفتاء وأي اسلوب آخر للعمل . وقد طلبت اللجنة من

(1) *League Report*, p. 5; *Official Journal*, 1925, p. 145.

(2) *League Report*, p. 5.

الحكومة البريطانية تعيين مساعد يرافقها ويساعدها في عملها في المنطقة ، فعينت الحكومة البريطانية آر ايف جاردن وقد رافقه صبيح نشأت الوزير العراقي تسابق للمواصلات والاشغال كممثل للحكومة العراقية .

ثم غادرت اللجنة الى انقرا في بداية سنة ١٩٢٥ ، وقد أجابت الحكومة التركية على بعض اسئلة اللجنة بأن حل مشكلة الموصل قد يحصل في التعبير الحر عن رغائب سكان ولاية الموصل ، وقد اقنعت اللجنة الحكومة التركية بأن مجلس العصبة لم يحدد سلطتها في العمل . وقد عينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش في منطقة ديار بكر كمساعد وقد رافقه كامل بك وناظم بك وفتاح بك كخبراء^(٣) .

وقد وصلت اللجنة الى بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ وقد دعيت للبقاء عدة ايام ، فدرست خلالها العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل واساليب الادارة العراقية . وقد نزل اعضاء اللجنة وجواد باشا في ضيافة المندوب السامي البريطاني السر هنري دويس . بينما نزل الخبراء الاتراك في مكان آخر في بغداد . وفي ١٧ كانون الثاني قدم السر هنري اللجنة الى الملك فيصل وقد سلمها الملك مذكرة مكتوبة^(٤) ، وقد احتوت هذه المذكرة استعراضا للحوادث منذ توقيع هدنة مندروس ، وبينت تقدم العراق في السنوات الماضية وآماله في المستقبل ، وذكرت بعض المشاريع ومنها الاتفاق المرتقب مع بريطانيا العظمى حول استغلال حقول النفط ، وبينت المذكرة ضرورة خط حدود يضمن العراق ضد الاعتداء وهو بالنسبة للعراق مسألة حياة أو موت ، وأكدت ان تجريد العراق من حدوده الطبيعية يعنى ضربة مينة لمستقبله ، واعلنت انه سيكون من المستحيل المحافظة على الامن الا بايجاد قوة عسكرية دائمة وليس هذا في طاقة العراق ، وان الرأسمال الاجنبي لن يأتي الى العراق اذا تعرض لاطغار الفوضى والغزو ، وحثت المذكرة بالقول ان الموصل للعراق كالرأس

(3) *League Repirt*, pp. 5-6; *British Report*, 1925, p. 8.

(4) *League Report*, p. 6.

للبدن وان مشكلة الموصل هي مشكلة العراق باجمعه (٥) .

وفي اليوم نفسه عقدت اللجنة اجتماعا في دار الاعتماد البريطانية وبحضور
المندوب السامي ، وقد بين المنسوب ان بين الخبراء الاتراك ناظم بك وفتاح
بك من المواطنين العراقيين واتهمهما بتدبير المؤامرات ضد الحكومة العراقية ،
واعاد الى الازهان ان امرا باعتقال ناظم بك كان قد اصدر بموانه وفتاح بك هربا
من البلاد ، وانهما يعودان الآن في ١٩٢٥ مستفيدين من حصانة اللجنة
الدبلوماسية ليقوما بنشاط قديم بالامن والنظام ، فتحصنت الاحزاب القومية
وهددتهما ولذلك طلب السر هنري استدعاء الخبيرين (٦) .

ولكن اللجنة لم توافق السر هنري دويس ، وأسفت على تعيينهما ولا
سيما لورود اسميهما في محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية ، وتعتقد اللجنة
ان تعيينهما جل واجبا أصعب ولكنها ذكرت انهما من مواطني ولاية الموصل
ولا يمكن اعتبارهما عراقيين حتى تتم تسوية مشكلة الحدود . وقد أيدت اللجنة
دهشتها للمساعد التركي لاختيار الحكومة التركية لهذين الخبيرين ، ولكنها
لم تطلب استدعاءهما . وقد تشكى المساعد التركي من وضع الخبيرين في
مسكر محاط بالخنادق ، فلما احتجت اللجنة على هذا العمل نقل الخبيران
الى غرف مجاورة لدار الاعتماد البريطانية . وبالرغم من ان اللجنة وافقت على
تحديد حركتهما في بغداد فانها أصرت على ان يكون للوفد التركي الحرية
التامة في ولاية الموصل لكي يكون في الامكان انجاز واجباتهم (٧) .

بقيت اللجنة في بغداد حتى ٢٦ كانون الثاني ، وقد زارت خلال فترة
اقامتها عددا من الوزارات والكلية العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم ،

(5) *League Report*, pp. 6-7.

(6) *League Repirt*, p. 7; *British Report*, 1925, p. 8.

(7) *League Report*, pp. 7-8.

وقابلت كل الشخصيات البارزة في بغداد ؛ وزراء وموظفي خكومته وممثلي جميع الطبقات والطوائف ، وزارت الاسواق ومخازن الحبوب والاختساب في المراكز التجارية لاجل الحصول على فكرة عن التجارة بين بغداد وضواحيها والمناطق الشمالية . وحاولت اللجنة ان تتأكد ما اذا كانت ولايتا بغداد والموصل معتمدين على بعضهما اقتصاديا ، ولهذا الهدف درست اللجنة احصائيات الكمارك وتقارير القناصل فيما قبل الحرب (٨) .

تحقيقات اللجنة في العراق

وصلت اللجنة الى مدينة الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ . وبعد وصولها مباشرة حدثت حادثة وقد ذكر خبرها الكونت بول تلكى في مذكرة تلخص كما يلي :

في يوم ٢٧ كانون الثاني كان الكونت بول تلكى يتمشى في مدينة الموصل مع اثنين من السكرتيرين الملحقين باللجنة فالتقوا بجواد باشا المساعد التركي بيزته العسكرية وقد عرض أن يرافقهم وفي السوارع احاط بجواد باشا نحو ثلاثين شخصا ظنهم الكونت تلكى عربا وقبلوا يديه وهتفوا بتميش تركيا ، وقد تبهم الجمهور وزاد عددهم حتى بلغوا مائتي شخص ، وزاد الهتاف ، ثم حضر بعض ضباط الشرطة وحاولوا تفريق الجمهور ، وفي السوق تجمع الجمهور من جديد والتحق ثلاثة ضباط شرطة بزملائهم وكان أحدهم انكليزيا ، وصار جواد باشا موضوع هتاف متزايد وعطف ، وقدمثل الجمهور طبقات مختلفة من الشعب بينهم اناس محترمون وشحاذون . وقد استعملت الشرطة العصي في محاولة تفريق الجمهور . وفي طريقهم الى محل اقامتهم في دار الضيافة شاهد الكونت تلكى وجواد باشا والسكرتيران مفاخرة مضادة من الطلاب يهتفون للملك فيصل قرب النادي الوطني العراقي مقابل دار الضيافة .

(8) League Reprt, p. 8; British Report, 1925, p. 9.

فى صباح اليوم التالى زار اللجنة عبدالعزيز القصاب متصرف الموصل والميجر لويد المفتش الادارى البريطانى وطالبا باقامة نظام مراقبة لضمان سلامة الوفد التركى ، واقترحا ان يخبر المساعد التركى وخبراء السلطات الادارية قبل ساعة من منادرتهم محل اقامتهم ويذكروا المحل الذى يقصدون زيارته ويطلبوا حماية الشرطة وان يطلب الى جواد باشا ان لا يخرج بالجزء العسكرية ، وان تتخذ السلطات التدابير اللازمة لضمان عدم قيام المندوبين الاتراك بنشاط سياسى قد يخل بالنظام العام (٩) .

وقد رفضت اللجنة اقتراح سلطات الموصل لعدم رغبتها في تحديد حرية عمل المندوبين الاتراك وارسلت مذكرة الى المتصرف والى المفتش الادارى طالبة ان يعطى المندوبون الاتراك حرية العمل التامة ، وان لا تظهر تدابير المحافظة للبيان ورفضت ان تبشر بتحقيقاتها حتى تسلم جوابا مرضيا لطلباتها (١٠) .

احالت سلطات الموصل مذكرة اللجنة الى السلطات المركزية في بغداد ، وقد اجاب المندوب السامى البريطانى بانه يعترف بعدالة مطالب اللجنة ولكنه لا يستطيع قبول المسؤولية بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية عن أى عمل معاد قد يقترف ضد اشخاص المندوبين الاتراك . وفي الوقت نفسه تسلمت اللجنة برقية من انقرا مباشرة ، وبواسطة سكرتارية عصبة الامم تتضمن احتجاجا شديدا ضد السلطات العراقية ، فأرسلت اللجنة برقية الى جنيف موضحة منشأ الموقف باختيار الخبراء الاتراك السيئ ، وارسلت نسخة من جوابها الى انقرا وفيها اشارت الى ان الحكومة التركية لا تستطيع اعتبار السلطات العراقية مسؤولة اذا رفضت التدابير الاحتياطية التى اقترحتها بغداد >

ثم علمت اللجنة ان الاشخاص الذين تظاهروا لصالح تركيا قد سجنوا

(9) *League Report*, p. 8.

(10) *League Report*, pp. 8-9.

وان اعضاء اللجنة أنفسهم كانوا تحت الرقابة ، وكانت مجموعتان من الشرطة ترابطان عند مدخل نزل اللجنة للملاحظة حركات اعضاء اللجنة والسكرتيرين والاخبار عنها . ولذلك اخبرت اللجنة المساعدين البريطانيين والتركى انها لن تبدأ عملها حتى يتغير الوضع ، فتحت هذه الظروف وافق جواد باشا أن يتحمل مسؤولية سلامة وفده . وان يقبل الاحتياطات الحكيمة التي اقترحها المندوب السامى ما دامت لا تمس كرامة الوفد التركى . وقد اتصلت اللجنة بانقراء فلما وافقت الحكومة على وجهة نظر جواد باشا ، انتهت المسألة في ٥ شباط ١٩٢٥ .

وفي اثناء هذه الفترة ، تمكن اعضاء اللجنة وهم متكرون ، أن يكونوا فكرة عامة عن آراء الناس . ثم اتفقوا على تفاصيل طوافهم في ولاية الموصل وعلى أساليب التحقيق . وقد زاروا بعض الاشخاص من ذوى الخبرة والمعرفة في مدينة الموصل لتكوين فكرة عامة عن الوضع (١١) .

وقد تم تحقيق اللجنة في مدينة الموصل بصورة مشتركة من الاعضاء الثلاثة ، فقابلوا واستوضحوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية (الاطباء والمحامين والتجار الخ . .) وجميع طبقات الناس . وقد طلبت اللجنة الى المساعدين أن يقدموا قوائم باسماء الشهود الذين يرغبان ان تفحص اللجنة شهاداتهم . وقد اكدت اللجنة ان التحقيق تم بطريقة محايدة ، وقد استقبلت الشخصيات المهمة في اجتماع كامل للجنة ، بينما قابلت الآخرين على حدة من قبل احد الاعضاء . وفي مدينة الموصل استطاعت اللجنة أن تحصل على أكمل تعبير ممكن عن وجهات نظر السكان (١٢) .

حاولت اللجنة ان تحصل على أوسع واتم معرفة عن رغبات السكان .

وقد حدث ان سألت اللجنة اسئلة محرجة حول ادارة الانتداب وعن الوضع بعد ابرام المعاهدة العراقية - البريطانية ، فأرسل ياسين الهاشمي رئيس وزراء

(11) *League Report*, p. 9.

(12) *League Report*, pp. 9-10.

(٥) اما عن طريقة الاستفتاء فاقترحت الحكومة التركية ان يجرى من دون ضغط خارجي ، وان تؤلف لجنة لدراسة العناصر الشخصية المختلفة التي تتكون منها القوات الحكومية وان تملأ وظائف الحكومة بموظفين ينتخبهم الشعب بصورة مؤقتة أو يعينهم مجلس «الاختيارية» في كل منطقة . ويجب المحافظة على النظام في كل قبيلة بمنظمتها الخاصة ، وفي المدن والإرياف بالقوات المحلية التي تجند بصورة نسبية من عناصر الشعب المختلفة وتوضع تحت سلطة مجلس الاختيارية . يعطى الناحيون رقعتين من الورق تحمل واحدة صورة العلم التركي وتحمل الثانية صورة العلم البريطاني ويطلب الى الناخب ان يضع في صندوق الانتخاب الورقة التي تحمل صورة علم القطر الذي يفضل . واذا اقتضت الضرورة الماسة فيجوز قبول الانتخاب غير المباشر في مناطق العشائر الرحالة . يجب ان تؤلف الناحية دائرة انتخابية ، ويجب أن يكون للحكومتين التركية والبريطانية عدد متساو من المراقبين في لجنة الاشراف على الانتخاب . هذا وقد كان سكان ولاية الموصل دائما ينتخبون نوابهم الى البرلمان العثماني وكانت لهم تجارب في التصويت (٢٠) .

ويمكن تلخيص الحجج البريطانية كما يلي :

(١) باستثناء الجماعات التي بلغت مرحلة عالية في الثقافة والمدنية فان الاستفتاء حتما يتأثر بالعوامل السياسية والعنصرية أو باعتبارات مؤقتة محلية كالنزاع حول الاراضي ، والضرائب الجديدة وحملة الدعاية . ففي الاستفتاء لا يعطى الناخب غير المثقف أهمية كافية للعوامل العسكرية والجغرافية والاقتصادية والادارية .

(٢) اذا اختير الاستفتاء كأفضل طريقة ، فان الحكومة البريطانية ترغب في اجراء استفتاء في المناطق الواقعة شمال ولاية الموصل . وهذه المنطقة تضم الوطن الاصلى للاشوريين ومنطقة تسكنها بعض القبائل الكردية (التي

عرضت بعض العروض على الحكومة العراقية وبعض القبائل العربية .

(٣) في حالة الاستفتاء ، يجب سحب القوات التركية والعراقية والبريطانية ، ولن يكون عمليا استبدالها بقوات محلية بقيادة ضباط محايدين ، لانه سيكون من الواجب استبدال القوات المحلية بقوات محايدة أيضا ، وسيكون من الصعب كثيرا على القوات المحايدة ان تحافظ على النظام في مثل هذه الظروف وفي مثل هذه المنطقة الجبلية . وسيجرى الاستفتاء مصحوبا بحملتي دعاية تركية وعراقية وقد تؤدى الى حدوث اضطرابات .

(٤) ستكون القبائل القاطنة على حدود العراق الشمالية عرضة للارهاب ولن تستطيع اعطاء آرائها بحرية ، وستكون الاقلية عرضة للانتقام والاضطهاد . وبالرغم من أن التصويت سيكون سرا فمن المفهوم ان الناس سيصوتون كما هو معروف عن آرائهم السياسية والعنصرية ، وقد عرفت هذه الحقيقة في أورما ، ولكنها في منطقة كولاية الموصل تظهر وأين .

(٥) انما يعتبر الاستفتاء حلا عمليا للمشاكل التي يمكن وضعها بشكل اسئلة بسيطة للاختيار بين أمرين ، وهكذا كانت الاستفتاءات التي اجريت في العراق في ١٩١٩ و ١٩٢١ . ولكن لا يمكن التعبير بهذا الشكل البسيط في مسألة الحدود .

(٦) يتألف سكان ولاية الموصل من اكراد يمثلون النصف وعرب يمثلون الربع وأقليات غير مسلمة : يزيديين ويهود ومسيحيين . وقد اعرب العرب واليزيديون واليهود والمسيحيون الكلدانيون عن رغبتهم في البقاء في العراق ، أما الانوريون النسطوريون فلا يفضلون تركيا ولا العراق وقد أعلنوا عن نيتهم في عدم الرجوع الى تركيا ولكنهم يفضلون الحماية البريطانية . اما البقية الباقية فمكونة من تركمان قانعين وموسرين ولكنهم قليلو العدد فلا يؤثرون في النتائج . وهكذا فان رغبات نصف سكان الولاية معروفة جيدا ، فاجراء استفتاء لهذا النصف عديم الفائدة . اما النصف الاخر المؤلف

من الاكراد فان اكريتهم الساحقة باذجة لا تستطيع التعبير عن آرائها^(٢١).
وقد بدا لأول مرة ان اللجنة اقتصت بالحجج التركي وان الاستفتاء
طريقة أفضل في التأكد من رغبات السكان ، وان الاستفتاءات السابقة أجريت
تحت الاحتلال العسكري ولا يمكن اعتبارها دليلا لا ينقض عن رغبات
السكان . وقد رفضت اللجنة الحجة البريطانية بعدم امكانية اجراء استفتاء عن
مشكلة الحدود لان منطقة النزاع كبيرة جدا فلا يمكن اعتبارها مجرد قضية
تحديد الحدود ، بل بالعكس اعتقدت اللجنة ان من المعقول دراسة امكانيات
اجراء الاستفتاء بصرف النظر عن الاستفتاءات السابقة ، ولم تستثن تعليمات
مجلس العصبة للجنة فكرة الاستفتاء مقدما . وأخيرا لم توافق اللجنة الحكومة
البريطانية في أمر توسيع النزاع الى ولاية حكاى في تركيا^(٢٢) .

ولاجل ان تكون اللجنة رأيا عن طبيعة استفتاءى ١٩٢١ و ١٩٢٢
طلبت اللجنة من السلطات البريطانية في العراق بعض التفاصيل . ثم
استتجت من المعلومات التي حصلت عليها انه لم تجر استفتاءات حقيقية
في تينك الستين ، وبوجه عام كانت طريقة العمل التي اتبعت قبيها جمع
الوجهاء وشيوخ العشائر وممثل الطوائف واخذ آرائهم ، فلم يجر اى
تصويت سري أو فردى ولم تضمن حرية التصويت ولا استقلاله . ولكن
اللجنة استتجت ان موقف سكان السليمانية مرده رغبتهم في الاستقلال أكثر
من عطفهم على تركيا^(٢٣) .

وقد حاولت اللجنة اجراء استفتاء تجريبي في بعض الأماكن ولكن
التجربة فشلت . فاقتنت اللجنة بقوة التأكيدات البريطانية الثامة عن
صعوبات اجراء الاستفتاء . وفي رأى اللجنة ان الطريقة التي اقترحتها الانراك
قد تؤدى الى الفوضى وازاقة الدماء والحرب الاهلية . ثم اقتصت اللجنة

(21) *League Report*, p. 16.

(22) *League Report*, p. 17.

(23) *Ibid.*, pp. 17-18.

نهاییا انه من الصعب ان يكون الاستفتاء التعبير الحقيقي عن رغبات السكان هذا اذا كانت لهم أية رغبات على الاطلاق • وعلى العموم فقد كانت الثقافة بدائية والمجتمع اقطاعيا ولذلك يصوت الناس كما يصوت رؤساؤهم ، اما الاقلية المثقفة المدركة ، وكان بعضهم يؤيد الاتراك ، فقد أكدت للجنة استحالة اجراء استفتاء • وهكذا توصلت اللجنة ان الطريقة التي اقترحتها الحكومة البريطانية أفضل وسيلة لتزويد مجلس العصبة بالمعلومات المطلوبة ، وهي الطريقة التي استعملتها اللجنة ، متذكرا دائما رغبة الحكومة التركية في تعيين رغبات السكان الحقيقية (٢٤) •

الحجج الجغرافية

قدمت الحكومتان البريطانية والتركية بمناسبات عديدة حججهما الجغرافية وقبل مناقشة هذه الحجج قد يكون من المفيد تلخيص الوصف الجغرافي للمنطقة المتنازع عليها الذي ورد في تقرير اللجنة •

وصف الولاية الجغرافي :

ان بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) التي تؤلف القطر الواقع بين الرافدين دجلة والفرات هي منطقة انتقال بين آسيا الصغرى وارمينيا وايران من جهة وسوريا والجزيرة العربية من جهة اخرى (٢٥) •

تؤلف الجبال التي تحيط بسهل سوريا وميزوبوتاميا جزء من نظامين : في الشرق مجموعة زاكروس الممتدة من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي ، وفي الشمال مجموعة طوروس التي تمتد من الغرب الى الشرق وتشكل قوسا محدبا نحو الجنوب • وتنتهي هذه السلاسل الجبلية من جهة السهل ببضعة سلاسل من التلال • وتقع الاراضي المتنازع عليها في ابد (24) *League Report*, pp. 18-19.

(25) *League Report*, p. 53.

انظر مقالا جيدا عن هذا الموضوع بقلم محمد عوض عنوانه :
"Geographical Aspects of the Mosul Question", in *The Scottish Geographical Magazine*, XLII, pp. 1-20, 65-78.

العراق برفقة احتجاج على صيغة بعض أسئلة اللجنة ، ولكن اللجنة أصرت على ان لها الحق وعليها الواجب ان تجري التحقيق من دون عراقيل ، وقد اعترفت ان اساليب تحقيقها تثير حتما بعض الحساسية العاطفية بين الاعالى الذين لا تزال تربيتهم السياسية فى مرحلة ابتدائية ، والذين كانوا تحت تأثير حملة دعاية مركزة (١٣) .

ثم قررت اللجنة بعدئذ ان تجري تحقيقاتها فى الاقسام البعيدة من ولاية الموصل فى آن واحد من قبل لجان فرعية ، وقد أصر المساعد البريطانى على وجوب اصطحاب ثلة من الشرطة لكل لجنة فرعية للمحافظة عليها وان تعلم حركاتها مقدما . وقد اعتقدت اللجنة ان هذا الطلب سيهدم امكانية القيام بتحقيق محايد ، فحضر السر هنرى دويس الى الموصل يوم ٨ شباط لتسوية هذا الخلاف الصغير ، وعند بحثه واجبات انخبراء اخبر اللجنة انه علم ان الحزب المؤيد لتركيا قد نظم حرسا مسلحا لمصاحبة جواد باشا اينما ذهب ، وسيكون من واجب الشرطة أن تعتقلهم . ولكن اللجنة اكدت للسر هنرى انه لن يحدث اى اضطراب . أم السر هنرى فقد احتج ان طريقة تحقيق اللجنة قد حددت تهديدا خطيرا سلطة الحكومتين البريطانية والمراقية ، وان استلها قد اضررت بهيبة الحكومتين وذلك بايحاءها انها تبحث عن دليل ضد الادارة الحالية . فاجاب رئيس اللجنة بانها ستستمر فى تحقيقاتها بحرية تامة كما يملى عليها واجبا ، وانها ستقدم نتائج تحقيقها فى تقرير ترفعه الى مجلس عصبة الامم ، وصرح اى آف فرسن الرئيس بأن عمل اللجنة قد عوقله نشاط الشرطة ضد الشهود وضد اللجنة نفسها أيضا (١٤) .

ثم صرح السر هنرى دويس ان حكومته قد تحتاج أمام مجلس العصبة ضد قرار اللجنة بالقيام بتحقيقات منفصلة فى مختلف اقسام ولاية الموصل ، و اضاف ان قوميات اعضاء اللجنة تدل على «توازن تام» ، فلفت رئيس اللجنة

(18) *League Report*, p. 10.

(14) *League Report*, pp. 10-11.

انتباه النسر هنري الى عدم لياقة ملاحظته عن قوميات أعضاء اللجنة وقال ان مجلس العصية قد اختارهم بالاجماع واعطاهم حرية العمل التامة وانه اذا اعيد فتح هذه المسألة فقد تقع عواقب خطيرة^(١٥) .

اجلت اللجنة تحقيقها في مدينة الموصل موقتا ، وتفرق أعضاء اللجنة واتفقوا على اللقاء ثانية في كركوك يوم ٢٥ شباط . وقد بقي اى آف فرسن في الموصل مع جواد باشا وآر ايف جاردن لاجل الاستمرار بالتحقيق في ضواحي مدينة الموصل . وقد زار فرسن المدن والقرى ودعا الى مراكرها التى بقى فيها وجهاء القرى المجاورة ، وقابض رؤساء العشائر العربية ولاسيما رؤساء شبر . وقد اجرى الكونت بول تلكى تحقيقه فى لواء أربيل يصحبه ناظم بك وليونز الضابط السياسى البريطانى وكرامرز مترجم اللجنة ، وقد زاروا العشائر العربية والكردية ، وأجرى أ . بولس تحقيقاته فى لواء كركوك يصحبه صبيح نساأت وكامل بك ، وقد اتصل بولس برؤساء عشائر العربية والكردية والتركية . وفي منطقة كبرى واصل التحقيق دى پورتالس احد السكرتيرين ومعه فتاح بك وضابط بريطانى ، وقد تنقل دى پورتالس فى جبل حمرين وزار القبائل الكردية والتركية والعربية . وقد قابلت اللجنة بكامل هيئتها بعض ممثلى القبائل .

وقد وجدت اللجنة من الصعب اجراء تحقيقاتها فى القرى والارياف وبين القبائل الرحالة حيث وجدت ان الاهالى أقل خبرة سياسية وأكثر تأخرا فى مضممار المدنية ، ويعرفون قليلا أو لا يعرفون شيئا عن مشكلة الموصل . وقد انبعت اللجنة طريقة خاصة كهذه : ان تشرح غرض اللجنة بلغة بسيطة جدا وتضع اسئلة بعد انسحاب المساعدين . وقد اختلفت صيغة الاسئلة حسب مركز وذكاء وثقافة الشهود ، وقد طمئن الشهود عن سرية التحقيق .

وقد اجتمع أعضاء اللجنة والمساعدان بعدئذ في كركوك وتوجهوا نحو السليمانية . وبعد انتهاء تحقيقها فى السليمانية ورجوعها قاصدة الموصل توفقت

(15) *League Report*, pp. 11-12.

اللجنة في كركوك والنون كوبري وازيل لأسماء التحقيقات السابقة . ولما وصلت اللجنة الى الموصل في يوم ٨ مارت ١٩٢٥ وجدت جميع آثار الرقابة قد اختفت . وجهزت السلطات البريطانية اللجنة بمعلومات منصلة عن جميع الوجهاء بصرف النظر عن آرائهم حتى ولو كانت نصائح تركيا بصورة قطعية .

وفي الموصل تابعت اللجنة تحقيقها فسألت خطباء الجوامع وملاكى البيوت والقرى والأراضي والمتجبن النابوين المذكورين في القوائم التركية القديمة وجميع الأشخاص الأحياء في الموصل الذين كانوا أعضاء في المجلس البلدى خلال العشرين سنة الماضية . ثم سافرت اللجنة الى زاخو مارة بالقرى المسيحية واليزيدية ؛ وفي زاخو استقبلت اللجنة وجهاء ورؤساء المنطقة شمالى وجنوبى خط بروكسل . وفي دهوك والعمادية قامت اللجنة بالعمل نفسه (١٦) .

ولم تقصر اللجنة تحقيقها على النواحي السياسية . فقد درست نفسية الشعب ومشاكلهم الاقتصادية والتجارية ، ودرست القضايا النصرانية والجيولوجية ، وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية وما شابه ذلك . وقد طارت اللجنة عدة مرات فوق جبال سنجار وفوق خط الحدود الشمالى من زاخو الى رواندوز وفوق جبل حمرين (١٧) .

وفي نهاية مارت ١٩٢٥ رجعت اللجنة الى مدينة الموصل وفحصت بضعة أيام في تنسيق المعلومات التى جمعتها ، ثم سافرت الى جنيف . وقد أرسل الملك فيصل ورئيس الوزارة العراقية برقى شكر ووداع واعربا عن أملهما فى تأييد عصبة الأمم لحقوق العراق فى ولاية الموصل . وقد اجتمعت اللجنة فى جنيف يوم ٢٠ نيسان وبدأت كتابة مسودة التقرير (١٨) .

أساليب العمل

طلب مجلس عصبة الأمم الى لجنة التحقيق ان تمدد بمعلومات مفصلة

(16) *League Report*, p. 12.

(17) *Ibid.*, pp. 12-13.

(18) *Ibid.*, p. 13. . جريدة العراق ، ٢٥ آذار ١٩٢٥ .

عن مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وعن الاختلاف في الرأي بين بريطانيا العظمى وتركيا حول أسلوب العمل الذي سيتبع لمعرفة الرغبات الحقيقية لسكان ولاية الموصل .

كانت تركيا منذ مؤتمر لوزان حتى تعيين اللجنة قد اصررت على الاستفتاء كأحسن وسيلة ، بينما فضلت بريطانيا تأليف لجنة لجمع المعلومات الضرورية ، فلما قرر مجلس عصبة الأمم تعيين لجنة التحقيق ، أكد المندوب التركي الذي وافق على طريقة التحقيق تفضيله للاستفتاء^(١٩) .

قررت اللجنة دراسة حجج الطرفين حول طريقة العمل واعطاء قرار عنها . يمكن تلخيص الحجج التركية كما يلي :

(١) - ان مستقبل سكان كثيرين أمر مهم جدا ، فليس من الانصاف تسليم أمر كهذا للحكيم ، ولاستطيع أية لجنة التأكد من رغبات الشعب الحقيقية لانها انما تستطيع اخذ رأى قليل من الناس ، والمعادلة والحكمة السياسية تفرضان ضرورة اعطاء سكان الولاية الحرية في تقرير مستقبلهم ، لانه لا يجوز نقل شعب ما من دولة ضد رغبته .

(٢) . أمثلة سلزيا العليا وحوض السار وبعض اقسام بروسيا الشرقية وشلزويك وكلاگنفورت تؤيد رأى تركيا في الاستفتاء ، هذا ويستحق الشعوب الشرقية على معاملتها معاملة مغايرة .

(٣) . اذا كان من الممكن اخذ رأى الشعب العراقي في انتخاب الملك فيصل فلماذا يكون من المستحيل اخذ رأى سكان الولاية في أمر أهم الا وهو مستقبلهم ؟

(٤) . الاستفتاء مهم لانه حتى الوثائق والتقارير البريطانية عن الاستفتاءين اللذين اجريا في العراق في ١٩١٩ و ١٩٢١ ذكرت ان السليمانية رفضت الانضمام الى العراق ورفضت كركوك حكومة الملك فيصل ، وهكذا نرى ان نصف سكان الولاية ضد الاتحاد مع العراق .

(19) League Report, p. 14.

ما جزء من العراق • ولأجل تأييد وجهة نظرها اقتبست تعريف العراق من دائرة المعارف البريطانية ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى (٣٦) •

ومن جهة ثانية ادعت الحكومة البريطانية ان الجيوش البريطانية احتلت جميع ميزوبوتاميا اثناء الحرب العالمية الاولى ، وقد اطلق الاسم «العراق» على القطر الذي كان يسمى فيما مضى ميزوبوتاميا لانه معروف جدا عند الاهالي ، وقد اخذ هذا الاسم الحديث «العراق» من « العراق العجمي » و «العراق العربي» اللذين كانا مستعملين في أواخر القرن الحادى عشر ، ويضم العراق العجمي جزء من ايران الحديثة وجزء من ولاية الموصل • وقد أشارت الحكومة البريطانية الى قرار الطابو التركى المؤرخ في ٥ صفر ١٣١٠ (١٦ تشرين الثانى ١٩٠٨) الذى نص على تبعية شهرزور للعراق، وهذا القسم الادارى التركى المعروف بشهرزور يضم كركوك وراية واريل ورواندوز وكويسنجق وكفرى وكلها فى ولاية الموصل • وان الخريطة التى قدمها المندوب التركى فى ارضروم سنة ١٨٤٨ الى لجنة تحديد الحدود التركية - الايرانية أظهرت رواندوز وأريل والسليمانية ضمن ولاية بغداد التى كانت تجاور ولاية وان (٣٧) •

وقد أظهرت اللجنة شكواها من أن الملاحظات والتأكيدات المختلفة التى أبدتها الحكومتان اضطرتها لمراجعة مقدار كبير من الادبيات والزمتها بدراسة الموضوع دراسة مركزة لا تبررها أهمية الاسم «العراق» • وقد قصرت اللجنة دراستها على أربعة أمور رئيسة : (١) ما هى المناطق التى عرفت فى مختلف فترات التاريخ باسم «العراق» و « العراق العربى » و « العراق العجمي » ؟ (٢) ما هى الاسماء التى أطلقت على الاراضى المتنازع عليها أو على أقسام منها ؟ (٣) هل كان الاسم «العراق» اسما محليا مألوفاً ؟ (٤) على

(36) *League Report*, p. 24.

(37) *League Report*, pp. 24-25.

آية المناطق كان الاسم « ميزوبوتاميا » يطلق (١٣٨) .

ولهذه الغاية راجعت اللجنة المؤرخين والجغرافيين العرب القدماء وعددا كبيرا من الخرائط العربية ومئات الخرائط الاوروبية التي رسمت بين القرن السادس عشر والقرن العشرين ، وكتب الاسفار لجميع الفترات والمراجع الجغرافية ، والكتب الجغرافية المدرسية المستعملة في المدارس الثانوية العربية في مصر . فتوصلت اللجنة الى وجود ثلاث مناطق واضحة : العراق العربي والجزيرة وكردستان . لا يمتد العراق شمالا أبعد من هيت - تكريت أو منطقة جبل حمرين ، ولم يمكن التأكد من ان جزء من الاراضي المتنازعة لم تكن يوما ما ضمن العراق العجمي (٣٩) . وأكدت أنه في جميع الادبيات الجغرافية منذ الفتح العربي حتى تاريخ تحقيق اللجنة (١٩٢٥) لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الاراضي المتنازعة يوما كجزء من العراق . وفي الماضي لم يكن الاسم «العراق» مألوقا عند سكان ولاية الموصل كاسم لبلادهم ، ولكنه على كل حال اكثر قبولا لدى العرب من الاسم « ميزوبوتاميا » الاوربي غير المعروف عندهم ، وتضم ميزوبوتاميا النصف الغربي من الاراضي المتنازعة . أما قول الحكومة التركية بأن ولاية الموصل كانت جزء من الاناضول فتعتقد اللجنة انه غير صحيح لان المنطقتين تفصل بينهما سوريا وكردستان الغربي (٤٠) .

الطرق والمواصلات :

ذكرت الحكومة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل تقعان عند تقاطع كل الطرق التي تربط بين الاناضول وسوريا وايران وان خط الحدود الذي اقترحته بريطانيا سيسد هذه الطرق التجارية (٤١) . وقد قالت اللجنة انه من المبالغة ان يقال ان الموصل ذات أهمية كبيرة

(38) League Report, pp. 25, 29.

(39) League Report, pp. 25-27.

(40) Ibid., pp. 28-29.

(41) League Report, p. 29.

تجارة الأناضول وسوريا وإيران ، لأنه لا توجد علاقة للموصل بالتجارة بين الأناضول وسوريا ، وأما عن التجارة بين سوريا وإيران فكانت الموصل تستعمل لحد ما في جميع الفترات ولكن لدرجة ليست بالكبيرة^(٤٢) . أما الحكومة البريطانية فأشارت الى اتجاه الطرق فقط من وجهة النظر الاقتصادية البحتة وكمؤثرات حضارية ، وأكدت على العلاقات بين مدينة الموصل وبقية ولاية الموصل وبين ولاية الموصل وولاية بغداد . وقد علفت اللجنة بقولها انه كانت هناك طرق تحت حكم الامبراطورية العثمانية ، وأن الأتراك والألمان وأخيرا البريطانيين بنوا الطرق لغايات عسكرية ، وقد أصبحت أكثر الطرق لا تسلك في موسم الأمطار ، وأن الانهار صالحة لسير الاكلاك مع التيار فقط^(٤٣) .

الخلاصة الجغرافية :

تبلغ مساحة الاراضى المتنازعة جنوبى خط بروكسل نحو ٨٧٠٨٩٠ كيلومترا مربعا وتبلغ نفوسها ٨٠٠٠٠٠ ، وأما الاراضى الواقعة شمالى خط بروكسل والتي طالبت بها الحكومة البريطانية فتبلغ مساحتها نحو ٣٥٠٠ كيلو متر مربع . ولم يكن النزاع حول تعيين خط حدود بل لتقرير مصير منطقة واسعة وعدد كبير من السكان^(٤٤) .

ان خط الحدود الذى طالبت به الحكومة البريطانية جيد جدا من الوجهة الطبوغرافية ، ولكن خط بروكسل مناسب لتحديد الحدود مثل الخط المذكور . والى شمالى وجنوبى خط بروكسل توجد خطوط أخرى جيدة . اما الخط الذى طالبت به الحكومة التركية فهو جيد فى قسمه الغربى ولكنه غير جيد فى القسم الشرقى ، وفى داخل الولاية يمكن استعمال دجلة والزاب الكبير والزاب الصغير وديالى كحدود جغرافية^(٤٥) .

(42) *League Report*, pp. 29-30.

(43) *Idib.*, p. 30.

(44) *League Report*, p. 30.

(45) *Ibid.*, pp. 56, 86.

تألف الأراضي المتنازعة وحدة قائمة بذاتها فهي محاطة بحدود طبيعية من أكثر جهاتها • ان تضاريس الاراضى تشبه مدرجا (سهل ، وتلال ، وجبال) ، فهي منطقة انتقال بين الصحراء المنبسطة الجافة والجبال الكردية التى تلقى كمية أكبر من مياه الامطار ، وبين المنطقة الغربية (سوريا وارمينيا) والمنطقة الجنوبية الشرقية (العراق ولورستان في ايران) ، وللقسم الشمالى الذى مركزه الموصل خصائص مشابهة لخصائص نصيين وماردين وديار بكر وارفه ، بينما يرتبط القسم الجنوبى بالعراق ولورستان (٤٦) •

ان أفضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير وهو الخط الذى استعمل فى اتفاقية سايكس - بيكو • ان احدى مظاهر الوحدة فى الاراضى المتنازعة هى التقاء جميع الطرق فى الموصل ولاسيما طرق القسم الشمالى • وهذه الوحدة الاقتصادية قررت تاريخ الولاية • ولم يكن لهذه المنطقة اسم خاص بها الا مرة واحدة وهو بلاد آشور ، لأنها كانت ملحقة اداريا أما كليا أوجزئيا باحدى الولايات المجاورة ، تارة بديار بكر وطورا بباداد (٤٧) •

الحجج العنصرية

كانت الحجج العنصرية مهمة جدا وقد بحثها الطرفان المتنازعان بالتفصيل • ولعل من المفيد قبل مناقشة حجج الطرفين تلخيص وصف المنطقة العنصرى كما ورد فى تقرير اللجنة •

الوصف العنصرى للأراضى المتنازعة :

كان هناك مصدران للسكان : من الجبال ومن الصحراء الى المنطقة الخصبة حول نهر دجلة ، وفى خلال العصور التاريخية كان هناك مصدر ثالث للهجرة الا وهو الغزوات الخارجية • وفى هذه الاراضى المتنازعة وهى أخصب الاراضى ويطمع بها الطامعون اشد الطمع التقت هذه الموجات الثلاث وامتزجت • وقد اندثرت قبائل ومدن وشعوب • ان بقايا الشعوب

(46) League Report, pp. 56-57, 86.

(47) Ibid., pp. 57, 86.

زاوية من السهل حيث تلتقى سلاسل الجبال والتلال من النظامين^(٢٦) .

تصب كل النهرات النازلة من مدرج الجبال والاراضي العالية في الشمال في دجلة والفرات ، وتؤلف المنطقة التي تكثر فيها هذه النهرات الاراضي المتنازعة . مناخها قارى ذو حدود متطرفة في الحرارة وفي جفاف الصيف وأمطار الشتاء . إن الجبال التي تفصل بادية الشام من البحر المتوسط ليست عالية علوا كافيا بحيث يمنع تأثير مناخ البحر المتوسط من الوصول ان الاراضي المتنازعة^(٢٧) .

المراق قطر سهلى رسوبى ولكن الاراضي المتنازعة جبلية صخرية ، يتألف نبات المنطقة السهلية من أعشاب قصيرة ومتفرقة بينما تكسو الغابات المنطقة المتنازعة ، وينمو شجر الغرب على شواطئ الانهار والبلوط على مرتفعات الجبال .

الموصل مدينة مركزية ومدينة حدود ، انها مركزية لان جميع الطرق من زاخو والعمادية ودهوك وعقرة وأربيل ورواندوز والناطق المحيطة بها تلتقى فيها . وهى مدينة حدود لانها تقع على حافة الصحراء ومنطقة العشائر الرحالة . انها سوق للمنتوج المحلى ومنتوج الترانسيت . وهى جزء من بلاد ما بين النهرين (العراق) . ان المدن الواقعة على حافة الصحراء ، أو في وسط السهول ، أو على طول الطريق الذى يمتد موازيا لدجلة هي المراكز التجارية للسهل والجبل مما وقد كان اعتماد بعض الاقسام على البعض الآخر العامل المؤثر في تاريخ هذه المنطقة^(٢٨) .

الموصل هي المدينة الكبيرة الوحيدة في الاراضي المتنازعة ، يبلغ عدد سكانها مائة الف وهى أهم من المدن الاخرى وأكبرها كركوك التي يبلغ عدد سكانها أكثر من عشرين الف بقليل . اما المدن الاخرى فهي أسواق محلية .

(26) *League Repirt*, p. 53.

(27) *Ibid.*, pp. 53-54.

(28) *League Report*, p. 54.

والموصل التي تعتبر سوقاً رائجة للسبل الخصب المحيط بها تنازع بغداد مركزها في تجارة التوزيع الرئيسي للقطر ، ونفوذها الاقتصادي هائل في الشمال (٢٩) .

وصف خطى الحدود المقترحين :

ادعت الحكومة البريطانية عند مطالبتها بخط الحدود الشمالى بأن الجبال على خط الحدود المقترح تؤلف سوراً حاجزاً ، وهو خط حدود اقتصادى وعصرى بين العراق والمنطقة الواقعة في شماله . وقد اعطت الحجة البريطانية أهمية أكبر للاعتبارات العسكرية (٣٠) .

وقد اجابت الحكومة التركية على الحجة البريطانية بأن الخط المقترح لم يكن مثالياً لانه غير مؤلف من سلسلة متصلة بل فيه بعض السهول والوديان تستطيع الجيوش الغازية اجتيازه منها ، وانه توجد مناطق جبلية أخرى في ولاية الموصل تشبه الخط الذى تطلب به الحكومة البريطانية والخط المقترح لا يفصل بين مساكن عنصرين مختلفين .

وقد درست اللجنة ادعاءات الطرفين وطارت فوق سلاسل الجبال المختلفة . واكتشفت ان الخط الذى تطلب به الحكومة البريطانية مؤلف من مجموعات جبال أعلى بكثير من السلاسل الجنوبية وقممها مكسوة بالثلوج وهى تعطى انطباعاً بأنها سور . في شمال الخط منطقة أليّة ، وقمم الجبال ليست أعلى من مجموعات الجبال الأولى التى تؤلف جزء منها . وبالرغم من اعتراف اللجنة بوجود بعض المرات فانها قررت ان الخط الذى اقترحتة الحكومة البريطانية خط حسن للانصال الجغرافى ، وهو خط للانصال الاقتصادى أيضاً ، ولكنه من الناحية العنصرية لا يصلح للانصال ذلك لانه يعيش على جانبيه عشائر كردية متمزجة مع الأتوريين .

اما الحكومة التركية فانها بمطالبتها بخط الحدود الجنوبى الذى

(29) *League Report*, p. 56.

(30) *League Report*, pp. 20-21.

ترك ولاية الموصل الى شماله فقد قالت ان خط الانفصال هو نهر دىالى وجبل حميرين وجبل مكحول (الجانب الجنوبي منه لا قمته) ووادى الثرثار وجبل سنجار ، ولهذا الخط أحوال مناخية ومظاهر جغرافية مطابقة لمثيلاتها فى الاناضول ومغايرة لما فى ولاية بغداد ، وهو يحتوى على كل المزايا التى تعوز الخط الذى اقترحه الحكومة البريطانية^(٣١) .

وصفت الحكومة البريطانية جبل حميرين وجبل مكحول بانها سلاسل من التلال مقفرة لا يعتد بها وأهميتها كحاجز طبعي ضئيلة وقد اجابت الحكومة التركية ان هذه السلاسل الجبلية تؤلف خطا متوصلا من الارتفاع فى منطقة منبسطة وتؤلف حواجز يصعب اختراقها . وان دىالى نهر واسع يصلح ان يكون خط حدود مناسبة ، وله مزية انطباقه على الحدود الفاصلة بين المناطق المأهولة بالأتراك والاكرد من جهة والمأهولة بالعرب من جهة ثانية^(٣٢) .

وقد اعتقدت اللجنة ان الحقيقة تستقر بين وجهتى النظر هاتين ، وان كلتا الحجتين غير دقيقتين . ولاجل تأييد رأيها استشهدت اللجنة بأفضل الثقات فى وصف الجبلين جبل حميرين وجبل مكحول ، وقد شاهدت الجبلين مرة من السيارة ومرتين من الطائرات ، وطافت حول المنحدر الجنوبي الغربى لجبل مكحول متقلة حول نهايته الشمالية والغربية . وقد كان استنتاج اللجنة انه من الوجهة الجغرافية لا يصلح جبل حميرين ولا جبل مكحول كخط حدود ، وكذلك من الوجهة المناخية لا تؤلف هذه السلسلة البالغة من الملو ٢٠٠ متر فوق سطح البحر والتي تفصل بين منطقتين علوهما (١٧٠ مترا) حاجزا ، بل ان قره چوك داغ (٨٠٠ - ٨٧٠ مترا فوق سطح البحر) حاجز واضح محدد بين المنطقة السهلية وجبال كردستان . ومن الناحية التاريخية لم تكن لجبل حميرين وجبل مكحول أية أهمية ولا سيما

(31) League Report, p. 21.

(32) League Report, pp. 21-22.

كخط حدود (٣٣) .

ولا يمكن اعتبار نهر دىالى كحد جيد ، فهو فى أعاليه ضيق وضحل ،
وأما وادى الثرثار ومرتفعات سنجار فيمكن اتخاذهما مجرد خط حدود
متفق عليه فى الصحراء ولكنه يقسم الجماعة اليزيدية الى قسمين (٣٤) .
**الخواص الجغرافية والجيولوجية والمناخية التى تربط الاراضى المتنازع
عليها مع الاراضى المجاورة :**

ادعت الحكومة التركية ان للاراضى المتنازعة الخواص المناخية
والجيولوجية التى للاناضول ومقايرة لخواص ولاية بغداد ، وقد ذكرت
فى البرهان على رأيها ان أشجار النخيل لا تشاهد بعد حدود ولاية بغداد .
أما اللجنة فذكرت ان ولاية الموصل بمراعيا شبه الصحراوية غربى دجلة
وبسهولة الخصبة التى تتلقى كمية لا بأس بها من الامطار ، وبسلسلة التلال
والجبال التى تحيط بها هى منطقة انتقال أو مزيج من مناطق مناخية لجبال
زاكروس وميزوبوتاميا السفلى وصحراء بادية الشام ومنحدرات جبال
طوروس فى ارمينيا - منطقة لها بعض خواص مناخ البحر المتوسط . أما
صفاتها البارزة فهى فصلها المطر الواضح فى أواخر الشتاء وفى الربيع .
ولكن لها خواص متشابهة مع المنحدرات الجنوبية لجبال طوروس الارمنية -
نصيبين وماردين وأرقة - أكثر مما مع أية منطقة مجاورة (٣٥) .

قضية الاسم : « العراق » :

فيما يخص الاسم « العراق » ، ذكرت اللجنة التركية ان ولاية
الموصل غير داخلية فى العراق العربى ، ولكنها جزء من الجزيرة ، وان
اتفاقية سايكس - بيكو فصلت بين الموصل والعراق ، وفى المطالب الخاصة
بكرديستان التى قدمها شريف باشا فى ١٩١٩ بناء على طلب الحلفاء ذكرت
الموصل منفصلة عن العراق ، اما سكان ولاية الموصل فلم يعتبروا أنفسهم يوما

(33) *League Report*, pp. 22-23.

(34) *Ibid.*, p. 23.

(35) *League Report*, pp. 23-24.

المختلفة اما اندمجت فى الاجناس الأقوى واما تراجعت الى الجبال ، وقد حدث أحيانا ان هذه البقايا واصلت حياتها الخاصة بها سرا بينما أظهرت اتباعها لعادات وتقاليد الجماعات المجاورة (٤٨) .

الأكراد هم الجنس الغالب فى هذه الاراضى المتنازعة ، وكان العرب يتقدمون ويسكنون على ضفاف الأنهار ، ومنهم ابرز التجار فى الموصل التى شيدها الخلفاء العرب وأعطوها الخصائص العربية . واما الأتراك الذين حكموا البلاد زمتا فكان منهم الإداريون الأرستقراطيون والجنود وبعض الملاكين .

لقد قضى الاسلام فى حروية على بعض المسيحيين ، وبعضهم أسلم وبعضهم فر الى الجبال . كما اضطر اليزيديون على السكنى فى المناطق الجبلية الوعرة . وأخفى النيك والكاثية والسارلى عن الاجانب لغات وعقائد لهم سرية (٤٩) .

بعض الأرقام عن السكان والاجناس :

تباينت الاحصائيات التركية والبريطانية عن تصنيف سكان ولاية الموصل تصنيفا عنصريا تباينا عظيما كما هو واضح فى الجداول التالية (٥٠) :

(48) *League Report*, pp. 54-55.

(49) *League Report*, p. 55.

(50) *Ibid.*, p., 31.

ولاية الموصل

احصاء النفوس	تقدير الضباط	تقدير الضباط	احصاء النفوس	التوزيع الرسمي
البرقية الاخر	البريطانيين لسنة	البريطانيين لسنة	التركية التي قدم	لولاية الموصل
سنة ١٩٢٤-١٩٢٢	(١٩٢١)	(١٩١٩)	في لوزان	

٤٩٤٠٠٧	٤٢٤٧٢٤	بني هذا التقدير	٢٦٣٨٣٠	الاكراذ
١٦٦٩٤١	١٨٥٧٦٢	على اساس اللون	٤٢٣٢١٠	المسرب
٢٨٦٥٣	٦٥٨٩٥	وليس على اساس	١٤٦٩٦٠	الانراك
٦١٣٣٦	٦٢٣٢٥	القومية	٣١٠٠٠	المسيحيون
١١٨٨٩٧	١٦٨٦٥		١٨٠٠٠	اليهود
٢٦٣٥٧	٣٠٠٠٠		٥٠٣٠٠٠	اليزيديون
—	—		١٧٠٠٠٠	السكان المستقرون
—	—		—	الرحل

٧٩٩٩٩٠	٧٨٥٤٩٨	٧٠٣٣٧٨	٦٧٣٠٠٠	٨٢٨٠٠٠	المجموع
		لواء الموصل (٥١)			

٨٧٩٠٠	١٤٩٨٢٠	بني هذا التقدير	١٠٤٠٠٠	الاكراذ
١١٩٥٣٧	١٧٠٣٦٣	على اساس الدين	٢٨٠٠٠	المسرب
٩٧٥٧	١٤٨٩٥	وليس على اساس	٣٥٠٠٠٠	الانراك
٥٤٩٣٤	٥٧٤٢٥	القومية	٢١٠٠٠	المسيحيون
٣٥٧٩	٩٦٦٥		١٨٠٠٠	اليهود
٢٠٣٥٧	٣٠٠٠٠		٢١٦٠٠٠	اليزيديون
—	—		—	السكان المستقرون
—	—		—	الرحل

٢٩٥٩٦٤	٤٣٣٤٦٨	٣٥٠٣٧٨	٤	المجموع
--------	--------	--------	---	---------

(٥١) احصاء نفوس الوبه اربيل وكر كوك والسليمانية ناقص لان التقسيمات الادارية في العهد التركي لا تنطبق مع التقسيمات الادارية للحكومة العراقية .

وقد تجدى الطرفان صحة الارقام المذكورة أعلاه وانتقد كل طرف الاساليب التى استعملها الطرف الآخر فى التقدير وقد ذكرت الحكومة البريطانية ما يلى :

- (١) لم يكن فى عهد الامبراطورية العثمانية قبل الحرب نظام احصاء النفوس حسب القوميات ، انما كان هناك احصاء حسب الاديان .
- (٢) ولم توجد خريطة دقيقة للامبراطورية العثمانية .
- (٣) لا يمكن ان تكون القوائم التى كتبت من أجل التجنيد العام دقيقة لان عددا عظيما من الاشخاص لم يسجلوا .

(٤) لا يمكن الاعتماد على الاحصائيات التركية لان الحكومة التركية لم تستطع ممارسة السيطرة الفعلية الا فى بعض المدن والقرى .

(٥) قيمة الاحصائيات التركية مشكوك فيها لانها لا تحمل تاريخا .

أما الحكومة التركية فقالت ان سفراء قصيرة يقوم بها قليل من الضباط السياسيين غير كافية لجمع ارقام مضبوطة ، وان الضباط البريطانيين فى الحقيقة لم يستطيعوا الوصول الى السليمانية . ولكن الحكومة البريطانية ادعت ان ضباطها السياسيين زادوا جميع الامكنة المذكورة بكل غاية وان الضباط البريطانيين كانوا فى السليمانية من تشرين الاول ١٩١٧ حتى ١٩٢١ ، ورجعوا اليها فى ١٩٢٢ ، ولم تستطع الحكومة التركية خلال تلك الفترة من الحصول على معلومات ، وان زيادة نفوس ولاية الموصل من ٧٠٣ر٠٠٠ فى ١٩١٩ الى ٧٨٥ر٠٠٠ فى ١٩٢١ نتجت عن رجوع عندد كبير من الاشخاص الذين خدموا فى الجيوش التركية والعربية وعن رجوع العوائل التى تركت قراها اثناء الحرب الى ديارها وعن وصول عدد كبير من اللاجئين الآوريين . وقد اصرت الحكومة التركية على حياذ ودقة احصائياتها (٥٢) .

فترأت لجنة التحقيق ان المعلومات المذكورة اعلاه غير كافية مطلبت من الطرفين المزيد من التفاصيل . وقد اخبرت الحكومة التركية اللجنة ان الاحصائيات جرت في ولاية الموصل سنة ١٩٠٦ وان احصائيات الامبراطورية العثمانية لم تسجل وفق القواعد التي وضعتها مؤتمرات الاحصاء الدولية^(٥٣) . وقد اكدت الحكومة البريطانية ان تقديرات ١٩١٩ جرت في آخر تلك السنة أى خلال الفصل البارد عندما استقر الرحل في مشاتهم ، وقد قسمت الولاية الى أربعة أقسام ، في كل قسم ضابط سياسى مع مساعدين يتراوح عددهم بين الاثنين والعشرة ، وقد استجوب هؤلاء الضباط الاهلين وعدوا بيوتهم ورجعوا الى وثائق الاحصاء التركية . وقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس الدين ، وجرى تقدير ١٩٢١ في لواء الموصل فقط وكان على أساس القوميات . أما في باقى الالوية فقد جرى تقدير ١٩١٩ على أساس القوميات بدل الدين . وقد اعتقدت اللجنة ان هذا التفسير جرى بأسلوب كفى^(٥٤) .

وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان الحكومة العراقية خلال السنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ بدأت بتصنيف اول سجل احصائى دقيق للشعب العراقى ، ولم تنته من الاحصائيات حتى كتابة تقرير اللجنة (١٩٢٥) ولا سيما ما يخص مناطق الصحراء والجيال العالية ولكن المعلومات الخاصة بلوائى الموصل وكر كوك فجيده ، أما الارقام الخاصة بأربيل والسليمانية فيمكن استعمالها كتقدير تقريبي للنفوس وتوزيع الاجناس^(٥٥) .

شمرت اللجنة انها لم تستطع الحصول على أية فكرة واضحة من الاحصائيات ، واعتقدت ان احصاءات الحكومات التركية والبريطانية والعراقية لا يعتمد عليها باعتبارها احصاءات جرت وفقا لمبادئ دوائر الاحصاء الحديثة .

(53) *League Report*, p. 32.

(54) *Ibid.*, pp. 32, 33.

(55) *League Report*, p. 32.

وقد كانت هناك بعض الأسباب مثل فرض الضرائب والتجنيد جعلت أرقام الإحصاء لا يمول عليها . وقد ذكرت اللجنة ان عدد الذين سجلوا كمصوتين في انتخابات العراق سنة ١٩٢٥ بلغ عشرة ملايين بدلا من نحو ثلاثة بمئات في ان رؤساء العشائر العربية بالغوا في ذكر عدد أفراد عشائرهم من أجل زيادة نفوذهم السياسي ، ولم تذكر السجلات التي رأتها اللجنة شيئا عن النساء . هذا وبالرغم من صعوبة تكوين رأى قاطع عن درجة دقة هذه الإحصاءات فقد اعتقدت اللجنة ان إحصاءات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ أقرب الى الصحة نسبيا ، لان التقديرات جرت حينئذ في جميع ولاية الموصل على أساس الاجناس فقط (٥٦) .

وقد درست اللجنة أرقام تقديرات ١٩١٩ و ١٩٢١ فلاحظت ان الأرقام الخاصة بالسنة مع الأرقام الخاصة بالشعبة مع الأرقام الخاصة بالاديان الأخرى في ولاية الموصل سنة ١٩١٩ تقابل تماما الأرقام التي اعطيت عن العرب والأتراك والأكراد سنة ١٩٢١ . وقد ذكرت الإحصاءات التركية ارقام القبائل الرحالة دون تمييز بين الأكراد والعرب ، وكان الوفد التركي في لوزان قد استعمل نسبا متوية للسكان المستقرين ولم يذكر الرحل ، وقد عارضت المذكرات البريطانية طريقة الأتراك . وقد استنتجت اللجنة ان قيمة الإحصائيات التي قدمها الطرفان في لوزان عرضة للتساؤل وان الحجج التي استندت على تلك الأرقام مشكوك فيها .

درست اللجنة بالتفصيل الإحصائيات التي عرضتها الحكومتان في مذكراتهما . لقد حاولت كل حكومة ان تثبت عدم دقة إحصاءات الحكومة الأخرى ، وكلتاهما اقتبست إحصاءات منشورة سابقا ، فاقبست الحكومة البريطانية من الكتب السنوية Year-books التركية الرسمية الصادرة عن ولاية الموصل ، وأشارت الحكومة التركية الى إحصاءات المجلد ٣٦ المعنون

(56) League Report, pp. 32-33

«ميتروبوليتان» من كتيب Handbook وزارة الخارجية البريطانية^(٥٧) .

ادعت الحكومة التركية وجود ٧٠٠٠ عربي و ٣٢٩٠٠٠ تركي في لواء السليمانية ، وقد أنكرت الحكومة البريطانية الادعاء المذكور وأكدت عدم وجود أي عربي أو أي تركي في لواء السليمانية ، ولذلك طلبت اللجنة من الحكومة التركية المزيد من المعلومات فأجابت ان العرب يعودون الى قبيلة طلي . وانهم يعيشون على تربية المواشي في المنطقة المجاورة لالتقاء نهري تاجيرو وديالى واذا لم يكونوا هناك الان فيحتمل أنهم رجعوا الى القسم الرئيسي من قبيلتهم في منطقة نصيين وماردين . وقد تأكدت اللجنة من رؤساء طلي . من عدم وجود أي جزء من قبيلتهم في لواء السليمانية . وعندما كانت اللجنة في السليمانية سألت المساعد التركي ان يريها العرب الساكنين هناك فأجاب يبدو ان المعلومات التركية غير صحيحة . وقد راجعت اللجنة التقاويم الرسمية لولاية الموصل ووجدت في صحيفة ٢٨٥ من تقويم سنة ١٣٣٠ رومية (١٩١٢) انه كانت هناك جماعة عربية صغيرة تعرف بشاميران وليست بطلي ، وراجعت اللجنة خارطة المساحة الهندية للواء السليمانية فوجدت اسم هذه القبيلة في منحى نهر دياالى قرب شيخ ميدان في لواء السليمانية ولكنها خارج الاراضي التي طالبت بها الحكومة التركية ، واستطاعت اللجنة التأكد من وجود شخص تركي او شخصين في السليمانية أما باقي السكان فأكراد وقليل من اليهود والمسيحيين^(٥٨) .

ادعت الحكومة التركية ان ناحية العشائر السبعة في لواء الموصل تضم ١٤٦ قرية يسكنها الاتراك فقط وتتألف غالبية سكان ناحية الموصل مع قراها السبع والسبعين من الاتراك . وقد انكرت الحكومة البريطانية البيانات التركية وقالت ان ناحية العشائر السبعة تضم ٧٣ قرية أكثرها كردية و ٢٠ قرية مهجورة وبضع قرى سكنها اللاجئون الاتوريون ، اما ناحية الشيخان فتضم

(57) League Report, p. 33.

(58) League Report, pp. 33-34.

٤٢ قرية ٢٣ منها يزيدية و١١ عربية واثنان كرديتان ، أما ناحية الموصل فتضم ٢٩ قرية فقط عشر منها عربية وثمان مختلطة من عرب وتركمان وأربع مختلطة من عرب وشبك وسبع مهجورة .

وقد تأكدت اللجنة من وجود ٢٠٠ شخص عربي في الشيشان وأخبرها المساعد التركي بعدم وجود أى تركى . وقررت اللجنة ان الاكراد يؤلفون ٩٠٪ من سكان العشائر السبعة ويوجد معهم ٢٠٠ - ٢٥٠ مسيحي . وقد قدرت اللجنة عدد الاتراك الموجودين في ناحية الموصل بأكثر مما ذكرت المذكرات البريطانية ولكنهم أبعد من ان يؤلفوا اكثرية السكان . وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست من تقويم ١٩١٢ التركى الرسمى ان القسم الغربى من قضاء الموصل مأهول بالعرب والاتراك والاكراد والكلدانيين واليزيديين يتكلم كل منهم لغته الخاصة ، ويضم قضاء الموصل ناحية الشيشان ومعاها ٦٨ قرية وناحية العشائر السبعة ومعاها ٧٨ قرية . وقد ذكرت اللجنة ان هذه المعلومات المقتبسة صحيحة .

اعطت الحكومة التركية اهمية كبيرة لمدينة تلعفر في لواء الموصل وادعت بأن سكانها البالغين ١٠ر٠٠٠ جميعهم اتراك بينما ذكرت الحكومة البريطانية انهم يبلغون ٥ر٥٠٠ تركى فقط فى ناحية تلعفر وبضمنها المدينة ، وان جميع السكان يتكلمون العربية . وقد وجدت اللجنة ان كثيرين يفهمون العربية فى المدينة ، ولكن الاشخاص البارزين قالوا انهم اتراك وقال قليلون منهم انهم من أصل تركى ثم اصبحوا عربا . وقد استتجت اللجنة ان الاشخاص الذين اعطوا المعلومات لم يكونوا احرارا من ضغط خارجى (٥٩)

استرعت الحكومة التركية انتباه اللجنة الى الكتيب المرقم ٦٣ ميزوبوتاميا الذى نشرته وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٢٠ ، واقبست من احصائياته ارقاما عن سكان ميزوبوتاميا وقالت ان الاتراك سكنوا فى شرق الموصل وفى تلعفر وفى المدن الواقعة على طريق أربيل - كبرى ، وان الشبك البالغين

١٠٠٠٠٠ المذكورين في الكتيب يعتبرون من الاتراك والتركمان ،وهكذا يبلغ عدد الاتراك في الاراضى المتنازعة ١٢٠٠٠٠ ، بينما ذكرت الاحصاءات البريطانية المقدمة فى لوزان ٥٦٠٠٠٠ تركى فقط (٦٠) .

أما الحكومة البريطانية فقالت ان الكتيب يبحث عن منطقة أكبر من ولايات بغداد واصل والبصرة كما يوضح تعريف ميزوبوتاميا المذكور فيه، وان الاحصاءات الخاصة بمجموع السكان والتي تضم العرب والايرانيين واليهود والارمن والجراكسة بالاضافة الى القوميات التي اقتبستها الحكومة التركية بين ان حدود الاراضى تمتد الى مدن أبعد من الشمال الى الغرب والشمال وقد اعتقدت اللجنة ان الحجة البريطانية معقولة وان الارقام تخص منطقة اكبر من الاراضى المتنازعة .

وكانت الحكومة البريطانية قد اقتبست بعض الاقتباسات من الكتاب السنوى الرسمى لولاية الموصل ١٣٣٠ (١٩١٢) ، وقد درست اللجنة الاقتباسات البريطانية فوجدتها صحيحة الى حد كبير ولكن جزء منها مأخوذ من تقويم سنة ١٣٣٤ (١٩٠٦) (٦١) .

توزيع الاجناس الاقليمى :

أررفت الحكومة البريطانية مع مذكرتها المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ التى قدمتها الى مجلس العصبة خارطة عنصرية ، وقد اعدت وفقا لطريقة السطوح الملونة القديمة ولم تعط اهمية لكثافة السكان ، وقد أظهرت المناطق المختلفة ، ملونة بالوان شتى لبيان الاكثريات القاطنة فى الاراضى المتنازعة والمناطق المحيطة مباشرة وقد تركت المنطقة المحيطة بنهر دجلة المأهولة بأجناس مختلفة بيضاء غير ملونة .

وقد سألت اللجنة الحكومة البريطانية عن الاسس التى رسمت الخريطة بموجبها وهل ادخلت العرب الرخل فيها وعلى أية فترة من السنة تشير

(60) *League Report*, pp. 34-35.

(61) *League Report*, p. 35.

البيانات المرسومة . وقد أجابت الحكومة البريطانية ان الألوان المتمايزة التي تمثل الاجناس المختلفة استعملت عندما يؤلف الجنس ، بما في ذلك الرجل ، ٨٠٪ أو أكثر من السكان وعندما لا يؤلف جنس من الاجناس ٨٠ بالمائة ترك الارض بيضاء ، وان العرب الرجل أى شمر ادخلوا مع غيرهم ، وأوضحت ان الخريطة لم ترسم لفترة معينة من السنة (٦٢) .

وسألت اللجنة الحكومة التركية التي قدمت خارطة عن رأيها في البيانات المذكورة على خارطة الحكومة البريطانية فأجابت ان تلك الخارطة متحيزة ويبدو انها رسمت بقصد ترجيح كفة العرب وتخفيض عدد العنصر التركي الى صفر ، وأشارت الى ان النقط القليلة الصغيرة السمراء المنتشرة في البقعة البيضاء حول دجلة تمثل الاتراك البالغين ١٤٦٠٠٠ الذين سكنوا هناك قرون عديدة بشكل جماعة متماسكة ، وقالت ان الخارطة لم تظهر بعض المراكز التركية المهمة وهي طوز خرماتو وطلووق وفردته وتازة خرماتو وقد ذكرت المذكرة البريطانية هذه المراكز وانها مأهولة بالاتراك بمذكرت ان اولئك الاتراك هم المنتجون الرئيسيون في هذه المنطقة المنتجة للحبوب . وعرضت الحكومة التركية خارطة كانت قد تشرتها الجمعية الجغرافية الملكية في لندن سنة ١٩١٠ وهي تختلف اختلافا كبيرا في مختلف النقاط عن الخريطة التي قدمتها الحكومة البريطانية ، ولفتت الانتظار بصورة خاصة الى ان اللون نفسه استعمل للاكراد واليزيديين ، بينما أظهرتهما خارطة الحكومة البريطانية بالألوان متباينة (٦٣) .

وقد قارنت اللجنة الخارطين فوجدت ان كليهما رسمتا بموجب المبادئ القديمة في السطوح الملونة التي تظهر توزيع الاجناس لا كثافة السكان ولذلك يعطى انطبعا كاذبا . ولذلك رأيت اللجنة من الضروري ان ترسم خارطة تالة تظهر المناطق المأهولة في بقع ملونة والجيال والصحارى غير المأهولة

(62) *League Report*, p. 35.

(63) *League Report*, pp. 35-36.

بيضاء غير ملونة وتظهر كل مائة من السكان في مليمتر مربع من اللون وقد استعملت اللجنة في رسم هذه الخارطة المعلومات التي قدمتها السلطات العراقية لآخر احصاء (٦٤) .

وقد رسمت اللجنة خارطة أخرى لاغراضها الخاصة تظهر كثافة السكان وقد تضمنت هذه الخارطة الاراضي المتازعة والمناطق المحيطة بها وقد حصلت على معلوماتها من مختلف المصادر: فيما يخص العراق اعطت الحكومة العراقية مخططا لحدود النواحي مع مساحتها ونفوسها ، وفيما يخص الاراضي المجاورة في سوريا اعطى القائد الفرنسي لتلك المنطقة المعلومات الضرورية؛ وفيما يخص الاراضي التركية الظاهرة على الخريطة اعطت الحكومة التركية المعلومات المطلوبة بواسطة الساعد التركي ، ولم تسأل اللجنة عن معلومات مماثلة من الحكومة الايرانية (٦٥) .

وقد ادعت الحكومة البريطانية ان العرب يسكنون الضفة اليمنى من دجلة جميعها (ما عدا اليزيديين في سنجار واثراك تلغفر) ومدينة الموصل والضفة اليسرى من دجلة حتى طريق اربيل - كركوك - كفرى والاراضي الواقعة شمالها حتى التلال . وادعت الحكومة التركية ان العرب يسكنون في الاراضي الواقعة ضمن الثلث المكون من ضفة دجلة اليمنى وخط الكيابة - سنجار ما عدا قطعة صغيرة من الارض تمتد من الفتحة الى كركوك على ضفة دجلة اليسرى فانها غير مأهولة .

فيما عدا الموصل التي بحثها اللجنة في قسم خاص في تقريرها ، تعتقد اللجنة ان الحقيقة تقع في منتصف الطريق بين حجج الطرفين . وقد اظهرت خارطة اللجنة العنصرية ان بيان الحكومة البريطانية حول ضفة دجلة اليمنى صحيحة اجمالا ، غير ان هناك بعض الاكراد والمسيحيين بالاضافة الى اليزيديين والاثراك . يوجد حسب آخر الاحصائيات العراقية ١٠٣٦٠١٠ من

(64) *League Report*, p. 36.

(65) *League Report*, pp. 36-37.

العرب و ١٦٣٧٤ من اليزيديين و ٩٦٣٥ من الأكراد و ٥٩٧٩ من الأتراك و ٤٩٧٧ من المسيحيين . وعلى الضفة اليسرى من النهر يسكن العرب من المناطق الجبلية الى شمال مدينة الموصل حتى الحدود الجنوبية من الولاية ولذلك ترى اللجنة ان الحكومة التركية مخطئة . ولكن في مكان واحد أو مكانين فقط يصل العرب حتى طريق أربيل - كفرى . أما في أربيل فيسكن العرب في الاماكن القريبة مباشرة من ضفة النهر ولذلك ترى اللجنة ان الحكومة البريطانية بالفت في ادعائها .

وقد اختلف الفريقان المتنازعان في الرأى حول صفة الأتراك وقوتهم

العددية . أما ما يخص السجاياء فقد بحثت اللجنة الفرق بين الأتراك والتركمان في محل آخر من تقريرها (أدناه) ، وأما ما يخص القوة العددية فتعتقد اللجنة ان الحكومة التركية اصاب في ملاحظتها بأن الخارطة التى قدمتها الحكومة البريطانية تعطى فكرة ناقصة وكذلك بالفت الحكومة التركية في الخريطة التى قدمتها لانها اظهرت اراضى المنطقة الخصبة غير الملونة الواقعة جنوب مدينة الموصل أرضا تسكنها اكثريه تركية متماسكة ، وقد رأت اللجنة ان هذا خطأ مثير للدهشة .

أكدت المذكرات البريطانية ان السكان الأتراك أو التركمان انما يؤلفون واحدا من عشرين من مجموع سكان ولاية الموصل وانهم أقل من عرب مدينة الموصل وحدها . وقد رأت اللجنة من الصعب ايجاد تقرير صحيح للاجناس بسبب الهجرات المستمرة واعتزاج الاجلس بالزواج وقد كانت القومية أضف من الدين وكان الناس يختارون القومية حسب الظروف ، فقد ادعى أشخاص كثيرون تحت الحكم التركى انهم أتراك كما ادعى آخرون انهم عرب تحت الحكم العراقى ، ولأجل ايضاح هذه النقطة اقتبست اللجنة ارقام احصائيات ١٩٢١ التى قدمت في لوزان وقد ذكرت ان عدد الأتراك حيثئذ كان ٦٥٨٩٥٠ بينما ذكرت احصائيات ١٩٢٢ - ١٩٢٤ أن عددهم كان ٣٨٦٥٢ شخصا (٦٦) .

ولقد استرعت الحكومة التركية الانظار الى أهمية المدن التركية كركوك وأربيل والمدن الصغيرة الأخرى الواقعة على طول الطريق العام الممتد جنوباً ، وأشارت الى ان الحكومة لبريطانية نشرت بياناتها في هذه المدن باللغة التركية واجابت الحكومة البريطانية انه في ١٩١٩ نشرت البيانات باللغة العربية ، ولكن من المحتمل ان بعض البيانات - ربما أول واحد منها - كتب بالتركية في حالة ارساله الى موظفين أتراك .

سألت اللجنة المساعدين التركي والبريطاني ان يريها بعض البيانات الأولى فلم يفلحوا ، ولذلك لم تستطع اللجنة ان تقرر ما اذا كان بعض البيانات قد نشر بالتركية أم لا ، ولكنها على كل حال استطاعت ان تجزم ان المنشأ الأصلي لسكان هذه المدن كان تركيا ، وان أبرز الأشخاص فيها أتراك يتكلمون التركية مع عوائلهم . وقد وجدت اللجنة ان خمسة مختارين في أربيل من الأتراك ومختاراً نصف كردى ونصف تركى ومختاراً يهودياً . ووجدت في كركوك ان الجريدة الوحيدة الصادرة تحت اشراف الحكومة تطبع باللغة التركية ، وكانت الأوامر الرسمية تكتب بالعربية والتركية ، ووجدت اللجنة ان الضابط السياسى البريطانى يتكلم التركية ولا يعرف العربية أو الكردية . وجدت ان التون كبرى تركية فعلاً وان طوز خورماتو تركية أو تركمانية عدا بعض الأسر اليهودية وان قره تبه تركية أو تركمانية بنسبة ٧٥٪ وكردية بنسبة ٢٢ بالمائة وعربية بنسبة ٣ بالمائة وان تازم خرماتو وطاوق على العموم تركيتان غير أن القرى المجاورة كردية في الغالب (٦٧) .

كانت الحكومة التركية قد ادعت ان الزنكنة والبيات والدلو والطاطرال عشائر تركية رحالة . ولكن الحكومة البريطانية ذكرت ان الزنكنة عشيرة كردية وقد ذكرت هكذا في الكتاب السنوى التركى الرسمى لولاية الموصل لسنة ١٣٣٠ (١٩١٢) ، وأما البيات فتعتقد انهم تركمان انحدروا من منطقة خراسان في إيران ، ولكن بإضافة الدم العربى المستمرة اليهم أصبحوا عرباً

(67) League Report, p. 38.

تماما في قوميتهم وفي أساليب عيشهم وقد ذكر الكتاب السنوي الرسمي التركي بأنهم يتكلمون التركية والعربية . أما ما يخص قضاء كبرى حيث تعيش قبيلة الليات فقد ذكر الكتاب السنوي التركي ان سكانه خليط من العرب والاكراد ، وأكدت الحكومة البريطانية عدم وجود قبيلة باسم طاطرال أما الدلو فمشيرة كردية تسكن قرب كبرى وقد جازمت اللجنة ان هذه القبائل مستقرة (٦٨) .

وقد تحققت اللجنة من ان الزنكنة والدلو كرديتان ، ولم تستطع اكتشاف قبيلة باسم طاطرال ، وان الليات مزيج من الاتراك والعرب وانهم على العموم يتكلمون التركية والعربية . وقد لاحظت اللجنة عملية تحول العناصر التركية الى كردية (٦٩) .

لقد اكدت الحكومة التركية ان الحدود الشمالية الموقتة لم تفصل بين مواطنين أجناس مختلفة واستدلت بالخطوة العنصرية التي قدتها الحكومة البريطانية ، أما الحكومة فاعطت اللجنةوصفا مسهبا للمنطقة الشمالية: يسكن المنطقة الواقعة بين نهري الهيزل والخابور الاكراد والمسيحيون وجميعهم يعتبرون أنفسهم من قبيلة سندی ويبلغ عددهم ١٥٠٠ نصفهم مسيحيون ويعيشون تحت رعاية الاكراد الظالمة ، اما المنطقة الواقعة بين نهري الخابور ومرتفعات جلو فقد سكنها الاتوريون في الماضي وكان يسكنها في ١٩٢٥ ثلاث عشائر كردية صغيرة ، وفي المنطقة الواقعة بين مرتفعات جلو ونهر شمدنيان كانت توجد قرى مسيحية كثيرة ولكن في ١٩٢٥ كان يسكنها الاكراد . أما المنطقة الواقعة بين نهري شمدنيان والحدود الايرانية فمهمجرة . اعطت الحكومة التركية اللجنة قائمة باسماء القبائل القاطنة في ولاية حكاري التي طالبت بها الحكومة البريطانية وفيها مواطنها واعادها . وقد

(68) *League Report*, pp. 38, 43.

(69) *Ibid.*, pp. 38-39.

تأكدت اللجنة ان السكان القاطنين على جانبي خط الحدود الشمالى الذى اقترحه الحكومة البريطانية من جنس واحد .

لقد تجادل الفريقان المتنازعان جدالا غنيا حول الصفة العنصرية لمدينة الموصل . وقد ذكرت الحكومة التركية ان سكان المدينة يتكلمون اللغات الثلاث العربية والتركية والكردية ، فالجماعة التى تتكلم العربية والتى حسبت لهذا السبب عربية هى فى الحقيقة تركية تعلمت العربية والكردية لاتصالها بالعرب والاكراد . وصرحت الحكومة التركية ان سكان الموصل لم يعتبروا أنفسهم عربا قط أو كونهم جزء من العراق ، وكانت قد اخبرت مجلس العصبة انهم فى الغالب اكراد أو اترك ولكن اكثرهم الساحة تركية الاصل وان كل فرد يفهم اللغة التركية^(٧٠) .

وقد أجابت الحكومة البريطانية أن مدينة الموصل ، بالإضافة الى المعلومات التى حصل عليها الضباط السياسيون البريطانيون خلال السنوات القليلة الماضية عرفها الرحالون دوما بأنها إحدى المدن العربية الكبرى بناها العرب وانها بالرغم من الحكم التركى خلال القرون الماضية لم تفقد سجاياها العربية . وقد فضلت الحكومة البريطانية استعمال اللغة التركية فى الموصل بأنها كانت اللغة الرسمية تحت الحكم التركى واستعمال اللغة الكردية بكون الموصل سوقا تجارية للقرى الكردية المجاورة .

وقد تحققت اللجنة من ان الموصل مدينة عربية ، ولكنها لم توافق على احصائيات الحكومة العراقية الاخيرة التى ذكرت بأن فى الموصل ٧٤٠٠٠ عربى و ٢٠٠٠ مسيحي و ٤٠٠٠ يهودى ، ورفضت اللجنة أيضا الادعاء البريطانى بعدم وجود شخص تركى واحد فى مدينة الموصل لانها كانت تحت الحكم التركى زمنا طويلا عاشت خلاله اسر الموظفين والضباط التركية وامتزجت بأهالى الموصل ، ويوجد أيضا بجوار الموصل بعض القرى التركية أو التركمانية ومدينة تركية صغيرة هى تلعفر . واستشهدت اللجنة بالرحالة

(70) League Report, p. 39.

أولفر الذي زار الموصل سنة ١٨٠٩ في وقت لم تظهر فيه قضية القومية ،
وقد ذكر أولفر التقديرات الآتية عن سكان مدينة الموصل :

٨٠٠٠ - ٧٠٠٠	مسيحيون (نسطوريون ويطافة)
١٠٠٠	يهود
٢٥٠٠٠	عرب
١٦٠٠٠ - ١٥٠٠٠	أكرد
١٦٠٠٠ - ١٥٠٠٠	أتراك
صفر	يزيديون
<hr/>	
٦٤٠٠٠	المجموع نحو

وقد وجدت اللجنة عددا من الأشخاص في مدينة الموصل من اصل
تركي ويفهمون اللغة التركية ، ولكنها اعلنت ان ادعاء الحكومة التركية بأن
كل فرد يفهم التركية بعيد عن الحقيقة، وقد اضطر المساعد التركي الى طلب
مساعدة مترجم مرارا . كان من الصعب على اللجنة ان تعين نسبة القوميات
المختلفة وأصل السكان بسبب الزواج المختلط والاتجاهات الانتهازية
وامتزاج الجماعات .

لم يبحث الطرفان المتازعان قضية القبائل الرحالة بالتفصيل بل اثير اليها
في مباحثات لوزان وفي المذكرات التي قست الى مجلس عصبة الامم لعلاقتها
باحصائيات النفوس . وقد قوت اللجنة ان تدرس عدد الرحل ومواطنهم
الشتائية والصيفية وطبيعة هجراتهم والطرق التي يسلكونها لانها علمت ان
عرب الصحراء الرحل واكراد الجبال الرحل يعبرون الحدود وان بعضهم
اقارب مع القبائل المستقرة الساكنة على جانبي خط الحدود ولانها رغبت ان
تعرف المراكز التجارية التي تتجر معها هذه القبائل . ولذلك استفهمت اللجنة

من الطرفين المتنازعين عن هذه الامور (٧١) .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية جوابا مفصلا جدا لخصته اللجنة كما يلي :

يسلك الاكراد الرحل طرقا منتظمة ويختلفون عن الاكراد المستقرين في ان لهم موطنين احدهما في السهول أو في الوديان الكبيرة وفيه يمكنون أيلول ونيسان والثاني في منحدرات الجبال العالية والهضبة العالية حين يقيمون في الصيف . حاولت الحكومة العراقية اقناع الكثيرين من القبائل الرحالة على الاستقرار لزراعة الارض وشرأء الاملاك وبناء القرى . وفي الغالب كانت الجماعة التي تقضى الشتاء في غرب الزاب الكبير تذهب في الصيف الى الجبال الواقعة على خط الحدود المقترح أو تتجاوز الحدود الى الاراضي التركية ، أما الجماعة التي تقضى الشتاء في شرق الزاب الكبير فتذهب الى ايران . أما العرب الرحل فنادرا ما يقيمون في البقعة الواحدة ستين متواليتين فهجراتهم غير منتظمة ويسلكون طرقا غير منتظمة ، وهم يختلفون عن الاكراد الرحل بأنهم أصعب في الاشراف عليهم (٧٢) .

اعلنت الحكومة التركية انه لم يحدث ان قبيلة كردية في ولاية الموصل تركت القسم الجبلي ونزلت الى السهل أو تركت المنطقة الكردية - التركية وسكنت المنطقة العربية . وأكدت ان كل القبائل الكردية استقرت ما عدا بعض القبائل شبه الرحالة ولكن لانزال القبائل العربية رحالة وقد وجدت اللجنة من الافضل ان ترسم خارطة توضح المعلومات التي حصلت عليها مباشرة من أن تسجل وصفا شاملا ، وقد أكدت الاتجاه نحو الاستقرار وذكرت ان الحكومتين التركية والعراقية تشجعان هذا الاتجاه لاضعاف التنظيم القبلي ولاخضاع الشعب بصورة مباشرة ولزراعة الارض زراعة كثيفة (٧٣) .

(71) League Report, p. 40.

(72) League Report, pp. 40-41.

(73) League Report, pp. 41-42.

ثم وصفت اللجنة عملية الاستقراء وأشارت الى الفروق بين الأكراد
الرحل والعرب الرحل وذكرت ان البداوة في تناقص بين الأكراد وان
اهميتها ضئيلة في النزاع حول الحدود ، اما العرب الرحل فيرغبون في
تسوية مشكلة الحدود بين تركيا والعراق وسوريا والعراق لكي يستطيعوا
الهجرة من جديد الى ناصيين كما كانوا يفعلون سابقا (٧٤) .

سجاييا الاجناس المختلفة وقراياتها :

وجدت لجنة التحقيق ان نحو خمسة أثمان سكان ولاية الموصل من
الأكراد فهم لذلك أهم عنصر في النزاع وهم ليسوا تركا ولا عربا . وقد
ذكرت المذكرات البريطانية ان الأكراد ايرانيون يتكلمون لغة ايرانية منصلة
أشد الاتصال باللغة الفارسية أو هي إحدى لهجاتها وهم يختلفون عن الأتراك
في عاداتهم وتقاليدهم ولا سيما في مركز المرأة عندهم ويختلفون عن الأتراك
في مظهرهم الجسدي ، واكراد ولاية الموصل أقرب في ميولهم الى اكراد
ايران منهم الى اكراد تركيا .

وقد ذكرت الحكومة التركية ان الأكراد من أصل تركي واستشهدت
بداثرة المعارف البريطانية التي وصفت الكودو Gudu الذين سكنوا جبال
أشور بأنهم شعب طوراني ، وذكرت انه بالرغم من اختلاف لغتهم فليس ثمة
تباين في العنصر والدين والعادات بين الأتراك والأكراد (٧٥) . وقد أجابت
الحكومة البريطانية ان داثرة المعارف البريطانية غير معصومة وتمثل مجرد رأى
فردى لمراجع واحد بينما تحمل المراجع الأخرى آراء مغايرة . وقد اقتبست
الحكومة البريطانية من مقالة « كردستان » في داثرة المعارف البريطانية مايل :
« وبعد سقوط نينوى امتزج الكودو مع الميديين ، وكثيرهم من الاقوام القاطنة
في هضاب آسيا الصغرى وارمينيا وايران وأصبحوا آريين تدريجيا وذلك بسبب
مجيء قبائل كبيرة العدد تنسب الى العائلة الآرية من أصقاع مختلفة في

(74) *League Report*, pp. 42-43.

(75) *League Report*, p. 43.

هذه الفترة من التاريخ ، وتعتقد الحكومة البريطانية ان هذه الفترة تنفص
الحجة التركية (٧٦) .

لم تستطع اللجنة ابداء رأى دقيق جازم عن أصل الاكراد ولكنها
اعتقدت أن بعض أسلاف الاكراد سكنوا قديما الجبال المشرقة على آشور
وبابل ومضبة ايران ، وقد اشارت الكتابات المسمارية الاشورية والبابلية الى
الجبليين بگوتو Gutu وگوتى Guti ومناها سكان الجبال ، وتعتقد اللجنة
ان هؤلاء الجبليين غزوا بابل قبل حمورابي ، وحدث ان قاتلهم ملوك الاشوريين
أيضا ، ولأجل الحصول على المزيد من المعلومات عن هذا الشعب واصله ولفته
وتاريخه رجعت اللجنة الى مصادر ومراجع كثيرة الى مترجم اللجنة وخيرها
اللغوى كرىمرز (٧٧) .

استتجت اللجنة ان اصل الاكراد غامض ، ومهما كان امرهم فى
الماضى فانهم كانوا فى (١٩٢٥) فى جماعة منتظمة يتكلمون اللغة الايرانية،
وقد تأثروا بالعرب والأتراك وغيرهم ولا سيما بالزواج المختلط ولكن أرومتهم
الاصلية لا تزال سائدة وهم ليسوا عربا ولا تركا ولا ايرانيين بل هم اقرب الى
الايرانيين . وقد استطاعوا ان يعيشوا عيشة راضية مع الاجناس التى قطنت
فى بلادهم وزعمت اللجنة انه من بين جميع الشعوب الاسلامية عاش الاكراد
مع المسيحيين فى أفضل الاحوال (٧٨) .

اختلف الجانبان التركى والبريطانى حول عدد أتراك ولاية الموصل
واختلفا حول تعيين أصلهم المصرى . فالحكومة التركية تدعوهم أتراك
والحكومة البريطانية تدعوهم تركمان ، وقالت الحكومة البريطانية انهم ليسوا
بعضانيين وان لفتهم تشبه اللهجة الاذربايجانية ولا تشبه لهجة القسطنطينية

(76) *League Report*, pp. 43-44.

(77) *League Report*, pp. 44-46.

(78) *League Report*, pp. 46-47;

انظر مقالات جيدة عن أكراد العراق فى :
W. R. Hay, *Two Years in Kurdistan* (1921), E. B. Soane, *TO Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (1922).

أو لهجة الاناضول، وانهم منحدرون عن التركمان الذين نزحوا من ايران قبل تأسيس الامبراطورية العثمانية بزمان طويل وربما كانوا جنودا مرتزقة عند الخلفاء العباسيين . وقالت الحكومة التركية ليس هناك ما يبرر التمييز بين اترك ولاية الموصل واتراك الاناضول ، وذكرت ان لهجة الاناضول تختلف عن لهجة القسطنطينية ويتكلم اترك ولاية الموصل نفس لهجة الاناضول ، وكذلك ان اترك الاناضول تركمان ولا يوجد فرق بين تركمان وأتراك (٧٩) .

وقد رجعت اللجنة الى مصادر ومراجع كثيرة وسألت كريمز عن ملاحظاته ، وقد اعترفت اللجنة بوجود جماعتين رئيسيتين من الاترك ، الاترك الشرقيين والأتراك الغربيين وانهما تتكلمان لهجتين مختلفتين ، ولكنها استتجت فيما يخص أصل الاترك أو التركمان ان الحكومة البريطانية حصية في قولها بأنهم منحدرون عن جنود طغرل وخلفائه وعن جنود الخلفاء العباسيين المرتزقة وعن جنود الاتابكية ، وفي المصور المتأخرة كان بعضهم منحدرين عن جنود السلاطين العثمانيين وضباطهم وموظفيهم . وتعتقد اللجنة ان اترك ولاية الموصل ترك-تركمانين من مجموعة الاترك الغربية ولهم علاقات متينة مع اترك الجمهورية التركية ويمكن اعتبارهم من شعب واحد (٨٠) .

اما اليزيديون فعددهم قليل (٢١٠٠٠-٣٠٠٠٠ حسب الاحصائيات البريطانية والمراقية واقل من ١٨٠٠٠ حسب الاحصائيات التركية) ويؤلفون جماعة متماسكة وربما كانوا الجماعة الوحيدة المستقرة في الصحراء الغربية . ادعت الحكومة البريطانية انهم ربما كانوا من اصل كردي ولكنهم غير مسلمين وقد أظهرتهم على الخارطة التي قدمتها بلون يختلف عن لون الاكراد ، ولكن الاكراد واليزيديين ظهروا بلون واحد على الخريطة التي قدمتها الحكومة التركية وذكرت انهم من عنصر كردي وانهم فرقة اسلامية (٨١) .

(79) *League Report*, p. 47.

(80) *League Report*, pp. 47-48.

(81) *League Report*, pp. 48-49.

بعد استشارة بعض المراجع والتحقيقات التي قامت بها اللجنة في نفس المنطقة استتجت ان دين اليزيديين واصلهم وقوميتهم غامضة جدا ولدن لا يوجد شك في انهم غير مسلمين ، وليست لهم قرابة بالانراك أو العرب بل لهم بعض القرابات مع الاكراد ومن المرجح الى حد ما انه كان لليزيديين والاكراذ اسلاف مشتركون وليس من المحتمل ان يكون اصل الجنسيتين هو نفسه لكليهما تماما (٨٢) .

لاحظت اللجنة الفروق الظاهرة بين عرب المدينة وعرب البادية ، وقالت انه لا شك ان عرب الموصل يضمون جماعات متحدرة من اجناس سامية أخرى (٨٣) .

اعطت كلتا الحكومتين اهتماما خاصا الى الناحية السياسية من مشكلة المسيحيين ولا سيما الانوريين النسطوريين الذين كانوا يسكنون القسم الشمالي من الاراضي المتنازعة والمناطق المجاورة . وقد اهتمت اللجنة باهم جماعتين من المسيحيين : النسطوريين والكلدانيين (٨٤) .

ربما لم يكن الانوريون النسطوريون القاطنون في العمادية وجبال تيارى والمناطق المجاورة كلهم من أصل واحد بالرغم من انهم يتكلمون نفس اللغة السريانية - الارامية ويستعملون السريانية القديمة في طقوسهم الدينية (٨٥) ، يعود مذهبهم الديني في تاريخه الى الانشقاق الديني الذي أوجد الفرق التي تعتقد بان طبيعة وارادة المسيح اللاهوتية والناسوتية واحدة Monophysites and Monotheletes وقد قل بطريرك نسطوريوس بطريرك القسطنطينية الذي ادانه مجلس افسسوس Ephesus الثالث (في القرن الخامس - ٤٣١ - الميلادى) ان مريم المذراء ولدت عيسى الانسان

(82) *League Report*, pp. 49-50.

(83) *Ibid.*, pp. 50-51.

(٨٤) أنظر دراسة خاصة عن مسيحيي ولاية الموصل في كتاب :
Harry Charles Luke, *Mosul and Its Minorities* (London, 1925).

(85) *League Report*, p. 51.

لا عيسى الآله وقد اضطهد اتباعه في الامبراطورية الرومانية الشرقية ولكن اعداء هذه الامبراطورية الساسانيين رحبوا بهم ، واكرمهم باعتبارهم ناشري العلم اليوناني . وتسلموا أرفع المناصب في بغداد . وبعد انحطاط الخلافة والفتح الترى اضطهد النسطوريون وقتل الكثيرون منهم ^(٨٦) .

انفصلت الجماعة الشمالية من النسطوريين من الكنيسة الكاثوليكية تحت بطريرك خاص يسمى مارشمعون اما نساطرة الجنوب فقد شعروا بالحاجة الى الحماية فعادوا الى الكنيسة الكاثوليكية سنة ١٧٧٨ . قدرت اللجنة عدد المسيحيين بـ ٨٠٠٠٠-٩٠٠٠٠ من النساطرة و٤٠٠٠٠ من الكلدانيين . وقد سمحت الامبراطورية العثمانية للنساطرة بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي ، وهم يشبهون الاكراد في حياتهم وعاداتهم وملابسهم ^(٨٧) .

اما الكلدانيون الذين سكنوا في الجنوب فلهم حضارة ارقى من النسطوريين بسبب اتصالهم المستمر مع سكان المدن المتعلمين ولهم مدارسهم الخاصة التي تقوم بالصرف عليها فرانسا وروما ، ويدرس رجال الدين الكلدانيون في الغالب في المعهد الفرنسي الدومنيكاني في الموصل ^(٨٨) .

الخلاصة العنصرية :

تعتقد اللجنة ان الاحصاءات والخرائط التي قدمها الطرفان ليست دقيقة ، فقد بالغوا في عدد النفوس بأساليب مختلفة . يسكن ولاية الموصل اكراد وعرب ومسيحيون وأتراك ويزيديون ويهود مرتين حسب اهميتهم العددية . يؤلف الاكراد أكثرية السكان وهم ليسوا تركا ولا عربا ويتكلمون لغة آرية . أتراك ولاية الموصل من نفس جنس أتراك تركيا .

(86) *League Report*, pp. 51-52.

(87) *League Report*, p. 52.

(88) *Ibid.*, p. 53.

(89) *League Report*, pp. 57, 86.

ان الجماعات الوحيدة المتماسكة التي تسكن مناطق واسعة هم الاكراد
والعرب. والخط الذى يفصل بين الجنسين هو نهر دجلة حتى التقائه بالزاب
الصغير ثم طريق كركوك. كبرى المتجه جنوبا وهذا الخط يفصل مدينة
الموصل من الاراضى الخصبة كثيفة السكان^(٩٠). وتعتقد اللجنة ان خطا كهذا
لا يمكن ان يوصى به بسبب سلوئه الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها قالت
اذا اعتبرت الحجة العنصرية عاملا حاسما فيجب ايجاد دولة كردية مستقلة،
وفي هذه الحالة يمكن دمج الاتراك واليزيديين بالاكراد اذا انضموا اليهم
ويؤلف الاكراد سبعة اثمان السكان حينئذ. يبلغ الاكراد في الاراضى المتنازعة
٥٠٠.٠٠٠ نسمة ولكن هذا العدد ناقص بالنسبة لنفوس العراق. يرتبط الاكراد
الساكئون شمال الزاب الكبير مع اكراد حكاى وماردين فى تركيا بينما
يرتبط الاكراد القاطنون جنوب الزاب الصغير مع اكراد ايران^(٩١).

وقد ذكرت اللجنة المصنوعات العنصرية التالية :

(١) تقع المدن التى تسكنها اكراتية تركية أو اقلية كبيرة فى القسم
الجنوبى من المنطقة المتنازعة بينما تقع الموصل المدينة العربية فى وسط
القسم الشمالى .

(٢) الحلقة الوحيدة التى تربط مدينة الموصل مع الاراضى العربية التى
يسكنها اناس مستقرون هى عن طريق الاراضى التى تسكنها اكراتية كردية
بواسطة طريق يكثر فيه مدن تركية - كردية .

(٣) المسيحيون متشرون ولكن اكثرهم يسكنون شمال مدينة الموصل .

(٤) انما يرتبط القسم الشرقى من المنطقة الكردية مع الشمال بطريق
دجلة ، وانما يمكن الوصول الى منطقة راوندوز عن طريق اربيل ، ومنطقة
السليمانية عن طريق كركوك .

وبسبب اختلاط الاجناس استتجت اللجنة انه فى تحديد الحدود لا يمكن

(90) *League Report*, pp. 86-87.

(91) *League Report*, pp. 57-58, 86-87.

أخذ القضايا العنصرية المحضة بنظر الاعتبار^(٩٢) .

الحجج التاريخية

ذكرت الحكومة التركية ان ولاية الموصل وما جاورها كانت تحت حكم الاتراك لمدة أحد عشر قرناً . وفي عهد الخلفاء العباسيين كانت هذه المناطق في أيدي الحكام والجنود الاتراك ، وقد تمنع أولئك الحكام باستقلال تام وبحقوق السيادة . وذكر الاتراك عماد الدين زنكي الذي أسس الدولة الاتابكية في الموصل . وكانت هناك بعض الدويلات التركية يحكمها أعضاء من الأسرة المالكة الاتابكية في سنجار والجزيرة . وذكرت الحكومة التركية امثلة أخرى عن الدويلات التركية ، قاتل بعضها الصليبيين ودحروهم في تلعفر . وقالت ان الكتب التاريخية ذكرت الاراضي الواقعة بين بغداد وجنوبي ولاية الموصل باسم ترستان على اسم القبيلة التركية تر ، ويدل اسم وادي الترنار على ذلك الاسم القديم .

كان الوفد البريطاني لمؤتمر لوزان قد ذكر ان الحججة التركية لا يمكن ان تكون صحيحة لمجرد ان الموصل كانت في فترة تاريخية طويلة جزء من الامبراطورية العثمانية ، لأنه يمكن انطباق هذه الحججة نفسها على بغداد . وقد قال البريطانيون ان كليهما مدينتان عربيتان بنهما العرب وحافظتا على صفاتهما العربية وقد كانت ولاية الموصل جزء من ولاية بغداد ، وانما جعلت ولاية الموصل ولاية منفصلة لاغراض ادارية .

وقد ذكر البريطانيون انه في عهد مدحت - باشا (١٨٦٩) كانت الموصل جزء من ولاية بغداد ، فردت الحكومة التركية ان الحاق الموصل ببغداد كان لاسباب ادارية وشخصية ، وان ارفقة وديار بكر كانتا أيضاً تحت ادارة مدحت باشا والى بغداد .

قالت اللجنة انه لا يمكن قبول الحججة التركية برمتها ، فقد بالغت بقولها

(92) League Report, pp. 59, 87.

ان الموصل كانت تحت حكم الاتراك لمدة أحد عشر قرنا . وكذلك لم تكن
الحجة البريطانية صحيحة عندما ذكرت ان الموصل لم تكن تحت حكم تركي
قبل استيلاء العثمانيين عليها (٩٣) .

ثم اخذت اللجنة على عاتقها تلخيص تاريخ ولاية الموصل حتى مجيء
الاسلام وذكرت انه بعد الفتح الاسلامي سكنت قبيلة ربيعة تلك المنطقة
وسميتها ديار ربيعة ويشبه ذلك قبيلة بكر وديار بكر .

حوالى ٨٣٠-٨٤٠ ، استخدم الخلفاء العباسيون الجنود الاتراك المرتزقة ،
وبعد مضي قرنين مارس هؤلاء بعض السلطة فى اراضى الموصل . وفى سنة
١٠٥٦ استولى طغرل بك حفيد سلجوق على الموصل . هذا وفى خلال القرن
العاشر كانت الموصل لا تزال اسميا تحت سلطة العرب الحمدانيين والاسر
المالكة الاخرى . ولكن فى الكفاح المستمر بين الاسر المالكة لجنود الاتراك
دورا أساسيا . حكمت الدولة الاتاكية بين ١١٢٧ و ١٢٣٢ وهم من الاتراك .
ثم جاء المغول تحت قيادة هولاكو حفيد جنكيز خان واحتلوا بغداد والموصل .
أسس هولاكو الدولة الايلخانية ، وهذه سقطت فى النصف الاول من القرن
الرابع عشر . وتلا ذلك كفاح مستمر بين الايرانيين والاتراك والعرب وفى
خلال هذه الفترة كانت ولاية الموصل تحت حكم الدولتين التركمانيتين
قره قويونلى و آق قويونلى .

وفى نهاية القرن الرابع عشر استولى المغول على الموصل بقيادة تيمورلنك .
ثم جاءت أسر مالكة صغيرة بعضها عربية واكثرها تركية . واخيرا فى ١٥٣٤
احتل سليمان القانونى الموصل وادخلها فى الامبراطورية العثمانية ، وفى ١٦٣٨
احتل السلطان مراد الرابع العراق كله وقسمه الى ثلاث ولايات : الموصل
وبغداد وشهرزور (كر كوك) ، وبعد سنوات قليلة ضمت البصرة الى

(93) League Report, p. 58.

الامبراطورية العثمانية^(٩٤) .

في بداية القرن الثاني عشر كانت الموصل والبصرة وكركوك في الغالب تابعة الى والى بغداد . ومنذ ١٧٢٦ صارت الموصل والاراضي المحيطة بها يحكمها والى عربى من اسرة الجليلي التي لاتزال موجودة في الموصل . وفي ١٨٣١ أسقط السلطان والى بغداد المستقل داود باشا ، وفي ١٨٣٥ وضعت الموصل تحت ادارة والى بغداد واصبحت سنجقا (لواء) . وولاية بغداد تلك كانت تضم العراق الحاضر كله بما في ذلك الاراضي المتنازعة . ولم تعد الموصل ولايية الا في سنة ١٨٧٩ بما في ذلك سنجق كركوك والسليمانية^(٩٥) .

وذكرت اللجنة في خلاصة بحثها التاريخي ان الاتراك لعبوا دورا راجحا ، وان الامير السلجوقي طغرل اتخذ لقب «سلطان الشرق والغرب» وكانت له سلطة على بعض الخلفاء العرب . وقالت بالرغم من أنها متأكدة ان العرب أو الايرانيين والاتراك والمنول لم يكونوا اسياد الموصل بصورة مستمرة فانها واثقة ان الموصل كانت تحت سيادة السلاطين العثمانيين خلال أربعة القرون الماضية . ولكن هذه السيادة لم تكن دوما فعالة ولا شاملة لكل الولاية . وقد شاركت ياردين والجزيرة وديار بكر بغداد في تاريخها ولذلك فان أى خط حدود يقترح سيكسر السلسلة التاريخية^(٩٦) .

الحجج الاقتصادية

قسمت اللجنة دراستها لحجج الطرفين الاقتصادية الى ثلاثة اقسام : في القسم الاول ذكرت اللجنة المعلومات التي ذكرتها الحكومتان في المؤتمرات وفي اجوبتهما عن اسئلة اللجنة ثم ناقشتها . وفي القسم الثاني ذكرت اللجنة

انظر تاريخ العراق تحت الامبراطورية (94) *League Report*, p. 59; Stephen H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925) العثمانية في كتاب

(95) *League Report*, pp. 59-60.

(96) *League Report*, pp. 59-60.

نتائج استقصاءاتها في المنطقة وقارنتها مع الاحصاءات المذكورة في وثائق ما قبل الحرب . وفي القسم الثالث لخصت الناحية الاقتصادية في مشكلة الموصل وذكرت خلاصة دراستها .

تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومتان :

ذكر اللورد كرزن في مؤتمر لوزان ان تجارة تصدير ولاية الموصل كانت الى العراق أو عن طريقه والى حد ما الى سوريا أو عن طريقها ، أما تجارتها مع تركيا فكانت تافهة . وقد أيدت اللجنة هذه البيانات . كانت واردات ولاية الموصل من تركيا أو البضائع المارة بها مؤلفة غالبا من الخشب والحبوب والخضراوات والجبال والفواكه المجففة ومواد الدباغة والقمح . أما صادرات الموصل الى المدن التركية القريبة من الحدود فمقتصرة على الانسجة وخرقوات الحديد والمنتجات المدارية (٩٧) .

قالت الحكومة البريطانية ان العراق الاوسط والجنوبى يعتمدان اعتمادا كبيرا على منتجات المنطقة الشمالية . وقد ذكرت اللجنة ان هذا القول متطرف جدا . وبالرغم من ان الاراضى المتنازعة تمتد العراق الاوسط والجنوبى بالمواد الغذائية التي يحتاجانها ، وبالرغم من انها تحتاجهما كسوق لمنتجاتها الزراعى فان قرب البحر يجعل من الممكن تجهيز العراق بالمواد الغذائية من الخارج (٩٨) .

ذكرت الحكومة البريطانية ان جميع تبغ ولاية الموصل يرسل الى بغداد ، وقد وجدت اللجنة ان كل التبغ غير المستهلك محليا تقريبا يرسل الى بغداد وان كميات قليلة ترسل الى ايران ايضا .

وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت انه في دراسة خط الحدود يجب عدم فصل الجماعات وقطعها عن مراكز اسواقها . وذكرت اللجنة انه يوجد سوقان كبيرتان لمنتجات الاراضى المتنازعة وهما بغداد والموصل ؛ وتعتمد

(97) *League Report*, p. 60.

(98) *Ibid.*, pp. 60-61.

مناطق كبرى والسليمانية وكركوك والقسم الجنوبي من اربيل على بغداد والموصل ؛ وتعتمد منطقة الموصل على مدينة الموصل ويرسل المتوج الفاض الى بغداد بواسطة دجلة . وقد زعمت اللجنة انه من الممكن استمرار هذه الصادرات باتفاقيات اقتصادية حتى ولو فصلت الموصل سياسيا من بغداد .

وكانت الحكومة البريطانية قد زعمت ان خط الحدود المقترح يفصل المناطق التي يتجر اهلها مع الموصل من المنطقة التي يتجر سكانها مع المدن التركية . اما اللجنة فقالت ان سكان المنطقة الواقعة بين خط الحدود الذي اقترحه بريطانيا وخط بروكسل يستهلكون متوجاتهم محليا ويمانون الصعوبات نفسها في اتجارهم مع الموصل والمدن التركية . هذا وتتجر رواندوز في الغالب مع ايران .

وكانت المذكورة البريطانية قد ذكرت ان خط الحدود الشمالي يضمن للعراق بعض المراعي الصيفية للاكراد الرحل . وقالت اللجنة ان الحدود لا تؤثر على هجرة الرحل وان للكثيرين من الاكراد الرحل مراعيهم في ايران . هذا وفي الامكان عقد اتفاقيات لهذا الغرض بين تركيا والعراق⁽⁹⁹⁾ .

وذكرت المذكورة التركية ان مدينة الموصل وولاية الموصل مهمتان جدا لمواصلات الاناضول الجنوبي مع ايران وسوريا لان طرق السليمانية وكركوك وديار بكر وارفة وبتليس وسمرت وغيرها تلتقي كلها في الموصل . وقد أكدت اللجنة ان طرق المواصلات بين الاناضول الجنوبي وشمال ايران لا تمر بولاية الموصل وان المواصلات بين الاناضول الجنوبي وسوريا لا تمر ايضا بولاية الموصل ، وان المواصلات بين سوريا وايران لا علاقة لها بالاراضي التركية . وانما المواصلات بين كركوك والسليمانية وكلتاهما في ولاية الموصل فلا موجب لبحثها ؛ وانما المواصلات التي بين ديار بكر وارفة وبتليس وسمرت فلا تمر بولاية الموصل⁽¹⁰⁰⁾ .

(99) *League Report*, pp. 61.

(100) *Ibid* pp. 61-62.

وقد أثارَت المذكرة التركية قضية السكة الحديد التي تربط الموصل مع موانئ البحر الأبيض المتوسط وقالت ان الموصل اكر ارتباطا مع الاناضول، وذكرَت ان طريق الخليج العربي صار ذا اهمية ثانوية لمدينة الموصل. وقد أشارَت اللجنة الى ان خط السكة الحديد من البحر المتوسط لم يصل الموصل حيثذ (١٩٢٥) فمن المبالغة القول ان طريق الخليج العربي اصبح ذا اهمية ثانوية للموصل، وازافت اللجنة ان الحبوب لا تزال تصدر عن طريق نهر «جلة الرخيص من الموصل الى بغداد» (١٠١).

ولاجل الحصول على المزيد من المعلومات ارسلت اللجنة بعدد من الاسئلة الى الحكومتين البريطانية والتركية. فطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص احصاءات الكمارك عدا وثائق سنة ١٩٢١ و ١٩٢٢ التي لدى اللجنة، وقد اعطت الحكومة البريطانية وثائق تخص السنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٢٤. وقد وجدت اللجنة ان مجموع ارقام الصادرات السنوية الى بغداد وسوريا وتركيا كما يلي (١٠٢):

الى سوريا وتركيا ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

الى بغداد ١٥٠٠٠٠٠٠٠ روبية

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص التجارة الداخلية بين اقسام العراق المختلفة (وبضمنها الاراضي المتنازعة)، فأجابت الحكومة البريطانية بعدم وجود احصائيات عن التجارة بين ألوية العراق المختلفة، ولكن اللجنة قدرت كميات الحبوب التي ترسل بالسكة الحديد وبواسطة النهر من ولاية الموصل الى بغداد كما يلي (١٠٣):

حبوب ارسلت الى بغداد بالسكة سنويا ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

حبوب ارسلت الى بغداد بالاكلاك سنويا ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

(101) *League Report*, p. 62.

(102) *League Report*, pp. 62-63.

الروبية وحدة العملة الهندية التي استعملت في العراق حتى سنة ١٩٣٢ وتعادل كل ١٣ ٣/١ روبية دينارا.
(103) *Ibid.*, pp. 62-63.

أما التجارة الداخلية من بغداد إلى الجهات الأخرى فذكرت إحصائيات
السكك قيمتها من بغداد إلى الشرفاء وإلى طوز خورماتو وكنكران كما يلي:

إلى الشرفاء	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية
إلى طوز رماتو وكنكران	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية

أما ما يخص التبغ فأمكن الحصول على إحصائيات من دائرة التبغ كما يلي:

انتجت السليمانية	٢٠٠٠ طن
انتجت رائية	٥٠٠ طن
انتجت رواندوز	٢٥٠ طن
انتجت العمادية وعقرة ودهوك	٢٥٠ طن

وقد ردت الحكومة العراقية ان ٦٠٠ طن استهلكت محليا وان ٢٤٠٠
صدرت إلى بغداد .

وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية وثائق تخص العلاقات التجارية
بين العراق وكرديستان ، فأجابت ان لواء السليمانية هو اللواء الوحيد الذي
له تجارة مع كردستان ايران . وقد حصلت اللجنة على إحصاءات كمرك
السليمانية لسنة ١٩١٢ وفيها :

تمن التبغ المصدر إلى العراق	١٧٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية
تمن منتجات أخرى مصدرة إلى العراق	٣٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية
تمن كل المنتجات (وبضمنها التبغ) المصدرة إلى ايران	٣١٤٠٠٠٠٠٠ روبية

تمن منتجات عراقية مارة بالسليمانية إلى ايران ٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية
وطلبت اللجنة من الحكومة البريطانية إحصائيات تتعلق بإنتاج الحنطة
في العراق (بما في ذلك الأراضي المتنازعة) فأجابت بأن ليس لديها إحصائيات
عن الحنطة .

وسألتها عن البلاد المصدرة للأسلحة والمتجات المدارية الى ولاية الموصل أو مارة منها الى تركيا وما اذا كانت هذه البضائع قد مرت عن طريق البحر الأبيض المتوسط أو الخليج العربي^(١٠٤) . فأجابت ان جميع هذه البضائع وصلت الى الموصل من الخليج العربي عن طريق البصرة كما ظهر ذلك في احصائيات الكمارك لسنة ١٩٢١ و١٩٢٢ و١٩٢٣ والاشهر التسعة الاولى من ١٩٢٤ . وقد استورد الى العراق خلال هذه المدة ما ثمنه ٢٨١ مليون روبية من البضائع القطنية منها ٢٨٠ مليون مرت عن طريق البصرة - بغداد . وكانت اثمان المستوردات للمدة نفسها عن طريق سوريا وتركيا الى الموصل مباشرة ٦٠٠٠٠٠٠ روبية فقط اما البلاد المصدرة للبضائع القطنية فهي بريطانيا العظمى والهند ، والبلاد المصدرة لمختلف انواع المتجات المدارية هي: الشاي (الهند) ، السكر (اوربا والهند) ، القهوة (الهند وبلاد العرب والبرازيل وبريطانيا)^(١٠٥) .

وسألت اللجنة الحكومة البريطانية انه في حالة اعطاء الموصل للعراق كيف ستضمن العلاقات التجارية بين تركيا والعراق ، فأجابت ان الحكومة العراقية ستكون ملزمة بمراعاة اتفاق برشلونة الخاص بحرية الترانسيت . وطلبت اللجنة من الحكومة التركية معلومات عن مراكز تجارة واسواق الاكراد والعرب المستقرين والاكرد والعرب الرحل في ولاية الموصل وعن الطرق التجارية بين الموصل وتركيا ، فأجابت ان مراكز التجارة والاسواق هي المدن الرئيسية في الاقضية والسناجق ، اما الطرق بين الموصل وتركيا فهي:

- ١ - نهر دجلة (مع التيار) .
- ٢ - الموصل - ماردين - ديار بكر - خربوط - سيواس - صمصون .
- ٣ - نصيبين - اذنة .
- ٤ - الموصل - العمادية - جلامرك - وان .

- ٥ - الموصل - جزيرة ابن عمر - بليتس - اوضروم - طربزون •
 ٦ - الموصل - اربيل - رواندوز - وان •
 ٧ - الموصل - زاخو - وان •

وسألته عن مقادير الحنطة المنتجة في ولاية الموصل في سنوات ما قبل الحرب ، وعن المقادير التي مرت عن طريق ولاية الموصل ، وعن الأقطار المصدرة ، فأجاب بأن ليس لديها احصاءات عن هذه المواضع (١٠٦) •
 وطلبت منها معلومات مبنية على احصاءات ما قبل الحرب لتأييد ادعائها بأن ولاية الموصل مهمة للمواصلات بين تركيا وايران ، فأجاب ان الاحصائيات المطلوبة ضاعت في حريق ١٩١٤ الذي دمر جزء من بناية مديرية الكمارك المركزية في القسطنطينية •

وسألت اللجنة الحكومة التركية انه في حالة اعطاء الموصل الى تركيا كيف تدبر تصدير منتجات الموصل الزراعية وفي أى اتجاه ، فأضافت الحكومة التركية في جوابها طريقتين الى الطرق التجارية المذكورة اعلاه وهما :
 ١ - الموصل - رواندوز - همدان - كرمنشاه •

٢ - بغداد - البصرة - بوشى •
 وذكرت الحكومة التركية الصادرات الرئيسة من ولاية الموصل الى الاناضول وسوريا واوروبا والهند ، والمواد المستوردة اليها من اوربا والاناضول وايران ، وقالت ان اكثر تلك المواد مرت عن طريق موانئ البحر الابيض المتوسط والاناضول وايران ، وهناك عدد صغير من المواد يستورد عن طريق بغداد والبصرة فقط (١٠٧) •

وقد لاحظت اللجنة ان قائمة الحكومة التركية لصادرات ولاية الموصل لم تحتو على الحبوب التي تشكل القسم الاعظم من صادراتها • وأكدت اللجنة ان جميع المنتجات الزراعية في الموصل واكثر المنتجات الاخرى (ما عدا

(106) *League Report*, p. 64.

(107) *League Report*, pp. 64-65.

المواشي) ترسل الى بغداد، ولأحظت ان مستوردات الموصل جاءت عن طريق بغداد او سوريا وان هناك تجارة ضئيلة مع الاناضول وايران .

وسألته كيف تبرهن احصائيات ما قبل الحرب على ان حركة التجارة في الموصل كانت باتجاه ديار بكر وليس باتجاه بغداد ، فأحالته الى الاحصائيات الخاصة بتجارة الموصل المذكورة في كتيب وزارة الخارجية البريطانية الرقم ٦٣ والمعنون (ميزوبوتاميا) واقتبست الاحصاءات التالية لسنة ١٩١٠ :

مستوردات :

من بريطانيا	ما ثمنه	٣٧٨٥٠٠	دينارا من البضائع
من الهند	ما ثمنه	٣٥٨٠٠٠	دينارا من البضائع
من الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٣٨٩٠	دينارا من البضائع

صادرات :

الى بريطانيا	ما ثمنه	١٧٦٥٠٠	دينارا من البضائع
الى الهند	ما ثمنه	٣٠٠٠٠٠	دينارا من البضائع
الى الاقطار الاخرى	ما ثمنه	٤٩٩٨٠	دينارا من البضائع
الى اجزاء تركيا الأخرى	ما ثمنه	٣٥٢٥٩٠	دينارا من البضائع

واضافت الحكومة التركية ان البضائع القادمة من بريطانيا أو مرسله اليها مرت عن طريق موانئ البحر الابيض المتوسط .

وقد لاحظت اللجنة ان احصاءات الحكومة التركية غير دقيقة، واعادت القول ان الحبوب والاعنام تؤلف الصادرات الرئيسة لولاية الموصل، وأوضحت ان المبلغ الكبير ٣٥٢٩٥٠٠ عن صادرات الموصل الى تركيا يعني ان معظم تلك الصادرات ارسلت الى بغداد وسوريا اللتين كانتا في ١٩١٠ جزء من تركيا ، وأصرت اللجنة على ان طريق بغداد اكثر استعمالا من طريق البحر المتوسط بكثير الا فيما يخص الاعنام، ولتأييد وجهة نظرها استشهدت بالتقويم الرسمي

التركي لولاية الموصل (١٩١٢) (١٠٨) •

دواسة اللجنة للناحية الاقتصادية من مشكلة الموصل :
ولاية الموصل منطقة زراعية وتشتهر بترية الاغنام والماعز • ويمكن
تقسيمها الى ثلاثة قطاعات اقتصادية : يقع القطاع الاول غربى الزاب الكبير
(لواء الموصل) ويقع القطاع الثانى بين الزابين الكبير والصغير (لواء اربيل)
ويقع القطاع الثالث جنوبى الزاب الصغير (لواء كركوك ولواء
السليمانية) (١٠٩) •

تفصل الجبال القطاع الاول عن تركيا ، ولا يوجد بينهما سوى ثغرة
عرضها ٢٠ كيلو مترا عند التقاء نهري دجلة والخابور تربط الولاية بم سهل
جزيرة ابن عمر • عاصمة هذا القطاع مدينة الموصل حيث تلتقى كل الطرق
التجارية وتجلب اليها جميع منتجات المنطقة • ان أى خط حدود يفصل مدينة
الموصل عن الاواشى المرتبطة بها اقتصاديا hinterland (اى لوائى الموصل
واربيل) يؤثر على الحياة الاقتصادية لهذا القطاع • ويعتمد هذا القطاع جميعه
اقتصاديا على مدينة الموصل بدرجات متفاوتة (١١٠) •

توجد ثلاث طرق مهمة بين مدينة الموصل وبغداد : طريق الشرفا،
وطريق كركوك وطريق نهر دجلة • كان نهر دجلة منذ القدم يستعمل فى
حمل منتجات المنطقة ، وهو ارضى وآمن طريق • اما الطريق الواقع بين
الموصل وسوريا فأقل اهمية • واما التجارة بين الموصل وتركيا فضيلة •

وللقطاع الاقتصادى الثانى مركزان : اربيل والتونكوبرى • ويعتمد
تقدم مدينة اربيل على مدينتى الموصل وبغداد على حد سواء ، وتعتمد التون
كوبرى كل الاعتماد على بغداد • تعرقل الجبال التى تؤلف خط الحدود
الشمالى التجارة المباشرة بين هذا القطاع وتركيا عرقلة خطيرة • وتشارك
الاقسام الشمالية والوسطى والشرقية من هذا القطاع مدينة الموصل فى

(108) *League Report*, p. 65.

(109) *Ibid.*, pp. 65-66.

(110) *Ibid.*, pp. 66-67.

المصريها ، اما الأقسام المحيطة بطاق طاق وكويسنجق ومنفذها عن طريق التون
كويرى فتكون فى وضع اقتصادى سيئ اذا فصلت من بغداد (١١١) .

وللقطاع الاقتصادى الثالث ثلاثة مراكز : كركوك وكفرى
والسليمانية . أكثر تجارة كركوك مع بغداد وأقلها مع الموصل ، وتتجر
كفرى مع بغداد وحدها ، كما ان أكثر تجارة السليمانية مع بغداد وأقلها مع
ايران . ولا توجد تجارة مباشرة بين هذا القطاع وتركيا (١١٢) .

وقد رجعت اللجنة الى التقارير القنصلية الالمانية عن ولاية الموصل
لسنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٧ والتقويم التركى لسنة ١٩١٢ وكتاب تركية آسيا
لمؤلفه فينال كوينيه Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie* (١٨٩٢) ، وقد
اتفقت استنتاجات التقارير القنصلية الالمانية مع استنتاجات اللجنة وهى :

١ - يستحيل اقتصاديا فصل مدينة الموصل عن الاراضى المرتبطة بها
اقتصاديا .

٢ - لا توجد تجارة مهمة مباشرة بين الولاية والجمهورية التركية .

٣ - الطرق التجارية هى طريق بغداد وطريق الخليج العربى
(الطريق الرئيس) وطريق سوريا (أقل اهمية) (١١٣) .

وقد راجعت اللجنة التقويم التركى الرسمى عن صادرات الموصل
الى الاقطار والمدن الاخرى ومستوردات الموصل من مختلف الاقطار والمدن .
وقد ذكر التقويم البضائع ولم يذكر كمياتها الا فى حالات قليلة . ولاحظت
اللجنة ان أكثر البضائع (ما عدا الاغنام التى كانت تصدر الى سوريا)
كانت ترسل الى بغداد أو عن طريق بغداد ، وان تجارة كركوك وكفرى
والسليمانية كانت مع بغداد وتجارة اربيل مع بغداد والموصل (١١٤) .

ووجدت اللجنة ان كتاب تركية آسيا يعطى بعض الاحصاءات عن

(111) *League Report*, p. 67.

(112) *League Report*, p. 68.

(113) *Ibid.*, p. 69.

(114) *League Report*, p. 70.

صادرات وواردات الموصل ، فيذكر البضائع وأوزان بعضها وعدد بعضها الآخر وأثمان البعض الآخر بالليرات التركية ، ويذكر البلدان المتجرة مع الموصل . وقد ذكر الكتاب ان اكثر الصادرات كانت ترسل الى بغداد والخليج العربي^(١١٥) .

الخلاصة الاقتصادية :

قررت اللجنة انه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة ان افضل تسوية لولاية الموصل هي الحاقها بالعراق ، ومن الخطأ فصل الموصل عن الاراضي المرتبطة بها اقتصاديا ، ولكن اذا اقتضت الضرورة فلا مانع من فصل آقضية زاخو والمعمادية وربما دهوك . ومن الصعب جدا فصل كركوك وكفرى والسليمانية من بغداد ، واذا فصلت فمن الضروري جدا عقد اتفاقية اقتصادية مع بغداد^(١١٦) . وذكرت اللجنة ان القسم الشمالى من لواء اربيل يعانى صعوبات أقل من بقية اللواء اذا فصل عن بغداد ، لان من الممكن استمرار تجارته مع الموصل . ولن تعانى المنطقة الواقعة شمالى خط بروكسل اذا فصلت عن العراق لانها تستطيع الاتجار مع العراق أو تركيا أو ايران^(١١٧) .

وختمت اللجنة خلاصتها بالقول اذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية الموصل لاسباب أخرى غير اقتصادية فان التسوية المقبولة اقتصاديا هي ان يرسم خط الحدود شمالى الزاب الصغير تاركا كويسنجق وطاق طاق ورائية فى العراق . وعلى كل حال يجب ترك منطقة دىالى فى العراق^(١١٨) .

الحجج العسكرية

ذكرت الحكومة البريطانية أنها احتارت خط الحدود الشمالى لعدم وجود أى خط آخر يفصل العراق عن تركيا فصلا حاسما بسبب صفاته الجغرافية .

(115) *League Report*, p. 71.

(116) *League Report*, pp. 72, 87.

(117) *Ibid.*, p. 72.

(118) *Ibid.*, p. 73.

ويتألف هذا الخط من قم وجبال عالية متصلة (عدا ثغرة صغيرة في الغرب) فيشكل سورا حاجزا لا يخترق في الشتاء ويصعب عبوره في الصيف ، ويؤلف القسم الشرقي منه فاصلا اقتصاديا وعنصريا بين الشمال والجنوب . ويحتاج هذا الخط جيوشا أقل من خط آخر يعين قريبا من سهول العراق ، ويحرم العدو المحتمل من منطقة حرام عسكرية ولكن اذا احتلت حكومة معادية هذا الخط المقترح فانه يصير صالحا لتدبير المؤامرات وقلاقل العشائر . وقالت الحكومة البريطانية اذا أعطيت ولاية الموصل الى تركيا فان ولايتي بغداد والبصرة المتمدتين على خطة الموصل تصبحان تحت رحمة الجيش التركي ، ويمكن لجيش كهذا ان يسد الطريق الوحيد بين بغداد وايران ، ولذلك يستحيل تأسيس دولة عربية . اما الخط المقترح فمفيد للطرفين .

انكرت الحكومة التركية ان الخط الذي اقترحه يهدد بغداد ومواصلاتها مع ايران ، ولا يمرض بغداد الى خطر أعظم مما لو كانت قرب الحدود الايرانية ، وهذا الخطر المزعوم لا يبرر لان تاريخ القرنين الماضي برهن العكس . ليس لتركيا خطط عدوانية ضد الاقطار المجاورة ولكنها تدافع عن ترانها ، ولا تفكر الجمهورية التركية المؤلفة من الانراك والاكراذ في مهاجمة دولة عربية . مذكرت الحكومة التركية انها لا ترغب في مناقشة الفوائد العسكرية لخط الحدود الذي يقطع منها منطقة لها فيها حقوق واضحة ومع ذلك فقد أجابت على الحجج البريطانية بتأكيد ما ان الجيوش الفازية لن تختار طريقا وعرا صعبا بل يسلك الوديان والسهول . فاذا قبل الخط الذي اقترحه الحكومة البريطانية فستطيع دولة اجنبية اثاره الاضطرابات بين السكان الشماليين^(١١٩) .

وقد استخلصت اللجنة ان الخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية

(119) *League Report*, p. 78.

لا يشك خط عسكري ممتاز ، ولكنها لاحظت وجود منطقة جبلية عرضها ٧٠ أو ٨٠ كيلومترا بين الخط المقترح وسهول الموصل ، ويخطى الفريق المدافع عن هذه السهول اذا تقدم الى المنطقة الجبلية لانها لا تصلح للعمليات أو المواصلات . واعترفت اللجنة ان لخط بروكسل مزايا الخط المقترح نفسها تقريبا ، ويمكن اعتبار جميع الخطوط الجنوبية الموازية للخطين المذكورين حدودا عسكرية مرضية بالرغم من تناقص قيمها كلما اتجهت نحو الجنوب . وقالت اللجنة ان الخط الذي اقترحه الحكومة التركية ينقسم الى قسمين : الاول يمتد في الصحراء غربي نهر دجلة ، والثاني يمتد بين نهر دجلة والحدود الايرانية . وقالت ان الصحراء تؤلف حدا عسكريا ممتازا كما برهنت الحرب العالمية الاولى ، ولكن قيمة القسم الثاني ضعيفة ، وأشارت الى ان زينوفون والاسكندر الكبير وغيرهما كثيرين استعملوا الخط الذي يخترق القسم الثاني من الشمال الى الجنوب منذ أقدم العصور ، وفي هذا القسم وديان واسعة وانهار ضحلة وهي ليست بصعاب خطيرة (١٢٠) .

الحجج السياسية

آراء السكان :

أكدت الحكومة التركية على أهمية رغبات سكان ولاية الموصل ، وطالبت باجراء استفتاء فيها ليستطيع الاهلون التمييز عن رغباتهم بحرية ، وأكدت ان الاكراد والأتراك الذين يؤلفون اكثرية السكان يتوقون الى العيش في تركيا . وذكرت أيضا ان العرب أيضا ربما مالوا الى تركيا ، ولكنهم حتى اذا اضيفوا مع غير المسلمين فانهم يؤلفون اقلية .

وذكرت الحكومة البريطانية ان العرب يرغبون أشد الرغبة في ضمهم الى الحكومة العربية العراقية ، وان اليزيديين واليهود يرغبون الرغبة نفسها ، وان المسيحيين ترجعهم فكرة ارجاعهم الى تركيا . وأكدت

ان الاكراد لا يرغبون فى العيش مع الاتراك كما ثبت ذلك بثوراتهم وكما اثبتت استفتاءات ١٩١٩ و ١٩٢١ التى أجريت فى العراق .

لقد برهنت اللجنة من قبل استحالة اجراء الاستفتاء المطلوب ، فحاولت التيقن من رغبات سكان ولاية الموصل .

وقبل ان تذكر اللجنة نتائج تحقيقها فى مختلف مناطق الولاية ذكرت بعض الملاحظات عن عملها . فأشارت الى الصعوبات الخطيرة التى جابهتها فى البداية كرفض بعض الشهود ابداء آرائهم وكثائر كثير من البيانات بعوامل مختلفة سببت الشك فى طبيعة الاجوبة . وبالرغم من تأكيدات اللجنة على سرية التحقيق كان الخوف من انتقام الحكومتين عظيما جدا ومنتشرا فى كل مكان . وذكرت اللجنة انه حدث اكثر من مرة ان شاهدا من الشهود بعد ان يتحدث بصورة سرية وبصوت خافت لصالح تركيا يعود فيملن بصوت عال انه يؤيد العراق لكى يسمعه المنتظرون خارج غرفة اللجنة . ولكنها لاحظت ان الخوف لم يمنع أى شاهد مسيحي من ابداء رأيه فى صالح العراق . وقد اعترفت اللجنة ان هذه الصعوبات تضاءلت بعدئذ .

لاحظت اللجنة فى عدة حالات ان للمصالح الشخصية نفوذا عظيما فى البيانات التى قيلت . فالاشخاص المقربون من السلطات ايدوا العراق والآخرين الذين لم ينالوا شيئا مالوا الى تركيا . وقد تأثرت بعض الآراء بمنافسات رؤساء القبائل . وحدث ان سأل بعض الشهود احد اعضاء اللجنة عما قاله شخص معين لكى يبدى رأيا مغائرا . وفى بعض الاماكن سببت صفات الموظفين الشخصية أو اساليبهم الادارية (مثل تعيين الموظفين العرب أو الاكراد فى المناطق الكردية) تأييد الاهلين للعراق (١٢١) .

ذكرت اللجنة ان للتكوين الاجتماعى لولاية الموصل أثرا فى كثير من رجال القبائل والفلاحين ، فقد حدث مرارا ان احال بعضهم اللجنة الى رؤساء قبائلهم أو الى مالك القرية . وقد عجز عدة اشخاص عن الجواب

لعدم سابق معرفتهم بالمشكلة . قال شاهد من الشهود انه يرغب في ابداء رأيه كما فعل شخصان آخران ذكر اسميهما ، وكنا في الحقيقة قد أبدى رأيا مغايرا . وفي بعض الحالات كان البعض متأثرين بالدعاية البريطانية والعراقية ، وحدث في حالات أخرى أن أبدى أعضاء الوفود رغبتهم في الانضمام الى العراق ثم ذكر بعضهم في مجالسهم الخاصة انهم يؤيدون تركيا . ولذلك قررت اللجنة عدم الاهتمام بالوفود وبالعرائض . وقد حدث ان بعض الشهود نقضوا ما قالوه في المرة الاولى عند مقابلتهم مرة ثانية (١٢٢) .

ذكرت اللجنة ان كثيرين من الشهود ذكروا أسباب تفضيلهم العراق بقولهم ان النظام والامن في العراق سنة (١٩٢٥) أعظم مما كانا تحت الحكم التركي ، وان التربية والتعليم تقدماء ، وأضاف بعضهم ان تحسن الاحوال يعود الى السلطات البريطانية ، وقال شاهدان أو ثلاثة ان سبب تفضيلهم العراق هو الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذكر آخرون لان العراق أقوى وانه من المستحسن ان ينتموا الى الدولة الاقوى . وقد أيد بعض رؤساء القبائل القاطنة في الاماكن البعيدة الحكومة التركية لانهم كانوا تحت الحكم التركي يتمتعون بقدر أكبر من الاستقلال .

وذكرت اللجنة انه طالما ذكرت الحجج الاقتصادية ولا سيما من المنقذين الذين ابدوا العراق على الاغلب ، وقد اعتقدت اللجنة ان اولئك الاشخاص تأثروا بالحجج الاقتصادية التي قدمتها الحكومة البريطانية ، وقد تأثر الأتراك وكثيرون من الأكراد والعرب بالعاطفة القومية . وحدث مرة ان فلاحى احدى المناطق ، الذين ايد ممثلوهم العراق تأييدا اجماعيا ، فرحوا كثيرا بلقائهم للمساعد التركي .

ثم شرعت اللجنة بدراسة نتائج تحقيقها في مختلف الأولوية . ففي

لواء السليمانية عبر الاهالى عن اوضح الآراء ، وهم يتألفون من :

٧٥	عرب
١٨٩٩٠٠	اكرد
١٥٥٠	يهود

فقد كانوا باستثناء أفراد قلائل قابلتهم اللجنة ، مؤيدين للعراق ، وقد رفضوا الاتحاد مع تركيا وفضلوا الاتحاد الاقتصادى مع العراق ، وكانت هناك حركة قوية للحكم الذاتى تسمح باستعمال اللغة فى التعليم والادارة والمحاكم . وقد عارض الكثيرون الانضمام الى العراق اذا لم يسندوه الاوربيون وشددوا على ضرورة الاحتفاظ بمساعدة المستشارين البريطانيين لمدة طويلة . وقد ذكرت اللجنة انها وجدت السكان الراغبين فى الاستقلال القومى التام يقدرون فوائد الوصاية الماهرة (١٢٣) .

ووجدت اللجنة تحليل الآراء التى أعرب عنها الاهلون فى كركوك أصعب ، وهم يتألفون من :

٣٥٦٥٠	عرب
٤٧٥٠٠	اكرد
٢٦٩٠٠	اتراك
٢٤٠٠	مسيحيين

وقد أيد جميع المسيحيين العراق مع بعض الشروط ، وأيدت اكثرية الاتراك تركيا وأيدت أقلية منهم العراق لأسباب اقتصادية ، وقد توقعت اللجنة ان تفضل الاكثرية الساحقة من العرب البقاء فى العراق ولكنها فوجئت اذ وجدت ان عددا كبيرا من بياناتهم فى صالح تركيا . وقد لاقت بعض الصعوبات فى تحليل البيانات الكردية ، وذكرت انها لو عدت تلك البيانات بدون تحليل لوجدت أكثريتها تؤيد الاتراك ، وقد كان كبار شيوخ الاكراد

ميايين للعراق ، ولكن كان بعضهم يتقاضى مزايا من الحكومة العراقية لحراسة الطرق .

كان سكان لواء اربيل يتألفون من :

عرب	١١٩٧٠٠
اكراذ	١٧٠٧٥٠
اتراك	٢٧٨٠
مسيحيين	٣٩٠٠
يهود	٢٧٥٠

وكان سكان قضاء كويسنجق البالغون ٦٠٠٠٠٠ واكثريةهم كردية، يطمحون الى مطامح سكان السليمانية نفسها ، ومن هؤلاء بعض الرؤساء المثقفون ، وفي قضاء اربيل أيد تركيا سكان مدينة اربيل ، وبوجه عام جميع السكان الذين هم من أصل تركي وعدد كبير من الاكراد او العرب .

وقد طالب بعض الرؤساء الاكراد بدولة كردية حرة تحت حماية اوربية - تفضل البريطانية - وفضل رؤساء اكراد آخرون العراق تحت انتداب بريطاني طويل الاجل ، واذا لم يحقق هذا الشرط فانهم يفضلون الحكومة التركية على الحكومة العربية . وعلى العموم أظهر قضاء اربيل ميلا الى تركيا . اما في قضاء رواندوز الذي يسكنه أهلون متأخرون فقد أظهر اكثر الشهود ميلا للعراق . وفضل اليهود واكثرية المسيحيين في لواء اربيل العراق تحت الانتداب .

اما سكان لواء الموصل فأكثر اختلاطا وهم :

عرب	١١٩٥٠٠ (٧٤٠٠٠ في مدينة الموصل)
اكراذ	٨٨٠٠٠
اتراك	٩٧٥٠
مسيحيون	٥٥٠٠٠ (١٩٢٥٠ في مدينة الموصل)

وقد أيدت العراق اكثرية الشهود العرب ، وقد طالب أعضاء حزب الاستقلال القوي في مدينة الموصل مطالبة شديدة بانتهاء الانتداب والمعاهدة العراقية - البريطانية بأسرع ما يمكن ، وقال بعضهم انهم يفضلون تركيا على دولة عربية تحت الانتداب أو يساعدها مستشارون أجانب . وقد فوجئت اللجنة اذ وجدت ان عدد العرب المؤيدين لتركيا كبير - من بين ١٨٨ شاهدا ايد ٥٣ تركيا و ١٠٢ العراق من دون قيد أو شرط و ٢٢ العراق مع بعض الشروط و ٨ لا رأى لهم و ٣ طالبوا بحكومة اسلامية . وعند دراسة اللجنة مراكز الشهود الاجتماعية ، وجدت ان الاكثرية الكبيرة من المنتخبين الثانويين والاشخاص الذين كانوا اعضاء في المجلس البلدى خلال العشرين سنة الماضية ورجال الدين المسلمين تؤيد الحكومة العربية ، ولكنها وجدت ان اعضاء الطبقات الفقيرة يفضلون تركيا في الغالب ، واعتقدت اللجنة ان «الشعور ضد الاجانب وضد البريطانيين لعب دورا مهما عند العرب» .

وقد كاد ان يكون من المستحيل على اللجنة ان تثبت من وجهات نظر الاكراد في لواء الموصل ، فقد افزعهم حملة الدعاية القوية التي قام بها العرب القوميون المتطرفون اعضاء حزب الاستقلال في الموصل ، وقد ذكرت اللجنة ان السلطات الادارية شجعت تلك الدعاية . وقد كان الشعور القومى بين الاكراد أقل تطورا في لواء الموصل منه في القسم الجنوبي من الاراضى المتنازعة ، وفي الحقيقة لا يوجد شعور قومى في القسم الشمالى الشرقى من لواء الموصل . توجد في بعض الاماكن اكثرية مؤيدة لتركيا ، وفي اماكن اخرى وجدت اللجنة من الصعب ان تحاول الوصول الى نتيجة ، ووجدت مناطق كردية أخرى مؤيدة للعراق (١٢٤) .

يميل الاتراك الساكنون في ضواحي مدينة الموصل القريبة الى الانراك
ويقيم في هذه الضواحي ايضا العرب القوميون . وقد قام سكان تلعفر بمظاهرة
كبيرة مؤيدة لتركيا بالرغم من وجود حامية قوية . ويميل اليزيديون في
الغالب الى العراق تحت انتداب اوربي ، وقال بعض متفذيهم انهم يفضلون
حكومة تركية على حكومة عربية من دون انتداب ، وكان هناك في بعض
الاماكن يزيديون يؤيدون تركيا .

وأيد المسيحيون واليهود جميعهم الحكومة العربية ورأى رؤساؤهم
ضرورة الاحتفاظ بانتداب اوربي ، وعلى العموم فضل هؤلاء حكومة تركية
كشأنهم على حكومة عربية مستقلة استقلالاً تاماً .

ذكرت اللجنة انها عجزت عن اخذ رأي منطقتين في ولاية الموصل
وهما : نواحي لواء السليمانية لعدم وجود ادارة فيها بسبب حركة الشيخ
محمود والمنطقة الكائنة بين خط بروكسل والخط الذي اقترحه الحكومة
البريطانية لانها جبلية وعرة ولم يمكن التغلغل فيها عندما كانت اللجنة في تلك
المناطق . وقالت اللجنة ان القسم الاول لا اهمية له حتى ولو كان مؤيدا
لتركيا باجمعه وهذا مشكوك فيه كثيرا ولا يؤثر في اتجاه لواء السليمانية ،
واما القسم الثاني فقد هجره الانوريون تقريبا . وقد وجدت اللجنة ان
الأنوريين يرغبون بالاستقلال الذي مارسوه قبل الحرب العالمية الاولى ولكنهم
طالبوا بأن يوضعوا تحت حماية أو انتداب اوربي - والافضل بريطاني - ،
واذا لم يمكن تحقيق كل ذلك فهم مستعدون للخضوع الى دولة مستقلة
بشرط ان يتمتعوا بحكم ذاتي . وقد عارضوا اخضاعهم من جديد للحكم
التركي .

وقد استخلصت اللجنة ان تحقيقاتها كشفت عن عدم وجود شعور قومي
عراقي في ولاية الموصل ، وذلك باستثناء ما عند بعض العرب المثقفين ، وفي
هذه الحالة فقوميتهم عبارة عن شعور عربي ذي اتجاهات متطرفة وضد الاجانب .

ووجدت اللجنة نمو الوعي القومي الكردي لا العراقي عند الاكراد وهو أكثر تطوراً في الجنوب، ووجدت الوعي القومي قوياً نوعاً ما بين اترك ولاية الموصل . وعلى وجه العموم وجدت اللجنة ان الآراء المؤيدة للعراق كانت مبنية على المصالح الفردية أو على مصالح الجماعات وليست على الوطنية المشتركة كما وجدت ان تأكيدات الحكومة التركية بأن أكثرية سكان ولاية السليمانية ترغب فعلاً بالرجوع الى تركيا غير صحيحة . ووجدت ان اكراد السليمانية (وما جاورها) الذين طلبوا حكماً ذاتياً ضمن الدولة العراقية يؤلفون نصف مجموع اكراد ولاية الموصل تقريباً . ووجدت بين الاتراك أنفسهم من يميل الى العراق . واستنتجت ان القومية واللغة لا تصلحان دوماً كدليل موثوق على الآراء السياسية ، فقد كان هناك مثلاً كثير من العرب ولا سيما الفقراء منهم يؤيدون تركيا (١٢٥) .

القضية الآثورية :

كان اللورد كرزون قد ذكر في المذكرة المؤرخة في ١٤ كانون الاول ١٩٢٢ التي ارسلها الى عصمت باشا ان الانوريين النسطوريين سيقاثلون ولا يسمحون بارجاع مواطنهم الجديدة الى تركيا التي يعتبرونها رمز الظلم . وقد أجاب عصمت ان النسطوريين قاموا عند غزو الروس لولاية وان باعمال الخيانة والوحشية تجاه مواطنهم المسلمين الذين عاشوا معهم بسلام عدة قرون فاضطروا على ترك وطنهم مع الروس المتراجعين (١٢٦) .

وقد اثارَت القضية الآثورية في مؤتمر القسطنطينية الحكومة البريطانية كحجة لتوسيع حدود العراق ، وقد اقتبست اللجنة في تقريرها محاضر جلسات مؤتمر القسطنطينية (١٢٧) .

واثارت الحكومتان هذه القضية مرة أخرى امام مجلس عصبة الامم،

(125) League Report, p. 78.

(126) League Report, p. 79.

(127) Ibid., pp. 79-81.

وقد اعطت المذكرة البريطانية المؤرخة في ١٤ آب ١٩٢٤ عدداً من اسباب مطالبتها بالخاق أوسع ما يمكن من أراضي الآثوريين بالعراق . في خلال الحرب العالمية الاولى ايد الآثوريون قضية الحلفاء وصمموا على الهروب من الاتراك الذين يعتبرونهم مستعبدتهم ، وكنتيجة لقرارهم هذا قاسوا أشد الصعوبات واخرجوا من ديارهم ومات الوف منهم في طريق هربهم الى العراق . وقد ذكرت الحكومة البريطانية ان قسماً من الآثوريين سكن في القسم الجنوبي من ديارهم ، وسكن قسم آخر بين الاكراد والمسيحيين جنوبي موطنهم القديم . وقد شعر البريطانيون بأشد الالتزامات لضمان استقرارهم وفقاً لمطالبهم ومطامحهم المعقولة . وقد استغاث الآثوريون طالبين تأسيس محمية بريطانية في جميع مواطنهم القديمة . ولما كانت الحكومة البريطانية عاجزة عن تحقيق جميع آمالهم فقد سعت للحصول على خط حدود مرض ، فالخط الذي تقترحه الحكومة البريطانية له صفات خط حدود دولي جيد ويسمح بالسكان الآثوريين في جماعة متماسكة ضمن حدود الأراضي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني . وهؤلاء الآثوريون الشجعان يرغبون في تقديم ولائهم للعراق وفقاً لبعض الشروط ويؤلفون جماعة عظيمة القيمة على حدود العراق .

وقد أكدت المذكرة التركية المؤرخة في ٥ ايلول ١٩٢٤ ان ادعاءات البريطانيين تجاوزت حدود المشكلة التي اتفق الطرفان على عرضها على مجلس العصبة ، ولأجل تأييد وجهة نظرها فسرت بعض ما قاله اللورد كرزن بان النزاع بين الطرفين منحصر حول ولاية الموصل فقط . واجابت الحكومة التركية على حجج الحكومة البريطانية انه مهما كان شعور العطف الذي يديه البريطانيون تجاه آثوري ولاية الموصل فانه لا يبرر فصل مقاطعة كبيرة من تركيا . وقد اظهرت الحكومة التركية شكها في ان الحكومة البريطانية كانت تفكر برغبات الآثوريين عندما اقترحت اسكانهم على الحدود ، لاحتمال استعمالهم ضد الاكراد أو الاتراك ، وبذلك تخيب آمال البريطانيين في اقامة السلام الدائم في تلك الاصقاع أو اقامة العلاقات الودية بين تركيا

والعراق أو امكانية تأسيس كيان امين للآثوريين (١٢٨) •

درست اللجنة القضية الآثورية ولخصت تاريخها حتى زمان تحقيق اللجنة ثم ذكرت خلاصة دراستها • قالت اللجنة ان آثوريى الامبراطورية العثمانية تمتعوا بدرجة يعتد بها من الحكم الذاتى تحت زعامة بطريركهم ، ولكن نزاعاتهم مع الاكراد كانت مستمرة • وفى ١٩١٥ حرّضت الآثوريين الجيوش الروسية المتقدمة نحو جلامرك على مهاجمة الاتراك، فلما اضطرت الجيوش الروسية بعدئذ على الانسحاب هاجم الاتراك الآثوريين واضطروهم على مفادرة البلاد الى ايران ، وهناك واصلوا مساعدتهم لروسية حتى الثورة البلشفية ، وفى ١٩١٨ هاجم الاتراك والاكرد والايرانيون الآثوريين الذين بحثوا عن ملجأ لهم فى العراق الذى كانت تحتله الجيوش البريطانية • ثم لخصت اللجنة قصة الآثوريين فى العراق بين ١٩١٨ و ١٩٢٤ وحوادث هروبهم من تركيا الى الجانب الجنوبى من خط الحدود كنتيجة لحوادث ١٩٢٤ (١٣٠) •

وقد ذكر المندوب السامى البريطانى فى بغداد للجنة انه فى حالة اعطاء خط الحدود المقترح للعراق فسيحتل الآثوريون الاراضى الواقعة جنوب الخط مباشرة وهى مواطنهم القديمة • اما الآثوريون الذين تقع ديارهم شمالى الخط المقترح فسيسكنون بجوار دھوك والعمادية ، واذا أراد آثوريو ايران الرجوع الى ايران فستساعدهم السلطات البريطانية ، وان عدد الآثوريين الذين سيسكنون فى العراق يبلغ نحو ٢٠٠٠٠ فقط ، ويوجد ايضا نحو ٣٠٠٠٠ آثورى تركى فى روسيا يرغبون فى الرجوع الى ديارهم بشرط ان لا يكونوا تحت الحكم التركى • وقد قال البريطانيون اذا لم يقبل الخط

(128) *League Report*, p. 81.

(129) *League Report*, p. 82.

(130) *Ibid.*, pp. 82-83.

المقترح فسيكون من الصعب كثيرا اسكان الآثوريين لعدم وجود اراضى كافية لهم ، واذا وجدت اراضى كافية فانه من الصعب عليهم الاقامة فى السهول ، ويمكن ظهور صعوبات اخرى بسبب اختلاف عبادات العرب والآثوريين ، بينما تشابه عادات الآثوريين والاكراذ (١٣١) .

وقد قررت اللجنة انه بالرغم من اعترافها بضرورة حماية الآثوريين فالحل الذى تقترحه الحكومة البريطانية غير عادل ، وقد اتفقت مع الحكومة التركية على ان مطالبة البريطانيين فى مؤتمر القسطنطينية تضمنت فتح قضية جديدة ومن حق تركيا رفضها . وأضافت اللجنة ان هناك سببا آخر لرفض الحل البريطانى المقترح وهو ان الآثوريين قاموا « بثورة مسلحة ضد حكومتهم الشرعية بتحريض من الاجنبى ومن دون استفزاز السلطات التركية » ، وذكرت اللجنة ان احوالهم تحت حكم الامبراطورية العثمانية كانت أفضل من احوال المسيحيين الآخرين .

وقررت اللجنة انه ليس من العدل فصل اراضى من تركيا لاسكان قوم حملوا السلاح عامدين ضد سلطانهم ، وقالت ان افضل حل للآثوريين هو العرض الذى تقدمت به الحكومة التركية فى مؤتمر القسطنطينية برجوعهم الى ديارهم القديمة . وفى هذه الحالة يجب ان يتمتع الآثوريون بالحكم الذاتى كالسابق وان تضمن سلامتهم بعفو شامل (١٣٢) .

حجج سياسية اخرى :

درست اللجنة حججا اخرى تقدم بها الطرفان :

ذكر البريطانيون وعدهم الثلاثى للعرب وللملك فيصل ولعصبة الامم . وقد استعرضت اللجنة الوعود البريطانية للعرب بعدم ارجاعهم للحكم التركى ، واتفاقية سان ريمو ، وانتداب عصبة الامم ، والمعاهدة انعرافية

(131) *League Report*, p. 83.

(132) *League Report*, pp. 83, 88.

البريطانية لسنة ١٩٢٢ التي ضمنت وحدة العراق . وذكرت اللجنة الجواب التركي على الحجة البريطانية امام عصبة الامم يوم ٢٥ ايلول ١٩٢٤ ومفاده ان تركيا لم تتنازل عن حقوقها في ولاية الموصل بأية معاهدة دولية ، وقد قررت اللجنة ان الحجة التركية صحيحة وان الاراضي التي تحتلها السلطات البريطانية والعراقية لا تزل تعود الى تركيا قانونا الى ان تتنازل تركيا عن حقوقها (١٣٣) .

وكان البريطانيون قد تقدموا ايضا بحجة حق الفتح . وكان جواب تركيا انه لا يمكن الاعتراف بحق الفتح في القرن العشرين ، وان ولاية الموصل احتلت بعد امضاء هدنة مندروس خلافا لنصوصها . وكانت الحكومة البريطانية قد ذكرت ان خط الهدنة لا علاقة له بتسوية الصلح النهائية ، وانه وفقا للمادة السادسة عشرة من الهدنة يحق لجيوش الحلفاء ان يحتلوا النقاط العسكرية وراء خط الهدنة ، وقد اتفقت اللجنة مع الحكومة البريطانية حول المادة السادسة عشرة من هدنة مندروس ، ولكنها قالت ان الوضع السياسي جميعه تغير بعد معاهدة سيفر وظهور تركيا الكمالية (١٣٤) .

وقد طالب الاتراك بشروط تجعل السلام الدائم ممكنا ، وقد قدم هذه الحجة الوفد التركي في لوزان وفي القسطنطينية ، وقد قالت اللجنة انه من أجل السلام الدائم من واجب الطرفين ان لا يشعر بالشكوى مرة ، ولكن اللجنة تعتقد ان الواجب يقضى بعدم حرمان الدولة العراقية التي اعتبرت بكيانها من منابع الثروة الضرورية لتقدمها (١٣٥) .

الخلاصة السياسية :

قالت اللجنة ان تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل مادامت لم تتنازل عن حقوقها . ولكن يحق للعراق ادبيا ان تكون له حدود تسمح

(133) League Report, pp. 84, 88.

(134) Ibid., p. 84.

(135) League Report, pp. 84-85, 88.

له بالبقاء السياسي والاقتصادي ولاسيما لان تركيا أعلنت مرارا انها ترغب في ترك العرب يقررون مصيرهم السياسي .

وذكرت اللجنة ان العراق أحرز مقدارا عظيما من التقدم في سياسته الداخلية وفي الامن والخدمات الصحية والتربية ولكن ذلك التقدم في الغالب يعزى الى الجهود البريطانية . وبالرغم من ذلك فقد زعمت اللجنة ان وضع العراق الداخلي غير مستقر لانه تعوزه الخبرة السياسية ولوجود الفروق بين السنة والشيعة وبسبب العلاقات بين الاكراد والعرب ولضرورة السيطرة على القبائل المشاعبة . ويمكن ان تكون هذه الصعوبات مهلكة لكيان الدولة العراقية اذا تركت من دون مساعدة أو ارشاد . ولذلك قررت اللجنة وجوب استمرار الانتداب بشكل المعاهدة العراقية - البريطانية القائمة لمدة خمس وعشرين سنة . واذا لم يمدد الانتداب بعد انتهاء معاهدة ١٩٣٢ فانه من الافضل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا وهي أكثر استقرارا من العراق بدون انتداب بكثير .

وصرحت اللجنة انه ربما كانت عواطف سكان ولاية الموصل لحدما الى جانب العراق ولكن البيانات التي قدمها الاهلون متباينة ومشروطة بشروط فلا يمكن اتخاذها كقاعدة للتسوية . واكثر الذين فضلوا العراق فضلوهم لاسباب اقتصادية وللاحتفاظ بالمساعدة الاجنبية عن طريق الانتداب لاسبب تفضيل العراق تفضيلا مطلقا (١٣٦) .

وذكرت اللجنة انها لا تستطيع ابداء أى رأى حول أهمية حجة السلام الدائم . ولكنها زعمت انه اذا اقتضت الضرورة تقسيم الولاية فلن تنتج من ذلك أية صعوبة سياسية (١٣٧) .

نتائج اللجنة النهائية

اذا اخذت مصالح الاهلين بنظر الاعتبار فاللجنة تعتقد انه من المفيد

(136) *League Report*, pp. 85, 88.

(137) *Ibid.*, pp. 86, 88.

لنحدا ان تُقسّم ولاية الموصل ، وبعد ما أعطت كل حقيقة قيمتها النسبية
اثرأت ان الحجج المهمة ولاسيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف أكثرية
السكان تميل لتأييد ضم جميع الاراضي الواقعة جنوبى خط بروكسل الى
العراق وذلك بشرطين^(١٣٨) : الأول أن تبقى هذه الاراضي تحت الانتداب
الفعال لمدة خمس وعشرين سنة والثانى ان تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الاكراد
بتعيين موظفين اكراد فى المحاكم والمدارس وبأن تكون اللغة الكردية اللغة
الرسمية فيهما^(١٣٩) .

وقد اعربت اللجنة عن اقتناعها بانه لو انهى انتداب العصبة مع انتهاء
المعاهدة العراقية - البريطانية واذا لم يعط الاكراد بعض ضمانات ادارية محلية
فان أكثريتهم يفضلون الحكم التركى على الحكم العربى وقالت اذا لم يحتفظ
بالانتداب فستظهر صعوبات سياسية خطيرة ، وفى تلك الحالة توصى اللجنة
باعطاء الولاية الى تركيا التى تتمتع بأحوال داخلية ووضع سياسى أكثر
استقرارا من العراق بكثير . وعلى كل حال يجب ان يحتفظ العراق بمنطقة
ديالى لضرورتها فى حل مشكلة الرى .

وقد تركت اللجنة الحجج القانونية والسياسية الاخرى الى مجلس
عصبة الامم لدراستها . ولكنها قالت اذا قرر المجلس تقسيم الاراضى المتنازعة
فانها تعتقد ان أفضل خط هو الذى يمتد مع الزاب الصغير تقريبا^(١٤٠) .

توصيات خاصة

لفتت اللجنة نظر مجلس عصبة الامم الى ثلاثة أمور اعتبرتها حيوية
تهدهد الولاية وخير السكان .

الاول : يجب ان تهتم الدولة التى ستسود على الولاية بتهدئة السكان
عن طريق تسامح موظفيها ، وان تصفح صفحا تاما عن جميع الاعمال الماضية .

(138) *League Report*, p. 88.

(139) *Ibid*, pp. 88-89.

(140) *League Report*, p. 89.

واقترحت اللجنة على العصبة تعيين ممثل لها يقيم في الولاية بضغ سنوات؛ ويكون من واجبه ان يستمع لشكاوى المتظلمين والمضطهدين • وان يعطى الاشخاص الراغبون في ترك الولاية كل التسهيلات ، والا يسمح باعلان اختيار السكان خلال مدة تقل عن ستة أشهر بعد قرار مجلس العصبة عن مصير الولاية ، ولكن يبقى حق اختيار الجنسية نافذا لمدة أربع سنوات ، وتمنح للمهاجرين سنة اضافية لتساعدهم في بيع املاكهم^(١٤١) .

الثاني : يجب ان يحمى المسيحيون واليهود واليزيديون وان يمنح الاثوريون الامتيازات القديمة التي كانت لهم قبل الحرب العالمية الاولى • وان يضمن للمسيحيين واليزيديين الحرية الدينية وحرية فتح المدارس • وان يكون مركز الاقليات متلائما مع الظروف الخاصة للدولة السائدة ، ويشترط أن يشرف ممثل العصبة على الترتيبات التي تتخذ في مصلحتهم

الثالث : اذا ارجعت الولاية الى تركيا فيجب عقد اتفاقيات اقتصادية بين العراق وتركيا لكي يستفيد العراق من قدرة الولاية على انتاج الاطعمة • ولما كانت بغداد المنفذ الرئيسي للمحصولات الفائضة فلي تركيا ان توافق لكي يستفيد السكان • واذا أعطيت الولاية الى العراق فيجب اعطاء سكانها حرية تامة في الانجار مع تركيا وسوريا وان تعطى التسهيلات لمدن الحدود التركية في استعمال طريق الموصل لصادراتها ووارداتها • ويجب عقد اتفاقيات مماثلة اذا قسمت الولاية بين العراق وتركيا^(١٤٢) .

* * *

كان من المؤمل ان تقدم اللجنة تقريرها الى مجلس عصبة الامم في اجتماعه الرابع والثلاثين في حزيران ١٩٢٥ ولكنها لم تنته من كتابة مسوداته حتى ١٦ تموز ١٩٢٥ • وقد نشر التقرير حينذاك ووزع على أعضاء المجلس أولا ثم على الصحافة^(١٤٣) .

(141) *League Report*, pp. 89-90.

(142) *League Report*, p. 90.

(143) *Official Journal*, 1925, p. 892; *League Report*, p. 90.

الفصل الخامس

قرار مجلس العصبة عن الموصل

فى خلال سنة ١٩٢٥ وقبل ان يتناول مجلس العصبة تقرير لجنة التحقيق وقعت حوادث فى تركيا والعراق ربما اثرت فى وجهات نظر اعضاء المجلس بل لقد حدثت ثورة كردية فى الوقت الذى كانت لجنة التحقيق تقوم بأعمالها فى ولاية الموصل ولهذه الثورة علاقة مباشرة بمشكلة الموصل. وفى خلال صيف ١٩٢٥، بعد نشر تقرير اللجنة وفى أثناء اجتماع مجلس العصبة الذى ناقش التقرير جاءت الاخبار عن حوادث جديدة .

الثورة الكردية فى تركيا

فى شباط ١٩٢٥ نشرت الصحافة التركية انباء عن حركة كردية فى المنطقة الواقعة بين بتليس وديار بكر شمال خط بروكسل ،

وقد ذكرت أسباب كثيرة لذلك : مثل رد فعل دينى ضد علمانية الجمهورية التركية ، والقومية الكردية وحب الانفصال ، ومؤمرات ملكية

(1) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question" in *American Library in Paris Bulletin*, Bulletins No. 9 and 10, April 15, 1926, p. 18.

(2) *The Times*, April 7, 16, 17; May 20, June 30, July 1, 1925.

منسوبة الى أمير عثمانى يقيم في حلب ، والنفوذ الاجنبى^(٣) . او قد اكدت الصحف التركية ان الموظفين الانراك وجدوا في ديار بكر رسائل مرسله من شركات بريطانية مختلفة الى وزارة الحرية في كردستان ، وهذا يشير الى الاصابع البريطانية في الثورة^(٤) . وقد اعتبرت الثورة حادثه مشؤومة لتركيا فى الوقت الذى كان يقرر فيه مصير ولاية الموصل ذات الاكرية الكردية^(٥) .

حوادث الحدود

فى ١٥ آب ١٩٢٥ ارسلت الحكومة التركية برقية الى سكرتير عام عصبة الامم تذكر فيها ان هناك اشاعات فى منطقة خط بروكسل حول تشكيل عصابات جنوبى الخط المذكور لاحداث الاضطرابات فى الاراضى التركية . وبينما كانت الحكومة التركية تحاول التثبت من الحقائق التى وراء تلك الاشاعات عبرت أربع طائرات انكليزية خط بروكسل فى ١١ آب وحلقت فوق المنطقة الواقعة شمال الخط .

وقد اخبرت العصبة برقية اخرى مؤرخة فى ٢٦ آب بان جماعة مؤلفة من نحو ٥٠٠ رجل هاجمت مركزاً تركيا شمالى بروكسل يوم ٢٤ آب وكان بين المهاجمين جنود يلبسون ملابس الخاكى الرسمية . وقد ادعت الحكومة التركية انه كان يقصد بهذما العمل التأثير على دراسة مشكلة الموصل وقرار مجلس العصبة .

وفى ٢٨ آب ارسلت الحكومة التركية برقية ثالثة الى العصبة اشارت فيها الى أهمية حركات الاسطول البريطانى منذ ٢٣ آب فى البحر الايجى وبمحاذاة الساحل التركى ، وقالت البرقية ان البواخر الحربية البريطانية وجهت اضواءها

(3) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.

(4) *The New York Times*, April 19, 1925.

(5) Minorsky, *Mosul Question*, p. 18.

على الساحل التركي وقد سمع باستمرار صوت المدافع في مدخل الدردنيل،
وان خمسة طائرات طارت فوق الاراضي التركية الساحلية . وان قسما آخر
من الاسطول البريطاني قام بمناورات ووجه اضواءه على التحصينات التركية^(٦) .
وأكدت البرقية ان الاسطول البريطاني خرق قواعد القانون الدولي ونصوص
معاهدة لوزان . وكررت الحكومة التركية القول ان بريطانيا تحاول التأثير
في قرار مجلس العصبة عن مشكلة الموصل^(٧) .

وفي هذه الفترة اي في ٢٧ آب ارسلت الحكومة البريطانية رسالة الى
سكرتير عام العصبة تطلب اليه ان يضع امام اعضاء المجلس شكواها ضد الحكومة
التركية بأنه خلال حزيران ١٩٢٥ جاء بعض الجنود الاتراك الى القرى العراقية
جنوبي خط بزو كسل واخرجوا منها سكانها المسيحيين^(٨) .

في يوم ٣٠ أيلول اجتمع مجلس العصبة ، وقد دعى توفيق رشدي بك
ومير بك ممثلي تركيا للجلوس مع اعضاء المجلس . وقد ذكر توفيق رشدي
شكاوي حكومته عن الحوادث المذكورة اعلاه . وذكر الاعضاء بحوادث
الحدود التي وقعت سنة ١٩٢٤ وبالصعوبات التي جابهتها لجنة التحقيق في
ولاية الموصل ، وذكر ان كل تلك الاعمال تظهر تهديد الحكومة البريطانية
لسلامة تركيا والسعي للتأثير على مناقشات المجلس^(٩) . وأكد ان الحكومة
التركية احتجت علي خرق معاهدة لوزان وانه من المستحيل مناقشة مشكلة
الموصل بطريقة حرة ومحايدة ما لم يوضع حد للوضع الخطير وسأل المجلس
ان يتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية .

أجاب ليوبولد ستنت امري ممثل بريطانيا بأن المندوب السامي البريطاني
في العراق الذي اشارت اليه برقية الحكومة التركية المؤرخة في ١٥ آب
أنكر الادعاءات التركية ، وقد ذكر المندوب السامي ان الحكومة العراقية

(6) *Official Journal*, 1925, p. 1435.

(7) *Ibid.*, pp. 1435-1436.

(8) *Ibid.*, p. 1436.

(9) *Official Journal*, 1925, p. 1307.

قاومت ورفضت مساعدة اللاجئين الذين طلبوا عونا ضد تركيا ، ولكنه اعترف انه حدث مرتين ان جماعات صغيرة من اللاجئين المسيحيين هاجموا بعض القرى شمالى خط بروكسل واجتثروا بعض الاغنام وهنا لا يعنى ان السلطات البريطانية والعراقية شجعتهم بل بالعكس طلب الى جميع رؤساء اللاجئين ان يعطوا تعهدات بعدم تكرار تلك الهجمات .

وذكر المتدوب السامى ان الطيران الوحيد الذى حدث في ١١ آب قامت به ثلاث طائرات فوق المراكز العراقية . ولفت ايمرى انظار المجلس الى انه من الصعب على المراقبين غير المدربين الواقفين على الارض تعيين الخط الذى طارت فوّه الطائرات . و اضاف انه وصلته معلومات أخرى عن تأسيس مراكز تركية في قريتين عراقيتين جنوبي خط بروكسل ، وأن السلطات المحلية التركية تشجع رئيسا محليا يسمى جميل اغا على اثارة الاضطراب في الاراضي العراقية . وقد اكد ايمرى للمجلس ان الحكومة البريطانية لم تشجع ولن تشجع أية اضطرابات على خط بروكسل (١٠) .

وقد أوضح ممثل بريطاني ان حركات الاسطول البريطاني كانت مجرد جزء من تمارين صيفية اعتيادية وأكد أنه لا يمكن اعتبار أية عملية ذكرت في البرقية التركية المؤرخة في ٢٨ آب خرقا لمعاهدة لوزان ، وذكر ان العمليات جرت على بعد عشرة اميال من الساحل التركي واعلن ان الحكومة البريطانية لم تحاول التأثير على قرار المجلس عن قضية الحدود بين تركيا والعراق وان أية اشارة من هذا القيل تعنى سوء فهم لموقف مجلس العصبة والحكومة البريطانية (١١) .

أعلن رشدي بك ممثل تركيا انه اكتفى بتأكيدات ايمرى ولكنه احتفظ بحقه في الكلام ثانية عن الشكوى التركية . ثم تناول قضية جميل اغا ، وهو مواطن عراقي هرب الى تركيا فقرأ رسالة ارسلتها الحكومة التركية الى

(10) *Official Journal*, 1925, p. 1308.

(11) *Official Journal*, 1925, pp. 1308-1309.

القائم بالاعمال البريطانية في تركيا^(١٢)، تصف فيها جميل آغا كواحد من آلاف اللاجئين الذين جاؤا الى الجانب التركي من خط الحدود بسبب اضطهاد السلطات العراقية، وقد كررت الرسالة اتهامات الحكومة التركية عن حوادث الحدود منذ امضاء معاهدة لوزان، وذكرت نشاط الشيخ عبدالله ضد تركيا وهو رئيس كردى فر من تركيا عند قمع ثورة الشيخ سعيد ونشاط رؤساء العشائر الآخرين، وقد قتل بعض اتباعهم فى الجانب التركي من خط الحدود كما قتل عدد كبير من الجنود الاتراك. وذكرت الرسالة ان الحكومة البريطانية اخبرت تركيا ان نحو خمسين جنديا تركيا التجأوا الى السلطات العراقية^(١٣) واشادت الرسالة الى يأس عشائر ولاية الموصل التى ايدت الحاق الولاية بتركيا وقد رأت السلطات العراقية لا تحترم قرارات العصبة وهى تنتظر ان تحقق العصبة آمالها. ويخشى ان تسود حالة من عدم الاستقرار بين تلك القبائل. ثم اعلن رئيس مجلس العصبة ان الايضاحات التى أدلى بها الطرفان تظهر رغبتهما فى تجنب كل ما يسبب الصعوبات فى طريق تسوية مشكلة الموصل، وقال انه يعتبر الحوادث منتهية وطلب الى المجلس ان يشرع بمناقشة القضية الرئيسية امامه^(١٤).

وفي ١٥ أيلول ارسلت الحكومة البريطانية الى سكرتير عام العصبة تخبره أنه قبل أسبوع احاط ٣٨٠ جنديا تركيا قرية بيجو المسيحية التى تقع شمالى خط بروكسل مباشرة داخل المنطقة الواقعة بين ذلك الخط والخط الذى تقترحه الحكومة البريطانية ونقلوا سكانها الى قرية اخرى ضمن المنطقة نفسها، وفي نفس اليوم احاطت قوة تركية اخرى بدير مسيحي يقع فى اقصى الزاوية الشمالية الغربية من الخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية وفي جنوبه مباشرة فالتجأ ١٢٠ مسيحيا الى العراق. وفى ١٠ أيلول وصل

(12) *Official Journal*, 1925, p. 1309.

(13) *Ibid.*, pp. 1309-1310.

(14) *Official Journal*, 1925, p. 1310.

٢٦٠ لأجنا مسيحيًا الى زاخو وذكروا ان الأتراك نفوا جميع مسيحيي
گويان البالغ عددهم ٨٠٠٠ الى بشقلة التي تقع على بعد ١٥ ميلا غربي الحدود
التركية - الايرانية ونحو ٣٠ ميلا شمالي جلامرك . وقد ارسل اللاجئون
بواسطة المندوب السامي البريطاني في العراق برقيات الى مجلس العصبة^(١٥) .
وقد اتهمت الرسالة البريطانية الحكومة التركية بتجديد سياستها في نقل جميع
المسيحيين بصورة منتظمة من الاراضي الواقعة بين خط بروكسل والخط الذي
تطالب به الحكومة البريطانية وقد بدأت ذلك في أيلول ١٩٢٤ . وقد ذكرت
أعضاء المجلس بالحوادث التي أدت الى عقد اجتماع المجلس الاستثنائي في
بروكسل وقد حدد الحالة الراهنة التي تمهد الطرفان باحترامها ، وادعت ان
الحكومة التركية خرقت الحالة الراهنة .

وفي اليوم التالي ارسل توفيق رشدي بك رسالة الى سكرتير عام العصبة
جوابا على الرسالة البريطانية المؤرخة في ١٥ أيلول فذكر انه احال الرسالة
البريطانية الى حكومته للعلم وقال ان المزاعم البريطانية بعيدة الاحتمال كثيرا
واستشهد بتقرير اللجنة عن النساطرة الذين ادعى بأنهم يسمون خطأ
آثوريين^(١٦) . وقال ان أسباب المزاعم البريطانية ربما كانت الرغبة في ازالة
التأثير الذي قد تحدثه البيانات الموجودة في تقرير اللجنة اذ ذكر بأن رؤساء
المسيحيين يرون من الضروري الاحتفاظ بانتداب أوربي في العراق والا فانهم
يفضلون الحكومة التركية كشر أهون من الحكومة العربية المستقلة أو يحتمل
ان تستعمل المزاعم لاستغلال عواطف بعض المحافل الدينية ضد تركيا العلمانية
وسبب ثالث ربما كان الرغبة في تبرير الغارات العسكرية^(١٧) .

وقد أكد من جديد ممثل بريطانيا في رسالته الى السكرتير العام جوابا
على الرسالة التركية المذكورة المؤرخة في ١٦ أيلول ان ٢٦٠ كلدانيا كاثوليكيا

(15) *Official Journal*, 1925, p. 1486;

تسلمت العصبة برقيتين من المندوب السامي البريطاني في العراق ، انظر :
Official Journal, 1925, pp. 1439-1440.

(16) *Official Journal*, 1925, p. 1487.

(17) *Ibid.*, p. 1488.

من منطقة گویان وصلوا الى زاخو في ١٠ أيلول ، ووصف استشهاد المثل
 الزكي عن الآتوريين النساطرة بأنه في غير محله لان الكلدانيين الكاثوليك
 يختلفون عن الآتوريين النسطوريين واستشهد بتقرير اللجنة لتأييد وجهة
 نظره^(١٨) ، وأضاف ان المعلومات التي وصلته من المندوب السامي البريطاني
 في العراق تذكر بأن مالا يقل عن ١١٥٠ لاجئاً مسيحياً وصلوا الى زاخو
 حوالى آخر شهر تموز ١٩٢٥ . وذكر ايضاً ان هؤلاء اللاجئيين يعانون
 المجاعة وان الحكومة العراقية تحمل عبء مصاريف اعاشتهم الثقيل ، وقد
 اساءت السلطات التركية معاملتهم ، واكد ان عمل الاتراك يهدف الى اخلاء
 المنطقة المتنازعة من المسيحيين الذين يظن ان رغبتهم قد لا تؤيد المطالبين
 التركية أو ان وجودهم يؤلف حجة للمطالبة بالخط الذي تترحه الحكومة
 البريطانية^(١٩) .

وفي ٢١ أيلول ارسل ايضاً رسالة ثانية الى مجلس العصبة يرجوه
 الاجتماع بأسرع ما يمكن للنظر في أمر تشريد المسيحيين من مناطقهم القريية
 من خط بروكسل ، وقال انه بالإضافة الى تشريد المسيحيين من الاماكن
 المذكورة سابقاً علم الآن ان مسيحيين آخرين شردوا من قريتين اخريين
 واقصين جنوبى خط بروكسل ، وقد شعرت الحكومة البريطانية ان الاعمال
 الشيعية غير انسانية وناقضة للحالة الراهنة^(٢٠) وسأل ايضاً المجلس ان
 يدرس تقارير المندوب السامي البريطاني في العراق واقترح على المجلس ان
 يرسل ممثلاً عنه أو ممثلين الى خط بروكسل للتحقيق في اتهامات الحكومتين
 واخبار المجلس اذا وقعت حوادث مماثلة في المستقبل . وفي اليوم التالي
 أرسل توفيق رشدي بك رسالة الى المجلس ينكر فيها الاتهامات البريطانية
 ويذكر أن ستة جنود عراقيين هاجموا مركزاً تركيا وقد اعترفوا بخطأهم^(٢١)

(18) *Official Journal*, 1925, p. 1440.

(19) *Ibid.*, pp. 1440-1441.

(20) *Official Journal*, 1925, p. 1440.

(21) *Ibid.*, p. 1439.

تعيين لجنة ليدوثر

في ٢٤ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وقرأ شوپورك مقرر لجنة المجلس التي ألفت في ٤ أيلول من المقرر (ممثل السويد) وممثل اسبانيا واوركوأي تقريراً وعرض قراراً على المجلس للموافقة على الاقتراح البريطاني بإرسال ممثل عن عصبة الأمم الى منطقة الحدود ويوصى بإخبار المجلس عن الوضع في منطقة خط بروكسل وإخبار المجلس عن حوادث المستقبل^(٢٢). أما ممثل بريطانيا فقد كرر اتهامات حكومته وكرر التماسه في إرسال ممثل الى خط بروكسل ، وقال ان حكومته والحكومة العراقية ترحبان بحضور ممثل كهذا الى الجانب الجنوبي من خط بروكسل وستقدمان له كل التسهيلات والمساعدات للقيام بواجبه^(٢٣) . أما توفيق زشدي بك ممثل تركيا فقد اقترح ان يعين مجلس العصبة لجنة مع مساعدين يمثلون الجانبين للتحقيق في الاتهامات وإخبار المجلس . وأضاف قوله انه لا يستطيع اعتبار المنطقة الواقعة شمالي خط بروكسل اراضى متنازعة وهذا الخط ينطبق تقريباً على الحد الشمالي لولاية الموصل ، وان قضية الاقليات الساكنة شمالي خط بروكسل بعيدة كل البعد عن مشكلة الموصل ، ولذلك يجب ان تعالج على انفراد . كان قضية الاقليات قضية انسانية قد تضع أية حكومة في موقف لا تحسد عليه عند بحث مسائل سياسية ، وأضاف انه غير مخول من حكومته لمناقشة قضية الاقليات ، وانكر تشريد المسيحيين ووعد بأن يطلب من حكومته معلومات عن اخر الاتهامات البريطانية^(٢٤) . وقد كرر الممثل التركي الاتهامات التركية القديمة بأن النسطوريين عملوا ضد بلادهم الخاصة بأوامر صادرة من دولة اجنبية ، فلما خافوا العقاب على اعمال الخيانة التجأوا الى الجانب الاخر من خط بروكسل ، وقال انه يشك فيما اذا كان اناس كاولث يستحقون المطالبة

(22) *Official Journal*, 1925, p. 1383.

(23) *Official Journal*, 1925, pp. 1383-1384.

(24) *Ibid.*, p. 1384.

بحقوق الاقليات^(٢٥) . وذكر رشدي بك أنه غير مخول من حكومته لمناقشة تحقيق يجرى على خط بروكسل ولكنه صرح انه اذا وافق الوفد البريطانى على اقتراحه بتعيين لجنة للتحقيق في اتهامات الحكومتين عن خرق الحالة الراهنة منذ ٢٤ تموز ١٩٢٣ ومسألة معاملة سكان الاراضى المتنازعة فانه مستعد للاتصال بحكومته . وحتم كلامه باعلام المجلس عن آخر التقارير التى استلمها من حكومته حول الاضطرابات التى احدثتها السلطات البريطانية ، فقال ان عصابة مكونة من ٣٢ شخصا هاجمت مركزا تركيا فى ليلة ١٧ - ١٨ أيلول . واقرت بعض الفصائح ضد السكان ثم عادت وعبرت خط بروكسل آخذة معها بعض الموائى ، وان خمسين شخصا من كلا الجنسين ومن جميع الاعمار فروا من حكم السلطات البريطانية الظالم والتجأوا الى جزيرة ابن عمر شمالى خط بروكسل ، ووردت بعض الابناء تشير الى ان ٥٠٠ شخص بضمنهم عدد من الأتوريين يقودهم وينظمهم خمسة ن الضباط البريطانيين كانوا يتهاون لمهاجمة مركز تركى .

أجاب ايمرى انه فهم ان الممثل التركى قبل الاقتراح الذى قدمته لجنة المجلس ولكنه اقترح اضافة بعض الشروط وقال انه يوافق على الاقتراح التركى بفحص الوضعسكرى فى وقت توقيع معاهدة لوزان وبالتحقيق فى الاتهامات القديمة ولكنه يظن ان الاقتراح غير عملى فقد جرت تسوية تلك الامور القديمة عندما وافق المجلس على خط بروكسل ، وقال انه لا يعارض فى ان ينظر ممثل مجلس العصبة فى حوادث تعتبر تاريخية ولكنه رجا ان يوقف ممثل المجلس وزملاؤه أنفسهم فى الغالب على الامور العملية كالمحافظة على السلم وتجنب الاتهامات فى المستقبل^(٢٦) ، واعلن ممثل بريطانيا اذ اقامت اللجنة بتحقيقات على جانب واحد من خط بروكسل ، فانها ولاشك مخولة ان تقوم بنفس الشيء على الجانب الاخر ، وان الحكومة البريطانية راعية فى

(25) *Official Journal*, 1925, pp. 1384-1385.

(26) *Official Journal*, 1925, p. 1385.

حضور مساعد تركي مع الممثلين الى جنوبي خط بروكسل بشرط ان يصحب
مساعد بريطاني ممثلي المجلس الى شماليه^(٢٧) .

قال ممثل تركيا ان رأيه عن المنطقة الواقعة شمال خط بروكسل مبني
على محاضر جلسات مؤتمر لوزان وقال اذا لم توضع حدود لمشكلة النزاع
فليس هناك احتمال بالوصول الى أية نتيجة ، وشدد على ضرورة تجنب الخلط
بين مسألتين متباينتين تماما وختم كلامه بالقول انه ما دامت قضية الاقليات لم
تشر بالطريقة الاصلية ، فانه لا يملك السلطة الضرورية لمناقشة أمور تخص
الاراضي الواقعة شمالي خط بروكسل .

وقال رئيس المجلس اذا صوت ممثل تركيا في تأييد اقتراح لجنة المجلس
فأنه يأمل ان تعطي الحكومة التركية المجلس ضمانات تخص الاراضي الواقعة
شمالي خط بروكسل . وقد وافق المجلس على القرار^(٢٨) ، وفي ٢٨ أيلول
قرر المجلس تعيين الجنرال يوهان ليدونر الاستوني ممثلا للمجلس مع مساعدين
اثنين احدهما جكوسلوفاكى يعينهما بعدئذ رئيس المجلس باقتراح من لجنة
المجلس ، ويجوز وضع اعضاء سكرتارية العصابة تحت تصرف الجنرال
ليدونر^(٢٩) . وقد تألفت بعثته بعدئذ من رودولف ياك العقيد الركن في
وزارة الدفاع الوطني الجكوسلوفاكية وايد . اورتिका - نتر من السلك
الدبلوماسي الاسباني كمساعدين ومن ه . ماركوس من السلك الدبلوماسي
الاستوني كسكرتير للجنرال ليدونر واى . شاذير عضو سكرتارية العصابة
كسكرتير للبعثة^(٣٠) .

مناقشة مجلس العصابة لتقرير لجنة التحقيق

في ٣ أيلول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصابة لدراسة تقرير لجنة التحقيق
فاقترح اوستن اوندن المقرر ان يسأل المجلس ممثلي الطرفين المتنازعين عن

(27) *Official Journal*, 1925, pp. 1385-1386.

(28) *Official Journal*, 1925, p. 1386.

(29) *Ibid.*, p. 1405.

(30) *Official Journal*, 1925, p. 1405 (footnote).

ملاحظتهما على محتويات التقرير أو أية نقطة أخرى لها علاقة بالمسألة قبل ان يبدأ مناقشة للتقرير (٣١) .

فقال ايمرى ممثل بريطانيا ان اللجنة سجلت رأيها باعتبار المنطقة المتنازعة تركية قانونا الى ان تنازل تركيا عن حقوقها ، فاعترف انه الى ان يصدر المجلس قراره قد تبقى السيادة القانونية على الاراضي المتنازعة تركية بالمعنى الفنى الدقيق ، ولكنه قال ان الحكومة التركية وافقت مقدما في المادة الثالثة من معاهدة لوزان وبالتصريح الرسمى الذى أدلى به ممثلها امام المجلس على التنازل عن سيادتها على كل المنطقة جنوبى الخط الذى يقرره المجلس كخط حدود (٣٢) . و اشار ايمرى الى صعوبات اجراء استفتاء واستشهد بتقرير اللجنة ، ثم لخص الخلاصات العامة للجنة وقرأ النتائج النهائية بكاملها (٣٣) .

وقال ايمرى ان أهم خلاصة ذكرتها اللجنة تتضمن سؤالاً موجهاً في الواقع الى الحكومة البريطانية فيما اذا كانت مستعدة ان تتعهد امام عصبة الامم بتنفيذ الشروط التى بموجبه توصى اللجنة بإبقاء جميع الاراضي المتنازعة جنوبى خط بروكسل كجزء من العراق . وقال قبل الاجابة على هذا السؤال يوم ٥ ان يوضح موقف حكومته من نقطتين : لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة العراقية قبلان بدون تحفظ الاراء التى أبدتها اللجنة عن استقرار الدولة العراقية سواء ما يخص مشاكلها الداخلية أو علاقاتها مع جيرانها ، ولاستطيع الحكومة البريطانية ان تعترف بأن الحافز الفعال لأكثريه سكان الولاية على التعلق بالعراق هو الرغبة فى «سيطرة فعالة تحت الانتداب» اذا كان المقصود بهذه العبارة شيئاً يختلف عن استمرار علاقات التحالف بشكل من الاشكال و اضاف انه يتضح من محتويات التقرير ان اللجنة لم تقترح تخفيض منزلة العراق بل قصدت كما ذكرت بصراحة فى الصفحة ٨٥ من التقرير الاحتفاظ

(31) *Official Journal*, 1925, pp. 1434-1435.

(32) *Official Journal*, 1925, pp. 1310-1311.

(33) *Ibid.*, pp. 1311-1313.

بالانتداب « مصوغا بقلب المعاهدة الحاضرة » .

أما ما يخص اقتراح اللجنة ان تكون المدة التي يحتاج فيها العراق مساعدة واستشارة خارجية خمسا وعشرين سنة فقل اي مدى ان ارفع مجرد تقديرى ولا يستطيع احد ان يقترح مقدما وبدقة الفترة اللازمة لتطور دولة من الدول، وقال ترغب الحكومة البريطانية ان توضح انها بقبولها المسؤولية امام عصبة الأمم عن بقاء حكومة ثابتة ومتقدمة في العراق لا تخرج عن سياستها المعلنة في استعمال وساطتها لضمان قبول العراق في عضوية عصبة الأمم. بأسرع ما يمكن⁽³⁴⁾ ، وهي بموجب هذه الشروط مستعدة ان تستبدل المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٢ بمعاهدة مدتها أطول وإن تواصل تحمل المسؤولية امام عصبة الأمم حتى يحين الوقت (خلال فترة الخمس وعشرين سنة) الذي يقتنع فيه مجلس العصبة بضمان شروط الاستقرار ضماناتنا ودائما وعن هذا الامر تتكلم الحكومة البريطانية بالنيابة عن الحكومة العراقية والبرلمان العراقي وقد وصل اليه (اي اي مدى) قرار من رئيس وزراء العراق بأن العراق يعلن صداقته لبريطانيا العظمى ويصر عن رغبته في استمرار التحالف معها بعد انقضاء مدة معاهدة ١٩٣٢⁽³⁵⁾ .

اما الشرط الثاني الذي ذكرته اللجنة في نتائجها النهائية فهو الاهتمام برغبات الاكراد ، وقد قال ممثل بريطانيا ان حكومته تؤكد ان النظام الحاضر الذي يحقق توصيات اللجنة الى حد كبير سيستمر ويزداد أثره .

وقد عارض ممثل بريطانيا اقتراح اللجنة بتقسيم الاراضي المتنازعة ، ويظهر بوضوح مما روثه اللجنة ان اقتراحا كهذا لا تبرره الاعتبارات التي تستحقها هذه القضية : من وجهات النظر الاقتصادية والعسكرية فقد ذكرت اللجنة أن أي خط جنوبي خط بروكسل اقل منزلة منه واما الحدود النهرية كخط الزاب الصغير فقد رفضته اللجنة لاسباب عسكرية جوهرية وجهة النظر

(34) *Official Journal*, 1925, p. 1313.

(35) *Official Journal*, 1925, pp. 1313-1314.

العنصرية ورغبات السكان ، بسبب التقسيم المقترح اشد الصعوبات والمظالم لكل
الفرقاء المقيمين ، سيحرم العراق من الموصل المدينة العربية وأكثرية المسيحيين
وستحرم تركيا من أكبر جزء من العنصر التركي الذي ربما يشعر بتعلقه
العاظمى بتركيا .

وقال المندوب البريطاني ان كل محاولة لشراء معارضة كل فريق
بإعطائه ما ليس يستحقه لن تؤدي الا الى سحق وهياج السكان الذين يسمهم
الامر والدول المنيّة . وقال ايضاً يهيم عصبية الامم ان تمكن العراق الذي
ساعدته في سيره في طريق السلامة والتقدم الى هذا الحد على الاستمرار في
تطوره السلمى من أجل شعبه ومن أجل تقدم الشرق الأدنى الاقتصادى
واستقراره السياسى وهذا الشرط الاساسى لم يبد واضحاً فى اذهان اعضاء
اللجنة . وأكد على أهمية العراق الاقتصادية والعسكرية وذكر المجلس أنه
لو اضعف العراق فلن يستطيع الدفاع عن نفسه ولن تتوقع عصبية الامم من
الحكومة البريطانية أو من دافعى الضريبة البريطانية ان يتحملوا
المسؤولية (٣٦) .

وذكر ايضاً ان لجنة التحقيق عبرت عن اهتمامها باستقرار العراق
فى المستقبل ، فتقسيم العراق اذن تهديد لاستقراره أخطر وأبقى من سحب
مساعدة بريطانيا قبل حينها وقد يخلق وضعا تشعر معه الحكومة البريطانية
انها لا تستطيع مواصلة مساعدتها . وقال جواباً على رأى اللجنة بأنه « لن
تنتج أية صعوبة سياسية » من التقسيم انه سيتلو ذلك فزع سريع وهروب
المسيحيين وألوف غيرهم ممن ابلوا العراق من الولاية الى العراق وينسف
الاساس الادبى الذى تقوم عليه العلاقات بين العراق وبريطانيا العظمى وعصبية
الامم .

وكرر المندوب البريطانى الحجج البريطانية فى المطالبة بالخط الواقع
شمالى خط بروكسل وقد طالب بدراسه حسبما يستحق من الاهمية وكرر

قول الحكومة البريطانية ان المشكلة موضوع البحث هي «تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق» لا مستقبل ولاية الموصل كما تصر الحكومة التركية. وقد ذكر مثال خط الحدود بين إيطاليا والنمسا وكيف ان خط ما بعد الحرب أفضل مما كان عليه قبل الحرب لانه يمتد على رؤوس سلاسل جبال الالب. ثم تطرق الى مواطن الآتوريين ودافع عن ثورتهم ضد تركيا سنة ١٩١٥ على أساس انهم اثيروا بالمذابح السابقة ، وقال ان حجج اللجنة ضد الآتوريين قد تستعمل في رفض اجابة مطامح العرب الذين ثاروا ضد الحكومة التركية خلال الحرب أو مطامح الجيكيين واليوغسلافين والرومانيين الذين ثاروا ضد النمسا^(٣٧). وأكد ايضاً ان الآتوريين لن يوافقوا على العودة الى ديارهم السابقة تحت السيادة التركية ، وقد درست الحكومة البريطانية امكانية اسكانهم بشكل مجموعة متماسكة ومنظمة والا فانهم سيتفرقون ويهلكون كجماعة قديمة .

وانتقد ايضاً اقتراح اللجنة بتعيين ممثل لعصبة الامم يقيم في ولاية الموصل لاستلام شكاوى الافراد وضمان حماية الاقليات ، وقال ان هذا الاقتراح غير عملي ويناقض مبدأ الانتداب ، ولا يوجد سبب كاف لاتخاذ تدابير لحماية الاقليات ولاسيما الاقليات المسيحية مقتصرة على ولاية الموصل ولا تشمل جميع الاراضي التركية والعراقية واذا قبل اقتراح الحكومة البريطانية هذا فانها ترى ان لا يكون لمثل العصبة سلطة تنفيذية ادارية بل ان يعمل كمراتب فقط ، وذكر ان الحكومة البريطانية توافق على توصيني اللجنة الآخرين .

وعندما تكلم توفيق رشدي بك عن التقرير قسمه الى ثلاثة اقسام أساسية : الحقائق التي لاحظتها اللجنة ، ووضع الولاية القانوني ، والنتائج. واقترح ان يتكلم عن كل قسم على حدة^(٣٨) .

(37) Official Journal, 1925, p. 1315,

(38) Official Journal, 1925, p. 1316.

وقال أنه قبل ان يناقش النتائج يرغب ان يبدى ملاحظة بأن هناك بعض الاعتبارات قادرة على احداث تغير سياسى فى مركز ولاية الموصل وبعض الاعتبارات الاخرى غير قادرة على احداث التغير السياسى . فزعم ان الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والعسكرية والاقتصادية التى هى فى صالح تركيا كما ذكر التقرير لا يمكن ان تكون عوامل حاسمة فى تقرير مصير بلد من البلدان ، وعلى عكس ذلك فان الاعتبارات السياسية ورغبات السكان ووضع الولاية القانونى وعدم استقرار السياسة الداخلية للعراق ، كما ذكر التقرير ، واختلاف العادات والعقائد السياسية والدينية بين الاكراد والانراك والعرب السنين فى الشمال وأكثريه العرب الشيعيين فى الجنوب لهى أمور مهمة فى الدرجة الاولى (٣٩) .

وقال المندوب التركى انه بالرغم من تأكيد اللجنة على الاعتبارات الاقتصادية فانه يقترح لمعالجة الوضع الاقتصادى فى المستقبل عقد اتفاقيات اقليمية . وقد ادعى ان نهر دجلة يربط الاراضى المتنازعة مع المناطق المجاورة شمالا وجنوبا على حد سواء (٤٠) . وكذلك فان السكك الحديدية التى بنيت والتى يمكن ان تبنى تسهل العلاقات بين ولاية الموصل وموانئ البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود والخليج العربى . وان الصادرات والواردات الرئيسية تجرى مع أوروبا وان أقصر طرق المواصلات مع أوروبا هى طرق البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود ولأجل تأييد قوله استشهد بالكتيب البريطانى «ميزوبوتلمية» وقال ان بريطانيا العظمى التى تسيطر على الخليج العربى تحاول ان تضع ولاية الموصل تحت سيطرتها وتحطم العلاقات الطبيعية مع أوروبا .

وقال رشدى بك اذا وضعت ولاية الموصل تحت الحكم البريطانى تصبح سلامة تركيا مهددة وتضطر تركيا على استعمال مقدار كبير من مصادره

(39) *Official Journal*, 1925, p. 1318.

(40) *Ibid.*, pp. 1318-1319.

ثروتها لحماية نفسها ، وهذا يؤدي بدوره الى شلل اقتصادي ينتقل الى الغرب طبعاً . وانه اذا اعطيت ولاية الموصل الى تركيا فيؤدي هذا الحل الى الاستقرار في الشرق ، وسيغني الانتعاش الاقتصادي ان تركيا وجيرانها يزيدون انتاجهم ومشترياتهم في الخارج وستكون في وضع افضل للوفاء بالتزاماتها المالية .

وعندما تكلم المندوب التركي عن الناحية السياسية من التقرير زعم ان الحقائق المذكورة في تقرير اللجنة تظهر مبغ رغبة السكان في البقاء تحت السيادة التركية . ولاجل تأييد استنتاجه استشهد ببعض اقسام التقرير : حادثة ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ في مدينة الموصل التي رواها الكونت تلكى وذلك لما احاط الشعب بجواد باشا المساعد التركي وقبلوا يديه ، ووضع اعضاء اللجنة تحت مراقبة شرطة الموصل ، واقتراح المندوب السامي البريطاني في العراق للمحافظة على المساعد التركي وجماعته ، والصعوبات التي جابهتها اللجنة لما حاولت التثبت من آراء الاكراد في لواء الموصل^(٤١) . وقرأ المندوب التركي بعض المقتطفات من تقرير اعده جواد باشا مساعد اللجنة التركي ، وقد ذكر هذا التقرير ان مظاهرة حدثت في دهوك يوم ١٧ آذار ١٩٢٥ وحضور وفد من عشرة اشخاص يمثلون أهالي دهوك وضواحيها اعربوا عن رغبتهم في الرجوع الى تركيا وقد نصحهم جواد باشا بالرجوع الى بيوتهم وبالعودة الى اشغالهم وان يضعوا ثقتهم في نتائج التحقيق وقد قبل اعضاء الوفد يدى جواد باشا والدموع تترقرق في مآقيهم ، وأخبروه انهم سيرفعون الاعلام التركية في جميع اطراف المدينة ولكنه نصحهم بأن لا يفعلوا^(٤٢) ، وفي اليوم التالي ذهب الكونت بول تلكى وجواد باشا وآخرون في سيارة الى سوق دهوك فأحاط بهم الجمهور ، وفي خلال رجوعهم رأوا مظاهرة أخرى وأحاط الناس بجواد باشا وقبلوا يديه ووجهه ، وقد طلب اولئك الناس من اللجنة ان تضمن سلامة حياة وأموال الاهالي الذين كانوا

(41) *Official Journal*, 1925, p. 1319.

(42) *Ibid.*, pp. 1320-1321.

في خطر قساوة السلطات البريطانية^(٤٣) . وقد وصف جواد باشا حادثة أخرى في زاخو فذكر انه بينما كان يتمشى في زاخو كانت جماعات من الشرطة السرية تسبقه وتتعبه وتطلب من الاهلين ان لا تنظر اليه أو تحترمه ، ولما نهض أحد الجالسين في مقهى احتراما له ضربه رجل كان في صحبة ضابط في الجيش العراقي واحد اعضاء حزب الاستقلال ، وقد فسر جواد باشا هذا التصرف بمحاولة تخويف الاشخاص الميالين لتركيا . وقد حققت اللجنة في هذا الحادث واعترف المعتدى^(٤٤) .

وقد قال رشدي بك ان هذه المقتطفات تظهر ان كل اهالي ولاية الموصل تقريبا أعربوا عن تعلقهم بوطنهم تركيا ، وأكد ان بعض عرب الموصل اعلنوا من دون قيد أو شرط عن ميلهم لتركيا ، كما أعلن عرب آخرون نفس الميل لانهم ضد الحكم البريطاني في العراق . ثم قرأ قطعة من تقرير اللجنة تخص تصويت العرب في الموصل ، وقال ان العرب الذين صوتوا لصالح العراق يتمتعون بمراكزهم بتأييد السلطات البريطانية والعراقية وثقتها واحسانها ، وقال من الصعب ان نعلم بالضبط عدد الذين صوتوا هكذا خوفا من الانتقام ، ولكن الطبقات الفقيرة التي تمثل أكثرية السكان صوتوا في صالح تركيا ، واستنتج من ذلك ان أكثرية كبيرة من سكان ولاية الموصل ان لم يكن كلهم فضلوا الحكم التركي^(٤٥) .

واقبس رشدي بك ما ذكره التقرير عن رغبات لواء أربيل وذكر أنه كان في قضاء رواندوز شخص يدعى سيد طه يجمع العصابات ويرسلها الى الاراضي التركية ، وكانت السلطات البريطانية تسلح عصابات هذا الرجل وجماعة من النساطرة لاحداث الاضطرابات في تلك المناطق^(٤٦) . وكان جواد باشا قد قدم للجنة منشورا موقعا من متصرف اربيل وفيه يخبر الوجهاء

(43) *Official Journal*, 1925, p. 1321.

(44) *Ibid.*, pp. 1321-1322.

(45) *Official Journal*, 1925, p. 1322.

(46) *Ibid.*, pp. 1322-1323.

والرؤساء الاسئلة الرئيسة التي توجهها اللجنة عادة للشهود وذكر أجوبة تلك الاسئلة : رغبات الاكراد بالانحداد مع العراق بشروط وان علاقاتهم الاقتصادية مع بغداد وليس مع تركيا وكذلك الحجج التي احتوتها الوثائق البريطانية .

ثم تكلم رشدي بك عن لواء السليمانية فذكر ان القوات البريطانية احتلت مدينة السليمانية وجلت عنها عدة مرات ولكنها عجزت عن احتلال أي جزء من اللواء ، وقد قاتل الاحلون الجيوش البريطانية دوما ، ثم اقتبس بعض الفقرات من تقرير جواد باشا لكي يوضح الطريقة التي اتبعتها اللجنة في تحقيقها هناك^(٤٧) . فقد ذكر ان اللجنة سافرت من كركوك الى السليمانية يحرسها الجنود البريطانيون والشرطة العراقية حراسة شديدة مع خمسة طائرات محلفة فوقهم ، وقد حرصت الجيوش كل الطرق والاماكن ، وقد فصح ذلك الادارة البريطانية التي تسندها القوة بانها عهد ارهابي ، وسأل رشدي بك هل هناك اي شك في الرغبات الحقيقية للاهلين المحكومين بالارهاب^(٤٨) .

وأما ما يخص آراء المسيحيين واليهود واليزيديين فقد استشهد المندوب التركي بتقرير اللجنة . ثم لخص رغبات الاهلين بادعائه ان تقرير اللجنة ذكر بأن اكرية السكان تفضل الحكم التركي اذا لم يحتفظ بالانتداب لمدة أطول وهذا يعني انه فيما يخص الامر الذي أثارته معاهدة لوزان يفضل سكان ولاية الموصل تركيا . وذكر رشدي بك ان نتائج التقرير عن رغبات السكان مبنية على اسئلة وجهت الى ٨٠٠ شخص فقط من مجموع ٨٠٠٠٠٠ وقال أنه لو أعطيت للفروق بين الشهود والجماهير لظهر ان طلب تركيا لاجراء استفتاء كان في محله^(٤٩) .

(47) *Official Journal*, 1925, p. 1323.

(48) *Ibid.*, pp. 1323-1324.

(49) *Official Journal*, 1925, p. 1324.

وزعم ممثل تركيا ان الاكراد موجودون في تركيا وايران فقط ولا يوجد منهم أحد في العراق وان اكرية سكان ولاية الموصل من السنة مثل سكان تركيا واكرية سكان العراق من الشيعة مثل سكان ايران . ولهذا فهو يرى ضرورة اعطاء الأراضي المتنازعة الى تركيا⁽⁵⁰⁾ .

ثم تكلم المندوب التركي عن قضية السلام الدائم فأكد أن تركيا ترغب في ان تقدم بسلام ضمن حدودها ، ولا تستطيع تهديد سلامة جيرانها ، بل على العكس هي مهددة ، ولتأييد رأيه لعرض تاريخ ولاية الموصل من اتفاقية سايكس - بيكو سنة ١٩١٦ الى تاريخ مناقشة تقرير اللجنة مؤكدا على حقيقة واحدة هي ان بريطانيا تزيد من مطامعها ومطالبها في كل فرصة⁽⁵¹⁾ . وقال أنه يتفق مع المندوب البريطاني بعدم تقسيم الولاية لتحقيق وجهات النظر المتضادة لاحد اطراف النزاع . وزعم ان هناك خطة بريطانية توسعية تجعل المرء يعتقد ان تلك المطامع لم يكشف عنها جميعها بعد ، وقال ان فصل ولاية الموصل يعكر الوحدة السياسية لتركيا ويعرض سلامتها للخطر ولكن استمرار السيادة للتركية عليها لا يؤثر على الوحدة السياسية للعراق .

وقال رشدي بك ان الحكومة التركية تعتقد ان مبادئ السياسة الدولية الحديثة المستوحاة من مبدأ العدالة والاحترام المتبادل للحقوق بين الدول يجب ان تنزه من الطابع البغض للسياسة النولية القديمة ، ولذلك ترى الحكومة التركية ان لا تعامل كما عوملت الامبراطورية العثمانية القديمة ، وأكد انه فيما عدا مشكلة الموصل ليس لتركيا اى نزاع مع بريطانيا العظمى وطلب من بريطانيا ان تشاركه وجهة نظره⁽⁵²⁾ .

ثم تكلم عن نتائج التقرير النهائية وأكد ان اللجنة اوصت بعدم تقسيم الولاية وان يستمر نظام الاحتلال الذي وصفت جوهره وصفاته في امكانه

(50) *Official Journal*, 1925, pp. 1324-1326.

(51) *Ibid.*, p. 1324.

(52) *Official Journal*, 1925, p. 1325.

مختلفة من التقرير لمدة خمس وعشرين سنة ، وذلك لكي يقطع من تركيا سكان ولاية الموصل الذين لا يرغبون بضمهم الى العراق .

وأثار رشدي بك سؤالاً عما اذا كان مجلس العصبة الذي يدرس القضية المعروضة أمامه ملزماً بالمعاهدات المعقودة بين الدول المعنية وعما اذا كان من الصواب ان يعرض نفسه لخطر قانوني وسياسي اذا نظر في الحلول التي تحور تلك المعاهدات ، وقال ان الجواب واضح فان على المجلس ان يدرس المسائل المعروضة عليه ضمن حدود المعاهدات القائمة ، ولما كانت الحكومة التركية لم تعترف بالانتداب فكيف يجوز ان يخاطبها أحد عن الانتداب على ولاية الموصل وهي جزء من الأراضي التركية . لا يمكن ان يفرض اى حل يتضمن فكرة الانتداب سواء لمشكلة الموصل أو لاية مشكلة تتعلق بتركيا ، وقد اعترفت الدول بهذا الوضع اعترافاً واقعياً *de facto* كنتيجة للثورة الكمالية واعترافاً قانونياً *de jure* بمعاهدة لوزان . وذكر المندوب التركي المجلس ببيان عصمت باشا بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ بعدم اعترافه بالانتداب ، وبيان اللورد بارمور أمام مجلس العصبة بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٢٤ بأن فكرة الانتداب غير مقبولة في العراق . ثم زعم ان الجمهورية التركية لا تستطيع توصية الشعب العراقي بتقديم توضيحات من حقوقه في السيادة والاستقلال^(٥٣) .

وقال هناك فكرة اخرى في نتائج اللجنة هي ان تركيا اكثر تقدماً واستقراراً من العراق وانه اذا كان الاختيار محصوراً بينهما فحينما فيجب اعطاء الارض المتنازعة الى تركيا ، واما اذا كان الاختيار على أساس ان انكلترا أكثر تقدماً من تركيا فيجب ان تعطى الولاية لانكلترا . فقال من الصعب ان نقدر الى اى مدى تؤدي هذه النظرية واية اخطار تضمنها ، فإذا طبقت على الدول الصغيرة او على الدول الكبيرة أيضاً يصبح جميع العالم صغيراً جداً

(53) *Official Journal*, 1925, p. 1326.

بالنسبة للدولة التي تعتبر أكثر الدول تقدماً⁽⁵⁴⁾ . ولم تطلب تركيا بولاية الموصل على أساس تقدمها بل على أساس ان الولاية جزء من بلادها وان سكانها يرغبون بالعودة الى تركيا . لقد تجاوزت اللجنة حدود صلاحياتها باقتراحها فرض نظام الانتداب على ولاية الموصل - وهو اقتراح لم يبد من قبل - . وقال ان تركيا رفضت المادة الخاصة بالانتداب من معاهدة سيفر ولم تشر معاهدة لوزان الى ذلك النظام . ورجا المجلس ان لا يورط نفسه في موضوع الانتداب وهو لم يقدم اليه . وقال لو كانت تركيا من الموقعين على ميثاق العصبة لميزت بين مشكلة الموصل وقضية الانتداب وبموجب المادة الثانية والعشرين من الميثاق لا يطبق الانتداب الا على الاراضي التي فصلت من الدول التي كانت تحكمها ، وبما ان سيادة تركيا على ولاية الموصل لم تتلاش فلا يمكن تطبيق الانتداب على تلك الولاية . وتعتبر عصبة الامم في نظام الانتداب مدعية بينما رجع اليها في مشكلة الموصل كوسيلة ومن الخطر ان تقوم العصبة بدور طرف في النزاع .

وطلب المندوب التركي من مجلس العصبة ان يدرس الناحية السياسية والقانونية منفصلة عن قضية الانتداب وعبر عن أمله في ان يؤيد المجلس رأى اللجنة القانوني باستمرار السيادة التركية على ولاية الموصل وهذا في رأيه الحل الوحيد المطابق للمعادلة والانصاف⁽⁵⁵⁾ .

وفي ٤ أيلول ١٩٢٥ علق توفيق رشدي بك على خطاب ايمري الذي ألقاه في اليوم السابق ، وقال ان خطابه تناول في الغالب مسائل تخص العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق وهو غير مخول بابداء أى رأى ، وذكر ان تركيا تنازلت عن حقوقها في سوريا باتفاقية انقرا لسنة ١٩٢١ وقد أيدت ذلك معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن العراق جنوبى ولاية الموصل . ولا علاقة لتركيا بأنظمة الحكم في تلك الاقطار وتتمنى لها

(54) *Official Journal*, 1925, pp. 1326-1327.

(55) *Official Journal*, 1925, p. 1327.

السلام والرفاه ، ولكنها تأمل ان لا يؤيد مجلس العصبة اطماعا تثار بالنيابة عن العراق على حساب تركيا لانها لا تساعد على اقامة علاقات ودية بين الشعوب . وأضاف انه دهش عندما قرأ الفقرة التي عرض فيها مندوب بريطانيا اقتراحا يخص الاقليات التركية ، واعاد القول ان مسألة الاقليات لا علاقة لها بمشكلة الموصل ، وذكر المجلس بوجود مادة في معاهدة لوزان خاصة بالاقليات ، ان هذا الاقتراح البريطاني يعنى اجراء تعديل على معاهدة لوزان وهو أمر لا يقبله . وختم كلامه بقوله ان سلوك هذا الطريق خطر على المجلس⁽⁵⁶⁾ . ثم اجاب امري أيضا على بعض بيانات المندوب التركي التي ألقاها في اليوم السابق فقال يظهر من الترتيب الذي عمله المندوب التركي في خطابه ومن بعض الفقرات التي ذكرها كأنه يلخص وجهات نظر اللجنة نفسها . ولكن امري شعر ان رشدي بك لم يسد وجهات نظر اللجنة بل وجهات نظر معززة بفقرات مقتبسة متفرقة من تقرير اللجنة ومن تقرير جواد باشا⁽⁵⁷⁾ . وقد تناول امري خطاب رشدي بك نقطة نقطة واستشهد بتقرير اللجنة لدحض الاستنتاجات التركية من تقرير اللجنة ، فالنتيجة التي نسبها رشدي بك الى اللجنة تحت عنوان الخلاصة الجغرافية تختلف تماما عن النتيجة الحقيقية التي توصلت اليها اللجنة وقد ذكرتها من بين اسبابها لتوصيتها النهائية باحتفاظ العراق بولاية الموصل .

وقال امري واما عن الحجة التاريخية فقد اقتبس رشدي بك فقرة واحدة فقط ، بينما ذكرت اللجنة ان أي حل يمزق الوحدة التاريخية للبلاد ، وأما عن الحجة العنصرية فقد أكد رشدي بك التشابه التام بين الاكراد والأتراك ، بينما ذكرت اللجنة ان الاكراد جنس يختلف عن الأتراك والعرب⁽⁵⁸⁾ ، واما عن الحجة الاقتصادية فاعترف امري ان اللجنة اقترحت

(56) *Official Journal*, 1925, p. 1328.

(57) *Ibid.*, pp. 1328-1329.

(58) *Ibid.*, p. 1329.

عقد الاتفاقيات الاقليمية التي اكد عليها المندوب التركي وقال ان بريطانيا مستعدة لامضاءها ، ولكنه اضاف ان المندوب التركي حاول الاستشهاد بنقطة ثانوية من مادة التقرير الرئيسة ، بينما كانت خلاصات اللجنة الاقتصادية من بين الاسباب الجوهرية التي اوصت بموجها توحيد ولاية الموصل مع العراق ، ويمكن توجيه النقد نفسه عن الحججة العسكرية⁽⁵⁹⁾ . وقد عارض ايمرى ظن رشدي بك ان تلك العوامل كانت على العموم في صالح تركيا ورفض قوله ان هذه العوامل يجب ان لا تؤثر على المجلس في الوصول الى قراره ، ولكنه اعترف ان هناك حالة واحدة يمكن ان يقال فيها ان اعتبارات من هذا القبيل لا تؤثر تأثيراً حاسماً وذلك عندما تتعارض مع آراء حاسمة وراجحة عن الشعور القومي⁽⁶⁰⁾ .

وقد عالج المندوب البريطاني الاعتبارات العنصرية باستشهاده بقول اللجنة أنه يتألف سكان الولاية من الاكراد والعرب والمسيحيين والاثراك واليزيديين واليهود على هذا الترتيب المذكور وأنه اذا نظرنا الى الولاية بمجموعها فان الرغبات التي ابداهما السكان كانت لصالح العراق أكثر مما هي لصالح تركيا ، وانه لا أساس لادعاء الاثراك بأن سكان الولاية يطالبون مطالبة شديدة بعودتهم الى تركيا⁽⁶¹⁾ . أما ما يخص الحادثة التي وقعت في شوارع الموصل والتي أظهرت العواطف الميالة الى تركيا ، انها حدثت في الايام الاولى من مجيء اللجنة ، وأنه لا يستحيل على الاقلية ان تتظاهر بذلك الاسلوب⁽⁶²⁾ . وأكد ايمرى ان تقرير اللجنة حيادي ولكن تقرير جواد باشا منحاز ، وذكر انه يستطيع ان ينقل ما يؤيده من تقارير المساعدين والموظفين البريطانيين ولكنه يكتفى بتقرير اللجنة وقد اقتبس منه بعض

(59) *Official Journal*, 1925, pp. 1329-1330.

(60) *Ibid.*, p. 1330.

(61) *Official Journal*, 1925, pp. 1330-1331.

(62) *Ibid.*, pp. 1331-1332.

اجزاء عن رغبات سكان ولاية الموصل ولواء الموصل لكي ينقض التأكيدات التركية .

وقال اميرى عن السليمانية ان التأكيدات التركية مبنية بأجمعها على تقرير جواد باشا وأشار الى ان لواء السليمانية كان مضطربا بسبب الشيخ محمود الذى سبب نشاطه تخفيض عدد سكان مدينة السليمانية الى بضع مئات ، وأشار الى الثورة الكردية فى تركيا وأعلن ان العمليات التركية العسكرية كانت أوسع مما نشر عنها واستشهد بتقرير اللجنة عن هذه النقطة بالذات لنقض المزاعم التركية (٦٣) .

وقال اميرى ان البيان التركى اكد بصورة خاصة من أوله الى آخره على الفرضية القائلة انه ما دام هناك عدد كبير من الاكراد فى تركيا ، فيجب اعتبار اكراد العراق راغبين بالعودة الى تركيا ، ورجا المجلس ان يقدر ما اذا كانت الثورة الكردية فى تركيا تشجع الاكراد خارج تركيا على الرغبة فى الخضوع للحكم التركى وعلى ابداء عواطفهم مع الحكومة التركية ضد شعب من جنسهم الخاص (٦٤) .

وذكر المندوب البريطانى ان اللجنة اشارت الى الفروق الدينية والآراء السياسية بين السنة والشيعة كسبب محتمل للصعوبات الادارية فى العراق ولكنها لم تذكر فى اى محل آخر من التقرير ان هذه النقطة تؤثر فى مستقبل الحدود او ان الشهود ذكروا رغبتهم فى الاتحاد مع تركيا على أساس ان ولاية الموصل سنة والعراق شيعى . وأكد ان العراق ليس بشيعى ولكن توجد أكثرية ضئيلة من الشيعة فى العراق كله ، وان بغداد مقسمة بالتساوى بين الجماعتين وان الملك فيصل سنى وأكثرية وزراء الحكومة العراقية من السنة وأنه لا توجد فروق سياسية بين الشيعة والسنة .

وتكلم اميرى عن البيان التركى حول السلام الدائم . واعاد الحجة

(63) *Official Journal*, 1925, p. 1332.

(64) *Ibid.*, pp. 1332-1333.

البريطانية عن الخط المقترح الذى يضم جزء من ولاية حكارى التركية ، وطلب من المندوب التركى ان يؤكد لمجلس العصبة عن استعداد حكومته لقبول قرار المجلس عن مشكلة الموصل^(٦٥) .

وصرح ايمرى ان اللجنة لم توص بادخال نظام الانتخاب الى العراق كما ذكر المندوب التركى وانما اقترحت استمرار علاقات التحالف بين العراق وبريطانيا مع حكم ذاتى للاكراد ، وتساءل ما اذا كانت تركيا مستعدة لاعطاء اكراد تركيا واكراد العراق اذا ضمو اليها الامتيازات نفسها التى اعطيت لهم فى العراق . وأضاف ان العالم بأجمعه وعصبة الأمم اعترفوا بنظام الانتخاب فى بقاع أخرى من العالم واعترفت تركيا نفسها بنظام الانتخاب فى سوريا ولبنان وفلسطين وذلك بحصولها على برامات *exequaturs* للمقاصل الأتراك . ثم لخص تاريخ العراق تحت الانتخاب وتقدمه^(٦٦) .

وأكد ايمرى ان الاراضى المتنازعة تابعة للسيادة التركية . بالمعنى الفنى الخاص للفقه الدولى ، فقط . وقد أعلنت تركيا فى مؤتمر لوزان وفى التصريح الذى قدم للمجلس استعدادها لقبول قرار مجلس العصبة مقدما أى ان ما يقرره المجلس يصبح السيادة القانونية وأكد ان الحجة القانونية ليست بعامل من العوامل الذى يؤثر بطريقة ما فى قرار المجلس بل هي نتيجة القرار نفسه الذى سيصدره المجلس .

وأكد المندوب البريطانى ان وجهة نظر بريطانيا تقول ان المشكلة التى أمام المجلس هي مشكلة حدود بينما تقول وجهة النظر التركية انها مصير ولاية الموصل . وقد أوصت اللجنة بوجوب احتفاظ العراق بوحدته ولكن الحكومة البريطانية التمتست تعديل خط الحدود فقط ، وكرر الاسباب التى ذكرتها الحكومة البريطانية لهذا الغرض ورجا المجلس ان يسمح باستمرار تقدم

(65) *Official Journal*, 1925, p. 1333.

(66) *Ibid.*, pp. 1333-1335.

العراق لا تقاطعه مطالبة تركيا بتمزيق أراضيها^(٦٧) .

وقد أجاب توفيق رشدي بك ان اى شخص قرأ نتائج اللجنة فى آخر التقرير والتقرير نفسه بمجموعة يصل الى النتائج نفسها التى توصل اليها الوفد التركى ، وذكر ان اللجنة نفسها فى نتائجها النهائية اشارت الى مادة التقرير الاساسية ولاسيما ما يخص رغبات السكان . وقد احتفظ بحق ارسال مذكرة مفصلة عن المشكلة الى اعضاء المجلس لتساعدهم فى عملهم . ثم تكلم عن نظام الحكم فى تركيا وقال ان للاكراد جميع الحقوق التى للاتراك ، وقال اعتقد ان المندوب البريطانى لا يوافق على موقف الشيخ سعيد الكردى واتباعه فى ثورتهم ضد نظام تركيا فى السيادة الشعبية وحرية الضمير . وقال انه عاجز عن فهم الغاية من تقسيم الاكراد بحجة حمايتهم وتساءل هل تريد بريطانيا ان تبقى تحت سيطرتها جزء منهم لاستعمالهم ضد تركيا التى تضم أكبر عدد من الاكراد^(٦٨) . ثم انتقد الحكم البريطانى فى العراق وذكر أمثلة على ذلك قصف السليمانية واعتقال ونفى السيد طالب باشا/ وزير الداخلية العراقية فى ١٩٢٠ - ١٩٢١ حين كان لا يزال وزيراً^(٦٩) .

ثم اقترح اوستن اوندن مقرر المجلس ان يعين المجلس لجنة فرعية لدراسة المشكلة وتقديم تقرير عنها وقد ساندته فى اقتراحه رئيس المجلس واقترح ان يطلب الى اللجنة التى عينها المجلس فى بروكسل لاقتراح خط حدود مؤقتة تدرس المشكلة وتقدم تقريراً ، وهى مؤلفة من ممثلى السويد واسبانيا واوركووى . وقد وافق توفيق رشدي على الاقتراح وارتأى ان يتضمن تقريرها بعض الحقائق التى لاحظتها لجنة التحقيق ولكن لم تكتبها فى تقريرها ، وأيد رئيس المجلس اقتراح المندوب التركى^(٧٠) .

وفي ١٩ أيلول ١٩٢٥ اجتمع المجلس وقرأ اوستن اوندن تقريراً فقال

(67) *Official Journal*, 1925, p. 1335.

(68) *Ibid.*, p. 1336.

(69) *Ibid.*, pp. 1336-1337.

(70) *Ibid.*, p. 1337.

أن اللجنة المجلس درست بعض المسائل الأولية منها اثنتان مهمتان : (١) ما هي صفة القرار الذي يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ؟ هل هو قرار تحكيمى أم توصية أم توسط بسيط ؟ (٢) أيجب أن يكون القرار اجماعيا أم يجوز أن يؤخذ بالأكثرية ؟ أيجوز للممثلين المتنازعين أن يشتركا بالتصويت ؟

وبما أن لهذين السؤالين صفة قانونية شعرت اللجنة أن من واجباها أن تقترح على المجلس تقديمها إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لإخذ رأيها الاستشارى ، وقد هيأت اللجنة قرارا يحتوى على السؤالين ورجت المجلس أن يلتبس من المحكمة دراستها فى اجتماع استثنائى . وسألت المجلس أيضا أن يطلب إلى حكومتى بريطانيا العظمى وتركيا أن تكونا تحت تصرف المحكمة لهذا بالوثائق المتعلقة بالموضوع وبالمعلومات . وحسب هذا القرار كان على المجلس أن يقدم للمحكمة محاضر جلساته الخاصة بقضية الحدود بين تركيا والعراق ، وأن يدخل السكرتير العام بتقديم التماس المجلس إلى المحكمة مع جميع الوثائق ذات العلاقة وأن يشرح للمحكمة الخطوات التى اتخذها المجلس حول الموضوع وأن يعطى جميع المساعدات الضرورية لدراسة المشكلة وأن يتخذ الخطوات اللازمة لتمثيله أمام المحكمة إذا اقتضت الضرورة (٧١) .

فكلم ليوبولد ايمرى وذكر اسف حكومته لتأجيل قرار المجلس وخشى أن تسبب حالة القلق الدائمة صعوبات اداية على طول خط الحدود وفى ولاية الموصل وطلب أن تحترم الحكومة التركية الحالة الراهنة . وأضاف أنه بالرغم من اضرار التأخير فمن الضرورى للمجلس أن يعرف الجواب على هذين السؤالين (٧٢) . وذكر المجلس بمناقشات أيلول ١٩٢٤ حين اتفق الطرفان على الاعتراف بحق المجلس فى اصدار قرار عن الحدود بين تركيا والعراق وتعهدا بالموافقة مقدما على قرار المجلس . وقال أن القرار سيكون قرارا تحكيميا ملزما للطرفين وليس بتوصية ولا بتوسط ، وأعلن أنه بناء

(71) *Officiel Journal*, 1925, p. 1377.

(72) *Ibid.*, pp. 1377-1378.

على فهم الامر بهذا الشكل واصلت الحكومة البريطانية تقديم قضيتها^(٧٣) .
واضاف المندوب البريطاني انه أخبر بصورة غير رسمية ان الحكومة
التركية اقترحت انه اذا قرر خط حدود معين يعتبره هي مرغوبا فيه فانها
مستعدة ان تمضي معاهدة ضمان لسلامة ذلك الخط ، فأكد ان الحكومة
البريطانية تأخذ بنظر الاعتبار أى اقتراح من هذا القبيل ولكن لا يعتبر كشرط
يسبق تقرير خط غير مرض ، بل يجب ان يكون ذلك الخط ثابتا ومضمونا .
برغبات ومصالح السكان الذين يهمهم الامر ومضمونا من الدول المعنية .
وقال انه كتب الى المقرر يسأل عما اذا كان هناك اى شك عن اختصاص
المجلس فى أن يأخذ علما ، أو فى أن يقرر خط حدود ، أو أن يعرض
عقد معاهدة تضمن الاستقرار الخارجى لخط الحدود او ان يقترح الاستمرار
على معاهدة تحفظ استقرار ادارة قطر ما . فالحكومة البريطانية مستعدة
لقبول قرار لجنة المجلس على فرض عدم وجود شك فى اختصاص المجلس
فيما عدا السوالين اللذين سيرضان على محكمة العدل الدولية الدائمة^(٧٤) .
ثم أوضح توفيق رشدى بك ان الوفد التركى اقترح على حكومته اعطاء
منطقة دبالى الى العراق لضرورتها فى حل مشكلة الرى ، واقترح الوفد
التركى أيضا ميثاق ضمان رباعى^(٧٥) . وذكر رشدى بك ان السلطات
التي فوضت لمجلس العصبة حين عقدت معاهدة لوزان فيما عدا سلطاته
المذكورة فى ميثاق العصبة مبينة فى مواد المعاهدة : ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧^(٧٦) .

(73) *Official Journal*, 1925, p. 1378-1379.

(74) *Official Journal*, 1925, p. 1379.

(75) *Ibid.*, pp. 1379-1380.

(٧٦) نصت المادة ٤٤ على ان المواد الخاصة بحماية الاقليات تؤلف
التزامات تهم العالم ويجب وضعها تحت كفالة عصبة الامم ويجب « عدم
تحويلها من دون موافقة اكثرية مجلس عصبة الامم » . ووافقت تركيا
على ان يكون لاي عضو من أعضاء مجلس العصبة حق لفت نظر المجلس الى
مخالفة أية من تلك الالتزامات أو خطر مخالفتها وللمجلس حينئذ « ان
يتخذ اى عمل أو يصدر أية تعليمات » يراها ضرورية وفعالة فى وقتها .

غير ان سلطات مجلس العصبة فى معالجة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن ان تكون سوى تلك المنصوص عليها فى ميثاق العصبة . وقد اتفق الطرفان على اللجوء الى وساطة مجلس العصبة لا الى قرار يصدره من دون موافقتهما . وذكر المجلس ببيان اللورد كرزى فى لوزان بتاريخ ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ حين قال ان قرار مجلس العصبة التى تمثل فيه تركيا سيكون اجماعيا ولذلك فلن يتوصل الى قرار بدون موافقتهم . ثم تساهل بعد ذكره بيان كرزى هلبقى شك فى طبيعة سلطات مجلس العصبة عند معالجته مشكلة الموصل (٧٧) .

وصرح رشدى بك ان الحكومة التركية لم تر ضرورة فى احالة اى امر الى المحكمة وزعم ان السوالين اللذين احيلا سياسيان . ان رأى المحكمة الاستشارى لا يمكن ان يؤثر فى حقوق تركيا بموجب معاهدة لوزان أو ان يحوتر فى الدور الذى يلعبه المجلس بموجبها . ولم تعترف تركيا بالامعاهدة

نصت المادة ٨٤ على ان الدول (باستثناء تركيا) التى وزع عليها الدين ثمانى العام ملزمة خلال ثلاثة اشهر من دخول معاهدة لوزان حيز التنفيذ باعطاء مجلس الدين العثمانى العام ضمانا كافية لدفع ما عليها ، واذا لم تعط ضمانا كهذه خلال ثلاثة اشهر أو فى حالة عدم الاتفاق على كفاية الضمانة المعطاة فتخول كل دولة من الدول الموقعة على معاهدة لوزان بالالتجاء الى مجلس العصبة ، « ويخول المجلس بايداع جميع الايرادات » كما حددت الى منظمات مالية دولية موجودة فى البلدان (عدا تركيا) التى وزع الدين بينها « وسيكون قرار مجلس العصبة نهائيا » . ونصت المادة ١٠٧ على ان البضائع والمسافرين القادمين من تركيا أو ذاهبين اليها أو الى اليونان والمستعملين بمرورهم سكك الحديد الشرقية لا يخضعون الى أية رسوم أو ضريبة ولا الى رسميات خاصة بجوازات السفر أو الكمارك ويعين مندوب ينتخبه مجلس العصبة لتنفيذ هذه المادة (١٠٧) ، ومن واجب المندوب ان يقدم أية قضية تتعلق بتنفيذ شروط هذه المادة يعجز عن تسويتها الى مجلس العصبة لاصدار قرار فيها . وتتعهد تركيا واليونان « بتنفيذ اى قرار يصدر بأكثرية أصوات مجلس عصبة الامم » . ولتركيا واليونان الحق بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ معاهدة لوزان فى الطلب الى مجلس عصبة الامم ان يقرر ما اذا كانت هناك ضرورة فى استمرار سيطرة المندوب .
(77) *Official Journal*, 1925, p. 1380.

لوزان ومحاضر جلسات مؤتمر لوزان وشروط ميثاق عصبة الأمم الخاصة بصلاحيات المجلس • ومهما كان رأى المحكمة الاستشارى فالوفد التركى يعطى مقدما ان الرأى المذكور لا يتقصص كلمات اللورد كرزى ، وتركيا تعتبر ان بريطانيا اعطتها عهدا اقنعها بقبول المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وحين تكلم فتحى بك فى اجتماع ٣٠ ايلول ١٩٢٤ كانت فى فكره جميع تطورات القضية الماضية ومنها خطاب اللورد كرزى • وزعم ان المجلس الوطنى الكبير غير ملزم بأى عهد عدا القوانين التى ابرمها واما البيانات والتعهدات التى أعطتها الحكومة التركية والتى جاوزت مواد القوانين فلا تؤلف تمهيدات ملزمة • وزعم المندوب التركى انه وفقا لجوهر التحكيم يحدد دور الحكم حتما تحديدا واضحا ويوافق عليه مقدما اطراف النزاع ولذلك لا يمكن ان يقال ان امام مجلس العصبة قضية تحكيم (٧٨) •

وقد أكد ليوبولد ايمرى ان بيان توفيق رشدى بك بلغ حد التوصل من عهود فتحى بك التى قطعها على تركيا فى ٣٠ ايلول ١٩٢٤ فان كان الامر كذلك فعليه ان يقول بكل وضوح انه ما لم يسحب رشدى بك بيانه وما لم تجدد الحكومة التركية عهدها بوضوح وبدقة بقبول قرار المجلس مقدما فان تمهيدات وتأكيدات الحكومة البريطانية تنتهى ولا يبقى لها تأثير • ولكنه أمل ان تتفق الحكومة التركية مع الحكومة البريطانية فى هذا الامر كما فعلت فى ايلول ١٩٢٤ وذلك خلال الفترة التى تعطى فيها المحكمة رأياها الاستشارى فارضا ان جوابها سيخول المجلس صلاحيات أوسع من الوساطة • واذا لم تتفق الحكومة التركية فستكون الحكومة البريطانية حرة فى دراسة المقترحات التى تقدم •

ثم وافق المجلس على القرار الذى يلتزم فيه من محكمة العدل الدولية الدائمة اعطاء رأياها الاستشارى كما عرضته لجنة المجلس وذكر رئيس

(78) *Official Journal*, 1925, p. 1381.

المجلس الطرفين بتعدائهما عن الحالة الراهنة^(٧٩) .

الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الدائمة

فى ٢٣ ايلول ١٩٢٥ ارسل سكرتير عام عصبة الامم رسالة الى مسجل محكمة العدل الدولية الدائمة وارفق بها التماس مجلس العصبة عن الرأى الاستشارى وقرار المجلس المؤرخ فى ١٩ ايلول ١٩٢٥ وأكثر الوثائق التى أشار اليها القرار وخلاصة اجراءات المجلس . وقد رجا السكرتير العام المحكمة ان تبحث السؤالين فى اجتماع استثنائى ان أمكن لكى يتسلم المجلس جوابها مبكرا فيشرع فى بحث المشكلة فى اجتماعه الذى يبدأ فى ٧ كانون الاول ١٩٢٥ . وقد سأل المجلس رأى المحكمة وفقا للمادة الرابعة عشرة من ميثاق العصبة^(٨٠) .

فى ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت محكمة العدل الدولية الدائمة وأعلن رئيسها ان مجلس العصبة قرر فى ٩ ايلول ١٩٢٥ ان يسأل المحكمة رأىها الاستشارى فى خط الحدود بين تركيا والعراق - المدعو مشكلة الموصل ، وقد قررت المحكمة ان الظروف لا تمنعها من اعطاء الرأى المطلوب^(٨١) . ثم قرأ المسجل قرار مجلس العصبة وقال رئيس المحكمة ان التماس المجلس ارسل وفقا للمادة الثالثة والسبعين من قواعد المحكمة الى اعضاء العصبة والى الدول المذكورة فى ملحق ميثاق العصبة والى تركيا . وفى نفس الوقت أخبرت المحكمة اعضاء العصبة انه بناء على طبيعة القضية المقدمة واحتمال وجود علاقة لها بتفسير ميثاق العصبة فالمحكمة ترى من المفيد ان تصلها طلبات من الاعضاء لديها بمعلومات قد تلقى ضوء على القضية

(79) *Official Journal*, 1925, p. 1382.

(80) *World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 56-58.

(81) *World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 8-9.

موضوع البحث ، وقد اخبرت بريطانيا وتركيا بالموضوع وفقا لقواعد المحكمة^(٨٢) .

وقد استجاب حكومتان فقط لهذا الاشعار وهما بريطانيا العظمى وتركيا فقد ابرقت الحكومة التركية الى مسجل المحكمة قائلة انها لا ترى ضرورة تمثيلها في اجتماع المحكمة ولكنها لفتت نظر المحكمة الى البيانات السابقة التي اقيمت باسمها حول القضية المنظورة امامها . وكذلك ارسلت الحكومة التركية رسميا الى المحكمة بعض النسخ من الكتاب الاحمر التركي ومجموعة كاملة من قرارات ووثائق مؤتمر لوزان^(٨٣) . وذكر رئيس المحكمة ان الحكومة البريطانية قدمت للمحكمة المجموعة الرسمية من الوثائق المتعلقة بمؤتمر لوزان ومعهما مذكرة وملحقات ارسلت بواسطة مسجل المحكمة الى الحكومة التركية . وعبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في مد المحكمة شفها بمعلومات عن القضية وعينت لهذا الغرض السر دو كلاس هوك Sir Douglas Hogg المدعي العام والسر سسل هرست Sir Cecil Hurst مستشار وزير الخارجية القانوني والكساندر فاجيري Alexander Fachiri^(٨٤) . ذكر السر دو كلاس وجهات نظر الحكومة البريطانية في اجتماع المحكمة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول واجتماعها في اليوم التالي^(٨٥) . واعلن رئيس المحكمة ان المحكمة تحتفظ بحقها في ان تطلب عند الضرورة معلومات أخرى من الحكومات والمنظمات الدولية عن القضية التي امامها^(٨٦) .

وفي ٢١ تشرين الثاني اجتمعت المحكمة لاعطاء رأيها الاستشاري عن

(82) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, p. 9.

(83) Ibid., pp. 9-10.

(84) Ibid., p. 10.

(٨٥) انظر وجهات نظر بريطانيا التي احتوتها المذكرة وخطاب السر دو كلاس هوك في الفصل السابع أدناه .

(86) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 10-11.

القضية التي قدمت اليها بقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ٢١ ايلول ١٩٢٥ وذكر الرئيس ان قد اعطيت الحكومتان وقتا كافيا لاستماع ما عندهما ثم قرأ رأى المحكمة الاستشاري وقرأ المسجل النص الانكليزي لخلاصة الرأي^(٨٧).

قسم الرأي الاستشاري الى اربعة اقسام : في القسم الاول لخصت المحكمة تاريخ النزاع من الحرب العالمية الاولى الى التماس مجلس العصبة للرأي الاستشاري^(٨٨) . وفي القسم الثاني فسرت المحكمة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وعلاقتها بصلاحيات مجلس العصبة^(٨٩).

وفي القسم الثالث ناقشت المحكمة مواد ميثاق العصبة ومواد معاهدة لوزان المتعلقة باجراءات مجلس العصبة^(٩٠) . وفي القسم الرابع ذكرت المحكمة استنتاجاتها وأجوبتها عن السؤالين اللذين قدمهما المجلس . وقد قالت المحكمة ان القرار الذي يصدره مجلس العصبة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ملزم للطرفين المنيين ويكون تحديدا باتا لخط الحدود بين تركيا والعراق ، واعلنت المحكمة ثانيا وجوب اخذ القرار بتصويت اجماعي ويشترك الطرفان المتنازعان في التصويت ولكن صوتهما لا يحسبان لفرض الاجماع .

مناقشة مجلس العصبة لرأي المحكمة الاستشاري

في ٨ كانون الاول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة وحضر الاجتماع منير بك ممثل تركيا ، وقرأ اوستن اوندين المقرر تقريره لخص فيه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الدائمة وطلب من المجلس الموافقة على

(87) World Court, Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, pp. 12-13.

(88) World Court, Series B., No. 12, 1925, Collection of Advisory Opinion, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne (Frontier between Turkey and Iraq), pp. 6-18.

(89) Ibid., pp. 18-28.

(90) Ibid., pp. 28-32.

(٩٠) انظر مناقشة المحكمة لصلاحيات واجراءات مجلس العصبة في الفصل السابع أدناه .

رأى المحكمة^(٩١) .

اعطى اميرى ممثل بريطانيا تأكيدات حكومته بقبول قرار المجلس .
وكرر منير بك وجهات نظر تركيا عن التماس المجلس للرأى الاستشارى
وصرح ان الجمهورية التركية غير ملزمة برأى المحكمة الاستشارى وقال أنه
بالرغم من ان الحكومة التركية امدت المحكمة بالمعلومات وأجابت عن بعض
النقاط التى اثارها المحكمة فقد اعطى الرأى الاستشارى بعد سماع طرف
واحد من طرفى النزاع وكانت المحكمة تحت تأثير حجج طرف واحد يجلس
احد مواطنيه كقاض فى المحكمة^(٩٢) . واحتراما نبداً امتنعت الحكومة التركية
من التصويت على احوالة القضية الى المحكمة ، وهكذا لم تسمع المحكمة بيانات
الحكومة التركية وكان من المحتمل ان تلقى ضوء على بعض النقاط التى بقيت
غامضة^(٩٣) . وختم منير بك خطابه بطلبه من المجلس ان يلعب دور الوسيط
والموفق الذى خولته اياه معاهدة لوزان وميثاق العصبة^(٩٤) .

وقد أعلن أوستن اوندن ان من واجب المجلس ان لا ينسى مهمته في
المصالحة وان لا يلجأ الى اصدار قرار الا عند فشله في التوفيق والمصالحة وقال
انه يعتقد ان جميع أعضاء المجلس يؤيدونه في هذه النقطة .

ثم طلب الرئيس من المجلس ان يشرع بالتصويت بالموافقة على رأى
المحكمة الاستشارى أو برفضه . وصرح منير بك مرة ثانية أنه لاجل ان
يكون التصويت فعالاً يجب ان يكون اجماعياً بما في ذلك صوتا بريطانيا وتركيا
ولكن المقرر حكم بعدم ادخال صوتى بريطانيا وتركيا . فسأل منير بك المقرر
على أية مادة من مواد ميثاق العصبة بنى رأيه ، فأجاب المقرر أنه يجب معالجة
هذه القضية بنفس الطريقة التى يعالج بها النزاع الاصلى ، فقال منير بك
لا يمكن الموافقة على هذا الرأى الا اذا قبل رأى المحكمة الاستشارى بالاجماع
ولكن المقرر ذكر أنه لم يقتنع بملاحظات منير بك .

(91) *Official Journal*, 1926, pp. 120-121.

(92) *Official Journal*, 1926, p. 121.

(93) *Ibid.*, pp. 121-122.

(94) *Ibid.*, p. 122.

من أجل التصويت المطلوب ارتأى الرئيس ان المجلس يستطيع تطبيق القاعدة المذكورة في ميثاق العصبة لتنظيم قضايا الاجراءات ، فانه بموجب الميثاق لا تعد أصوات أطراف النزاع لغرض الحصول على الاجماع^(٩٥) . فأكد مير بك ان قضية الدور الذي منحه معاهدة لوزان للمجلس ليست بقضية اجراءات (أصول) ولم تعتبر كذلك لا من المحكمة ولا من المجلس نفسه . فقال الرئيس انما يبحث المجلس قضية العمل الذي سيتخذ كنتيجة للرأى الاستشارى ، ثم صرح مير بك انه اذا رفض المجلس وجهة نظره وشرع بالتصويت من دون أخذ صوت الحكومة التركية فانه مضطر ان يعلن ان الحكومة التركية تصرفت على أساس ان التوصية التى يتقدم بها المجلس هى القرار المطلوب ، ولما ابرم المجلس الوطنى الكبير التركى المادة الثالثة من معاهدة لوزان فهم معنى المادة على ضوء نصها وعلى ضوء محاضر جلسات مؤتمر لوزان ، ولذلك اشتركت الحكومة التركية ووفدها في المفاوضات بغية الوصول الى حل بالمصالحة والتوفيق ، ولكن الوفد التركى غير مخول لتسوية القضية بالتحكيم ولا للدفاع عن قضية تركيا أمام حكم .

وقد اقترح الرئيس تأجيل الاجتماع لمدة ساعة فأجل . ولما استؤنف الاجتماع قال الرئيس ان المجلس سمع تقرير اوستن اوندن الذى ارتأى قبول رأى المحكمة الاستشارى وسمع اعتراضات المندوب التركى على طريقة التصويت ، ومن الضرورى ان يشرع المجلس بالتصويت لتسوية المشكلة ، وكرر رأيه أنه وفقا لتعريف القضايا الاجرائية (الاصولية) المذكور في ميثاق العصبة يجوز للمجلس ان يقرر بأكثرية بسيطة لانه لا يوجد شيء في رأى المحكمة الاستشارى يتناول المشكلة الاساسية بصورة مباشرة ، فقد تناول رأياها قضايا صلاحيات المجلس التى عرفها المجلس مرارا بأنها قضايا أصولية ، وقال الرئيس انه يرى ان يبع المجلس قاعدة اشد تحفظا وفقا لمبدأ المادة

(95) *Ibid.*, pp. 126-127.

(96) *Official Journal*, 1926, p. 127.

الخامسة عشرة من الميثاق التي نصت على التصويت الاجماعي مع عدم احتساب أصوات اطراف النزاع . ثم وضع الرئيس القضية بالتصويت فوافق المجلس بالاجماع على تقرير اوستن اوندن في قبول رأى المحكمة الاستشارى ماعدا المندوب التركي .

وقال منير بك المندوب التركي انه يأسف لرفض المجلس للملاحظات واظهر دهشته من اصرار المجلس على تسوية المشكلة فورا بالرغم من اظهار المقرر اعتقاده بأن المجلس سيستمر على عمله فى الوساطة والمصالحة وقال أنه يعتبر تصويت المجلس كتوصية لا كقرار وذكر انه سيخبر المجلس الوطنى الكبير التركى عن التوصية . وسأل الرئيس منير بك عما اذا كانت المحكمة قد طلبت من تركيا مدها بالمعلومات الضرورية ، فأجاب المندوب التركى ان المحكمة طلبت بعض المعلومات عن بعض النقاط فقط وان الحكومة التركية اجابت لمجرد المتجاملة ومع كل التحفظات^(٩٧) . وقال اوستن اوندن عندما يصدر المجلس قراره لا يفكر بنسيان واجباته كوسيط . ثم اعلن الرئيس تأجيل المناقشة واستمرار لجنة المجلس فى عملها^(٩٨) .

فى ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ ارسل توفيق رشدى بك رسالة الى السكرتير العام يذكره بالبيان الذى فاه به المندوب التركى من ان قرار المجلس بالموافقة على رأى المحكمة الاستشارى يجب ان يؤخذ باجماع اصوات الاعضاء الحاضرين فى الاجتماع وفقا للمادة الخامسة من ميثاق العصبة . و اشار رشدى بك الى ان المندوب التركى قد صوت ضد قبول القرار وان الموافقة على رأى المحكمة الاستشارى بأراء أعضاء المجلس الآخرين لا تشكل قرارا وفقا للميثاق^(٩٩) واستشهد بالاستاذ القانونى جليير جيديل^(١٠٠) ، الاستاذ فى كلية

(97) *Official Journal*, 1926, p. 128.

(98) *Ibid.*, p. 129.

(99) *Ibid.*, p. 145.

(100) Gilbert Gidel, *Consulation sur l'Article 3, Paragraphe 2, du Traité de Lausanne Concernant la Frontiere entre la Turquie et l'Irak*, pp. 29-31.

حقوق باريس وفي مدرسة العلوم السياسية الذي فسر المادة الخامسة من الميثاق بأنها تعني حتما ان قرار المجلس يجب ان يؤخذ باجماع اصوات العصبة الحاضرين في الاجتماع مادام هذا الامر لا يعتبر اصوليا . وذكر رشدي بك في رسالته ان الوفد التركي حافظ على رأيه من دون تغيير . وبما ان المجلس وافق على رأى المحكمة الاستشاري وبما ان الوفد التركي غير مخول في تمثيل تركيا الا اذا عمل المجلس وفقا للمادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة فانه يأسف لعدم قبول دعوة المجلس لمناقشة تقرير الجنرال ليدونر ، ولو كانت تعليماته تسمح له لحضر (١٠١) .

تقرير الجنرال ليدونر

في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ سمع المجلس تقرير الجنرال يوهان ليدونر . وقد ذكر أنه في يوم ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ اجتمعت لجنة المجلس الفرعية في السفارة الاسبانية في باريس وحضر الاجتماع نائب السكرتير العام لعصبة الأمم هو وزملاؤه . وقد اخبرته اللجنة الفرعية في حينه ان واجباته تنحصر في اجراء تحقيق في المنطقة الواقعة جنوبى خط بروكسل لان الحكومة التركية رفضت دخول ممثل المجلس الى المنطقة الواقعة شمالى الخط المذكور (١٠٢) ، وذكر أنه اعطى حرية العمل كاملة عن مدى واجباته وعن وسائل اجراء التحقيق ، كما تركت له الحرية في جعل الحوادث السابقة موضوع تحقيق اضافي .

وفي بغداد وضع السر هنرى دويس المندوب السامي البريطاني في العراق تحت تصرف بعثة ليدونر كل المراسلات والوثائق الاخرى المتعلقة بالحوادث التي وقعت على طول خط بروكسل مع اجوبة الحكومة البريطانية على الاحتجاجات التركية (١٠٣) . وبعد دراسة الوثائق واخذ بمض الايضاحات

(101) *Official Journal*, 1926, p. 145.

(102) *Ibid.*, pp. 145, 302.

(103) *Ibid.*, p. 302.

من المندوب السامي سافرت بعثة ليدونر الى مدينة الموصل ووصلتها في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٥ • وفي الموصل بحثت البعثة في ظروف الحوادث وحصلت على معلومات أخرى من السلطات البريطانية والعراقية المحلية • ولأجل الحصول على فكرة واضحة عن جميع حوادث الحدود قرر الجنرال ليدونر ان يذهب مع مساعديه الى منطقة الحدود الى زاخو وإلى الاماكن الواقعة جنوبى خط بروكسل مباشرة ، وطلع مرتين فوق الخط يصحبه العقيد رودولف ياك • وقد ذكر الجنرال ليدونر أنه توصل الى النتائج الآتية :

١ - لم تكن الهجمات التى يقوم بها رؤساء العشائر والقرى غريبة • ففى تلك المنطقة الجبلية يحمل الاسلحة جميع السكان الذكور تقريباً ، والعشائر غالباً ما تتخاصم واحياناً يهاجم بعضها بعضاً فى اراضى دولتهم نفسها ولم يكن خط بروكسل خطاً طبيعياً فقد كان فى بعض اقسامه خالياً ويمكن اجتيازه بسهولة • فالظروف اذن ملائمة لأعمال العصابات •

٢ - كانت الحكومة البريطانية قد ذكرت فى احتجاجاتها اسماء بعض القرى التى تحتلها مراكز ودوريات تركية • وقد زار ليدونر بصحبة اثنين من المندوبين البريطانيين والعقيد ياك قرى الحدود فوجد ان الخرائط المتبصرة لا تمثل المنطقة تمثيلاً دقيقاً • وباستعمال وصف خط بروكسل استطاعوا ان يثبتوا الخط ، فلما علمت السلطات التركية المحلية بهذه الحقيقة لم يبق أى مركز تركى جنوبى خط بروكسل (١٠٤) •

٣ - اما عن طيران الطائرات البريطانية فوق الحدود فذكر الجنرال ليدونر أنه لم يكن فى مركز يسمح له بإبداء رأى رسمى لانه لم يستطع التحقيق فى المنطقة التركية • ومن السهل نوعاً ما ان يقرر الجالس فى طائرة ما اذا كانت الطائرة فى شمال او فى جنوب نقطة ما ولكن من الصعب كثيراً ان يقرر المرء من على الارض موقع الطائرة الحقيقى بسبب علو وسرعة

الطيارة • ومن المحتمل ان الانراك اعتبروا بعض قرى الحدود الواقعة جنوبى
خط بروكسل بأنها فى شماله • وكانت الطائرات البريطانية تطير مرارا جنوبى
الخط المذكور (١٠٥) •

٤ - كان فى قضاء زاخو وقت زيارته ٣٠٠٠ مسيحي مشرد ، وكانت
تصل جماعات متفرقة كل يوم الى العراق وقد جاء هؤلاء اللاجئين من المنطقة
الواقعة بين خط بروكسل والخط الذى تطالب به الحكومة البريطانية ، كما جاء
بعضهم من القرى الواقعة شمالى الخط الاخير • وكان بين اللاجئين بعض
المسلمين (١٠٦) • وقد قامت لجنة فرعية بتحقيق مفصل وحيادى بين اللاجئين
لمدة أربعة أيام ، وقد قابلت على انفراد اناسا من مختلف القرى ومن مختلف
الطبقات الاجتماعية ومن شتى الاعمار ومن الرجال والنساء ، كما قابلت بعض
الاشخاص مباشرة حين وصولهم من اماكن تشريدهم وقبل اتصالهم مع
السلطات العراقية أو مع مواطنيهم الذين سبقوهم الى العراق (١٠٧) • وقد
ذكر اللاجئون ان الجنود الانراك تحت امرة ضباطهم احتلوا القرى وجمعوا
الاسلحة وفرضوا غرامات باهضة جدا وطلبوا نساء ، ثم نهبوا البيوت وارتكبوا
ضد السكان فضائع عنيفة الى حد المذابح • وكان تشريدهم بالجملة
وقد سيقوا الى مناطق بعيدة عن خط بروكسل • وفى اثناء سوقهم سقط
بضعة اشخاص مرضى فتركوا وبعضهم مات من الجوع والبرد • أما الذين
وصلوا الى العراق فكانوا فى حالة يرثى لها فقد كانوا مجردين من وسائل
عيش الكفاف • وبالرغم من مساعدات الحكومة العراقية والمساعدة المالية
التي قدمتها بعض المؤسسات والاشخاص فى انكلترا فلا يزال وضعهم
محزنا • وذكر الجنرال ليدونر ان بعثته لم تستطع ان تتحقق من أسباب
التشريد الحقيقية ولم تصلها أية ايضاحات من السلطات التركية (١٠٨) •

(105) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.

(106) *Official Journal*, 1926, pp. 303-304.

(107) *Ibid.*, pp. 304, 305-308.

(108) *Official Journal*, 1926, p. 304.

بعد ما انتهى الجنرال ليدونر من قراءة تقريره امام مجلس العصبة ذكر أنه أمر اثنين من مساعديه العقيد رودولف ياكوبس السكرتير هـ ماركوس بالبقاء في الموصل حتى نهاية اجتماع المجلس لكي يستطيعا الحصول على المعلومات الضرورية وإرسالها الى المجلس اذا حدثت أية حادثة (١٠٦) .

قرار مجلس العصبة التحكيمي

في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ اجتمع مجلس العصبة مرة أخرى ، وقد دعا الرئيس المندوب التركي للجلوس مع الاعضاء ولكنه كان غائبا ، فقرأ السكرتير العام للمجلس رسالة كان قد تسلمها من رشدي بك وعليها تاريخ اليوم نفسه ، وقد ذكر في الرسالة انه تسلم في الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء الدعوة لحضور اجتماع المجلس الذي سيعقد في السادسة مساء مع نسخة من تقرير مطول يقرأ في الاجتماع ، وكرر بيان منير بك الذي ألقاه في ٨ كانون الاول وأشار الى ان جميع الاقتراحات التي قدمها في الماضي للوصول الى اتفاق وتسهيل دور المجلس كوسيط وموفق لم تؤد الى أية نتيجة . وبما ان المجلس قرر ان لا يعمل كوسيط أو موفق فانه مضطر ان يخبر السكرتير العام ان مقترحاته السابقة أصبحت ملغاة . وختم رشدي بك رسالته بالتأكيد على ان حقوق سيادة تركيا على جميع ولاية الموصل لا تزال على حالها .

وقد اوضح السكرتير العام أنه لم يتقرر موعد اجتماع المجلس الا في صباح ذلك اليوم ، وقد وصلت الدعوة للاجتماع الى الفندق الذي يقيم فيه الوفد التركي في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ولكن المندوبين الرئيسيين التركيين لم يكونا في الفندق حيث قد ارسلت الدعوة تلفونيا الى القنصلية التركية حيث كان المندوبان يقومان بزيارة ، وذكر انه ارسل مسودة التقرير الى الوفد التركي وان الرسول سلم التقرير يدا يدا الى المندوبين الرئيسيين

فى الساعة الرابعة والدقيقة العشرين مساء حين دخولهما الفندق^(١١٠) . وقد أسف الرئيس لعدم حضور المندوب التركى ، وقال ان عدم حضوره لا يمنع المجلس من انجاز الواجب المحدد له فى المادة الثالثة من معاهدة لوزان^(١١١) . ثم قدم اوستن اودن تقريراً لخص فيه المشكلة من مؤتمر لوزان الى اجتماع المجلس فى ٨ كانون الاول ١٩٢٥^(١١٢) وقال لقد قام المجلس بواجبه فى المصالحة وفقاً لروح ميثاق العصبة ، فقد اعطى المجلس الطرفين فى كل مرحلة فرصة لابتداء الاقتراحات أو الطلبات التى يمكن استعمالها كقاعدة للمفاوضات والاتفاق . وبعد تسلم المجلس رأى المحكمة وقراره وقبل الوصول الى قراره المطلوب شعر أنه ملزم بطلب مقترحات الطرفين مرة أخرى فلم يصل الى لجنة المجلس من أى من الطرفين أى اقتراح يصلح كنقطة ابتداء لوساطات أخرى فى سبيل تسوية ودية .

وقال المقرر ان المجلس ملزم بالتمسك بحقه المطلق فى اصدار قرار وهو حق يجب ان يستفيد منه عند الضرورة ، فلما فشل فى الوصول الى حل وذى وجد نفسه مضطراً لاستعمال السلطة التى منحتها اياها معاهدة لوزان^(١١٣) . وسيكون قرار المجلس ، وفقاً لرأى المحكمة ، ملزماً للطرفين ويشكل تحديداً نهائياً لخط الحدود بين تركيا والعراق . و اضاف المقرر انه وفقاً للمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان تنازلت تركيا عن حقوقها فى الاراضى الواقعة خارج الحدود التى عينتها معاهدة لوزان وان تنازل تركيا لم يؤجل الا الى الوقت الذى تقرر فيه الحدود ، ويصبح هذا التنازل فعالاً بموجب قرار المجلس الملزم . وأكد اوستن اودن انه لم يمكن ان يبنى قرار المجلس على أساس أقوى من تقرير لجنة التحقيق التى قامت بتحقيقاتها المضنية بأمانة اتنى عليها الطرفان . ثم قرأ نتائج اللجنة النهائية .

(110) *Official Journal*, 1926, p. 187.

(111) *Official Journal*, 1926, p. 188.

(112) *Ibid.*, pp. 188-189.

(113) *Official Journal*, 1926, p. 189.

وقال المقرر ان لجنة المجلس تعترف بان حل النزاع بانصاف لن يكون الا باتباع الخطوط الرئيسة لنتائج اللجنة النهائية . وقد وزنت مزايا ومثالب كل الحلول المقترحة بناية تامة مع آراء ومعلومات اللجنة الاخرى وبنتيجة تلك الدراسة توصلت لجنة المجلس الى ان هناك حلين ممكنين : (١) الحاق كل المنطقة الواقعة جنوبي خط بروكسل بالعراق (٢) تقسيم المنطقة المتنازعة بخط يمتد في انغالب مع مجرى نهر الزاب الصغير^(١١٤) . أنه بسبب تعقد المشكلة الشديد وبسبب مسؤوليات العصبية الخاصة فقد استشار اعضاء اللجنة زملاءهم فظهر لها ان الحل الاول افضل^(١١٥) .

وتد طلب المقرر من المجلس دراسة مسألة استمرار النظام المتفق عليه في معاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق لمدة خمس وعشرين سنة ، مع اعتبار تعهد بريطانيا الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ كشرط اساسي . ولتحقيق هذه الغاية يجب عقد معاهدة جديدة بين الحكومتين البريطانية والعراقية . وكانت اللجنة قد سألت المندوب البريطاني عن الوقت الذي تحتاجه حكومته لتقديم المعاهدة الجديدة لمجلس العصبية فأجاب خلال ستة أشهر . واذا وافق المجلس على توصيات اللجنة بمنح الاكراد بعض الضمانات في الادارة المحلية فعليه ان يطلب من الحكومة البريطانية ان تخبره عن التدابير التي ستخذها ، وعلى المجلس أيضا ان يطلب من الحكومة البريطانية تحقيق التوصيات الخاصة التي اقترحتها لجنة التحقيق^(١١٦) .

واقترحت اللجنة على المجلس ان يوافق على قرار ذي أربع مواد :

١ - يجب اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق .

٢ - يجب دعوة الحكومة البريطانية لتقديم للمجلس معاهدة جديدة مع

(114) *Official Journal*, 1926, p. 190.

(115) *Ibid.*, pp. 190-191.

(116) *Official Journal*, 1926, p. 191.

العراق تضمن استمرار نظام الانتخاب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو
محدد بمعاهدة التحالف الموقعة بين بريطانيا العظمى والعراق وتمهد الحكومة
البريطانية الذي وافق عليه المجلس في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ مالم يقبل العراق
الى العصبة بموجب المادة الاولى من الميثاق قبل انتهاء هذه المدة . وحالما يخبر
المجلس خلال ستة أشهر ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ بتنفيذ هذا
الشرط ، على المجلس ان يعلن ان قراره اصبح نهائيا وان يبين التدابير المطلوبة
لضمان تخطيط خط الحدود على الارض .

٣ - يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم الى المجلس التدابير
الادارية لتأمين الضمانات للاكراد .

٤ - يجب دعوة الحكومة البريطانية لان تطبق توصيات اللجنة
الخاصة (١١٧) .

ثم قال رئيس المجلس اذا لم يكن لدى الاعضاء ملاحظات على تقرير
لجنة المجلس فسيشرع بأخذ الاصوات ، وذكر الاعضاء انه وفقا لرأى المحكمة
الاستشاري يجب اخذ قرار المجلس بالاجماع لكي يكون نافذا ولا يحسب
صوتا بريطانيا العظمى وتركيا . وقد أخذت الاصوات بقراءة الاسماء موافق
المجلس على التقرير بالاجماع .

ثم شكر اميرى المجلس ولجنة التحقيق والجنرال يوهان ليدونر واعضاء
بعثته . وأكد اعتقاده بأن القرار المبني على اساليب امينة ومحايدة يساعد على
بناء فقه التسويات السلمية في العالم ويقوى سلطة عصبة الامم (١١٨) . وقال
ان الحكومة البريطانية تأسف لعدم استطاعة المجلس قبول اقتراحها في تعديل
خط الحدود ، ولكن الحكومة البريطانية اصاله عن نفسها ونيابة عن العراق
تقبل قرار المجلس وستعمل بموجبه . وواعد اميرى بتقديم معاهدة جديدة
بين بريطانيا العظمى والعراق بأقرب وقت وبتقديم اقتراحات لتطبيق توصيات

(117) *Official Journal*, 1926, pp. 191-192.

(118) *Ibid.*, p. 192.

لجنة التحقيق عن الادارة المحلية للمناطق الكردية في العراق وتطبيق توصياتها الخاصة . وقد لاحظ ايضاً ان قرار المجلس لم يذكر شيئاً عن المحافظة على الحالة الراهنه الى ان يصبح قرار المجلس نافذاً وقد افترض ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان تبقى نافذة كل النفاذ في الزام الطرفين باحترام الحالة الراهنه .

ثم قرأ رئيس المجلس بياناً باسم زملائه حث فيه المجلس الطرفين على الوصول الى اتفاق ودي لوضع نهاية للتوتر القائم بينهما ولضمانه تقوية أسس السلام وهو الهدف الاساسي لعصبة الامم .

ثم شكر السر اوستن جيمبلن وزير الخارجية البريطانية الرئيس والمجلس ، وقرأ بياناً باسم الحكومة البريطانية تذكر فيه انها لا رغبة لها في اتخاذ موقف صلب تجاه تركيا ؛ لقد كان من المستحيل في الماضي ايجاد أساس مشترك لبحث اتفاقية مع الحكومة التركية الى ان اعلن المجلس قراره . والحكومة البريطانية الان مستعدة لبحث أي اقتراح تقدم به الحكومة التركية يتفق مع واجب بريطانيا كدولة متدبة تحمي مصالح الشعب العراقي⁽¹¹⁹⁾ .

(119) *Official Journal*, 1926, p. 193.

الفصل السادس

التسوية النهائية لمشكلة الموصل

الحق بقرار مجلس عصبة الأمم المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ انقضى باعطاء ولاية الموصل الى العراق شرط يوجب على بريطانيا العظمى والعراق الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق خمسا وعشرين سنة . فبعد اذاعة قرار المجلس ابرق عبدالمحسن السعدون رئيس وزراء العراق وزير خارجيته حالا الى رئيس وزراء بريطانيا يخبرهم ان العراق مستعد للمفاوضات من أجل عقد المعاهدة الجديدة المقترحة . ولذلك هيأت الحكومة البريطانية مشروع معاهدة وارسلته الى المندوب السامي البريطاني في العراق لكي يحيله الى الحكومة العراقية .

المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦

وقد نصت المادة الاولى من المعاهدة المقترحة على ان معاهدة التحالف لسنة ١٩٢٢ تبقى نافذة لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ ما لم يصبح العراق قبل انتهاء هذه المدة عضوا في عصبة الأمم وتبقى الاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ نافذة للمدة نفسها . ونصت المادة الثانية على ان الطرفين المتعاقدين يدرسان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . ونصت المادة الثالثة على انه عند انتهاء المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ (أي في ٥ آب ١٩٢٨) وفي فترات اربع السنوات التالية حتى تنتهي مدة الخمس والعشرين سنة أو حتى دخول العراق في عصبة الأمم ستأخذ الحكومة البريطانية بنظر

الاعتبار مسألتين : (١) ما اذا كان من الممكن لبريطانيا العظمى ان تلح في قبول العراق في عصبة الامم (٢) واذا كان ذلك غير ممكن ما اذا كان من الواجب تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بسبب تقدم العراق أو لاي سبب آخر (١) .

وقد وافقت الوزارة العراقية على مشروع المعاهدة بالنسبة لمدتها ولكنها عارضت تمديد مدة الاتفاقيات الملحقه للمدة نفسها لانها تنظم العلاقات بين الطرفين وحدهما ولا علاقة لهما بقرار مجلس العصبة . واقترحت الوزارة عقد اتفاقية خاصة لتحديد فترة الاتفاقيات بالمدة التي ذكرها بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وتعديل الاتفاقيات حالا بروح العطف والسخاء الذي وعد به المندوب السامي البريطاني أمام المجلس التأسيسي العراقي في ربيع ١٩٢٤ [ووفقا لوعده ليوبولد ايمري وزير المستعمرات البريطاني حين زيارته للعراق في ربيع ١٩٢٥ بشرط ان يعاد النظر فيها كل أربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة . وطلبت الحكومة العراقية ان تتمتع الحكومة البريطانية في الاتفاقية الخاصة ان تلح على قبول العراق في عصبة الامم واذا رفضت الدسبة فأن تلح على ذلك كل أربع سنوات خلال فترة الخمس والعشرين سنة المقررة في المعاهدة الجديدة .

وقد رفض المندوب السامي البريطاني طلب العراق للتعديل وكتب الى الملك فيصل انه يوجد مجالان للاختيار فقط : أما قبول العراق للمعاهدة كما كتبتها الحكومة البريطانية واما تسليم ولاية الموصل الى تركيا . وقد أصر الطرفان على رأيهما لذلك قدم رئيس الوزارة العراقية استقالته الى الملك فيصل وقد رفضها وحث الوزارة على قبول المعاهدة الجديدة ، فقبلتها يوم ١١ كانون

(١) أنظر المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ في :

League of Nations, *Treaty Series*, XLVII, pp. 419-430.

الثاني ووقعتها بعد يومين^(٢) .

عرضت المعاهدة الجديدة على مجلس النواب العراقي يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ ، وقد طلبت الحكومة واكثريتها الحزبية الموافقة على المعاهدة فوراً ولكن المعارضة طلبت احوالها الى لجنة مختصة . واعلن رئيس الوزراء ان ٤٢ عضواً من المجلس قدموا طلباً يطلبون مناقشة المعاهدة بصورة مستعجلة لان المعاهدة الحاضرة استمرار للمعاهدة السابقة . وطلب رئيس الوزراء ان تجرى المناقشة سرا فخرج المعارضون وعددهم ١٩ عضواً بزعماء ياسين الهاشمي . وبعد مناقشة سرية دامت ساعة ونصف الساعة وافق الاعضاء الحاضرون وعددهم ٥٨ على المعاهدة بالاجماع X وفي اليوم التالي وافق مجلس الاعيان العراقي على المعاهدة^(٣) . وقد عرضت المعاهدة على البرلمان البريطاني يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ وقبلت^(٤) . X

وفي ٢ آذار ١٩٢٦ ارسلت الحكومة البريطانية رسالة الى سكرتير عام عصبة الامم تقدم فيه المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ الى مجلس العصبة وتعلن انه مادامت المعاهدة نافذة تعتبر الحكومة البريطانية تعهداتها للمجلس التي قدمت في أول أيلول ١٩٢٤ ملزمة . ورجت المجلس ان يعلن ان المادة الثانية من قراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ اصبحت نهائية . وأرفقت برسلتها أيضاً مذكرة تناولت ادارة المناطق الكردية في العراق .

وقد بينت المذكرة ان نسبة عالية من الاكراد مستخدمون في وزارات العراق المالية والداخلية والعديلية في المناطق الكردية وغير الكردية بمونسية

(٢) الحسنى ، تاريخ العراق السياسى الحديث ، الجزء الثانى ، ص

ص ١٠٥ - ١٠٨ ؛

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٥ ، (بغداد ، مطبعة الحكومة ١٩٢٦) جلسة

٢٩-١٢-١٩٢٥ ص ص ١٢١ - ١٢٣ .

(٣) العالم العربي ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(4) Debates of the House of Commons, CXCI, Cols. 2167-2290.

عالية مماثلة من الاكراد مستخدمون في المصالح المختلفة • وللاكراد نصيب كامل في الحكومة المركزية أى عضوان من مجموع عشرين من مجلس الاعيان وأربعة عشر نائباً من مجموع ثمانية وثمانين ووزيران في الوزارة • وتوجد نسبة عالية جداً من الاكراد في الشرطة والجيش • وقالت المذكرة يوجد خمس وعشرون مدرسة في المناطق الكردية ، خمس منها مسيحية ، وتستعمل اللغة الكردية في ست عشرة مدرسة وتستعمل اللغتين العربية والكلدانية في خمس مدارس وتستعمل العربية في أربع وان الاكثرية الساحقة من المعلمين اكراد ويوجد عدد كبير من المعلمين الاكراد في المدارس غير الكردية (٥) •

اما ما يخص استعمال اللغة الكردية فقالت المذكرة ان اللغة الكردية لم تكن تستعمل قبل الحرب وان تطور اللغة المكتوبة كوسيلة للمراسلة يعود كله الى جهود الموظفين البريطانيين • ولم ينتشر استعمال اللغة الكردية المكتوبة حتى الآن في لواء الموصل ولكنها آخذة بالانتشار في لواء اربيل • وقد كان في السليمانية منذ بضع سنوات جريدة كردية موقد كان استعمال اللغة الكردية فيها للمراسلات الخاصة والرسية شائعاً بعض الوقت • وفي بغداد تنشر جريدتان كرديتان • وقد أكدت المذكرة ان الحكومة العراقية واصلت تشجيع اللغة الكردية الذي بدأته السلطات البريطانية •

وقد استشهدت المذكرة البريطانية بخطاب القاه رئيس الوزراء العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ قال فيه أنه يجب على الحكومة العراقية ان تمنح الاكراد حقوقهم وان يكون موظفهم من بينهم وان تكون الكردية لغتهم الرسمية • وقد ارسل رئيس الوزراء نص خطابه في منشور الى الوزارات ويطلب اليها تطبيق هذه السياسة • واستشهدت المذكرة بخطاب آخر ألقاه وكيل المندوب السامي البريطاني في مأدبة اقيمت في دار الاعتماد للاحتفال بتوقيع المعاهدة الجديدة فقد قال أنه يجب ان يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الاكراد على الفخر بكرديتهم لا تسيطهم وأكد ان هذه هي السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية • واستشهدت ايضا بالخطاب الذي

(5) *Official Journal*, 1926, p. 552.

ألقاء الملك فيصل في المأدبة نفسها حين قال ان من بين واجبات العراقي الصادق تشجيع اخيه الكردي العراقي على التمسك بعنسيته والاتحاق به في الانضمام تحت العلم العراقي^(٦) .

في ١١ مارت ١٩٢٦ وافق مجلس العصبة على مشروع قرار ينص على ان المجلس يعتبر المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ كافية لاستمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة وفق الشروط التي وضعها المجلس ولذلك يعلن المجلس ان قراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ أصبح نهائيا^(٧) . ووافق المجلس على النقاط الواردة في الرسالة البريطانية المؤرخة في ٢ آذار ١٩٢٦ وعلى المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ باعتبارها منفذة لشروط المدة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة^(٨) . ووافق المجلس على ان يرسل الى لجنة الانتدابات الدائمة المذكرة البريطانية المتعلقة بإدارة المناطق الكردية في العراق راجيا اياها تقديم ملاحظاتها عن الموضوع اذا رأت ذلك مناسباً . ووافق المجلس ايضا على ارسال نسخة من الفقرة الرابعة من قرار المجلس المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ المتعلقة بتوصيات لجنة التحقيق الخاصة الى لجنة الانتدابات الدائمة راجيا أخذها بنظر الاعتبار حين مناقشة التقارير السنوية عن العراق^(٩) .

الوضع على خط الحدود النهائي

لم تتخذ أية خطوات لتخطيط خط الحدود بعد ان اصبح نهائيا بين تركيا والعراق ، فاقترح السر اوستن جمبرلن ان يدخل مجلس العصبة وكييل رئيسه بتعيين ضابطين محايدين عند الضرورة لمواصلة المهمة التي انبثت بالجنرال يوهان ليدونر أولا ثم بنائيه ، وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح

(6) *Official Journal*, 1926, p. 553.

(7) *Official Journal*, 1926, pp. 502-503.

(8) *Ibid.*, pp. 548-549.

(9) *Official Journal*, 1926, p. 549.

يوم ١٨ آذار ١٩٢٦ ولكن لم ترسل بعثة جديدة^(١٠) . وفي خلال هذه الفترة واصل نائباً الجنرال ليدونر عملهما في تلك المنطقة . وفي يوم ١٢ نيسان ١٩٢٦ قدما تقريراً الى مجلس العصبة قالا فيه ان بعثتهما بقيت في الموصل بعد ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ لترى كيف يستقبل الاهلون قرار المجلس وللمراقبة وضع اللاجئين المسيحيين في منطقة گويان .

وقد ذكرت البعثة بان الفترة التالية لتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ امتازت بالهدوء التام داخل المنطقة وخارجها وقد استقبلت العناصر المثقفة من سكان العراق قرار المجلس بالحماسة واستقبلته الجماهير بالرضاء ولم تلاحظ البعثة أية بادرة من التذمر . وقد ذكرت البعثة بعض الامثلة عن شعور الاهلين مثل احتفاء الاهلين بالبعثة اينما حلت ودفع اهالى لواء الموصل ٩٩٪ مما بقي بذمتهم من ضرائب السنة المالية الماضية والستين السابقتين لها أيضاً^(١١) . وذكرت البعثة هجرة نايف بك من تركيا الى العراق وهو رئيس قبيلة كردية تصحبه أكثرية قبيلته وقدرها هذا الرئيس بخمسين الف شخص . وختمت تقريرها بقولها ان مسيحيي گويان واصلوا اجتياز خط الحدود بشكل جماعات صغيرة^(١٢) .

مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا

لقد روى منذ أوائل تشرين الاول ١٩٢٥ ان الحكومة التركية دعت الى خدمة العلم اربعة اصناف من المجندين وانها حشدت في جزيرة ابن عمر جيشاً مؤلفاً من أربع فرق مشاة وثلاث فرق خيالة . وفي الوقت نفسه ظهرت في الصحافة التركية اشارات بان تركيا لم تكن تستعد لحرب وانما تتخذ احتياطات للدفاع عن البلاد^(١٣) . وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ عقدت

(10) *Ibid.*, p. 538.

(11) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

(12) *Ibid.*, pp. 1040-1041.

(13) *Current History*, XXIII, p. 447; *The Times*, October 1, 1925; *The New York Times*, October 1, November 25, December 1, 1925.

الحكومتان التركية والسوفيتية اتفاقية تنص على حياد كل منهما في حالة تعرض أية حكومة منهما للاعتداء. وقد وصفت الصحافة الأوروبية تلك الاتفاقية بأنها جواب تركيا على قرار مجلس العصبة حول مشكلة الموصل وبأنها جواب روسيا على اتفاقيات لوكارنو .

وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٢٥ دعا مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية التركية المجلس العسكري الاعلى للاجتماع في انقرا تحت رئاسته وقد بحث هذا المجلس مشكلة الموصل وعلاقات تركيا مع روسيا. وقد ظهر ان المجلس قرر عدم طلب المساعدة من روسيا لان ذلك يؤدي الى دخول الجيوش الروسية الى تركيا ولصعوبة تعويض روسيا عن مساعدتها. وظهر أيضا ان المجلس قرر عدم محاولة ضم ولاية الموصل بالقوة^(١٥). وهكذا كان رد الفعل التركي السريع لقرار مجلس عصبة الأمم ، وقد بدا ان امل تركيا الوحيد هو الرأي العام البريطاني . واعتمد الزعماء الاتراك على الصحافة البريطانية ، وقد وصف مصطفى كمال باشا احدى الصحف البريطانية «بحليفتي» وذكر أحد رجال السياسة الاتراك ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني بطريقة تدعو للاعجاب للتسليم بمطالب الاتراك^(١٦) .

وقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة للمساومة ولتعويض تركيا بطريقة ما فقد أخبر ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية مجلس العموم في ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ أنه سيستقبل السفير التركي في لندن لبحث الموضوع ، وقد قابله مرتين وقرر ان يذهب السر رونالد لندسي السفير

(14) Reference Service on International Affairs, *European Economic and Political Survey*, 1, No. 8, December 31, 1925, p. 7.

(15) "Albert Howe Lybyer, "Turkish Reactions to Mosul Decision", in *Current History*, XXIII, p. 765, *The Times*, December 30, 1925; *The New York Times*, December 31, 1925.

(16) *The Times*, December 3, 1925, January 9, 1926.

البريطاني في تركيا من القسطنطينية الى انقرا لتبادل وجهات النظر مع الزعماء الاتراك^(١٧) .

وقد أبدت الحكومة التركية رأيها بأن مشكلة الموصل لم يقرر بشأنها شيء وانها لا تزال مفتوحة . فلم تعترف بقرار مجلس العصبة وزعمت أنه لم تجر محاولة ما لايجاد حل لها^(١٨) . وبالإضافة الى ذلك حاولت تركيا ان تساوّم فقد سلمت الحكومة التركية وجهة نظرها الى ممثل جريدة التايمس اللندنية ، وذكرت ان لجنة تحقيق عصبة الأمم كانت مستعدة لجعل الزاب الصغير خط حدود ، وهذا في رأي الحكومة التركية اقتراح عادل وانها مستعدة للتنازل عن أكثر من هذا لانها تطلب مدينة الموصل وحدها ويجوز ان تعطى بقية الولاية للعراق . وادعت الحكومة التركية ان هذا الاقتراح عرض في مؤتمر القسطنطينية^(١٩) .

وقد هدد البريطانيون تركيا بصورة غير مباشرة . فقد أشارت الصحافة البريطانية المحافظة الى أنه في حالة حدوث تصادم بين تركيا وبريطانيا بسبب ولاية الموصل فلن تبقى ايطاليا واليونان وحتى بلغاريا من دون تدخل بل ستجد فيها فرصة مفيدة ومشروعة لتحقيق اطماعها في آسيا الصغرى^(٢٠) . وفي أواخر كانون الاول ١٩٢٥ زار السر اوستن چمبرلن ايطاليا وقد أذيع أنه تبادل وجهات النظر مع بنيتو موسوليني الدكتاتور الايطالي في رابالو عن القيام ببعض الاعمال في حالة وقوع بعض الحوادث . وقد ألقى موسوليني سلسلة من الخطب عن ضرورة توسع ايطاليا فيما وراء البحار وزار طرابلس الغرب في منتصف نيسان ١٩٢٦ . وقد اوجد هذا النشاط

(17) *Ibid.*, December 23, 1925, January 6 and 27, 1926:
The New York Times, December 23, 1925, January 6, 1926.

(18) *Official Journal*, 1926, p. 503 (footnote).

(19) *The Times*, January 1, 1926.

(20) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'," in *The Labour Monthly*, VIII, p. 479.

وهذه الاشارات في تركيا مخاوف عن احتمال وقوع الحرب^(٢١) . وفي الوقت نفسه حاول البريطانيون اغراء تركيا فعرضوا عليها قرضا بمبلغ عشرين مليون دينار في لندن مع تخفيض كبير في الدين العثماني وذلك عند تقدير أملاك الدولة التي ستعطى للعراق ولكن الحكومة التركية رفضت هذا العرض . ولكن تركيا لم تستطع تحدى عصبة الأمم وبريطانيا العظمى الى ما لا نهاية . فقد دارت مفاوضات بين السر رونالد لندسي وتوفيق رشدي بك ونجحت ، وبموجبها وافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل الى العراق مقابل احداث تعديل بسيط في خط الحدود وحصة من نفط الموصل^(٢٢) .

المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦

في ١١ ايس ١٩٢٦ ارسل المندوب السامي البريطاني في العراق كتابا الى رئيس الوزارة العراقية عن المفاوضات التي دارت بين بريطانيا العظمى وتركيا وارفقه بمسودة معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى وتركيا والعراق . وقد وافقت الوزارة العراقية على المعاهدة الثلاثية وامضيت في انقرا يوم ٥ حزيران ١٩٢٦^(٢٣) .

وقد اعلن الفرقاء المتعاقبون في مقدمة المعاهدة انها عقدت « وفقا للمعاهدة التي امضيت في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بغية تسوية الحدود بين تركيا والعراق » وفيها اعترفوا باستقلال العراق وبملاقاته الخاصة ببريطانيا العظمى وذكروا رغبتهم في تجنب جميع الحوادث على الحدود^(٢٤) .

نصت المادة الاولى من المعاهدة على ان خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في جلسته

(21) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926; *The New Republic*, XIV, pp. 314-316.

(22) *Current History*, XXIV, p. 477; *The Times*, June 7, 1926.

(٢٣) الحسنى ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثالث ،

ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٢٤) أنظر نص هذه المعاهدة في
League of Nations, *Treaty Series*, LXIV, pp. 376-395.

المؤرخة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ (خط بروكسل) مع تعديل في الخط
جنوبي علامون وأشوتا بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق للأرض
العراقية بين هذين المكانين داخلا ضمن الحدود التركية .

ونصت المادة الرابعة على ان جنسية سكان الاراضي التي أعطيت للعراق
تنظم بالمواد ٣٠ - ٣٩ من معاهدة لوزان ويمكن استعمال حق الخيار لمدة
اثنى عشر شهرا ابتداء من دخول هذه المعاهدة طور التنفيذ ولكن تحتفظ تركيا
بحرية العمل في الاعتراف بخيار السكان الذين قد يختارون الجنسية التركية (٢٥)

ونصت المادة الرابعة عشرة على ان تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة
التركية لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمائة
من كل عائداتها من : (١) شركة النفط التركية عملا بالمادة العاشرة من
امتيازها للمؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥ (٢) الشركات أو الاشخاص الذين قد
يستغلون النفط عملا بأحكام المادة السادسة من الامتياز المذكور (٣) الشركات
الفرعية التي قد تؤلف عملا بأحكام المادة الثالثة والثلاثين من الامتياز نفسه (٢٦) .

ونصت المادة السادسة عشرة على تمهد الحكومة العراقية بمنع العفو
للاشخاص الذين قاموا بنشاط سياسي في مصلحة تركيا حتى التوقيع على هذه
المعاهدة . وقد تناولت المواد الاخرى علاقات حسن الجوار وتسليم المجرمين .

وفي اليوم الخامس من حزيران ١٩٢٦ نفسه ارسل المندوبان البريطاني
والعراقي الى المندوب التركي مذكرة اعترف الموقعون بانها جزء متمم للمعاهدة
يشيران فيها الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة ويخبرانه بأنه اذا رغبت
الحكومة التركية خلال اثنى عشر شهرا من بدء تنفيذ المعاهدة في تحويل
حصتها من العائدات تعلن الحكومة العراقية برغبتها وستدفع الحكومة العراقية
في خلال ثلاثين يوما من تلقاها الاعلان مبلغ خمسمائة الف جنيه استرليني .

(٢٥) نصت المادة الثلاثون من معاهدة لوزان على ان المواطنين
العثمانيين الساكنين في الاراضي التي فصلت عن تركيا يصبحون مواطنين
للدولة التي نقلت اليها تلك الاراضي . اما المواد ٣١ - ٣٦ فقد نظمت
حق الخيار ونقل الاقامة .

(٢٦) أنظر موضوع امتياز النفط في الفصل الثاني عشر أدناه .

ومن الجهة الأخرى فقد تم الاتفاق على ان الحكومة التركية تعهد بأن لا تتخلى عن منافعها من المائدات دون اعطائها الحكومة العراقية مقدما فرصة لاحرازها هذه المنافع لنفسها بشمن لا يزيد على ما يكون فريق ثالث مستمدا لنفسه .

وقد دخلت المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية طور التنفيذ يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ . وقد أصدرت الحكومة العراقية نظاما لتنفيذ المادة السادسة عشرة يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ فأطلق سراح ثلاثة مساجين سياسيين (٢٧) .

في ٧ حزيران ١٩٢٦ أخبر السراوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية مجلس الصبة بأن الحكومة البريطانية والعراقية والتركية توصلت الى عقد اتفاقية تضمن إقطاع جزء صغير جدا من الاراضى لان الحكومة التركية رأت من المهم ان يقع جميع الطريق بين علامون وأشوتا ضمن الحدود التركية وقد استجابت الحكومتان العراقية والبريطانية لطلب تركيا . وقد قدم للمجلس خارطتين تظهران التغير فى خط الحدود ورجا المجلس ان يقرر إقطاع الارض وقد وافق المجلس على الطلب البريطانى (٢٨) .

* * *

لقد طال أمد الجدل حول المشكلة بين تركيا وبريطانيا وكان من الممكن ان تحل فى وقت قصير بمفاوضات مباشرة بين العراق وتركيا وبريطانيا لو حسنت النيات . وقد ذكر C. J. Edmonds ، المستشار البريطانى لوزارة الداخلية العراقية فى عهد الانتداب ، فى كتابه *Kurds, Turks and Arabs* ان الجنرال جواد باشا المساعد التركى للجنة التحقيق الدولية اخبره مرة عن استيائه من موقف حكومته تركيا وقد طلب اليها اعطاءه فرفضت ، وفى رأيه ان حل المشكلة كان سهلاً بالمفاوضات المباشرة وقد أخطأت الحكومتان فى موقفهما من المشكلة (٢٩) .

(27) *British Report*, 1926, pp. 154-155.

(28) *Official Journal*, 1926, pp. 858-859.

(29) C. J. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs*, p. 424.

الفصل السابع

النواحي القانونية من مشكلة الموصل

خلال فترة ١٩٢٣-١٩٢٦ حين جرت محاولات شتى لحل مشكلة الموصل لجأ مندوبو تركيا وبريطانيا مرارا الى السوابق القانونية والى القانون الدولى لتأييد وجهات نظرهم . فمثلا أصرت تركيا مرارا فى حججها على ان ولاية الموصل كانت الى حين تنازلها عن حقوق سيادتها عليها فى ٥ حزيران ١٩٢٦ جزءا لا يتجزأ من أراضيها ، وقد أيدت لجنة التحقيق وجهة النظر التركية . ومن الجهة الثانية ادعت الحكومة البريطانية ان تركيا تنازلت عن حقوقها فى الولاية بمعاهدة لوزان وان مصير هذه المنطقة كان معلقا حتى قرر مجلس عصبة الأمم اعطاؤها للعراق . وقد أعطت محكمة العدل الدولية الدائمة رأيا الاستشارى فى سؤالين رفعهما اليها مجلس العصبة وهما عن صلاحية للمجلس واجراءاته وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وقد كتب بعض فقهاء القانون البارزون وبعض علماء القانون الدولى فى هذا الموضوع أيضا . هذ ويمكن تلخيص نقاط الجدل فى هذا الموضوع بالسؤالين اللذين احالهما مجلس عصبة الأمم الى محكمة العدل الدولية الدائمة .

الحجج البريطانية

عبرت الحكومة البريطانية عن وجهات نظرها فى الناحية القانونية من مشكلة الموصل فى المذكرة التى قدمتها الى محكمة العدل الدولية الدائمة بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٥ وفى خطاب السر دوكللاس هوك امام المحكمة بتاريخ ٢٦ و ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٥ . قالت المذكرة ان القضية

البريطانية ان كلمة قرار *decision* التي جاءت في خطابه تشير الى القرار الذي سيخذه مجلس العصبة عن أسلوب التحقيق وقالت ان ذلك القرار اتخذ بالاجماع وبموافقة مندوب تركيا بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٢٤^(٨).

أما عن السؤال الثاني فقالت الحكومة البريطانية انه لو كان دور مجلس العصبة وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم فلا يحتاج قراره الى اجماع بل يمكن اتخاذه بالاكثرية لان هذا مبدأ عام سائد في محاكم التحكيم^(٩). ولأجل تأييد حجتها استشهدت بالمادة الخامسة من معاهدة جي Jay Treaty المعقودة في ١٩ تشرين الثاني ١٧٩٤ بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى التي نصت على تعيين الموقع الحقيقي لنهر سان كسروا St. Croix المذكور في معاهدة الصلح لسنة ١٧٨٣ ، فقد سوى ذلك النزاع بتصويت اكثرية لجنة التحكيم^(١٠). وذكرت الحكومة البريطانية في مذكرتها مثلا آخر قضية لجنة هالفاكس لتسوية مشكلة مصايد الاسماك بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في سنة ١٨٧٧ وقد ذكرت هذه اللجنة في معاهدة واشنطن لسنة ١٨٧١^(١١). وذكرت أيضا قضيتين أخريين نظرتهما اللجنة القضائية من مجلس التاج الخاص Privy Council ففي القضية الاولى كان الموضوع حول تقسيم الانصبه بين المقاطعتين الكنديتين اونتاريو وكبكت مما لهما ومما عليهما من الديون ومسؤولياتهما وأملاكهما وموجوداتهما وفقا للقسم ١٤٢ من *The British North America Act* الذي نص على تعيين ثلاثة محكمين لتلك الغاية^(١٢). والقضية الثانية تتعلق بلجنة تعين بموجب *The Irish Free State Agreement Act of 1922* وفيه نصت المادة الثانية

(8) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No 12, p. 211.

(9) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, p. 220.

(10) *Ibid.*, p. 221.

(11) *Ibid.*, pp. 221-223.

(12) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, p. 223.

عشرة على لجنة ثلاثية لتحين الحدود بين أستر واراندا • وفي كلتا القضيتين ارتأى المجلس الخاص ان قرار الاكثرية كاف^(١٣) • اما قاعدة الاجماع فمهمة للهيئات الدبلوماسية لانه في الدبلوماسية لا يمكن الزام أية دولة ضد رغبتها والا فيحدث انتقاص من سيادتها • ويتضمن احالة الفرقاء المنعنيين لنزاعهم الى التحكيم انتقاصا من سيادتهم^(١٤) •

وقد قالت الحكومة البريطانية في مذكرتها عن القسم الثاني من السؤال الثاني ان هذا الامر تعالجه احكام المعاهدة لا ميثاق العصبة وان كلا الفريقين متساويان أمام مجلس العصبة • ولكن بما أنه مما لا يتفق مع المبادئ السلمية ان يكون طرف في قضية ما قاضيا ومتقاضيا فتعتقد الحكومة البريطانية بأنه كان قصد المعاهدة ان لا تشترك في التصويت بريطانيا العظمى أو تركيا • واختتمت المذكرة البريطانية بالقول اذا ارتأت المحكمة ان ميثاق العصبة يشمل القضية موضوع البحث فالحكومة البريطانية تعتقد ان المادة المناسبة هي المادة الخامسة عشرة التي تنص على عدم احتساب اصوات اطراف النزاع^(١٥) • وفي الخطاب الذي ألقاه السر دو كلاس هوك مندوب بريطانيا قال ان من قواعد القانون الانكليزي الرئيسة ان تفسر الوثيقة المكتوبة وفقا لقصد الفرقاء المعبر عنه بأحكامها الفعلية أو بما يستتج منها • وهذه القاعدة تطبق في التشريعات وفي العقود والاتفاقيات بجميع أنواعها^(١٦) • ولتأيد حجة استشهد بقضيتين : قضية الملكة ضد كلية هرتفورد التي حسمت في سنة ١٨٧٨ (Reported in *Law Journal Reports* in England, Vol. 47, ١٨٧٨ Law Journal, Queen's Bench, page 649) وقضية مكليين ضد كنارد في سنة ١٨٧٤ (Volume 43, *Law Journal Reports*, Chancery Division, ١٨٧٤)

(13) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, p. 224.

(14) *Ibid.*, pp. 224-225.

(15) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, p. 225.

(16) *Ibid.*, p. 20.

page 323 واستشهد كذلك بـ^(١٧) Sir Frederick Pollock, *Law of Contracts*, 9th edition, page 265. وقول ان المعاهدات العامة تفسر مثل القوانين والقعود ، وصرح أنه حتى مبادئ القانون الفرنسى تؤيد القانون الانكليزى والقانون الامريكى . وللبهنة على ذلك استشهد برأى المحكمة الدولية الاستشارى No. 2, Series C, No. 1, page 181 والمادة ١٣٤١ من مجموعة قوانين نابليون^(١٨) . وقال السر دوكلاس ان هذا المبدأ يعترف به القانون الانكلوسكسونى والنظام القانونى اللاتينى أيضا ، ويمكن اعتباره واحدا من مبادئ القانون العامة التى تعترف بها الشعوب المتقدمة والمشار اليها بالمادة الثامنة والثلاثين من دستور المحكمة الدولية^(١٩) .

ثم قرأ السر دوكلاس نص المادة الثالثة من معاهدة لوزان باللغة الفرنسية وباللغة الانكليزية وسأل كيف يمكن القول ان قرارا يعين مصير الولاية تعيينا نهائيا يعتبر توصية ودية يمكن الفريقين تجاهلها كما يشاءان ، وليس حكما نهائيا^(٢٠) . ولأجل التمييز بين القرار التحكيمى والتوصية والتوسط استشهد ببعض المراجع والثقات فى القانون الدولى : المواد الرابعة والخامسة والسادسة من ميثاق لاهاى الاول لسنة ١٨٩٩ ؟

Emmerich de Vattel, *Law of Nations*, Book II, Paragraph 329; Sir Frederick Pollock, *League of Nations*, second edition, p. 19; Carlso Clavo, *Dictionnaire de Droit Diplomatique*, II, pp. 467-472; Lassa F. L. Oppenheim, *International Law*, third edition, II, sections 9 and 12; Sir Travers Twiss, *Law of Nations*, Volume on war, second edition, section 7; John Westlake, *International Law*, part I, p. 354.

(17) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, pp. 20-21.

(18) World Court *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, pp. 21-22.

(19) *Ibid.*, p. 22.

(20) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, pp. 23-24.

وقال ان هذه الاستشهادات تأيد كبير للقول بان التوسط^(٢١) لا يتضمن أو لا يعترف بقرار ، بينما يتضمن التحكيم قرارا دائما . وقال عندما يرفع نزاع ما الى شخص ثالث لاصدار قرار فهذا تحكيم ، ولكن عندما يعرض لاختصاص نزيهة أو المصالحة فهذا توسط^(٢٢) .

واشار السر دوكلاس الى حجة ذكرها توفيق رشدي بك امام مجلس العصبية يوم ١٩ أيلول حين قال ان الموضوع الذى تسأل عنه محكمة العدل الدولية الدائمة موضوع سياسى فى جوهره فقال ان تفسير وثيقة ما مثل معاهدة لوزان أمر قانونى^(٢٣) . ثم قرأ فقرة من خطاب رشدي بك عن المادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التى زعم فيها ان تركيا تنازلت عن حقوقها فى الاراضى الواقعة وراء الحدود المعينة ولكنها لم تنازل عن الاراضى الواقعة وراء حدود لم تعين بعد ، ففسر السر دوكلاس المادة السادسة عشرة بأنها تأيد قوى لتفسير المادة الثالثة . وقال عندما استعمل فرقاء معاهدة لوزان كلمة *Prevues* (معينة ، محددة) فى المادة السادسة عشرة قصدوا ان المادة الثالثة لم تعين خط الحدود ولكنها نصت على وسائل تحديد خط الحدود المنتظر . وقال ان أى شك حول دور مجلس العصبية بموجب المادة الثالثة فصل فيه وحسم نهائيا بقبول الفريقين لقرار ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ومضاه عرض المشكلة على التحكيم ، ولهذا الغرض لخص محضر جلسة مجلس العصبية فى أيلول ١٩٢٤^(٢٤) .

وقد أجاب السر دوكلاس على ادعاء المندوب التركى بأن فتحى بك غير مخول بالزام بلاده بتمهيد بقوله ان فتحى بك كان قد ارسل كممثل معتمد من الحكومة التركية . واذا علم مقدما ان مندوب دولة من الدول أرسل بغية بحث نزاع خاص كممثل معتمد لبلاده فاعطى تمهيدا واضحا غير

(21) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion*

No. 12, pp. 24-26.

(22) *Ibid.*, p. 26.

(23) *Ibid.*, p. 27.

(24) *Ibid.*, pp. 27-28.

مسروط بالنيابة عن بلاده ثم ينقض ذلك التعهد بعد أكثر من سنة من إعطائه
فستصبح العلاقات بين الدول ذات السيادة مستحيلة^(٢٥) .

وقال السر دوكلاس ان المفاوضات التي جرت قبل امضاء معاهدة لوزان
وبعدها تؤيد استنتاجه ، فان بيان اللورد كرزن أمام مؤتمر لوزان عاليج
أساليب التحقيق : ارسال لجنة أو بيان وجهات نظر الطرفين أو تحقيق
يجرى في أوروبا أو حكم مفرد . وزعم السر دوكلاس انه لا يمكن ان
يكون اللورد كرزن قد قصد من قوله ان القرار الخاص بالقضية لا يصدر
الا بموافقة الحكومة التركية لان أحد أساليب التحقيق التي اقترحها قرار
يصدره حكم مفرد ، فقرار كهذا لا يمكن ان يكون قرارا يوافق عليه طرف
من أطراف النزاع أو أن يكون هذا الطرف فريقا في إصداره^(٢٦) . وقال
ان ميثاق العصبة لا يحتوي على مادة تقول بأن تركيا فريق في إصدار
القرار ، فالمادة الخامسة منه تبدأ بهذه العبارة : ما عدا ما ينص عليه خلاف
هذا في هذا الميثاق ، والمادة الخامسة عشرة تنص على أن موافقة اطراف
النزاع ضرورية لإصدار توصية ، فلا يمكن والحالة هذه ان يكون اللورد
كرزن قد قال بأن تركيا ستكون فريقا في توصية ، ولا يمكن ان تكون المادة
الحادية عشرة المادة التي عناها لأنه لم يمكن هناك حرب أو تهديد بحرب
كما صرح كرزن نفسه^(٢٧) . وقال السر دوكلاس لا يمكن ان تكون
المادة الخامسة عشرة المادة التي احيل النزاع بموجبها الى مجلس العصبة
لعدم وجود نص فيها عن قرار يصدره المجلس فعمله فيها مقصور على
الوساطة والتوصية^(٢٨) .

ليس هناك أمر مستغرب في احالة أمر ما الى المجلس باعتباره حكما ،

(25) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion*
No. 12, pp. 32-33.

(26) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion*
No. 12, pp. 33-36.

(27) *Ibid.*, p. 36.

(28) *Ibid.*, pp. 36-37.

فقد حدث مرارا ان رئيس احدى الدول عمل كحكم بصرف النظر عن دستور تلك الدولة ، ففى خلال ١٨٣١ - ١٩٠٤ كانت بريطانيا العظمى طرفا فيما لا يقل عن أحد عشر تحكيما رفع الى رؤساء دول بدون الحاجة الى امضاء وزير مسؤول مع امضاء رئيس الدولة^(٢٩) . وليس هناك ما يمنع اختيار هيئات موجودة أو هيئات تؤلف، كحكامين ، وقد استشهد ببعض الثقات وذكر مثلا لتأييد قوله ، وذكر ان مجلس العصابة نفسه اختير كحكم فى قضية الحدود بين هنغاريا وجكوسلوفاكيا فى ١٩٢٣ ، وفى قضية المادة ٣٩٣ من معاهدة فرساي التى تناولت موضوع مجلس ادارة هيئة العمل الدولية وذلك سنة ١٩٢٢ ، ولم يسمح لاطراف النزاع بالحضور عندما اصدر المجلس قراره^(٣٠) . واستشهد السر دوكللاس بجواب عصمت باشا على بيان اللورد كرزن ليشب ان الاخير كان يعكر بالتحكيم فقد رفض عصمت باشا تقديم مشكلة الموصل الى التحكيم^(٣١) . ولكنه اعترف بحدوث تغيير فى اللغة بين المسودة الاصلية للمادة الثالثة كما اقترحت فى كانون الثانى ١٩٢٣ وبين الصيغة النهائية لمعاهدة لوزان ، فقد كان من الضرورى ادخال فقرة تنص على فترة للمفاوضات المباشرة ولكن كلا النصين يحتويان على كلمة قرار "decision" يصدره مجلس العصابة^(٣٢) . وأشار الى مؤتمر القسطنطينية وأكد ان السر برسي كوكس مندوب بريطانيا استعمل اللغة نفسها التى استعملها كرزن ، كما أشار قرار ٣٠ ايلول ١٩٢٤ الى النتيجة نفسها اى ان يكون دور المجلس بموجب المادة الثالثة من معاهدة لوزان دور حكم يصدر قرارا تحكيميا^(٣٣) .

(29) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, pp. 37-38.

(30) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, pp. 38-39.

(31) *Ibid.*, pp. 39-40.

(32) *Ibid.*, pp. 40-41.

(33) *Ibid.*, pp. 41-43.

وقال السر دوكللاس ان الجواب عن القسم الاول من السؤال الثاني ان يصدر المجلس قراره بالاكثريه ولا يشترط الاجماع ، ولتأييد قوله استشهد بالمذكرة البريطانية وذكر التحكيم فى قضيتى اوتلويو وكبك ومصادق اسماء هالفاكس والتحكيم فى قضية نهر سان كروا وقضية النزاع على الحدود بين الدولة الارلندية وألستر^(٣٤) . واستشهد بالثقتان القانونيين :

William E. Hall, *International Law*, sixth edition, p. 354; Alphonse Rivier, *Principes du Droit International*, II, p. 188, section 170; Paul L. E. Pradier-Fodere, *Cours de Droit Diplomatique*, II, p. 475; Pasquale Fiore, *Droit International Public*, II, p. 640. section 1212, par. 21 and p. 642, section 1214. (٣٥)

وقال ان المادة الخامسة من الميثاق لا تمنع المجلس من العمل كحكم وفقا للسلطة التى تخول اليه بالإضافة الى الميثاق مثل معاهدة لوزان وقرار المجلس المؤرخ فى ٣٠ ايلول ١٩٢٤^(٣٦) . واستشهد بالمادة الثامنة من معاهدة لوكارنو التى عالجت موضوع انتهاء تلك المعاهدة بأكثريه ثلثي أصوات مجلس العصبة ، وبمعاهدة الاقليات البولندية لسنة ١٩١٩ التى لا يمكن تعديلها الا بموافقة اكثريه مجلس العصبة ، وبمشروع بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٤ الذى نص على جواز تعديله بأكثريه ثلثي أصوات المجلس المذكور^(٣٧) .

ثم ناقش السر دوكللاس المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة وأكد انها لا تنطبق على موضوع البحث لانه بموجبها لا يوجد الزام للفرقاء المعنيين بقبول التوصية ولو بالاجماع . وذكر أنه فى ايلول ١٩٢٤ تنازل المندوب التركى عن جدله فى انطباق تلك المادة حين اتفق مع المندوب البريطانى على

(34) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 43-45.

(35) *Ibid.*, pp. 45-46.

(36) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion No. 12*, pp. 46-47.

(37) *Ibid.*, pp. 47-48.

الصفة الإلزامية لقرار المجلس (٣٨) .

ثم أجاب على ادعاء المندوب التركي يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ بأن المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ من معاهدة لوزان تشير الى ان معنى المادة الثالثة يختلف عن المعنى الذى يدعيه البريطانيون ، فأكد ان المادة ٤٤ تظهر بأنه ليس هناك من مانع يمنع مجلس العصبة من العمل بالاكثريه ولكنها لا تلقى ضوء على ما اذا كان المقصود من المادة الثالثة ان يعمل المجلس بالاكثرية أم لا (٣٩) .
وأما فى المادة ٤٨ فهناك أساس قوى للاستنتاج بأن الدول الموقعة لم تر من الضروري ان تنص على قرار الاكثرية حين يعمل المجلس كحكم أو كقاض لان هذا شئ مفهوم وفقا لقواعد القانون الدولى الاعتيادية . وأما المادة ١٠٧ فهي شبيهة بالمادة ٤٨ باعتبارها المجلس هيئة قضائية تعمل بالاكثرية . وزعم ان المواد الثلاثة تؤيد وجهة النظر البريطانية (٤٠) .

وعندما بحث القسم الثانى من السؤال الثانى قال اذا كان المجلس يعطى قرارا تحكيميا وفق المادة الثالثة فلا يمكن للفريقين المتنازعين الاشتراك فى اصداره ، فالدولة كالفرد لا يمكن ان تكون قاضيا فى قضيتها الخاصة . وحتى اذا كان من الممكن تطبيق المادة الخامسة عشرة فاطراف النزاع لا يصوتون (٤١) . وقد أجاب على حجة الحكومة التركية التى ارسلتها فى برقيتها المؤرخة فى ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ الى المحكمة الدولية بأن ليوبولد ايمرى المندوب البريطانى كان قد نقض الصفة التحكيمية للقرار فلم يبق شئ لعرضه على التحكيم بقوله ان بيان ايمرى لم يصدر الا بعد ان رفضت الحكومة التركية الاعتراف بمهدا الذى قطعه على نفسها وأعلنت عن نيتها بعدم احترام كلمتها التى أعطتها ، وفى ١٩ أيلول ١٩٢٥ قال ايمرى انه من المستحيل على فريق واحد فى تماقد ثنائى ان يكون ملزما بعد ان يملن الفريق الاخر عن

(38) *Ibid.*, pp. 48-49.

(39) World Court, *Documents Relating to Advisory Opinion* No. 12, pp. 49-50.

(40) *Ibid.*, pp. 50-51.

(41) *Ibid.*, pp. 51-52.

تحرره من التعاقد (٤٢) .

وجهات نظر محكمة العدل الدولية الدائمة

قالت المحكمة الدولية فى جوابها على السؤال الاول الذى رفعه مجلس العصبة اليها والخاص بطبيعة القرار الذى يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان انه من الضرورى أولا ان تحلل المادة لاجل اكتشاف العوامل التى قد تحدد طبيعة القرار . فالعبارة الايضاحية التى تلت سؤال المجلس - أياكون القرار قرارا تحكيميا أم توصية أم توسطاً بسيطاً - تشير الى وجوب تحديد طبيعة الاعمال التى يقوم بها المجلس وبيان ما اذا كان المقصود من القرار ان يكون ملزماً للفرقاء المختصين (٤٣) . لقد حاولت المحكمة ان تعرف من نص المادة الثالثة مقاصد الفرقاء المتعاقدين وحاولت ان تقرر ما اذا كان من الواجب أخذ العوامل الاخرى غير النص بنظر الاعتبار فى تحديد تلك المقاصد واذا كان الامر كذلك فالى أى مدى (٤٤) .

وقد قررت المحكمة ان قصد الفريقين المتعاقدين من اللجوء الى مجلس العصبة كان للحصول على حل نهائى وملزم أى التمين النهائي لخط الحدود . وقد ذكرت الاسباب بقولها (٤٥) : قصد بالمادة الثالثة التى هى جزء من قسم من المعاهدة خصص «للمواد الخاصة بالأراضى» ان تعين حدود تركيا من البحر الابيض المتوسط الى ايران ، وبالرغم من أنه عين جزء من أجزاء الحدود وبقي جزء آخر ليعين فى المستقبل فمن الواضح ان هدف المادة الثالثة هو تعيين خط حدود غير متقطع ونهائى . وبالإضافة الى المفردات التى استعملت ("lay down", fixer, determiner) يحدد ، يمين ، يخطط ، لانفسر الا بقصد اقامة وضع يكون نهائياً فان طبيعة خط الحدود ونفسها وطبيعة

(42) Ibid., p. 53.

(43) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 18.

(44) Ibid., pp. 18-19.

(45) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 19.

أى اتفاق لاقامة حدود بين قطرين تعنى ان تكون الحدود خطا نهائيا على طول امتدادها^(٤٦) .

. وأضافت المحكمة انه يحدث غالبا وقت امضاء معاهدة لاقامة حدود جديدة ان بعض اقسام تلك الحدود لم تعين بعد فتتص المعاهدة على بعض التدابير لتعيينها . واستشهدت بالمادة الثانية من معاهدة لوزان التي تركت تعيين جزء من الحدود التركية - اليونانية الى قرار لجنة حدود تؤلف بموجب المادة الخامسة . وقالت المحكمة انه من الطبيعي ان أية مادة يقصد بها تعيين خط حدود يجب ان تفسر ان امكن بأن نتيجة تطبيقها ستكون حتما « اقامة خط حدود دقيق تام نهائى » .

فهذه الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من دراسة القسم الاول من الفقرة الثانية من المادة الثالثة (والناصة على ان سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر) يؤكدنا تحليل القسمين الثاني والثالث من الفقرة ، فالقسم الثاني يقول انه فى حالة عدم التوصل الى اتفاقية يرفع النزاع الى مجلس العصبه ، وبالرغم من ان هذه الاحكام اذا أخذت على علانها لا تشير بصراحة الى طبيعة العمل الذى يتخذه المجلس فليس هناك الا احتمالان : اتفاق بين الطرفين المتنازعين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتدخل طرف ثالث أو قرار يصدر بتدخل فريق ثالث - أى مجلس العصبه - يكون بنتيجه التوصل الى حل نهائى^(٤٧) ، واما القسم الثالث فقد أزال كل شك يتعلق بمعنى القسمين الاول والثاني ، ففيهما يتعهد الطرفان التركي والبريطاني الى حين التوصل الى قرار بالمحافظة على الحالة الراهنه في الاراضى التي يتوقف مصيرها النهائى على ذلك القرار ، وهذه تسوية مؤقتة قبل التسوية النهائية الناتجة عن « القرار الذى يصدر » أو كما ذكر فى بروتوكول الجلاء الناتجة عن «تعيين خط الحدود» .

(46) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 19-20.

ولاجل تأييد تفسيرها استشهدت المحكمة بالمادة السادسة عشرة من معاهدة لوزان التي تنازلت تركيا بموجبها عن حقوقها في الاراضي الواقعة خارج الحدود المعينة (Prevues) في معاهدة لوزان . فخط حدود العراق الذي سيعين وفق المادة الثالثة خط معين (Prevue) بالمعاهدة لان الاصطلاح معين (Prevue) "laid down" يمكن ان يتضمن كلا النوعين من الحدود: التي عينت من قبل والتي ستعين بتطبيق الوسائل المذكورة في المعاهدة^(٤٨) . وأضافت المحكمة ليس هناك شيء استثنائي باحتواء المعاهدة نص بالتنازل عن بعض الاراضي أو بالتنازل عن الحقوق في تلك الاراضي حتى ولو لم تعين حدودها بعد ، واستشهدت بجميع معاهدات التنازل عن الاراضي بواسطة الاستفتاءات والمعاهدات التي تنص على تعيين الحدود بواسطة اللجان الدولية أو بقرار يصدره فريق ثالث . ففي هذه الحالات يبقى التنازل عن الحقوق معلقا الى ان يعين خط الحدود ولكنه يصبح نافذا بالقرار الملزم اذا لم يكن هناك حل آخر^(٤٩) . وقد ارتأت المحكمة ان مواد معاهدة لوزان الاخرى التي منحت مجلس العصبة بعض الصلاحيات والتي استشهدت بها الحكومتان لا تكاد تكون لها أية علاقة بتفسير المادة الثالثة^(٥٠) .

ثم بحثت المحكمة المادة الثالثة في ضوء مفاوضات لوزان ، فروت الاقتباسات التي ذكرها توفيق رشدي بك يوم ١٩ أيلول ١٩٢٥ حين ذكر مجلس العصبة بيان اللورد كرزون في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ الذي قال فيه يجب ان يكون قرار مجلس العصبة الذي تمثل فيه تركيا اجماعيا فلا يمكن التوصل الى قرار من دون موافقة تركيا وقالت حتى اذا اخذت الاعمال التحضيرية (travaux préparatoires) بنظر الاعتبار فلا يمكن الاستفادة من

(47) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 20.

(48) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 21.

(49) *Ibid.*, pp. 21-22.

(50) *Ibid.*, p. 22.

بيان كرزون في تفسير المادة الثالثة^(٥١) . فان تلك الفقرة جزء من خطاب
النفا كرزون لتقديم اقتراح وقد رفضه الوفد التركي ، ولو كانت الفقرة
فهمت في حينها بالمعنى الذي حاول رشدي بك بعدئذ ان يعطيه لها فمن
الصعب ان نفهم لماذا رفضها الوفد التركي اذن . وأضافت المحكمة قولها حين
عرض النلود كرزون اقتراحه بأنه في حالة فشل المفاوضات المباشرة يحال
النزاع الى مجلس عصبة الامم لم تكن المادة الثالثة موجودة بعد حتى ولو
بشكل مسودة ، ولم تقبل تركيا في حينه أى التزام في ذلك المضمار ولم
تقبل الدعوة بموجب المادة السابعة عشرة من ميثاق العصبة . وزعمت المحكمة
أنه ووفق على المادة الثالثة في مؤتمر لوزان الثاني بعد خمسة أشهر من
خطاب كرزون وكان الوضع القانوني قد تغير تغيرا جوهريا ولذلك فمن
المستحيل تفسير هذه المادة ببيانات تتعلق بوضع سابق . وقد أكدت المحكمة أنه
لم يذكر ، في مسودات المادة الثالثة التي عرضها الفريقان ولا في المراسلات
أو محاضر الجلسات الخاصة بتلك الفترة ، موضوع موافقة الفريقين على
الحل الذي يوصى به مجلس عصبة الامم^(٥٢) . لكل هذه الاسباب رفضت
المحكمة تفسير الحكومة التركية للمادة الثالثة .

وقد استبعدت المحكمة أيضا امكانية الرد على تفسيرها على أساس ان
الاقتراح التركي المقابل احتوى على هذه الجملة : «سيحال النزاع الى مجلس
عصبة الامم» ، فأكدت المحكمة ان هذا الاقتراح المقابل لم يستن بأية طريقة
كانت قرارا نهائيا يصدره المجلس ، وقد وصف عصمت باشا في رسالته
المؤرخة في ٨ آذار ١٩٢٣ الاقتراحات التركية المقابلة عن قضايا الاراضى
بانها مطابقة لاقتراحات الحلفاء ، وأضافت المحكمة ان القسم الثالث من
الفقرة الثانية من المادة الثالثة لم يظهر في كلا المشروعين المذكورين^(٥٣) .

(51) World Court, *Advisory No. 12*, pp. 22-23.

(52) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 23.

(53) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 23-24.

وقالت المحكمة ان الحقائق التي تلت عقد معاهدة لوزان لا تتعلق بها الا بقدر ما تلقى من ضوء عن مقاصد الفرقاء المتعاقدين ابان عقد المعاهدة ، واستشهدت بتبادل وجهات النظر الذي حدث بين الفريقين في اجتماعات مجلس العصبة بين ٢٠ و ٣٠ أيلول ١٩٢٤ حين قبل كلاهما مقدما قرار المجلس الذي تعتبره المحكمة مؤيدا لتفسيرها للمادة الثالثة اى ان القرار نهائى وملزم (٥٤) .

وقد ادعت الحكومة التركية في برقيتها المؤرخة في ٨ تشرين الاول ١٩٢٥ التي ارسلتها الى المحكمة مدافعة عن صحة ادعاءاتها ان المجلس نفسه شعر بأنه مضطر لسؤال المحكمة عن رأيها الاستشارى ، فقالت المحكمة يبدو ان هنا الادعاء مبنى على المبدأ القائل بأنه اذا كانت نصوص المعاهدة غير واضحة ففي الاختيار بين عدة تفاسير مقبولة يختار التفسير الذى يتضمن اقل الالتزامات للفرقاء المصنين ، وقررت المحكمة ان ذلك المبدأ عديم الفائدة فى القضية التى أمامها لان نص المادة الثالثة واضح . وأشارت المحكمة الى ان البرقية التركية نفسها ذكرت ان المندوب البريطانى حل المشكلة بقوله امام مجلس العصبة ان تمهدت بريطانيا السابقة حول قبولها مقدما لقراره لا تعتبر ملزمة بعد ذلك (٥٥) . ورفضت المحكمة تفسير الحكومة التركية لبيان ايمرى الذى القاه أمام المجلس فى ١٩ أيلول ١٩٢٥ لانه لم يؤثر فى الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة الثالثة من معاهدة لوزان ولكنه لم يشر الا الى التعهدات التى كان اللورد بارمور وايمرى نفسه قد أعطاهاا اثناء اجتماعات المجلس السابقة وقد ألقى ايمرى بيانه بسبب احتمال اصرار تركيا على رفضها الاعتراف بتعهدا بقبول قرار المجلس مقدما ، بعد ان يصدر المجلس قراره وفي هذه الحالة الاخيرة احتفظ ايمرى لبريطانيا العظمى بحرية العمل نفسها التى ادعتها الحكومة التركية لنفسها (٥٦) .

(45) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 24-25.

(55) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 25.

(56) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 25-26.

ثم شرعت المحكمة بتفسير العبارة الايضاحية الملحقة بالسؤال الاول عن طبيعة قرار المجلس ، فقالت اذا أخذنا كلمة «تحكيم» بمعناها الواسع كقوة ملزمة للقرار الذى يصدره الفريق الثالث الذى لجأ اليه الفريقان المتنازعان فيكون القرار المطلوب قرارا تحكيميا . وازافت المحكمة انه يوجد معنى اعتيادى وضيق للتحكيم وهو الذى يهدف الى تسوية الخلافات بين الدول بواسطة قضاة مختارهم تلك الدول بنفسها على أساس احترام القانون (اتفاقية لاهاي عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية المؤرخة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ ، المادة ٣٧) . وكان من رأى المحكمة ان النزاع موضوع البحث يعتمد فى الغالب على اعتبارات لا صفة قانونية لما ، وقالت انه من المستحيل اعتبار المجلس ، بصفته جزء من عصبة الأمم ، كمحكمة مؤلفة من (٥٧) محكمين .

وقالت المحكمة انها شعرت بوجوب عدم اعطاء أهمية الى بعض النتائج التى يسمى المبدأ القانونى لاستنتاجها من فكرة التحكيم او الى بعض قواعد الاجراءات التى قررتها محاكم التحكيم ولكنها ستحاول الاجابة عن السؤال المقدم اليها وفقا لاعتبارات تبدو لها بصورة خاصة ملائمة للموضوع مدار البحث (٥٨) .

وقد أكدت المحكمة ان ميثاق العصبة لم يحدد حرية الفرقاء المتنازعين فى تقديم اى نزاع للتحكيم وذكرت ان الميثاق فى مادته الثالثة عشرة اشار الى معنى التحكيم المحدود ، ولكن المجلس الذى واجبه الاول تسوية النزاعات السياسية لا يعتبر فى الميثاق ممارسا لمهام التحكيم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة . ولكن هذه الحقيقة لا تمنع لجوء المتنازعين اليه بموافقتهم لكى يصدر قرارا نهائيا وملزما فى نزاع ما . وبالرغم من ان صلاحيات المجلس فى تسوية النزاعات قد تناولتها المادة الخامسة عشرة من الميثاق التى لا يستطيع

(57) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 26.

(58) *Ibid.*, pp. 26-27.

المجلس بموجبها الا اعطاء التوصيات فان هذه المادة ذكرت الحد الأدنى من الالتزامات المفروضة على الدول والحد الأدنى من الصلاحيات الممنوحة للمجلس . ولكن المحكمة ترى ان لا مانع يمنع الفرقاء المتنازعين من قبول التزامات ومن منح صلاحيات للمجلس أوسع من تلك المذكورة في المادة الخامسة عشرة ، ولا سيما سلطة اصدار قرار يسوى النزاع تسوية اجبارية اذا كان الفرقاء قد عقدوا اتفاقا لهذا الغرض مقدما⁽⁵⁹⁾ .

وقد ذكرت المحكمة بمض السوابق تعهد الفرقاء المضيون فيها مقدما بقبول توصية المجلس وهذه الاتفاقات مساوية لمنح المجلس صلاحية اصدار قرار ، فذكرت مثال سلزيا العليا (Official Journal, 1921, pp. 982, 1221) وتعيين الحدود بين هنغاريا والنمسا (League of Nations, Treaty Series, IX, p. 204)

ثم قالت المحكمة بما ان هدف الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان هو الحصول على تسوية نهائية وملزمة لخط الحدود فان قرار المجلس وفقا لتلك المادة لا يمكن ان يعتبر مجرد توصية ضمن معنى المادة الخامسة عشرة من الميثاق لان توصية كهذه لن تسوى النزاع ، فقد تؤدي التوصية الى وضع الدولة التي لا تمتلك الاراضي المتنازعة التي يحكم لها بها بخط الحدود الجديد الموصى به في موضع ادنى من غيرها ، فلا يكون لتلك الدولة حق واقعي للاصرار على اقتطاع الاراضي المتنازعة . وقالت المحكمة ان تطبيق المادة الخامسة عشرة على موضوع البحث لم يستبعد لان صلاحيات المجلس في التوسط والتوفيق تؤلف جزءا أساسيا من واجباته . ولكن اذا فشل هذا العمل فيستطيع المجلس استعمال صلاحيته في اصدار قرار⁽⁶⁰⁾ . ثم شرعت المحكمة في الاجابة عن السؤال الثاني ، فلاحظت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تشير الى المجلس باعتباره جزءا من

(59) World Court, Advisory Opinion No. 12, p. 27;

يسمى هذا النوع من الاتفاقات : *compromis*.

(60) World Court, Advisory Opinion No. 12, pp. 27-28.

(61) Ibid., p. 28.

عصبة الأمم • فالمجلس مؤلف من أشخاص تعينهم حكوماتهم ومنها يتسلمون تعليمات يتحملون مسؤوليتها^(٦٢) • ففي هيئة مؤلفة بهذه الطريقة والتي مهمتها معالجة كل الأمور ضمن صلاحيات عصبة الأمم أو تؤثر في سلام العالم فمن الضروري والطبيعي الإشارة الى مراعاة قاعدة الاجماع • وما لم يؤيد قرار مجلس العصبة بموافقة اجماعية من الدول التي تؤلف المجلس فلا يكون لقرار كهذا درجة السلطة الضرورية ، اما اذا قيل ان من الممكن اصدار انقرارات الخاصة بالقضايا المهمة بالاكثريه حتى ولو لم توجد مادة خاصة بهذا المعنى ، فقد تعرض سمعة عصبة الأمم الى الخطر • لا يكاد المرء يتصور امكانية اتخاذ قرارات عن قضايا تؤثر في سلام العالم ضد رغبة الدول التي في جانب الاقلية ولكنها بسبب وضعها السياسى ملزمة بأن تتحمل القسط الاعظم من المسؤوليات والنتائج^(٦٣) •

وفي رأى المحكمة ان المادة الخامسة من الميثاق التي نصت على الاجماع انما نصت وفقا لتقاليد كل الاجتماعات الدبلوماسية والمؤتمرات • وتعتقد المحكمة ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان تقع ضمن حدود المبدأ المذكورة في المادة الخامسة لا ضمن الفقرة الثانية من المادة نفسها والمتعلقة بقضايا الاصول • وقد رفضت المحكمة ادعاء الحكومة البريطانية بأن ذلك المبدأ المذكور في المادة الخامسة لا يشمل الا ممارسة الصلاحيات الممنوحة في الميثاق نفسه ، وقالت يمكن اعتبار مبدأ الاجماع العام المذكور في المادة الخامسة قاعدة طبيعية لهيئة كمجلس العصبة • وبالرغم من ان المشكلة موضوع البحث تتعلق بممارسة صلاحية خارج سلطة المجلس فلا يمكن استعمالها كحجة لانقاص ضمانات قرارات المجلس •

وقد اعترفت المحكمة بأن في استطاعة المجلس اصدار قرارات بالاكثريه في بعض القضايا الخاصة مثل المواد ٤٤ و ١٠٧ من معاهدة لوزان^(٦٤) •

(62) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 28-29.

(63) *Ibid.*, p. 29.

(64) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, p. 30.

وقد لجئ أيضاً الى مبدأ الاكثرية المتفق عليه بصورة عامة في حالة محاكم التحكيم على أساس أنه يستحيل في كثير من الاحيان الوصول الى أى قرار اذا اشترط الاجماع . وقد رفضت المحكمة الحجج والمبادئ المستمدة من نظرية التحكيم بمعنى الضيق او من تطبيقاته⁽⁶⁵⁾ . واعترفت بإمكانية اعتبار بعض الحجج التي اوردها المندوب البريطاني صحيحة في حالة تعيين المحكمين للنظر في قضية خاصة ولكنها قالت ان حججه غير صحيحة حين يلجأ الفرقاء المتنازعون الى هيئة موجودة من قبل ولها قواعد الخاصة في التنظيم والاجراءات . والفروض ان الفرقاء المعنيين في حالات كهذه قد قبلوا قواعد الهيئة الا اذا صرح الفرقاء المذكورون بمقاصدهم خلاف ذلك .

ثم درست المحكمة القسم الثاني من السؤال الثاني عن اشتراك المندوبين الفريقين المتنازعين في التصويت ، فأكدت ان المادة الخامسة من الميثاق لم تتضمن حالة نزاع حقيقي بل تناول المادة الخامسة عشرة حالات كهذه بقراراتها السادسة والسابعة اللتين اشترطتا الاجماع في اصدار التوصيات . وقالت ان تقرير المجلس الاجماعي لا يحتاج لاقراءه الا موافقة الاعضاء عدا الفرقاء المتنازعين ، ويمكن تطبيق المبدأ نفسه في الحالات المذكورة في الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشرة من الميثاق وفي الفقرات الثلاث الاولى التي ادخلت بين الفقرتين الاولى والثانية من تلك المادة بقرار اصدورته جمعية عصبة الامم في اجتماعها الثاني⁽⁶⁶⁾ .

وقالت المحكمة يجب تطبيق هذه الصورة من الاجماع في النزاع موضوع البحث . وذلك النوع من الاجماع ضروري للتوصيات ويجب ان يكون أكثر ضرورة في حالة اصدار قرار ملزم . وقالت ان مبادئ الفقرتين السادسة والسابعة من المادة الخامسة عشرة تنفي بمتطلبات القضية موضوع البحث . وأكدت المحكمة ان القاعدة المعروفة بأنه لا يمكن ان يكون المرء

(65) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 30-31.

(66) World Court *Advisory Opinion No. 12*, p. 31.

ناضيا في قضيته الخاصة صحيحة^(٦٧)، وقالت المحكمة انه من وجهة النظر الواقعية اذا اشترطت موافقة اطراف النزاع على قرار المجلس فمعنى ذلك اعطاؤهم حق النيتو ولا يتفق هذا مع القصد المذكور في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان . وبما ان المجلس مؤلف من ممثلي الدول الاعضاء فالوضع القانوني للفرقاء المتنازعين في هذا المجلس لا يقارن بأعضاء محاكم التحكيم اذ ينهم مواطنون في الدول المتنازعة .

وختمت المحكمة وجهات نظرها بقولها ان ممثلي طرفي النزاع جزء من المجلس فهما مخلوقان وملزمان للاشتراك في مباحثاته فليهما الاشتراك بالتصويت ولكن صوتهما لا يؤخذان بنظر الاعتبار في التبت من وجود الاجماع^(٦٨) .

وجهات النظر التركية

لخص منير بك المندوب التركي وجهات النظر التركية عن الناحية القانونية من مشكلة الموصل في خطابه أمام مجلس العصبة يوم ٨ كانون الاول ١٩٢٥ بعد نشر رأى المحكمة الدولية ، فقال ان تفسير المحكمة للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان غير عادل ويختلف عن المعنى الذي قصدته الدول الموقعة على المعاهدة . وأكد ان القصد من احوالة النزاع الى المجلس محاولة إضافية للوصول الى اتفاق ، وهذه الاحالة بمثابة عرض دولتين لتزاعيهما على المجلس لتحكيم وهما متفقتان على ان يعطى القرار بموافقتيهما الخاصة ، وقد كان بيان كرزن تمهدا من الحكومة البريطانية لهذا الغرض . ولم تمنح المادة الثالثة للمجلس حقا في اصدار قرار كما لم تجعله حكما . وقال منير بك أنه وفقا لميثاق العصبة لا يمارس المجلس مهام حكم ضمن معنى المادة الثالثة عشرة من الميثاق ، وباعتباره جزء من عصبة الامم لا يمكن ان يعمل كمحكمة تحكيم ، وانما هو هيئة من ممثلي أعضاء العصبة يتسلمون تعليماتهم من

(67) World Court, *Advisory Opinion No. 12*, pp. 31-32.

(68) *Ibid.*, p. 32.

حكوماتهم • وفي الامكان الوصول الى تسوية النزاع بقرار يصدره المجلس بموافقة الطرفين أو بقرار حكم يقترحه المجلس لاختذ موافقتها أو بأساليب أخرى كثيرة ممكنة (٦٩) •

وتساءل منير بك انه لو كان مؤتمر لوزان حذف مشكلة الموصل من معاهدة لوزان وطلب من لجنة الاراضي الاستمرار في مناقشة المشكلة وفي خلال فترة انتظار اصدارها القرار تعهدت الدولتان باحترام الحالة الراعية فهل يمكن الادعاء بأن تلك اللجنة مخولة صلاحيات حكم لا لسبب سوى ان الحدود يجب ان تكون نهائية • ولم تقصد تركيا أبدا ترك حل قضية مهمة كهذه الى مصادفات التحكيم (٧٠) •

لم يتفق منير بك مع المحكمة في قولها عن وجود وسيلتين للحل فقط: أما اتفاق بين الفريقين المتنازعين يتوصلان اليه مباشرة أو غير مباشرة بواسطة فريق ثالث وأما قرار يصدر بتدخل فريق ثالث ، فزعم وجود ثلاث وسائل محتملة لتسوية النزاع : الاول حل النزاع بصورة مباشرة بين الفريقين والثانية حل النزاع بمساعدة فريق ثالث والثالثة حله بتدخل حاسم من فريق ثالث وأضاف ان هذه الوسائل الثلاثة يمكن اختزالها الى اثنتين عامتين - حل مباشر وحل غير مباشر •

وقال المندوب التركي ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة نصت في قسمها الاول على الحل المباشر وفي قسمها الثاني على الحل غير المباشر ، فمن الضروري اذن ان نقرر أي من الحلين توقعنا عند احالة المشكلة الى المجلس وقال ان الحكومة التركية لم توقع التدخل الحاسم لان التدخل الحاسم من فريق ثالث قريب من التحكيم • ولا يمكن استعمال التحكيم الا في النزاعات التي تسمح به ولا يمكن ان ينفذه الا اشخاص يملكون صفات المحكمين المعينين وفق اتفاق يعقد بحرية وبوضوح ، أما المشكلة موضوع البحث

(69) *Official Journal*, 1926, p. 122.

(70) *Ibid.*, pp. 122-123.

فتموزها هذه الشروط الضرورية • اما اذا قيل ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة تسمح بحل النزاع بتدخل فريق ثالث فجميع الشروط الضرورية للتحكيم متوفرة • وقد استتبع منير بك من حججه ان التحكيم قد استبعد لعدم الاعتراف بحق المجلس في استعماله بنص واضح جازم ، فان واجب المجلس الاساسى حسب أحكام ميثاق العصبة هو استعمال نفوذه في المصالحة والوساطة • وأما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان فلم تمنح المجلس صلاحية اصدار قرار واجب القبول^(٧١) •

وذكر المندوب التركي المجلس بأن الوفد التركي فى مؤتمر لوزان وافق على النص النهائى للفقرة الثانية من المادة الثالثة على افتراض ان المجلس سيعمل كوسيط بموافقة الطرفين^(٧٢) • ولم يوافق على رأى المحكمة باستحالة الوصول الى تسوية نهائية بالتوسط ، فهذه الامكانية لم تستبعد كما ان امكانية عدم التوصل الى تسوية نهائية غير مستبعدة ، وهذه الامكانية الاخيرة موجودة أيضا فى الحل الذى يتطلب تصويتا اجماعيا كما ارتأت المحكمة الدولية • واعاد الى الاذهان وجود تباين بين نصوص الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما اقترحت فى مختلف الاوقات اثناء مؤتمرى لوزان الاولى والثانى وبين النص الذى اقر اخيرا فى معاهدة لوزان^(٧٣) •

ولم يوافق منير بك أيضا على رأى المحكمة فى صلاحيات المجلس بأن يستعمل أولا الوساطة والمصالحة فاذا لم يفلح فى ذلك يصدر قرارا ، وقال أنه يمكن للمجلس ان يعمل كوسيط أو موفق بموجب المادة الخامسة عشرة من ميثاق العصبة أو كحكم وفق المادة الخامسة • أما الرأى القائل بإمكان تطبيق المادتين الخامسة والخامسة عشرة فى آن واحد على المشكلة موضوع البحث (بتحديد احكام الواحدة وتوسيع احكام الاخرى) فلا يمكن اعتباره قائما على أية بينة صحيحة • وتعتقد الحكومة التركية ان مجلس العصبة مؤتمر دبلوماسى وان الاجماع ضرورى فى احكامه ، وقد استشارت جليل

(71) *Official Journal*, 1926, p. 123.

(72) *Official Journal*, 1926, pp. 123-124.

(73) *Ibid.*, p. 124.

جديد الذي تعتبره الحكومة التركية ثقة قانونيا معروفا . وقال مير بك
 ن دراسة رأى المحكمة الاستشارى ورأى جديد وبيان السر دوكلاس
 موك ومناقشات الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس عصبة الامم (٢ - ١٩
 أيلول ١٩٢٥) أظهرت وجود نقطة اتفق عليها الجميع وهى الوساطة
 والمصالحة التى يستطيع المجلس بل يجب عليه القيام بها وفق المادة الخامسة
 عشرة من الميثاق^(٧٤) . واستشهد بقول جديد (ص ١٦ من كتيبه) بان
 الاجراء الالزامى الوحيد المذكور فى ميثاق عصبة الامم والممكن تطبيقه
 بدون اتفاق خاص بين الفريقاء هو الاجراء المذكور فى المادة الخامسة عشرة ،
 وهذا يعرف بأنه وساطة تسبقها مصالحة وتقبها توصية تؤخذ بالاجماع أو
 بأكثرية بسيطة . واستشهد مير بك بالسر دوكلاس بإمكانية تطبيق المادة
 الخامسة عشرة فى مشكلة الموصل^(٧٥) .

آراء فقهاء القانون الدولى

لقد بحث مشكلة الموصل بعض ثقات وأساتذة القانون الدولى^(٧٦) .
 وقد كتب البروفسور جليبر جديد رأيه استجابة لاتماس الحكومة التركية

(74) *Official Journal*, 1926, p. 125.

(75) *Officiad Journal*, 1926, p. 126.

(٧٦) انظر مبادئ القانون الدولى التى لها علاقة بمشكلة الموصل فى Sir John Fischer Williams, "The League of Nations and Unanimity" in *The American Journal of International Law*, XIX, pp. 475-488; p. J. Baker, "The Obligatory Jurisdiction of the Permanent Court of International Justice" in *The British Year Book of International Law*, 1925, pp. 68-102; Arnold D. McNair, "The Council's Request for an Advisory Opinion from the Permanent Court of International Justice", in *The British Year Book of International Law*, 1926, pp. 1-13; R. Y. Hedger, "The Juridical Basis of Arbitration", in *The British Year Book of International Law*, 1926, pp. 110-120.

وعدمه الى الحكومة التركية في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٥ وقد نشر بكراس .
وقد ذكر ان وجهة نظر الحكومة البريطانية عن طبيعة قرار المجلس مبنية
على فرضيتين : (١) ان كلمة قرار "decision" الواردة في القسم الاول من
الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان لا يمكن ان تفهم الا بانها
نتيجة العمل الذي يتخذه مجلس عصبة الامم (٢) ولا يمكن ان تفهم الا بمعنى
قرار تحكيمى .

فقال البروفسور جيدل ان الفرضية الاولى لا تبررها قواعد اللغة ولا
علم المنطق . فهي غير مبررة لغويا لعدم وجود سبب لنقل الكلمات من قسم
الى آخر في نفس الفقرة ، ففي القسم الثاني ذكر ان النزاع سيحال الى
مجلس عصبة الامم ؛ بينما ظهرت الكلمة قرار "decision" في القسم الثالث ،
وقد اعتبرت الحكومة البريطانية كلمة "decision" بأنها مقصورة على قرار
مجلس العصبة حتما . وقال وهي غير مبررة منطقيا لان كلمة "decision"
ذكرت مرتين وفي كليهما لم تخصص بأن القرار المذكور هو قرار مجلس
عصبة الامم (٧٧) . واما عن الفرضية الثانية فلم تستن كلمة قرار "decision"
التي تشير الى عمل المجلس لا لغويا ولا منطقيا تسوية مباشرة ولا أى حل
آخر ولهذا فيجب رفض الحجة البريطانية (٧٨) .

ثم درس البروفسور جيدل معنى الفقرة الثانية من المادة الثالثة ومرماها
فقال قد يكون الحل المطلوب بتسوية مباشرة أو بتدخل المجلس وان تركيا
ملتزمة برفع النزاع الى مجلس العصبة في حالة فشل التسوية المباشرة (٧٩) .
ولا يستطيع المجلس معالجة النزاع الا وفق الصلاحيات الممنوحة له بميثاق
عصبة الامم ، وقد منحه الميثاق صلاحية التوسط لا صلاحية التحكيم (٨٠) .
وقال يجب ان يسبق التحكيم اتفاق *Compromis* يتوصل اليه بحرية والحكم

(77) Gidel, *Consultation*, p. 5.

(78) *Ibid.*, pp. 6-8.

(79) *Ibid.*, p. 9.

(80) *Ibid.*, pp. 9-12.

مقيد بهذا الاتفاق • ولم تقرر المادة الثالثة التحكيم لانه لم يذكر بالتخصيص
كما ذكر في المواد ٤٤ أو ٤٧ أو ٤٨ أو ٩٢ أو ١٠٧ أو ١١٦ من معاهدة
لوزان^(٨١) •

وقد ذكر جديل بعض السوابق عن تسويات تمت بوساطة مجلس
العصبة مثل الحدود بين هنغاريا وجيكوسلوفاكيا وبين هنغاريا ويوغوسلافيا
وتقسيم سلزيا العليا • فزعم انه لم يخول نص معاهدة لوزان ولا نص ميثاق
العصبة ولا مبادئ القانون الدولي ولا السوابق مجلس العصبة في ممارسة
صلاحيات التحكيم الا بموافقة الطرفين المتنازعين^(٨٢) • ولم يشر الى قضية الحدود
بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بين النزاعات المذكورة في المادة الثالثة
عشرة من ميثاق العصبة الخاصة بالتحكيم • ويحتاج تحديد الحدود بطبيعته
الى موافقة اطراف النزاع^(٨٣) • وقد ذكر حقائق اخرى لتأييد استنتاجاته
مثل بيانات كرزن ورفض تركيا للتحكيم وتفسير اللورد بلفور لبيانات كرزن
والموقف في لوزان يوم ٤ شباط ١٩٢٣ والتبديلات التي احدثت في نص
المادة الثالثة^(٨٤) •

وقد فسر جديل قرار المجلس المؤرخ في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ ووعد

(81) Gidel, Op. Cit., pp. 12-13.

لقد بحثنا في أعلاه المواد ٤٤ و ٤٨ و ١٠٧ • هذا وقد عالجت المادة
٤٧ الدين العثماني العام ونصت على وجوب احوالة اى نزاع قد يحدث بين
الفرقاء المختصين الى حاكم ويرجى الى مجلس العصبة تعيينه • ويقدر
المجلس مكافاته • وعالجت المادة ٩٢ محاكم التحكيم المختلطة ونصت على
انه اذا لم تعين احدى الحكومات المعنية عضوا لتمثيلها في المحكمة خلال
شهرين من تنفيذ معاهدة لوزان فليجلس عصبة الامم • صلاحية تعيين
المضو المطلوب • وعالجت المادة ١١٦ تصفية المجلس الاعلى السابق لصحة
القسطنطينية ونصت على تعيين لجنة لذلك الغرض وذكرت أنه في حالة
عدم اتفاق اعضاء اللجنة يحق لكل دولة ممثلة في اللجنة عرض الامر على
مجلس العصبة • ويكون قراره نهائيا •

(82) Gidel, Op. Cit., pp. 13-15.

(83) Ibid., p. 15.

(84) Ibid., pp. 17-25.

فتحى بك بقبول قرار المجلس مقدا بأنها تشير الى أسلوب التحقيق لا الى قرار المجلس عن المشكلة ، وقال ان قرار ٣٠ أيلول ١٩٢٤ لم يحدث تغييرا فى نص المادة الثالثة . وان قرارات المجلس المتخذة فى جنيف وبروكسل ليست قرارات تحكيمية ولكنها قرارات وساطة وفقا للمادة الخامسة عشرة من الميثاق ، ولا تعتبر كاملة من الوجهة القانونية الا عندما يقبلها الفرقاء المعنيون . وضرورة موافقة الطرفين هذه مناقضة لفكرة التحكيم (٨٥) .

وعالج جديل مسألة الاجماع فى اصدار قرار المجلس فزعم ان المادة الخامسة عشرة من الميثاق تجيب على المسألة وأشار أيضا الى ان المادة الخامسة من الميثاق تنص على الاجماع وقال يحق لتركيا وبريطانيا العظمى التصويت بصفتها عضوين فى المجلس . وختم آراؤه بقوله ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان أعطت مجلس العصبة مهمة ايجاد تسوية سلمية لقضية الحدود بين تركيا والعراق ضمن أحكام المادة الخامسة عشرة من الميثاق ووفق ما يترتب عليها من نتائج (٨٦) .

وكتب كاتب بريطاني بامضاء مستعار "Nomad" مجيبا على ادعاء لجنة التحقيق بأن ولاية الموصل كانت لا تزال من الوجهة القانونية جزء من تركيا قائلا ان تركيا بامضائها معاهدة لوزان تنازلت عن كل سيادتها على الاراضى التى قد يقتطعها من تركيا خط الحدود العراقية الذى وافقت تركيا على ان تبنيه عصبة الامم . وفى استطاعة تركيا ان تقدم جميع أنواع الاعتراضات ولكنها لا تستطيع الفاء دورها فى معاهدة لوزان (٨٧) .

وعلق جون بى وتون وهو محامى بارز فى سان فرانسيسكو ، كالفورنيا على رأى المحكمة الاستشارى وأشار الى أهم نقاطه وقال ان ذلك الرأى يؤلف تقدما حقيقيا نحو ايجاد مجموعة من القانون الدستورى لعصبة الامم ، فان ميثاق العصبة يشبه دستور الولايات المتحدة وثيقة تحوى احكاما شتى

(85) *Gidel, Op. Cit.*, pp. 25-29.

(86) *Ibid.*, pp. 29-33.

(87) "Nomad", "The Legal Aspects of the Mosul Question", in *United Empire*, XVI, 1925, pp. 664-665.

عامة وغامضة • ففي الولايات المتحدة كان من الضروري تطوير الفقه الدستوري تدريجيا بقرارات المحكمة العليا ، ويمكن تطوير قانون عصبة الامم الدستوري بنفس الاسلوب فقد خدمت محكمة العدل الدولية الدائمة هذا التطوير برأيها الاستشاري عن مشكلة الموصل بتوضيحها ميثاق العصبة وتفسيره (٨٨) •

وقد اعتقد فريزل الاستاذ في جامعة اترخت ان مشكلة الموصل مثال حسن عن التحكيم ، فقد اظهرت الفرق العميق بين انواع النزاعات القانونية وغير القانونية ، وقال اذا بحث النزاع بحرف النظر عن السيادة فيجب اخضاع القانون للاعتبارات العامة كالانصاف والمقتضيات السياسية (٨٩) •

وقد استعرض ميشيل دي لاغروت المندوب الفرنسي الى مؤتمر الاتحاد البرلماني أعمال محكمة العدل الدولية الدائمة لسنة ١٩٢٥ فقال ان رأيها الاستشاري فتح الطرق الى سوابق لاجراءات مجلس العصبة في النزاعات الدولية • وزعم ان الرأي الاستشاري أوجد مبدأ بعدم استطاعة المجلس العمل الا كجزء من عصبة الامم وفي حدود ميثاقها ولكن ليست له صلاحية العمل كحكم حقيقي • وقد كان طلب الرأي الاستشاري سابقة نية في الاستفادة من المحكمة الدولية كهيئة لتفسير ميثاق العصبة وهو وثيقة تخص جميع اعضاء العصبة ويمكن للمحكمة التي أوجدها الاعضاء تفسيرها تفسيراً يوثق به ويساعدهم على ذكر آرائهم علنا عن ذلك التفسير • وقال ان هناك جزءان من اجزاء العصبة يستطيعان القيام بمهمة التفسير وهما جمعية العصبة

(88) John B. Whitton, *Chronique de Faits Internationaux-Societe des Nations*, in *Revue Generale de Droit International Public*, VII, 1925, p 422.

(89) J. H. W. Verzijl, "La Classification des Differends Internationaux et la Nature du Litige Anglo-Turc Relatif au Vilayet de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VI, 1925, pp. 757-758.

والمحكمة الدولية ، والاخيرة افضل للقيام بالمهمة (٩٠) .

وكتب لوى لوفور الاستاذ بكلية حقوق باريس مقالين طويلين عن مشكلة الموصل فقال انها فصل حقيقي من المسألة الشرقية التي افلقت القرن التاسع عشر وسيبت بضع حروب (٩١) . ويندو انه من الواجب ان تعطى أهمية كبرى لعامل لعب دورا كبيرا في قضايا الحدود في عصر ولسن وهو رغبات سكان الاراضي المتنازعة (٩٢) . وقال يجب ان يكون هناك حد ادنى من العدالة والانسانية يفرض على جميع الدول ، اذا ظلمت الاقليات جاز لها طلب الحماية الدولية ، واذا صار الظلم لا يطاق وقد يؤدي الى انقراض الجماعات المظلومة فيجوز اللجوء الى حق الانفصال . وقد ذكر بعض الامثلة عن تدخل الدول في الشؤون العثمانية تشبه مشكلة الموصل (٩٣) . وأكد ان الضمير الحديث يطلب المزيد من الشعور بالكرامة الانسانية وبمساواة جميع الناس أمام القانون في حياتهم وفي حرياتهم المعنوية والمادية كأشياء ضرورية لا غنى عنها . وهذه الفكرة معترف بها في القانون المحلي وفي القانون الدولي وحيشا يوجد سوء استعمال للقانون كما حدث في قضايا الارمن والآشوريين والكلدانيين يجب فرض التدخل بالقمع أو بالخلع عن العرش (٩٤) .

وقد أكد كوينسى رايت استاذ القانون الدولي في جامعة شيكاغو على الناحية السياسية من المشكلة . فقال لقد صدر قرار المجلس على الاكثر وفقا لمبادئ القومية وتقرير المصير وهي مبادئ ذاعت في التسوية السياسية

(90) Michel de la Grotte, "La Cour Permanente de Justice Internationale en 1925."; in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VII, 1926, pp. 342-343.

(91) Louis Le Fur, "L'Affaire de Mossoul", in *Revue Generale de Droit International Public*. VII, 1926, p. 60.

(92) *Ibid.*, p. 95.

(93) *Ibid.*, pp. 238-240.

(94) *Le Fur, Op. Cit.*, pp. 242-243.

خلال القرن التاسع عشر كما ذاعت أكثر من ذلك منذ الحرب العالمية الأولى^(٩٥) . وذكر ان اجراءات الآراء الاستشارية غير مذكورة في دستور المحكمة ولكن ميثاق العصبة منحها ذلك ، وكذلك منحت معاهدة لوزان لمجلس العصبة صلاحية التحكيم^(٩٦) . وقد فسر المادة السادسة والثلاثين من دستور المحكمة بأنها تخول المحكمة اعطاء الرأى الاستشارى وان يكون لها حق القضاء الالزامى وفق معاهدات واتفاقات خاصة . وقد أعطت المادتان الثالثة والرابعة من الميثاق لجمعية العصبة وللمجلس العصبة صلاحية معالجة أى أمر ضمن حدود أعمال العصبة التى تؤثر فى سلام العالم . ولكنه طلب وضع حد لاتجاه الدول فى توسيع صلاحيات الهيئات الدولية وتعديل اصول اجراءاتها بالمعاهدات الخاصة لان هذا قد يغير طبيعة الهيئة الدولية ، واقترح ان تحمى الهيئة نفسها برفضها قبول اعباء كهذه^(٩٧) . وقال ان المحكمة عاجت النواحي القانونية من مشكلة الموصل بأسلوب قانونى لم ينمها من الاستفادة من حكمة المجلس السياسية وذكر ان معاهدة لوزان التى أشارت الى المفاوضات ثم رفع الامر الى المجلس تتضمن اعتراف الطرفين بها بحوان مشكلة الحدود مشكلة سياسية أكثر مما هى قانونية ، وقال ان عمل المحكمة القانونى وعمل المجلس السياسى يدل على الفصل الواضح بين السلطات القانونية والسياسية^(٩٨) .

ويعتقد هربرت وتيكر برگز استاذ العلوم السياسية السابق فى جامعة جونز هوبكنز ان المجلس لم يعمل بصفته جزء من عصبة الامم بل كحكم خاص من

(95) Quincy Wright, "The Mosul Question", in *The American Journal of International Law*, XX, p. 455.

(96) *Ibid.*, p. 458.

(97) Quincy Wright, *Op. Cit.*, pp. 459-460.

(98) *Ibid.*, pp. 463-464.

دون اتفاق سابق للتحكيم *Compromis* ^(٩٩) . وزعم ان جميع تفسير المادة الثالثة مناقضة للمبدأ القانوني: التسامح عند الشك *in dubio mitius* وتفسير هذا المبدأ استشهد بـ Oppenheim's *International Law*, 3rd ed., I (London, 1920), p. 702. عن تفسير المعاهدات فقد قال اوبنهايم يجب تطبيق هذا المبدأ في تفسير المعاهدات كما يلي : " اذا كان معنى النص غامضاً يفضل المعنى الاخف على الفريق الذي يتحمل الالتزام أو الاقل تدخلاً في سيادة ذلك الفريق الإقليمية والشخصية أو الاخف تقييداً للفرقاء المعنيين " ^(١٠٠) .

وقد اعتنق ليون كرتيانسكي احد طلاب جيدل وجهة نظر استاذة فقال انه من المؤسف ان لا يطبق مجلس العصبة القانون تطبيقاً دقيقاً ، وارتأى انه من الصعب ان نذكر قضية الموصل كمثال على العدالة بل انها سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الحديثة ^(١٠١) . وزعم ان تركيا محقة ادبياً وقانونياً ^(١٠٢) .

واعتقد بيتر بوملي أحد خريجي جامعة اترخت ان الحكم في قضية اراضي الموصل يمثل طريقة حديثة في نيل السيادة على الاراضي غير الاحتلال والاقطاع والضم وما شابه ذلك ، وهذه القضية مثال نموذجي لتسوية نزاع يخص الاراضي على أساس اعتبارات اخرى غير الاعتبارات القانونية . وقال انه من وجهة نظر القانون الدولي كانت ولاية الموصل دائماً جزء لا يتجزأ من تركيا ولكن وفقاً للاعتبارات الاخرى غير القانونية أعطى المجلس الولاية للعراق . وقد استلزم قرار المجلس عقد معاهدة للتنازل عن الاراضي بين

(99) Herbert Whittaker Briggs, "L'Avis Consultatif No. 12, de la Cour Permanente de Justice Internationale dans l'Affaire de Mossoul", in *Revue de Droit International et de Legislation Comparee*, VIII, 1927, p. 631.

(100) Briggs, *Op. Cit.*, p. 640.

(101) Leon Crutiansky, *La Question de Mossoul devant le Conseil de la Societe des Nations*, p. 113.

(102) *Ibid.*, p. 117.

تركيا والعراق بغية نقل السيادة • وقال انه لا يجذب الطريقة التي تمت بها تسوية مشكلة الموصل في تسوية النزاعات الدولية سلميا • وقد عارضت تركيا من البداية الرأي القائل بان الترقاء المختصين حين صاغوا المادة الثالثة من معاهدة لوزان توقعوا قرارا اجباريا يصدره مجلس العصبة من دون موافقة العرفين • ففي ظروف كهذه كان للمعاهدة الاخيرة أهمية كبيرة خاصة لان سيادة العراق الإقليمية على ولاية الموصل لم تتركز الا على معاهدة التنازل عن الاراضي المؤرخة في ٥ حزيران ١٩٢٦ (١٠٣) •

الخاتمة

يبدو من وجهة النظر الفنية الخاصة للقانون الدولي التقليدي المحفوظ ان ولاية الموصل كانت تحت السيادة التركية قبل امضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ • ولكن تركيا تنازلت عن حقوقها في الولاية بالمادتين الثالثة والسادسة عشرة من المعاهدة المذكورة ، وبقي تنازلها معلقا حتى أصدر مجلس العصبة قراره في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ باعطاء ولاية الموصل للعراق ويجب اعتبار قرار المجلس ذا اثر رجعي يشمل الفترة المبتدئة بامضاء معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ •

ويبدو ايضا ان المادة الثالثة من معاهدة لوزان واضحة وان قرار المجلس نهائي وملزم للطرفين والا فقد يبقى النزاع معلقا من دون حل الى ما لا نهاية • وقد منحت هذه المادة مجلس العصبة صلاحية التحكيم ، وعمل المجلس كحكم لا كجزء من عصبة الأمم ومن غير اعتبار للميثاق • تقول القاعدة العامة السائدة في محاكم التحكيم انه تكفي الاكثية البسيطة في التصويت لاصدار قرار المحكمين ، ولا يجوز اشتراك اطراف النزاع بالتصويت لانه لا يجوز متقاض ان يكون قاضيا في قضيته الخاصة •

رى كاتب هذه السطور ان القانون الدولي / مجموعة من التدابير

(103) Pieter Elias Johannes Bomli, *L'Affaire de Mossoul*, pp. 244-245.

والقواعد تفرضها الدول القوية على الشعوب الضعيفة كقواعد أخلاقية
لسلوكها في علاقاتها الدولية . ولكن يجب ان يعتبر القانون الدولي من جهة
أخرى كائنا حيا يتطور ويتغير خلال سير التاريخ ويجب ان يصبح مبدأ تقرير
المصير والاعتبارات الانسانية بدعا في القانون الدولي لتبرير حق الانفصال
والتدخل الخارجي . وعلى كل حال فالناحية القانونية من مشكلة الموصل
نقطة ثانوية في القضية كلها ، لان الاعتبارات الاخرى الجغرافية والاقتصادية
والسياسية أهم بكثير في تقرير مصير الولاية .

يبدو لكاتب السطور ان ميثاق العصبة الذي سبب بعض الاضطرابات
في معالجة الناحية القانونية من المشكلة مختصر كثيرا وغامض في كثير من
الوجوه ، وقد كان هناك شك عن صلاحيات المجلس واصول اجراءاته بسبب
غموض الميثاق . وقد استفاد واضعو ميثاق الأمم المتحدة من خبرتهم عن
عصبة الأمم فحاولوا ايضاح بعض النقاط ، فمثلا صيغت المادة السابعة
والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح اكثر وهي تتناول اصول اجراءات
مجلس الامن وقد نصت على ان قرارات مجلس الامن في الامور الاجرائية
تم بتصويت ايجابي من سبعة اعضاء من مجموع أحد عشر وان قرارات
مجلس الامن في الامور الاخرى تم بتصويت ايجابي من سبعة أعضاء من
ضمنهم الاعضاء الدائمون (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة
المتحدة وفرنسا والصين) ولكن طرف النزاع يتمتع عن التصويت .

الفصل الثامن

الرأى العام العراقى ومشكلة الموصل

لم يقتصر بحث مشكلة الموصل على مجلس العصبة ومحكمة العدل الدولية الدائمة والهيئات الرسمية الاخرى بل بحثتها أيضا جماعات كثيرة من الناس في كثير من الاقطار . وقد عبرت تلك الجماعات عن آرائها بانياتيات والمنشير والمقالات وبأساليب اخرى كثيرة . يتناول هذا الفصل الرأى العام في العراق وتناول الفصول الاخرى الرأى العام في بعض الاقطار المهمة غير العربية .

موقف العراقيين المعادى من الاتراك

حين كان يجرى بحث مشكلة الموصل في لوزان والقسطنطينية وبروكسل وجنيف كانت أكثرية العراقيين غضبي غضبا شديدا من الاتراك جيرانهم وأخوانهم في الدين . وكانوا يتذكرون حكم العثمانيين الفاسم واستبدادهم ومحاولتهم تترك العرب . وكانوا يخشون من احتمال اتفاق بريطانيا العظمى وتركيا على حسابهم ، وكانوا واثقين من انهم سيدفعون ثمنا غالبا لولاية الموصل وقد دفعوه فعلا . وقد نشر ب . ط . سعد أحد العراقيين كراسة صغيرة معلقة على المذكرة التي قدمتها بريطانيا في مؤتمر لوزان فقال ان البريطانيين اقترفوا هفوة بالتفريق بين النصارى العرب واخوانهم المسلمين العرب لان لا دين يفرق الاقوام عن عنصرهم وتابعتهم^(١) . وقد هاجم الاتراك واحصائياتهم التي قدموها في لوزان وقال ان الاتراك عجزوا عن ترتيب أمر واحد واتفانه الاتحاملهم على العرب واستبدادهم بهم ونفى كبارهم وشنق زعمائهم^(٢) . وقد لام الاتراك لادعائهم انهم شعب شرقي ويواصلون

(١) ب . ط . سعد ، قضية الموصل في مؤتمر لوزان ، ص ٤-٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨ .

ظلم جارتهم الشرقية الفتية والتي تربطهم بها جامعة الدين والعادات ويجبرونها على الاستتجاد بدول اجنبية غريبة^(٣) . ثم سأل الكاتب الاتراك الزعماء الاحرار ونفيهم ابناءهم البواسل وذكرهم بدفاع اكثرية العرب عنهم هل تناسوا الروابط الدينية والشرقية التي تربطهم بالعرب وذكرهم بشنقهم الزعماء الاحرار ونفيهم ابناءهم البواسل وذكرهم بدفاع اكثرية العرب عنهم ضد الاوربيين في الحرب العالمية الاولى ظاين ان ميثاقهم الوطني عهد مقدس منهم قال ان الاتراك سعوا في التقرب الى البلاد الاوربية على اكثاف العرب^(٤) . في اواخر مايس ١٩٢٣ القى الملك فيصل خطابا في مدينة الموصل تسأل فيه هل نسي الاتراك ان ديار بكر واربعة وعاردين عربية في جوهرها فيحق للعراق والحالة هذه ان يطالب بتلك المنطقة اذا طالب الاتراك بولاية الموصل بسبب وجود قليل من التركمان في اربيل وكركوك ، ولكن العراق لن يقدم هذا الطلب بل يرجو ان يمنح الاتراك عرب الاناضول الحريات الشخصية التامة التي يتمتع بها اتراك العراق^(٥) .

ونشرت جريدة الامل لصاحبها الشاعر معروف الرصافي مقالا بعنوان « مطامع الترك في الموصل وحلب » وذلك بمناسبة نظر المجلس الوطني التركي الكبير في معاهدة لوزان جاء فيه ان الترك قوم جبلوا على الطيش والغرور لا في مواقف انتصارهم فحسب بل في مواقف انكسارهم كذلك . والامة التي لا تتعظ بتقهقرها لا يمكن ان تنفع من تقدمها . وقد مني الاتراك منذ قرن او اكثر بمصائب عظيمة لو نزلت على امة غير الامة التركية لاستفادت منها فوائد كبيرة ونقشت عبرها وعظاتها في سويداء قلبها فتفني العوامل التي أدت الى خسرانها كما تأخذ بالاسباب التي تغزو مكائنها وترفع من شأنها . ولكن الامة التركية بالرغم من شجاعتها ونخوتها وكثير من مزاياها الفاضلة لم تنصف بهذه الصفات العالية بل استولى عليها الغرور القومي وامتزجت الفطرسه والطيش بعقليتها ، ولا ندري كيف

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٤) سعد ، قضية الموصل ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .

(٥) العراق ، ٣٠ مايس ١٩٢٣ .

Current History, XVIII, p. 883.

يستطيع التزك ان يقتطفوا اليوم ثمار نصرهم في الميدان الحربي والسياسي وهم الذين لم يعتبروا بالامس بالنكبات التي مرت عليهم في البلقان وطرابلس الغرب والبلاد العربية ؟ نعم ان امه لا تتعد بالانكسار لا تنتفع من الانتصار .

ونشرت الجريدة مقالا آخر بعنوان « حول مسألة الموصل » قالت فيه ان الحكومة العراقية لم تعين حتى الان مندوبين أو مندوبا عنها على الاقل للاشتراك في مفاوضات مشكلة الموصل فهل اكدت الوزارة العراقية بالوفد البريطاني الذي سيقاوض الترك او فلو ضهم ام انها تسعى الى انتداب اكفاء او كفوء من ابناء العراق ليقف مدافعا ومناضلا أمام الطامعين في هذه الديار ؟ هذا ما لم نعرفه حتى اليوم ولكننا نعرف ان اشتراك سياسي عراقي مع الوفد البريطاني ضروري جدا ولا يجوز التساهل فيه البتة لان عدمه يفقد البلاد ارقى مظهر من مظاهر استقلالها .

وقالت الجريدة نحن لا نشك ان حلفاءنا البريطانيين لن يقصروا في الدفاع عن مصلحة العراق لان مصلحتنا مصلحتهم ومنفعتنا منفعتهم وهذا الاعتقاد يجعلنا نجزم بأن انكلترا سوف تقاوم بكل ما عند ساستها من دهاء وكياسة مطامع الترك الاشمية في ولاية الموصل او في جزء من اجزائها حتى ولو حاول الترك اغراءها بامتيازات يمنحونها اياها في هذه الولاية لان ما تناله بريطانيا من صداقة العراق أعظم وافيد لها بكثير مما تصيبه من الترك المعروفين بتقلبهم وتلونهم وقلبهم ظهر المجن لاصدقائهم عند كل فرصة . ولكن هذا الاعتقاد لا يمنعنا من المطالبة بوجوب اشتراك وفد عراقي في المفاوضة لان وجود هذا الوفد مما يؤيد حجة انكلترا بأن العراقيين لا يمكن ان يتزلوا عن جزء صميم من اجزاء مملكتهم ، ولا ندري كيف تقيم انكلترا الحجة على الاتراك بأن العراق دولة مستقلة اذا لم يكن لهذه الدولة الكلمة الفاصلة في المفاوضة عن الموصل ؟ (٦) .

وقد ذكرت جريدة الموصل التي تصدر في مدينة الموصل ان تركيا في حاجة الى الرأسمال الاجنبي وقد قامت بمناورات من أجل التوصل الى

(٦) جريدة الامل ، ١١ تشرين الاول ، ١٨ تشرين الاول ١٩٢٣ .

اتفاق اقتصادى مع بريطانيا العظمى للحصول على قرض يكون فائضه ومقداره ملائماً لتركيباً^(٧) .

موقف المجلس التأسيسي العراقي

اجتمع المجلس التأسيسي العراقي فى ربيع ١٩٢٤ لمناقشة المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٢ . وفى الوقت نفسه التأم مؤتمر القسطنطينية لبحث قضية الموصل . وقد دامت مناقشات المجلس التأسيسي عدة أشهر وواصل اعضاؤه الاشارة الى مشكلة الموصل من البداية الى النهاية ، وقد أكدوا ان ولاية الموصل عراقية وعربية ومهمة للعراق . وكان نواب لواء الموصل متحمسين فى التأكيد على هذه النقطة ، وقال بعض النواب ان الموصل هى العراق والعراق هو الموصل^(٨) . وقد قال ياسين الهاشمي زعيم المعارضة فى خطاب طويل بعدم عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى ما لم يوافق العراق من احتفاظه بولاية الموصل^(٩) . وأكد نائب كردى بأن الاكراد لا يريدون الانفصال من العراق لانهم لا يستطيعون العيش من دون العراق ، ولكنهم يطالبون بحقوق الاقليات مثل الامتيازات الادارية^(١٠) . لإعلان كثير من النواب بأن الشعب العراقي مستعد للتضحيات واقترحوا على الحكومة العراقية تهئية التدابير والقوانين الضرورية للتجنيد الاجبارى . وأكدوا على أهمية الجنود والتفود فى الدفاع الوطنى^(١١) . وقد اخبرت الحكومة العراقية

(٧) جريدة الموصل ، ١٠ مايس ١٩٢٤ .

(٨) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ص ٣٤ ،

٤١ ، ٤٤ - ٤٦ ، ٤٨ - ٥٠ ، ٧٢ - ٧٣ ، ١٠٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٨٤ ، ٣٧٧ .

(٩) المذكرات ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(١٠) المذكرات ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(١١) المذكرات ، ص ٤٣ ، ٤٩ ، ٨٢ ، ٨٥ - ٨٦ ، ٣٤١ ،

٣٤٤ ، ٣٧٢ .

حل عن اهتمامها بقضية الموصل وأعلنت انه اذا لم يحتفظ العراق بولايه الموصل فكلن تكون هناك حكومة عراقية ولا مناقشة معاهدة تعقد مع بريطانيا العظمى^(١٢) وقد اعتقد بعض النواب ان بريطانيا العظمى تسامح العراق وتهدهد له لكي تضطره على الموافقة على اعباء المعاهدة العراقية - البريطانية الثقيلة وقد شعروا ان العراق سيضحي كثيرا من أجل الاحتفاظ بولاية الموصل وان العراق مضطر تحت ضغط الظروف لقبول المعاهدة من أجل الموصل^(١٣).

واشار نائب من لواء الموصل الى اهمية نفط الموصل وفحمها وزئبقها وكبريتها وقال ان هذه المعادن حيوية لمستقبل العراق الاقتصادي وأكد على أهمية الموصل العسكرية للعراق^(١٤). وأكد نائب آخر على أهمية نفط الموصل لبريطانيا العظمى ورجا ان تدافع عن حقوق العراق في كل مؤتمر وفي اجتماعات مجلس عصبة الأمم^(١٥).

وقد طالب كثير من النواب ومنهم نواب أربيل وكر كوك بتأجيل مناقشة المعاهدة العراقية - البريطانية حتى تحل مشكلة الموصل^(١٦). ولكن ياسين الهاشمي قال ان هذا الطلب خطر على مستقبل العراق^(١٧)، وقد قدم هو وانصاره مشروع قرار بالموافقة على المعاهدة مع تحفظات كثيرة منها ان تعطى بريطانيا ضمانا بالدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها^(١٨). وقدم مؤيدو الحكومة مشروع قرار بقبول المعاهدة مع تحفظات قليلة منها ان تصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ حكومة

(١٢) المذكرات ، ص ص ٣٢ - ٤٧ ، ٨٥ .

(١٣) المذكرات ، ص ص ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٤٢٧ .

(١٤) المذكرات ، ص ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(١٥) المذكرات ، ص ص ٤١٢ - ٤١٣ .

(١٦) المذكرات ، ص ص ٣٤٢ - ٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ .

٣٧٦ - ٣٧٧ ، ٣٨٠ - ٣٨١ ، ٣٩٠ - ٣٩١ ، ٤١٧ - ٤٢٠ .

(١٧) المذكرات ، ص ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(١٨) المذكرات ، ص ٤٣٥ .

بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بجمعها^(١٩)، وقد وافق عليه المجلس .
ثم ناقش المجلس التأسيسي مشروع الدستور . وقد نصت المادة الثانية على
ان العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء .
منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابي ، واقترح احد نواب لواء الموصل
ان يعلن بصراحة في هذه المادة ان العراق مؤلف من ثلاث ولايات : البصرة
وبغداد والموصل^(٢٠) .

الرأي العام قبل مجيء لجنة التحقيق وفي اثناء تحقيقها

منذ أوائل حزيران ١٩٢٤ بدأت الدعوة السياسية ضد تركيا تبلور .
نشرت جريدة الموصل مقالة بعنوان «صفحة سوداء» من تاريخ الترك في الموصل ،
ذكرت فيها الناس عن الايام الاخيرة للحكومة التركية في الموصل ، عن شق
آبائهم وابنائهم واقربائهم ورميهم بالرصاص ، عن الوباء ومجاعة شتاء ١٩١٧ ،
عن السجنون التي نصت بمعارضى الاتراك وعن عجرة وفساد الضباط الاتراك
وقد ذكرت الصحيفة قراما خاصة باولئك الذين صلبوا لاختطافهم الاطفال
وذبحهم ويهمهم لحميمهم مؤكدة ان سب تلك الفضائح حكومة الاتراك السيئة
وحذرت الناس من اخذ الموصل ثانية الى الجزر ليزبحها وقالت ان ارجاع
الموصل الى تركيا معناه اعطاء ٤٠٠.٠٠٠ شخص الى الدمار والموت^(٢١) .

وفي خطاب القاء الملك فيصل في الموصل اعلن ان ولاية الموصل جزء
لا يتجزأ من العراق ، ولن تستطيع حكومة بغداد ان تعيش يوما واحدا بدونها
وأكد ان لمشكلة الموصل علاقة بالسلام في الشرق الاوسط وفي الشرق
كله ، واعرب عن اعتقاده بطمع الاتراك بنفط الولاية ومعادنها ، ورجا
ان يكافح سكان الموصل لاستقلال العراق التام ومن ضمنه الموصل^(٢٢) .

(١٩) المذكرات ، ص ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٢٠) المذكرات ، ص ص ٤٦٢ - ٤٦٤ - ٤٦٦ .

(٢١) جريدة الموصل ، ١٦ حزيران ١٩٢٤ .

(٢٢) جريدة الموصل ، ١٨ كانون الاول ١٩٢٤ : المجلد ، ١٩

كانون الاول ١٩٢٤ .

حزب الاستقلال العراقي والموصل

في أول أيلول ١٩٢٤ ألف حزب الاستقلال العراقي في مدينة الموصل بنية الدفاع عن حقوق العراقي في ولاية الموصل وقد اذاع الحزب انه يعتمد على عطف العالم المتدين ولا سيما الشعب البريطاني على قاعدة المصلحة المتبادلة والمساواة بين الشمين العراقي والبريطاني (٢٣) . وقد نشر الحزب جريدة العهد كلسان حاله وقد ظهر العدد الاول في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٥ . وقد اذاع الحزب بيانه في العدد الثاني الصادر بعد اسبوع .

وقد ذكر الحزب في بيانه الشعب العراقي كيف تجاهل الاتراك الذين حكموا العراقيين عدة اجيال حقوقهم وقتلوا رجالهم الاعزاء واحرقوا اشراهم وأذلوا رؤساءهم وصادروا ممتلكاتهم . واعاد الى الازدهار نفى فريق كبير من ابناء الحلة الى الاناضول مشاة حفاة عراة وقتل احد الضباط الاتراك لما يزيد على الثلاثمائة منهم وكيف اخذ الاتراك العراقيين الى اليمن والرومل والبردنيل وغاليسيا للتغاضع عن الاتراك وكيف قتلوا الكثيرين منهم قبل وصولهم نصيين ، وذكر البيان العراقيين كيف جمع الاتراك الغلال والذخائر وارسلوها الى الالمان فسبب ذلك مجاعة الموصل وخطف الاطفال وذبحهم . واعاد الى الازدهار كيف رفض الاتراك اعتبار اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) لسانا رسميا في المدارس والمحاكم ، وذكر ان العراقيين لا يزالون يتذكرون كيف كانوا يدعون الله للخلاص من تركيا وموظفيها القساة ، وذكر الالفاظ البذيئة والكلمات المحقرة التي كانوا يقذفون بها العرب مثل « خائن عرب » ، « يس عرب » . كما ذكر ان الكتاب الذي نشره الاتراك بعنوان قوم جديد كتاب الحادي واكد ان تركيا ضد الدين وقد الفت الخلافة والمحاكم الشرعية والمدارس الدينية وصادرت الاوقاف الاسلامية وقد حث البيان العراقيين ان يملنوا امام لجنة التحقيق انهم عراقيون وعرب مستعدون للتضحية بحياتهم تحت الراية العراقية من أجل الاستقلال التام . وقد وصم البيان مؤيدي تركيا بالخيانة ووصف الخبراء الاتراك الذين انضموا الى المساعدة

(٢٣) العراق ، ٩ أيلول ١٩٢٤ .

التركي الملتحق باللجنة بشتم الشرف . وختم البيان بهذه الكلمات : فلتحى
الموصل عراقية عربية ، ولتحى عصبة الأمم العادلة وتسقط مطالب الاتراك
الفاشية وليعيش العراق مستقلا مستقلا تاما (٢٤) . وقد ذكرت العهد في
مقالة افتتاحية بعنوان «الى لجنة الحطود الاممية، ان العراقيين يجهلون قضية
تدعى قضية الموصل لان الموصل كانت ولا تزال مدينة عربية» (٢٥) .

وقد وزع الحزب مشورا على الطلاب العراقيين يحثهم على اجابة اى
سؤال عن الموصل بالقول ان الموصل (رأس العراق) عربية ومن يفكر منا
في فصلها عن العراق خائن لوطنه وعصره وقومه ويستحق الموت ولغة
الشعب (٢٦) .

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ نشرت العهد مقالا يتناول رغبة الاتراك في
الحصول على نفط الموصل وذكرت في حقل «لا تصدق» : اذا قيل لك ان
العراقيين عامة والموصلين خاصة يستبدلون ملكية ابن بنت الرسول فيصل
برئاسة جمهورية الرئيس مصطفى كمال اللاديني - لا تصدق (٢٧) .

حدث مرة ان جواد باشا المساعد التركي للجنة التحقيق لم يحضر يوم
الجمعة للصلوة فكتبت العهد انه لا ديني وان تصرفه يشير الى نبذ الاتراك
للمدين . وقد نشرت مقالا بعنوان «النساء التركيات والرجال الأفرنج ، لا دينية
الحكومة التركية» اشارت فيه الى ان تركيا أصبحت لا دينية (٢٨) . ونشرت
العهد ايضا صورة كاريكاتورية لشاب (تركي) يريد تقييد فتاة (الموصل)
وهي تحاول الافلات في يده لانها تعتبره وحشا يريد ان ينقض عليها (٢٩) .
في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥ الف بعض الموصلين «لجنة الدفاع الوطني»
لتأييد حزب الاستقلال العراقي في الدفاع عن حقوق العراق في الموصل وهي

(٢٤) العهد ، ٢٧ كانون الثاني ، ١٩٢٥ : العراق ، ٢ شباط ١٩٢٥ .

(٢٥) العهد ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٢٦) اعاز الدكتور مجيد خنوري كاتب هذه السطور نسخة من

المنشور المذكور .

(٢٧) العهد ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٢٨) العهد ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٢٩) العهد ، ١٩ شباط ١٩٢٥ .

مكونة من اكثر من مائة وخمسين شخصا من المسلمين والمسيحيين وفيهم رجال الدين والاعيان والاشراف والوجوه والرؤساء الروحانيون والادباء والخطباء والمفكرون وعلية القوم وغيرهم . وكان منهاجها الاحتفاظ بولاية الموصل كجزء لا يتجزأ من العراق ، ثم شرعت في تأسيس فروع لها في جميع المدن المجاورة (٣٠) .

وفي خطاب القاء احد اعضاء اللجنة ذكر ان الانراك اسأوا الى سمعة الموصليين امام العالم بادعائهم ان الموصليين لا يزالون يكتابونهم ويخاطبونهم وأكد ان الانراك يكذبون وان الموصليين يابون ان يروا منهم شخصا حتى ولو في المنام (٣١) . وقد زادت لجنة الدفاع لجنة التحقيق وأكد أحد اعضائها ان مدينة الموصل عربية وان قضية الموصل كردية وعربية وان الشعب يؤيد العراق وقد جاهدوا في السابق من اجله (٣٢) . وقد قام حزب الاستقلال ولجنة الدفاع بتنظيم المظاهرات بين الطلاب والجمعيات (٣٣) . وقد ناكلاهما تأييد وتشجيع الاحزاب السياسية والجمعيات والافراد في مختلف انحاء العراق (٣٤) .

تعبيرات اخرى عن الراى العام :

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ قدم حزب الأمة في بغداد مذكرة طويلة جدا الى لجنة التحقيق تحتوي على بحث القضية العربية والثورة العربية ضد الانراك مع جميع جغرافية وتاريخية وسياسية وقومية واقتصادية وعسكرية (٣٥) . وقد ختمت المذكرة بالقول ان الموصل جزء لا يتجزأ من

(٣٠) الموصل ق ٢٧ كانون الثاني : العهد ٢٧ كانون الثاني

١٩٢٥ : العالم العربي ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣١) العهد ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٢) العهد ، ٨ شباط ١٩٢٥ .

(٣٣) العهد ، ٥ شباط ١٩٢٥ . كان وزير الداخلية العراقية قد

منع المظاهرات يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٣٤) العهد ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥ : العراق ، ٣ ، ٢ ، ١ شباط ١٩٢٥

(٣٥) العالم العربي ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١

٤ آذار ١٩٢٥ .

العراق • واعلن الحزب عن معارضته لمطالبة حكومة انقرا غير العادلة بضم ولاية الموصل واكد بأن لا توجد قوة في العالم تستطيع قطع الموصل رأس العراق مادام العراقيون على قيد الحياة • وقال الحزب انه يقدم المذكرة آملا ان تعامل اللجنة العراقيين بالعدل ضد الظالمين (٢٦) •

وفي الوقت نفسه عقدت جمعيات الاطباء والصيدالة اجتماعات في بغداد لبحث الوضع الصحي في العراق لمقارنته بالوضع الذي كان تحت حكم الاتراك ولتهيئة مذكرات تقدم للجنة التحقيق • وقد ذكرت جمعية الاطباء في مذكرتها تحسين الصحة العامة تحت الحكم الوطني وأيدت مطالبة العراق بماردن ونصيبين وسمرق وجزيرة ابن عمر • وأشارت جمعية الصيدالة في مذكرتها الى انه كان في بغداد تحت الحكم العثماني تسعة صيدالة فقط ولكن يوجد ثلاثون في سنة ١٩٢٥ • وأضافت انه كان على الطلاب ان يدرسوا الصيدلة في القسطنطينية تحت ظروف صعبة ولكن توجد مدرسة للصيدلة في بغداد سنة ١٩٢٥ (٢٧) •

وقدم ثلاثمائة موصلي من المقيمين في بغداد مذكرة الى لجنة التحقيق معلنين ان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق وبمطالبة الرأس من الجسد (٢٨) • ونشرت جريدة المفيد مقالا افتتاحيا بعنوان «السياسة التركية الفاشية بالامس واليوم» ذكرت فيه ان العرب لم ينسوا بعد مصارع شهدائهم الذين ذهبوا ضحية الجور التركي ولا تلك القضايع والمنكرات التي تألف منها للترك تاريخ اسود • وطالبت ببقية البلدان العربية التي لا يزال العلم التركي يخفق فوق اصقاعها ، وأملت ان الاتراك تعلموا درسا من سياستهم الخرقاء سياسة ترريك العناصر غير التركية التي جرت عليهم التواب والمصائب • وقالت الجريدة ان العرب ظنوا ان الاتراك سيحترمون ميثاقهم الوطني ولكنهم سرعان ما داسوه بالاقدام فشرعوا يطالبون بالموصل اشد البلاد العربية عزوبة (٢٩) •

(٢٦) العالم العربي ، ٤ آذار ١٩٢٥ •

(٢٧) العالم العربي ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ •

(٢٨) العالم العربي ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٥ •

(٢٩) المفيد ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٥ •

وقالت **العالم العربي** ان القضية العراقية تمثل الحياة او الموت للعراق ويستملك العراقيون حقوقهم ضد أية قوة وانهم مستعدون لانتداء مصداقتهم بالارواح ، فانتزاع ارواحهم اسهل من انتزاع حقوقهم وجملتهم عرضة للمهوان والذل وموضوعا للجنة الاحفاد والاجيال المقبلة^(٤٠) .

ونشرت **الموصل** مقالا بعنوان « من هي عصبة الامم - الموصل ترحب باللجنة الاممية » فأكدت ان الموصل عربية وعراقية روح العراق وقلبه ويستحيل على الجسد ان يعيش اذا فصل الروح والقلب منه^(٤١) .

وقد أبرق رؤساء الطوائف المسيحية الى قداسة البابا وكرادلة لندن وبروكسل وفيينا وبودابست يحتجون على مطالب الاتراك الاشعية ويستجدون بهم لدى عصبة الامم لصيانة ولاية الموصل لان الموصل هي الملجأ الوحيد لعشرات الآلاف من مهاجري مسيحيي العالم الشرقي^(٤٢) .

وفي حزيران ١٩٢٥ ألفت جماعة من الموصليين حزبا باسم الحزب الوطني لمقاومة الدعاية الضارة بالوحدة العراقية والسعي وراء استقلال العراق استقلالا تاما^(٤٣) .

الاول الكردية :

في أول تشرين الاول ١٩٢٤ ارسلت الجمعية الكردية في السليمانية الى مجلس عصبة الامم مذكرة تطرح فيها المطالب التركية في ولاية الموصل وانكرت وجود أية علاقة بين الاكراد والاتراك سوى الدين ، فلما أصبحت تركيا لا دينية لم تبقى أية رابطة على الاطلاق . وقد شككت الجمعية من تريك اكراد تركيا ومن معاملتهم الجائرة . وقد وصفت المذكرة اعطاء ولاية الموصل الى تركيا كجريمة ضد الحقوق الانسانية عامة وضد حقوق الاكراد خاصة . وختمت المذكرة بالالتماس من مجلس العصبة ان يساعد على تحسين حالة شعب منسي ومهجور لكي يكون عنصرا يخدم السلم والرفق في الشرق الادنى .

(٤٠) **العالم العربي** ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٤١) **الموصل** ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ .

(٤٢) **العالم العربي** ، ٣ شباط ١٩٢٥ .

(٤٣) **الموصل** ، ١ حزيران ١٩٢٥ .

بالتفاهم مع مجاوريه من الإزمين والكلدان والعناصر الأخرى (٤٤) .

ونشرت جريدة المفيد مقالا بعنوان «الفاية الفاسدة» نقلًا عن جريدة ژبانغوه التي تصدر في السليمانية للمكتاتب الكردى على عرفان هاجم فيه فتاح «أفندى» الخير التركى وقال : ربما يقول الأتراك أننا نريد حماية هذه الأمة ونظامها وتربيتها ولكننا نقول لهم اذهبوا وفتشوا انتم عن مربّ يتعهد فى تربيتكم وحام يحمى بلادكم فانتم احق بالحماية من أية أمة أخرى فما كان التركى فى مدرسة العالم الكبرى الا تلميذا بسيطاً لا يزال فى آخر صف بين أبناء الشعوب المتعدنة (٤٥) .

وقد اجاب الاستاذ رفيق حلمى المؤرخ والمربى الكردى واحد أعوان الشيخ محمود سابقا على اسئلة المؤلف عما اذا كانت هناك جماعة من الأكراد طالبت بتأسيس حكومة كردية وطنية تحت الانتداب البريطانى فقال نعم وهذه الجماعة مؤلفة من المثقفين ورؤساء العشائر والأسر الكبيرة وقد اشتغلوا سرا فى العراق وفى خارجه من أجل الاستقلال الكردى وذلك منذ أيام الامبراطورية العثمانية وأضاف ان أولئك الأكراد بنوا مطالبهم على معاهدة سيفر . وقال كانت هناك جماعة كردية أخرى من رجال الدين وموظفى الحكومة وضباط الجيش العثمانى وقد أيدت تركيا فأما رجال الدين فكانوا متأثرين بالعاطفة الدينية وأما الموظفون والضباط فكانوا مدفوعين بمصالحهم الشخصية . وأضاف الاستاذ رفيق حلمى بأن الذين أيدوا العراق كانوا فى الغالب من التجار والملاكين وقد كانوا متأثرين بالاسباب الاقتصادية . وقال انه يعتقد ان أكراد لواء الموصل كانوا تحت نفوذ بريطانيا العظمى . وذكر ان الجماعة الوحيدة المهمة من الأكراد الذين كافحوا من أجل الاستقلال هى جماعة الشيخ محمود . وقال انه كانت هناك جماعة مسلحة من الأكراد والأتراك فى رواندوز تحت قيادة ضابط جركسى مصرى (عثمانى) اسمه على شفيق بك المصرى ويعرف باسم اوز ديمر بك . وقد نشرت هذه الجماعة

(٤٤) العالم العربى ، ٤ آذار ١٩٢٥ .

(٤٥) جريدة المفيد ، ٢٧ شباط ، ١٩٢٥ .

الارهاب^(٤٦) . والدعوة لتركيا منذ أيام مؤتمر لوزان ولكن القوات العراقية قمعتها قبل مجيء لجنة التحقيق .

التعليقات العراقية على تقرير اللجنة سنة ١٩٢٥

استقبلت الصحافة العراقية تقرير اللجنة باحساسات مختلفة : غضب على نتائج اللجنة النهائية وأمل بأن تدافع بريطانيا عن حقوق العراق في الموصل امام مجلس العصبة عند بحث التقرير وتقاؤل بقرا والمجلس المنتظر . حاولت جريدة العراق ان تدحض رأى اللجنة بأن تركيا اكتر استقرارا من العراق فقالت ان تاريخ الامبراطورية العثمانية يظهر انه كانت هناك دائما ثورات وانقلابات واستشهدت بالثورة الكردية في سنة ١٩٢٥ لكى تثبت ان تركيا الحديثة لا تختلف عن الامبراطورية العثمانية^(٤٧) .

ونشرت جريدة الموصل مقالا افتتاحيا بعنوان « الموصل وتقرير الوفد الاممي » ايدت فيه تمديد مدة الانتداب لخمس وعشرين سنة لتشجيع الرأسمال الاجنبى على دخول العراق فقالت ان دولاب العمل قد وقف تمام الوقوف وكسدت الاسواق التجارية كسادا لا مثيل له لعدم ائتمان الشركات الاجنبية من ادخال رؤوس اموالها الى العراق لان المعاهدة العراقية - البريطانية قصيرة الامد لا تطمئنهم اما اذا امتدت المعاهدة الى خمس وعشرين سنة تقاطر تلك الشركات على العراق تقاطر الفرائش على السراج^(٤٨) .

ونشرت العراق مقالا شديدا عنوانه « تقرير الموصل تقرير أخرق وفرية منكرة » قالت فيه انه قبل مجيء لجنة التحقيق كان العراقيون يتوسمون في رجالها الخير والانصاف والاطلاع الواسع ولكن سرعان ما انقلبت هذه الثقة الى زينة شديدة . ثم هاجمت التقرير فقالت فيه سخافات الأراموفواسد

(٤٦) كنتيجة لنشاط جماعة الاقلية في ولاية الموصل التي ايدت تركيا وجربت الارهاب كسلاح سياسى اضافت الحكومة العراقية سنة ١٩٢٤ المادة الرابعة عشرة الى الفصل الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي لمعاقبة الارهاب والاعتقال السياسى .

(٤٧) العراق ، ١١ آب ١٩٢٥ .

(٤٨) الموصل ، ١٢ آب ١٩٢٥ .

النظريات وموجات النتائج يأسف لها كل من كان يتوقع من مندوبي عصبة الأمم التي تمثل صفوة العقول المتعدنة ، فيحق والحالة هذه ان ينعت التقرير بالتقرير الاخرق . وذكرت هذه الجريدة التي صدرها صحفى مسيحي ان اللجنة افترت على النصارى واليهود بقولهم انهم يفضلون الحكم التركى على الحكم العراقى من دون الانتداب وأكدت ان نصارى العراق كلهم بقلب واحد يفضلون البقاء مع اخوانهم المسلمين العرب مهما كان مصيرهم ويفضلون ان يموتوا بين اخوانهم المسلمين العراقيين ومع العرب ويبدعهم من ان يعودوا الى برائن النمر التركى الضارى الذى لا يروى دم جشمه (٤٩) .

وقد ذكر ساسون حصيل وزير المالية العراقية (وهو يهودى) فى تصريح له تأييد اقتراح تمديد الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة اذا نال العراق الموصل . وأشار الى ان خط بروكسل ليس بالخط الطيبى وان المحافظة عليه تتضمن صعوبات كبيرة وأكد ان الموصل عربية وان نواب ولاية الموصل وأعيانها يرغبون فى البقاء فى العراق . وأكد انه اذا أعيدت الموصل الى تركيا فلا يمكن ان تستمر المملكة العراقية فى الوجود بعد ذلك لان إيرادات الاقسام الباقية لا تكفى وتصبح بغداد عاصمة البلاد قريبة من حدود قد تكون معادية وابدى ساسون حصيل مخاوفه من ان يؤدى ضياع الموصل الى جلاء البريطانيين عن العراق وهذا يضع العراق تحت رحمة الايرانيين فى حالة سقوط رضا بهلوى (٥٠) .

ووصفت جريدة العالم العربى التقرير بأنه ملء بالفواضل والتناقضات والمغالطات وقد عزتها الى الكونت بول تلكى ليساعد اصدقاء الاتراك (٥١) . وقالت جريدة المفيد لو شاعت اللجنة اختصار تحقيقها وترجيح الحق الطيبى للعراق على كل اعتبار واه آخر لما وصلت الاراء من التضارب الى هذا الحد (٥٢) . وأشارت العراق الى انه بالرغم من احتواء التقرير للتناقضات

(٤٩) العراق ، ١٣ آب ١٩٢٥ .

(50) *The Times*, August 18, 1925.

(٥١) العالم العربى ، ١٥ آب ١٩٢٥ .

(٥٢) المفيد ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

والاغراض والسياسات المتعارضة فقد أوصى بابقاء الاراضى المتنازعة جزءا متما
للعراق بسبب الحجة القوية المؤيدة للعراق ، ولاسيما رغبات سكان ولاية
الموصل (٥٣) . وقد اعترفت جريدة **المفيد** بأنه من غير المحتمل ان تعطى
ولاية الموصل الى تركيا لان بريطانيا العظمى ستحافظ على عهودها التى
قطعتها للعرب والاكراد والاثوريين (٥٤) .

وقد قرر البرلمان العراقى فى جلسة سرية بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٥ ان
يتبع نصيحة بريطانيا فمبر بالاجماع عن تصميمه على الدفاع عن الموصل ضد
الاتراك حتى ولو ادى ذلك الى الحرب (٥٥) . وقد ارسل مجلسا البرلمان
برقية شكر الى اميرى وزير المستعمرات البريطانية ومندوبها فى مجلس
الحبة لدفاعه عن حقوق العراق . وقد دهش الحزب العراقى المتطرف وروع
عندما وجد ان بعض الصحف البريطانية تعارض فى تمديد التحالف بين
بريطانيا والعراق . وقد فسر بعضهم موقف تلك الصحف انها تسلم
بمخيبات من الحكومة التركية (٥٦) .

وقد أرسل رؤساء المسيحيين واليهود بريات الى الملك فيصل والى المندوب
السلمى البريطانى فى العراق والى رئيس الوزارة العراقية والى عصبة الامم
يحتجون وينكرون ما نشر عنهم فى تقرير اللجنة عن رغبتهم فى الرجوع الى
تركيا ويصرحون بأنهم عرب ويريدون ان يعيشوا تحت العلم العراقى العربى
مع اخوانهم المسلمين . وقد وقع على هذه البرقيات مطران السريان الكاثوليك
ومطران السريان اليقانية ومطران الكلدان ونائب البطريرك وقس الارمن
وخانم اليهود وغيرهم من الاطباء والمحامين والقسس من المسيحيين
واليهود (٥٧) .

بعد ان امضى الملك فيصل شهرين فى اوربا الغربية بحث فى خطابه

(٥٣) العراق ، ١٩ آب ١٩٢٥ .

(٥٤) **المفيد** ، ١٦ ايلول ١٩٢٥ .

(55) *Current History*, XXII, p. 143.

(56) *British Report*, 1925, p. 15.

(٥٧) **العالم العربى** ، ٤ ايلول ١٩٢٥ .

الوداعي بلندن بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٢٥ ضرورة احتفاظ العراق بولاية الموصل وأكد انه اذا جرد العراق من الموصل فسيكون مستقبل البلاد الاقتصادي في أسوأ حال ويكون الدفاع عنها غالى التكاليف وشاقا . واذا انفصلت الولاية عن العراق توجه ضربة شديدة وربما قاتلة لبلاده ويعرقل التقدم الملحوظ في ادارة العراق عرقلة تامة أو ينقلب الى ضده . ويؤدي هذا الانفصال الى زيادة المصاريف العسكرية ومصاريف المحافظة على النظام والامن في القسم الباقي من القطر (٥٨) .

مؤيدو تركيا في العراق :

كانت هناك جماعة موالية للاتراك لاسباب مختلفة ، فقد كان البعض من الموظفين السابقين والضباط المتقاعدين ، وكان البعض الاخر مندفعاً بتأثير العاطفة الدينية ، وبعضهم الاخر بسبب كرههم لجماعات أيدت الانكليز والحكومة العراقية .

ذكر الدكتور جميل دلالى الذى كان سكرتيراً لحزب الاستقلال الموصلى لكاتب هذه السطور ان الاتراك حاولوا في أواخر أيامهم القضاء على اقتصاديات الموصل فكان بعض الموصليين ينتظر من الانكليز الذين ادعوا انهم جاؤوا محررين لا فاتحين ان يحسنوا الوضع فلما خاب أملهم فيهم وشسوا من تحسن الوضع عادوا الى تأييد الاتراك أخوانهم في الدين ، وذكر الدكتور دلالى ان مؤيدى الاتراك كانوا ضعافا بسبب موقف الحكومتين الانكليزية والعراقية منهم ونشاط حزب الاستقلال فاذا وزعوا نشرات في صالح الاتراك صادرها القوميون العرب واطلقوها ورجع ان بعض المؤيدين كان لهم اتصالات بالاتراك وانهم تسلموا منهم مساعدات مالية . ولكنهم لم يلجأوا الى العنف . وذكر ان مصطفى الصابوني وجماعته وهم عرب كتبوا مضبطة ارسلوها الى الاتراك يطالبون بعودتهم وقد حصل الانكليز على تلك المضبطة وقدموها الى الملك فيصل . ويفسر الدكتور دلالى موقف الصابوني بأنه كان هو وطبقة التجار في الموصل ضد آل العمرى وضد

السادة (أى آل النقيب وآل المفتي وآل الفخرى) الذين أيدوا الحكومة العراقية . وفسر الدكتور جميل دلالى تأييد آل النجفى (وهم عرب) وآل كشمسوة للاتراك بخصوصيتهم مع آل توشة الذين ايدوا الحكومة العراقية، وفسر تأييد بعض أفراد آل النقيب وآل سليمان بك للاتراك بثقافتهم التركية وعواطفهم الاسلامية ، واما تأييد اغوات باب البيض للاتراك فنسبه الى رد الفعل ضد الانكليز .

ونشرت المانچستر غارديان مقالة عن مؤيدى تركيا فى العراق ذكرت فيها انهم أقلية ضعيفة الاثر ، وتطرق الى تجدد الاشاعات التى تذكر فى المقامى عن هجمات الاتراك وانتصاراتهم وعن قرب احتلالهم للموصل ، وذكرت ان تأثير هذه الاشاعات كان ضعيفا بسبب سياسة الادارة الحرة تجاه الصحافة . ثم ذكرت الجريدة ان العناصر المؤيدة لتركيا مؤلفة من جماعتين: الجماعة الاولى مؤلفة من الموظفين السابقين فى العهد العثمانى الذين فقدوا وظائفهم فى العهد الجديد ، والجماعة الثانية مؤلفة من مؤيدى الاتراك لاسباب سياسية ودينية . فاما عن الجماعة الاولى فقد سعت الحكومة العراقية لتوظيف بعضهم ولكن بعضا منهم لم يصلح للخدمة لعدم كفاءة قسم منهم ولارتشاء قسم آخر ، فلا عجب ان نراهم يتذكرون أيام الاتراك ويتمنون عودتهم . أما الجماعة التى تؤيد الاتراك لاسباب سياسية ودينية فأكثرها من الجيل القديم وكانت تعتبر الامبراطورية العثمانية رمز قوة الاسلام السياسية وقد شعروا بمرارة الهزيمة فى الحرب العالمية الاولى كما لم يشعر بها أى شعب آخر وقد افتقدوا الخلافة مثلهم الاعلى الذى يقدسونه منوفاة النبي محمد (ص) .

وقد حكم على ثلاثة من الوكلاء الاتراك لشبههم الدعوة لارجاع الحكم التركى فى العراق . وقد نشر اثنان منهم كتابا باسم الجمهورية التركية وقد حكم عليهما بالحبس الشديد لمدة ثمانية عشر شهرا ونفى احدهما الى تركيا بعد انتهاء مدة محكوميته ووضع الآخر تحت مراقبة الشرطة لمدة حكمه نفسها . وحكم على الثالث بالحبس الشديد لمدة سنة لاقلاقه الامن العام

(59) The Manchester Guardian, January 3, 1925.

ينشره الدعوة بأن مصطفى كمال سيحتل العراق ويقتل جميع الموظفين^(٦٠).

التعليق على قرار مجلس العصبة سنة ١٩٢٥

استقبل الشعب العراقي قرار مجلس العصبة المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ الذي اعطى ولاية الموصل الى العراق بنزور وابتهاج عظيمين فأقام الولائم والافراح وعطل الاشغال العامة • وبالرغم من ان الصحف صدرت مسرورة جذلة استكر بعض العراقيين الفقرة الثانية من القرار انى أوصت بتمديد أجل الانتداب على العراق لمدة خمس وعشرين سنة^(٦١).

وفي ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ بعد اعلان قرار المجلس مباشرة اجتمع مجلس الوزراء العراقي وقرر الاحتفال برقية شكر الى ستانلي بولدوين رئيس الوزارة البريطانية وأخرى الى سكرتير عصبة الامم • وقد جاء في البرقية المرسلة الى بولدوين ان الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الامم والذي قبول من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للمساعدة التي بذلتها في سبيل المحافظة على حقوق العراق وخاصة للسر اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية وليوبولد ايمري وزير المستعمرات وتصرح الحكومة العراقية بأنها مستعدة للبدء بالمفاوضات لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا • وشكرت الحكومة العراقية عصبة الامم للقرار العادل الذي اتخذه المجلس^(٦٢) • وقد ارسل الملك فيصل برقية يشكر فيها عصبة الامم • وارسل رئيس بلدية الموصل ورئيس بلدية أربيل وبطريرك بابل ومطران البقاعية وحاخام اليهود بركات

(60) *Current History*, XXIII, p. 768; *British Report*, 1926, pp. 154-155; *L'Asie Française*, October, 1925, pp. 324-325.

(٦١) العراق ، ١٨ ، ١٩ كانون الاول ١٩٢٥ •

(٦٢) العالم العربي ، ١٨ كانون الاول ١٩٢٥ •

شكر لايمرى (٦٣) . وفي اجتماع مجلس الاعيان بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٢٥ قرأ رئيس الوزارة العراقية قرار مجلس العصبة ووعده بان ندافع حكومته عن حقوقه العراق في المعاهدة المقبلة مع بريطانيا (٦٤) .

في ٦ كانون الثاني ١٩٢٦ روى مراسل مجلة ذي نير ايست اند انديا ان خبر قرار مجلس العصبة استقبل في بغداد بالابتهاج العام . وقد رفع العلم العراقي على البيوت والبنائات . وقد تحسن الوضع التجاري . ولكن لم يعم الرضا جميع الناس فقد تشكى بعض المتطرفين من فداحة نمن الموصل على العراق وأسفوا لقرار المجلس بتمديد أجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة . وأشار المراسل الى ان الملك فيصل عبر في مقابلة خاصة مع ممثل جريدة ذي بغداد تايمس عن ارتياحه العظيم للقرار وقال انه لا يرى سببا لعدم وجود تحالف ودي بين العراق وبريطانيا لا لمدة خمس وعشرين سنة بل لاية مدة ضرورية بشرط المحافظة على كرامة الامة دائما وبشرط عدم وجود أحكام تعرقل تقدم الشعب العراقي . وقد دلتا التجارب في الماضي على ان الحكومة البريطانية مستعدة لمساعدتنا بكل طريقة ممكنة في التغلب على صعوباتنا (٦٥) .

وقد روت بمشة نائبى الجنرال ليدونر على الحدود العراقية - التركية الى مجلس العصبة ان المثقفين استقبلوا قراره بحماسة واستقبلته الجماهير بالرضا . واستشهدت بالاحتفاء الذى استقبلها به الاهلون اينما حلت وبدفع أهالى لواء الموصل لضرائب ثلاث السنوات الماضية مما يدل على قبولهم للقرار . ولم تشاهد البعثة أى علامة على التذمر من قرار المجلس (٦٦) .

معارضة المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦

بالرغم من ترحيب العراقيين بقرار المجلس عن الموصل فقد استكروا

(63) *The Times*, December 21, 1925.

(٦٤) **الوقائع العراقية** ، ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥ .

(65) *The Near East and India*, XXIX, p. 66.

(66) *Official Journal*, 1926, p. 1040.

الشرط الملحق به والذي يدعو الى تمديد الانتداب على العراق لمدة خمسين وعشرين سنة . ولذلك عارضوا المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ لتضمنها ذلك الشرط وخاصة لتمديد مفعول الاتفاقيات الملحقه للمدة نفسها . وقد اعلنت جريدة المفيد يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ أى بعد امضاء المعاهدة مباشرة بأن الحكومة البريطانية ارجبت الحكومة العراقية واجبرتها على توقيع المعاهدة وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بتقديم المعاهدة الى البرلمان البريطانى فى ٢ شباط ١٩٢٦ ولذلك طلب اميرى من الحكومة العراقية ان يبرم البرلمان العراقى المعاهدة قبل ذلك التاريخ ، وقد أبدى الملك فيصل والحكومة العراقية استعدادهما لاجابة ذلك الطلب (٦٨) .

ففى يوم ١٦ كانون الثانى عرض رئيس الوزارة العراقية للمعاهدة العراقية - البريطانية على مجلس النواب مرفقة بكتاب معنون الى رئيس مجلس النواب موضحا أسباب عقد المعاهدة ، وقد أكد الكتاب أهمية ولاية الموصل للعراق واستعرض تاريخ المشكلة . وذكر العرض التركى المؤرخ فى ١٩ آذار ١٩٢٥ لقد معاهدة مع بريطانيا العظمى بغية الحصول على ولاية الموصل . وقد احتوى مشروع المعاهدة هذا على جعل الزاب الصغير حتماً فاصلاً ؛ وعلى تمهيد تركيا لضمان وحدة العراق ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتياز الاستغلال النفط فى ولاية الموصل مع مد أنابيب فى الأراضى التركية وإنشاء مرفأ على ساحل البحر ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازاً لإنشاء وإدارة سكك حديد طولها على الأقل ثلاثة آلاف كيلومتر تصل ولايات تركيا الجنوبية بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود مع رخص للتفتيش عن المعادن ضمن عشرين كيلومتراً على جانبي الخط ؛ وعلى منح شركة بريطانية امتيازات لإنشاء وإدارة عدة موانئ . وأشار كتاب رئيس الوزراء الى ان بريطانيا العظمى توافق بموجب مشروع المعاهدة المقترحة على فصل أهم قسم

(٦٧) المفيد ، ١٣ كانون الثانى ١٩٢٦ .

(68) *British Report*, 1926, pp. 18-19.

من ولاية الموصل وقبول الفرنك الفرنسي لتأدية الدين العثماني والسماح
لتركيا بمقد قرض في أسواق لندن • ثم اوضح الكتاب موقف بريطانيا ودافع
عنه ومدحها لاخلاصها لتمهدهاتها للعرب • وذكر الكتاب المعارضة البريطانية
وموقفها من التزامات بريطانيا المالية في العراق لمدة خمس وعشرين سنة •
أشار الكتاب في الختام الى ان الحكومة العراقية بذلت جهدها في تخفيف
عبء العراق ولا سيما الاعباء المذكورة في الاتفاقيات الملحقة مؤملة بأن
لمجلس بقدر الظروف العامة التي احاطت بهذه المسألة وما يترتب على
رأيه من النتائج الخطيرة (٦٩) •

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦ حين بدأ مجلس النواب مناقشة المعاهدة
أعلن رئيس المجلس رشيد عالي الكيلاني ان احد النواب قدم اقتراحا خطيا
بنظر المعاهدة بطريقة الاستعجال على أساس ان هذه المعاهدة ما هي الا
استمرار للمعاهدة السابقة لسنة ١٩٢٢ وهي معروفة عند النواب • فلما
اعترض نواب المعارضة على نظرها بطريقة الاستعجال لان قرار مجلس
العصبة اعطى مهلة أمدها ستة أشهر لعقد المعاهدة ، ذكر رئيس الوزراء
المجلس ان بريطانيا تنتظر قراره قبل ٢ شباط وناشد النواب أن يأخذوا بنظر
الاعتبار مصالح البلاد ، ولكن المعارضة لم تر ما يبرر الاستعجال • ثم وضع
الرئيس الاقتراح بالتصويت • فقبح ذلك ضوضاء وضرب المقاعد ولكن
الرئيس أعلن قبول الاقتراح •

ثم رجا رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون من رئيس المجلس ان
تكون مناقشة المعاهدة بجلسة سرية فوثب النواب المعارضون وحدثوا ضوضاء
وصياحا • ولما طلب رئيس الوزراء من رئيس المجلس ان يحافظ على النظام
صاح احد نواب المعارضة «اسكت» وواصل بقية نواب المعارضة صياحهم ثم
بدأوا يخرجون • وقد رمى بعضهم على رئيس المجلس بنسخ المعاهدة

وبعضهم مزقها • وصاح صوت «خونة ! هذه أكثرية غاشمة ظالمة ! فلنستقط
الأكثرية الغاشمة ! » • وتقدم احد المعارضين بالقرب من منبر الخطابة
ورفع كلتا يديه وقال « الا فتعلم الامة بأنى ارفض المعاهدة رفضا باتا، وعندما
صاح حكمت سليمان وزير الداخلية « اخرجوا » اجاب احد المعارضين
« صدقوا المعاهدة ايها الخونة » وتأثر معارض آخر تأثرا بلغ حد البكاء
وقال نائب آخر « لماذا تطلب منا ان نخرج يا خائن » • وصرخ معارض
في الخارج « فليح حكمت بك البلاد » • ثم واصل المجلس اجتماعه السري
لمدة ساعة ونصف ، ثم أذيع بعد ذلك ان النواب الحاضرين وعددهم ٥٨
وافقوا على المعاهدة • أما عدد النواب المنسحبين فيبلغ تسعة عشر (٧٠) •

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ اجتمع مجلس الاعيان العراقي وأعلن
الرئيس ورود المعاهد لمناقشتها ، وقدم عيان اقتراحا خطيا لنظر المعاهدة
بطريقة الاستعجال وقبل • ثم اعلن رئيس الوزراء ان لديه بعض الوثائق
 والمراسلات بين الحكومتين البريطانية والعراقية ورجا المجلس ان يقرأها
عليه بجلسة سرية (٧١) • وبعد جلسة دامت ساعة ونصف عاد المجلس الى
الجلسة العلنية • فتكلم العين مولود مخلص وقال ان العراق مهدد بالهلاك
لان معاهدة ١٩٢٦ أثقل من معاهدة ١٩٢٢ ورجا مجلس الاعيان ارجاع
المعاهدة الى مجلس النواب ما دام مجلس العصبة قد اعطى العراق وبريطانيا
مهلة لمدة ستة أشهر لعقد المعاهدة • ولكن وزير العدل اتنى على موقف
بريطانيا في الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل سواء كان ذلك
لنفسها الخاصة أو لمنفعة العراق وأيد احد الاعيان وزير العدل • ثم وافق
المجلس على المعاهدة بسبعة عشر صوتا ضد واحد (٧٢) •

(٧٠) العالم العربي ، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦ •

(٧١) نشرت الحكومة البريطانية هذه الوثائق والمراسلات في
مجموعة State Papers كما نشرت الحكومة الاميركية بعضها الآخر
وهي خاصة بالكفاح بين الدولتين حول النفط • ويجدونها القارىء في
الفصل الثاني عشر ادناه •

(٧٢) العالم العربي ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٦ •

وأنه تشاءلت جريدة الاستقلال لسان حال المعارضة هل من الحكمة وهل من المعقول ان تبرم معاهدة مهمة تقيد مستقبل العراق لمدة ربع قرن في نصف ساعة فالى أى مدى ابتعد اولئك النواب عن المنطق والعقل والى اى مدى يعلموا عن اعتبار مصالح بلادهم ، ولكن حزب الشعب قام بدور تاريخي وسيسجل أعماله بحروف من نور يذكرها بالثناء احفادنا واحفاد احفادنا خلال القرون القادمة (٧٣) . وقالت جريدة العراق الحكومية انها فوجئت بموقف المعارضين فقد تركوا مجلس النواب من دون بيان موقفهم هل هم موافقون على ابرام المعاهدة أم لا . وقالت انها لا تستطيع اعتبارهم الا حزبا دى وجهين وان عملهم مجرد مناورة سياسية مدبرة . وقالت أيضا ان أكثرهم شبان يحتاجون الى تمارين لتقوية عضلاتهم فمى تقدر رغبتهم فى القيام باللعب على الجبال وهذا ما يتوقع منهم ولا يتوقع السلوك المعقول (٧٤) .

وقد عارض حزب الاستقلال الموصلى المعاهدة وفصل احد أعضائه العضو فى مجلس الاعيان لموافقة على المعاهدة (٧٥) . واما الحزب الوطنى فنادى بها وشكر حزب الشعب على موقفه (٧٦) .

الارتياح من التسوية النهائية

فى ١٤ حزيران ١٩٢٦ قدمت الحكومة العراقية المعاهدة العراقية - التركية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ الى مجلس النواب لابرامها مع مذكرة ايضاخية ذكرت التعديل البسيط فى خط الحدود بين أشوتا وعلمون ومنح تركيا عشرة بالمائة من حصة العراق من امتياز النفط المعطى لشركة النفط التركية لمدة خمس وعشرين سنة ، وأكدت المذكرة ان المعاهدة فى صالح

(٧٣) الاستقلال ، ١٩ كانون الثانى ١٩٢٦ .

(٧٤) العراق ، ٢٠ كانون الثانى ١٩٢٦ .

(٧٥) جريدة نداء الشعب ، ٣١ كانون الثانى ١٩٢٦ .

(٧٦) نداء الشعب ، ٣ شباط ١٩٢٦ .

القوافي لأنها أعطت ولأية المؤهل الى العراق وتضمنت اعتراف تركيا بالقوافي كدولة مستقلة وأشارت الى ان المجلس الوطنى الكبير التركى أبرم المعاهدة يوم ٧ حزيران ١٩٢٦ ، ورجت الحكومة المجلس ان يناقش المعاهدة بطريقة الاستعجال . فناقشها المجلس فى اليوم نفسه . وقد اعرب نواب كثيرون عن رغبتهم فى العلاقات الودية التعاونية بين تركيا والعراق . وقد أبرمت المعاهدة بالاجماع . وفى اليوم التالى وافق مجلس الاعيان بالطريقة نفسها (٧٧) . وقد استقبل الشعب العراقى المعاهدة بالافراح واقامته المهرجانات وارسل البعض برقيات التهنة الى البلاط الملكى والى مجلس الوزراء (٧٨) .

وبمناسبة ابرام هذه المعاهدة أمر الملك فيصل يوم ١٧ حزيران باقامة مأدبة ملكية لاعضاء البرلمان وبعض الشخصيات البارزة فى بغداد وخطب فيها الملك خطبة شكر فيها اعضاء البرلمان والاحزاب السياسية لتعاونهم وتعاونهم فى سبيل المصلحة العامة . وقال ان غايتنا الرئيسة هى ان نمشى بسلام مع جيراننا خاصة والعالم بأسره عامة وقال ان تركيا أصبحت صديقتنا وواجب العراق ان يظهر لها من الولاء بقدر ما تظهره لنا . وحتم الملك خطابه بأن شكر للانكليز الاعمال المجيدة التى بذلوها لمساعدة العراق فى تسوية مشكلة الموصل (٧٩) .

وأمر الملك فيصل يوم ٢٦ حزيران باقامة مأدبة ثانية للسمر هنرى دويس المندوب السامى البريطانى فى العراق وحاشيته وخطب خطبة وجيزة ألقى فيها الجهود التى بذلتها انكلترا لخير العراق وشكر للسمر هنرى اهتمامه الخاص بحكومة العراق (٨٠) .

(٧٧) العراق ، ١٥ ، ١٦ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٨) العراق ، ١٠ - ٢١ حزيران ١٩٢٦ .

(٧٩) العراق ، ١٨ حزيران ١٩٢٦ : لقاء الشيشمب ، ١٨

حزيران ١٩٢٦ -

(٨٠) العراق ، ٢٨ حزيران ١٩٢٦ : لقاء الشيشمب ، ٢٨

حزيران ١٩٢٦ -

الفصل التاسع

الرأي العام البريطاني ومشكلة الموصل

تابعت الدوائر السياسية في بريطانيا العظمى محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ . وقد استعرضنا وجهات نظر وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانية في الفصول السابقة . وبالرغم من تأييد أكثرية الصحف البريطانية للعراق فقد أيد عدد قليل منها تركيا . وكانت هناك تفسيرات شتى للسياسة البريطانية المتبعة بمشكلة الموصل خاصة وبالعراق عامة .

الآراء البريطانية في الأدوار الأولى من المشكلة

في أثناء اجتماعات مؤتمر لوزان الأول عارضت العملي كرونكل ادعاء الأتراك أن الموصل ميراث قومي وقالت أن الموصل لم تعد ميراثا قوميا كما لم تعد بغداد أو مصر أو الجزيرة العربية ، وإعترفت أن الأتراك فتحوا الموصل كما فتحوا تلك البلاد الأخرى ولكنها أكدت أن الأتراك لم يستوطنوها ، وأن الأتراك طردوا من الموصل بقوة السلاح كما طردوا من قبل من اليونان وصربيا وبلغاريا والبايما ومصر والجزيرة العربية وفلسطين وسوريا وبغداد .

وقد أنكرت الجريدة أن قضية الموصل قضية نفط وعزت هذه الفكرة إلى ذوي المصالح النفطية الأميركية الذين حاولوا أن يظهروا بها المظهر^(١) .

وقد قال اللورد كرزون في خطابه الذي ألقاه في مجلس اللوردات يوم ١٣ شباط ١٩٢٣ بعد فشل مؤتمر لوزان الأول مباشرة أنه كان يناقش

(1) Quoted in *The New York Times* January 2, 1923.

الانراك بأن لا ينظروا في المستقبل الى موسكو أو ايران أو افغانستان بل ان يولوا وجوههم شطر الغرب • وقد حث على وحدة الحلفاء في حل مشكلة الموصل وقال انه كره كل ما قيل عن النفط والمبالغة في أهميته في ينظر العالم^(٢) • وفي خلال الفترة الواقعة بين مؤتمرى لوزان ذكر اللورد سايدنهام الحكومة البريطانية والشعب البريطانى بجهود الاستقلال والحرية التى قطعها البريطانيون للعرب^(٣) •

وحين كان مؤتمر لوزان الثانى يبحث مشكلة الموصل كتب المؤرخ توينبى انه يعتقد ان صداقة تركيا مهمة لبريطانيا ولا يمكن نيلها الا بدفع كردستان الجنوبية ولكنه اعترف ان هذا ثمن باهظ • وقال افاد دفع البريطانيون هذا الثمن فقد يطمشون بأن الانراك لن يستعملوا كردستان واسطة لاسترجاع بقية العراق^(٤) •

وقالت التايمس بعد مجئ حزب العمال الى الحكم سنة ١٩٢٤ مباشرة ان تقليد استمرار السياسة الخارجية البريطانية جعل الزعماء العراقيين واثقين من ان الوزارة العمالية ستواصل جهود حكومة المحافظين السابقة للوصول بمفاوضات الموصل الى خاتمة ناجحة^(٥) • وقبل اجتماع مؤتمر القسطنطينية نشرت الجريدة نفسها مقالا طويلا عن تلويخ الموصل منذ العهد الاسلامى حتى سنة ١٩٢٤ محاولة ان تثبت ان مدينة الموصل كانت ولا تزال عربية^(٦) •

(2) *Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LIII, Cols. 37-40.

(3) *The Times*, March 2, 1923.

(4) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East" in *the Contemporary Review*, CXXIII, p. 687.

(5) *The Times*, January 29, 1924.

(6) *Ibid.*, May 17, 1924.

وقبل انهيار مؤتمر القسطنطينية وصفت المورن بوست ما قالته الصحف التركية عن العروض البريطانية المزعومة عن سكك حديد الاناضول وعن حصّة العراق في الدين الثماني العام وعن قرض تركيا في لندن بأنه محاولات للتبث مما تستطيع تركيا الحصول عليه عن طريق مفاوضات القسطنطينية . وقد أبدت المانجستر غارديان رأى جريدة المورن بوست وأضافت أن الأتراك يخشون الحركة القومية الكردية في العراق وأثرها على أكراد تركيا فقد تعرض وحدة الجمهورية التركية للخطر^(٧) .

وقد أرسلت الحكومة البريطانية ليوبولد ايمري وزير المستعمرات والسر صمويل هور وزير الطيران الى العراق وولاية الموصل حين كانت لجنة التحقيق في ولاية الموصل لكي تبدي عطفها للعراقيين ولكسب ثقتهم في بريطانيا العظمى ولرفع قوتهم المعنوية . وقد درس الوزيران الوضع وجمعا المعلومات لحكومتها^(٨) .

وقد كتب من الهند قارىء بريطاني كان قد خدم في حملة العراق العسكرية الى مجلة الاشياتيك وفيو الصادرة في لندن ذاكرا المصالح البريطانية في العراق مثل وعود البريطانيين للعرب والرغبة في منع رجوع الأتراك الى العراق وأمل الحصول على فائدة من استثمار رأس المال البريطاني في العراق والرغبة في المحافظة على حقول النفط في ايران والخوف من خسران هبة بريطانيا في حالة انسحابها من العراق وضرورة حماية خطوط المواصلات الجوية والبحرية مع الهند والشرق . وأشار الكاتب الى الاخطار التي قد يتعرض لها العراق في حالة سحب التعزيز العسكري البريطاني : محاولة تركيا استرجاع العراق وانتشار النفوذ البلشفي جنوبا عن طريق ايران

(٧) مقتبسة في جريدة الموصل ، ٧ حزيران ١٩٢٤ .

(8) *The Times*, April 6, 1925; *United Empire*, XIV, 1925, p. 261.

وكردستان واستلاد النفوذ الفرنسي في سوريا^(٩) .

وكتب جاردن مساعد ضابط سياسي بريطاني سابقا في مدينة الموصل قبل نشر تقرير لجنة التحقيق ان الحكومات بغداد وانقرا شرقية غير مجربة وفيهما بعض الفساد ربما كانت حكومة انقرا الدكتاتورية اكثر اتحادا وتعرف وضعها اكثر من حكومة العراق وانشار الى ان الاخيرة تمتع بارشاد وتأيد صديق قوى هو بريطانيا العظمى^(١٠) .

وبما ان للعراق علاقة بالدين الشامي العام أرسلت الحكومة البريطانية بعثة برئاسة اى . هلتن ينغ لدراسة الوضع المالى في العراق وقد باشرت البعثة دراستها في آذار ١٩٢٥ وأنهت تقريرها في نيسان ثم نشرت في حزيران . وقد اكدت اللجنة اذا صدر القرار عن مشكلة حدود العراق الشمالية في غير صالح العراق فيسكون له تأثير خطير جدا على وضع العراق المالى لان لولاية الموصل اهمية اقتصادية كبيرة في رفاهية العراق وان خسرتها سيغير مشكلة الدفاع العسكرية تغيرا تاما^(١١) .

وقد نشر مؤتمر نقابات العمال واللجنة الاستشارية في الشؤون الدولية لحزب العمال بعض الملاحظات عن مشكلة الموصل. وقد اقتبسها الكتاب الاحمر بانبارها مؤيدة لتركيا . وقد هاجمت هاتان المنظمتان الحجة البريطانية عن حق الفتح لان الموصل لم تكن مفتوحة عندما امضيت هدنة مندوس بل انها احتلت بعد ذلك خلافا لاحكام الهدنة . وانشارا الى ان المفاوضات التمهيدية حول امتياز النفط مع الامبراطورية الشامية سنة ١٩١١ لم توافق عليها الحكومة الشامية وان تركيا لم تعترف باتفاق سان ريمو وان

(9) X, "Great Britain and Mesopotamia", in *The Asiatic Review*, XXI, pp. 222-224.

(10) F. W. Chardin, "The Mosul Question — What the Inhabitants Really Want", in *The Contemporary Review*, CXXVIII, pp. 61-62.

(11) British Colonial Office, *Report of the Financial Mission*, Cmd. 2438, (1925), p. 9.

الاقترح التركي لعقد اتفاقية حول نفط الموصل حل معقول .

ويعتقد المؤتمر واللجنة انه ليس من المؤكد ان عرب الموصل يرغبون بالاتحاق بالعراق . اما ما يخص اكراد العراق فهناك أربعة نواب اكراد في المجلس الوطني الكبير التركي . فاذا كانت بريطانيا تحترم حقا رغبات السكان كما وعدت هي وفرنسا في تشرين الثاني ١٩١٨ فليها ان تذكر الثورة العراقية ضد بريطانيا سنة ١٩٢٠ . وقد وصفا حجة اللورد كرزن العنصرية في لوزان بأنها باطلة فحجة الاقلية المسيحية ليست بكافية للمطالبة بولاية الموصل وليس هناك سبب للاعتقاد باضطهاد المسيحيين .

وقد اعاد المؤتمر واللجنة الى الازهان ان بريطانيا وافقت على تأسيس دولة كردية بمعاودة سيفر ، فساءلا لماذا بدلت بريطانيا موقفها وصارت تؤكد ضرورة المنطقة الكردية للعراق . وقد اجابا على القول بأن الموصل مخزن حبوب العراق بأن العراقي يستطيع شراء الحنطة من الموصل . وختمنا ملاحظتهما بالقول اذا اعطت عصبة الامم ولاية الموصل الى العراق فسيعتبر الانراك والاكرد قرارها ظلما وامتداديا ويصبح وجود المملكة العراقية صبا وفي آخر الامر مستحيلا (١٢) .

الاراء البريطانية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

اظهر نشر تقرير لجنة التحقيق انقسام اوضح في الرأي بين مؤيدي حكومة ستانلي بولدوين المحافظة ومعارضيه . وكانت الحكومة مستعدة لقبول شرط وضع العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة خمس وعشرين سنة . اما المعارضة فكان لها آراء متباينة لانها مؤلفة من جماعات شتى كالمسل والاحرار والشيوعيين وبعض المحافظين ولا سيما صحف اللورد بيفربروك؛ الدليل ميل والدلي اكسبريس والويستمنستر غازيت، واما التايمس الصحيفة المحافظة المعتدلة فقد ايدت الحكومة .

(12) *Turkish Red Book* pp. 313-315.

وعلى العموم قالت الصحافة البريطانية ان تقرير اللجنة مضطرب وغامض ومعقد . وقد عللت **الدليل هيرالد** العمالية التناقض في التقرير بأنه عجزت اللجنة عن الاتفاق على رأى واضح ، وأكدت **الدليل نيوز** ان فى التقرير عموضا مخيبا للرجاء (١٣) . اما **التايمس** فتعتقد ان اللجنة توصلت الى نتائج واضحة ومعقولة يستطيع مجلس العصبة الاعتماد عليها فى قراره (١٤) وقد أظهرت **الدليل هيل** ارتياحها لانها اعتقدت ان التقرير جاء فى صالح الاتراك ، وشرب مقالا افتتاحيا قالت فيه ان الرأى العام البريطانى سيقابل بالارتياح الشديد تصريح عصبة الامم بأن المنطقة المتنازعة يجب ان تعد جزء لا يتجزأ من تركيا ، لان البريطانيين صمموا تصميمًا صادقًا على ان لا يدخلوا حربا جديدة من أجل هذه القضية ولا ريب ان خير خطة تسلكها الحكومة البريطانية هى ان تقرر عند انتهاء اجل المعاهدة فى ١٩٢٨ الانسحاب من جميع البلاد عدا منطقة الزيت الواقعة حول البصرة مباشرة . وقالت **الدليل اكسبريس** انه اذا اعطت عصبة الامم لبريطانيا الخيار فانه ليس ثمة شك تقريبا من ان الوزارة الحالية تختار التبعة والنفقات فى العراق خمسا وعشرين عاما أخرى . ونشرت **المورن بوسست** المحافظة المؤيدة للحكومة مقالا قالت فيه ان البريطانيين يسعون لانشاء جيش عربى منظم فى العراق فى اقرب وقت لان مشكلة الموصل لم تسو بعد فمن المستحسن ان نجابه الحقيقة الواقعة وهى احتمال وقوع متاعب تلزم العراق بمساعدة بريطانيا فى دفاعها عن الاراضى الواقعة تحت الانتداب (١٥) .

وعلم مراسل **التايمس** الدبلوماسى ان الوزارة البريطانية ترى ان اللجنة تجاوزت صلاحيتها ك لجنة استشارية وتعتقد ان نتائجها متناقضة وغير منطقية وتعارض رأيا القانونى معارضة شديدة . وتعتقد **التايمس** ان الوزارة ستقبل وهى كارهة تمديد اجل الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة اذا قرر مجلس

(١٣) مقتبسة فى جريدة **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

(14) *The Times*, August 8, 1925.

(١٥) مقتبسة فى جريدة **المفيد** ، ١٦ آب ١٩٢٥ .

العصبة ذلك (١٦) .

واكدت الدليل تلفغراف المحافظة المؤيدة للحكومة ان التقرير لا يبعث على الارتياح مطلقا ولا يحل المشكلة (١٧) . وعلقت المانجستر غارديان الحرة بقولها ان التقرير لم يعرض سوى حل معلق وان اعضاء اللجنة لم يحسنوا تقدير الحقائق حينما حددوا المدة ، واذا تركت بريطانيا العراق فجأة فواجبها ان تتركه قادرا على حكم نفسه في الداخل وقادرا على ان يدافع عن نفسه من الخارج . وذكرت الدليل تلفغراف ان تركيا غير مرتاحة من احتمال خسرانها نفط الموصل ، ومما اقلق بالها أيضا توصية اللجنة بانشاء نظام حكومي خاص للاكراد لانها تخشى ان يطالب اكراد تركيا بامتياز كهذا فيقاوموا خطة انقرا في تريك الاكراد (١٨) .

وعلقت مجلة النير ايست انديا المحافظة المؤيد للحكومة على التقرير فذكرت اعتقادها بأن تشجيع الحكومة العراقية لمظاهرات أولاد المدارس يولد الشك في نفوس اعضاء اللجنة في حكمة تلك الحكومة بدلا من التأثير بحسن تقديرها وهذا قد يؤدي الى عدم تقرير تقدم العراق نحو الحكم الذاتي المستقر المسؤول حق قدره (١٩) . وقد ارتأت الدليل نيوز ان الامر يكون سهلا على بريطانيا اذا قرر مجلس العصبة اعطاء الولاية برمتها الى تركيا بشرط ان تتعهد بضمان سلامة العراق ، غير انه اذا سويت المشكلة بانهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٢٨ فان ذلك قرار سخيف يعتبر خيانة لحكومة العراق وشعبه وقد يؤدي الى انهيار هذه الدولة الفتية التي لا تستطيع ان تحمي نفسها (٢٠) .

خطب الارل بركنهيد وزير شؤون الهند في اكستر فقال اذا نالت تركيا شمال العراق فانها تهدد كيانه ولا يستطيع مقاومة هجوم الانراك ،

(16) *The Times*, August 9, 1925.

(١٧) . مقتبسة في المفيد ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(١٨) . مقتبسة في المفيد ، ٢٧ آب ١٩٢٥ .

(19) *The Near East and India*, XXVIII, p. 247.

(٢٠) . مقتبسة في العالم العربي ، ٤ ايلول ١٩٢٥ .

وهو يرى ان الانسحاب من العراق عمل اجرامي مخالف للمدالة^(٢١) .
أرسلت جمعية الشرقيين الادنى والاوسط في بريطانيا رسالة الى وزير
الخارجية البريطانية تقترح ان تدعو عصبة الامم تركيا الى عضويتها وان تعطى
عهدا باحترام وحدة واستقلال العراق مقابل موافقة العصبة على خط الزاب
الصغير فاذا لم تفلح في هذا فعلى خط جبل سنجار - جبل حميرين . وفيما
يخص المصالح البريطانية والاجنبية ، ذكرت الجمعية اعتقادها انه في الجو
الودى الذى ينتج عن تلك التسوية لا تبقى سوى صعوبة قليلة في الوصول الى
تسوية عادلة مع تركيا حول حقول نفط الموصل التى ستكون مضمونة في
ايدى الانراك اكثر مما اذا تركت في حوزة حكومة بغداد المهتدة بالمعاهد
التركي والمكتشوفة لهجمات الاكراد المعادية^(٢٢) .

روى مراسل النيويورك تايمس في لندن ان بعض البريطانيين المؤيدين
لعصبة الامم يمتنعون ان تأجل مشكلة الموصل بالتماس الرأى الاستشارى
للمحكمة الدولية يدل على ضعف العصبة وصرحوا ان محاولة العصبة حل
المشكلة بالتأجيل وبالمساومة وبسويتها بكل الوسائل عدا الحرب لن تفضى
على نفسها مجدا^(٢٣) .

وكتب قارىء الى جريدة التايمس انه يشعر بان الدعوة المؤيدة لتركيا في
انكلترا مسؤولة عن ثلاثة اشياء : تردد مجلس العصبة في اصدار قراره
وزيادة تصلب الانراك وهجوم الانراك على المسيحيين في شمال الموصل^(٢٤) .
وهاجم قارىء حر معارضة الصحافة المحافظة وأعمال الانراك ضد المسيحيين
وخرق الحدود وأيد الحكومة البريطانية المحافظة ونصحها بنشر الحقائق عن
الجمهور^(٢٥) .

وأرسل رئيس اساقفة كتربرى رسالة شديدة اللهجة الى ستانلي

(٢١) مقتبسة في العالم العربي ، ٨ أيلول ١٩٢٥ .

(22) *The Near East and India*, XXVIII, p. 338.

(23) *The New York Times*, September 23, 1925.

(24) *The Times*, September 23, 1925.

(25) *The Times*, September 29, 1925.

بولدوين قال فيها اذا تركت الحكومة البريطانية مسيحى العراق يلاقون مصيرهم المؤلم على ايدى الاتراك فيؤدى ذلك الى شعور المفكرين في بريطانيا بالخجل^(٢٦) . ومن الجهة الثانية اجتمعت جماعة راديكالية من اعضاء البرلمان المعارضين وعبرت عن رأيها بأن لا تضيف بريطانيا العظمى مسؤوليات جديدة الى مسؤولياتها حتى ولو كان ذلك يطلب من عصبة الامم^(٢٧) .

وقد اقتبست مجلة اللتورى دايجست من جريدة المانچستر غارديان قولها ان تركيا ستعمل كل فنون خداعها ودبلوماسيتها المتوترة للوصول الى غاياتها . واقتبست من اللنن ستيتست قولها كانت مشكلة الموصل دوما حيوية للاتراك واذا قرر مجلس العصبة اعطاها للعراق فيسكون موقف تركيا من بريطانيا عدائيا دون ريب وهذا التطور يضر بالمصالح البريطانية^(٢٨) . ونشرت الديلي اكسپريس صورة كاريكاتورية بعنوان «القافلة الضاحكة» تمثل بريطانيا العظمى مقيدة بالعراق بجبل وسلاسل تنتهى بكرة حديدية مكتوب عليها ٢٥٠ سنة، وهناك قافلة جمال مكونة من الدول الاخرى سائرة سعيدة خالية من المسؤولية^(٢٩) . ولكن اللورد غراى يقول فى خطابه فى اتحاد عصبة الامم انه لولا عصبة الامم لكنت تركيا وبريطانيا قد لجأتا الى العنف لحل مشكلة الموصل^(٣٠) .

وهاجم قارى، فى جريدة التايمس «صحافة الجلاء» المعارضة واتهمها بأنها تقوم بدور البلاشفة الحمر واعداء بريطانيا وأكد عدم رغبة احد فى مقاتلة تركيا من أجل الموصل ولكن اذا هوجم البريطانىون فلن يبرثوا تلك

(26) *The New York Times*, October, 3, 1925.

(27) *The Times*, October 6, 1925.

(28) *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, pp. 17-18.

(29) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 18.

(30) *The Times*, October 10, 1925.

الصحافة^(٣١) . وقد دافع دبليو . اورمسي غور وكيل وزارة المستعمرات عن وزيره ايمرى ضد «صحافة الهزيمة» بقوله ان بعض الناس يعتقدون الامور جهد طاقتهم في وجه الذين يحاولون تسوية المشاكل بالطرق السلمية^(٣٢) .

وأنت مجلة يونائتد امباير المحافظة المؤيدة للحكومة ان دعوة الصحافة للتخلص عن الانتداب فجاء تؤثر في بعض الناس الذين يرون في هذا التخلص تخلصا من صعوبة اية . وتساءلت هل يضحى بكل ما فعلته بريطانيا للعراق وهل ترك بريطانيا الفوائد التي قدمتها للعراق لكي يتمتع بها الآخرون او ليس لهيه بريطانيا من ثمن . وقالت ان لبريطانيا العظمى مصالح مهمة في العراق تؤثر في رفاهية جميع الامبراطورية ، وان مسؤوليات الانتداب ثقيلة وقالت ان السؤال الذي يوجب التفكير هو ما اذا لم تكن عواقب الجلاء اقل بكثير^(٣٣) .

وخصصت مجلة ذي انكلش ريفيو المحافظة المؤيدة للحكومة صفحات كثيرة من عددي تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٢٥ لمشكلة الموصل . فعلقت على الوضع في تشرين الاول ١٩٢٥ بقولها ان الاتراك لا يخيون آمال حليفهم اللورد بيغر بروك باعطائه نسخا من مشوراتهم لمساعدته في تخفيف قرائنه من الحرب ، ولولا التشجيع الذي يتلقونه من حملته الهستيرية لما فكروا بالحرب . وقد دافعت المجلة عن المصالح الامبراطورية وازافت ان الانكليز مدينون لايمرى لدفاعه القوي الباهر عن مصالح بريطانيا وهيبتها واسمها^(٣٤) .

وقد ظهرت عدة مقالات عن مشكلة الموصل في هذه المجلة . فكتب جاردن مقالة مهمة عنوانها «العراق والموصل ، بلاد الرافدين» بحث فيه

(31) *The Times*, October 12, 1925.

(32) *The Times*, October 14, 1925.

(33) *United Empire*, XVI, 1925, p. 598.

(34) *The English Review*, XLI, pp. 462-464.

النواحي التاريخية والدينية والعنصرية والجغرافية والاقتصادية من الولاية^(٣٥) ولخص كاتب باسم مستعار «انكلو - عراقي» الحقائق انجومرية الواردة في تقرير البعثة المالية البريطانية لسنة ١٩٢٥^(٣٦) . وفي مقالة ثالثة عنوانها «الوضع في العراق» دل اللورد راغلان اشد الضباط انسياسيين البريطانيين في فلسطين سابقا ان الانراك يطالبون بولاية الموصل لزيادة هيبتهم ولحي يكونوا في وضع يساعد على احتلال العراق ولاضعاف الحركات القومية بين اكراد تركيا ، وذكر ثلاث مدارس فكرية بريطانية حول مشكلة الموصل : الاولى تدعو للانسحاب من العراق انسحابا فوريا ، والثانية تجذب ترك ولايتي الموصل وبغداد والاحتفاظ بولاية البصرة والثالثة وهي السائدة في الوزارة البريطانية تمسك بالعراق مهما كان الثمن^(٣٧) . وفي مقالة اخرى عنوانها «العراق والموصل - الالتزامات الادبية» يقول المحترم چارلس غور أسقف أوكسفورد سابقا اذا اظهر البريطانيون أنفسهم في أزمة الموصل غير قادرين أو غير راغبين في الوقوف بوجه تركيا فليس من السهل ان نبالغ بخسارة الهوية التي تنال البريطانيين في العراق وفي كل مكان آخر ولا سيما في مصر وسوريا . وذكر البريطانيين بان الاتوريين حاربوا من أجلهم وقطعت لهم الوعود ويصبر التحمل عنهم نذالة^(٣٨) . واخيرا في مقالة عنوانها «العراق والموصل - المشكلة العسكرية» يقول ضابط ركن ان هبة بريطانيا منعت روسيا السوفيتية من التقدم في ايران ومن احدث الاضطراب في العراق

(35) F. W. Chardin, "Iraq-Mosul, The Land of the Two Rivers", in *The English Review*, XLI, pp. 484-493.

(36) Anglo-Iraqi, "Iraq-Mosul, The Financial Aspect", in *The English Review*, XLI, p. 634.

(37) Lord Raglan, "The Situation in Iraq", in *The English Review*, XLI, pp. 478-481.

(38) Right Reverend Charles Gore, "Iraq-Mosul, The Moral Obligation", in *The English Review*, XLI, pp. 629-630.

الذى يفرش سلامة حقول النفط للخطر • وذكر الصحافة المعارضة للحكومة ان العرب لا الترك هم قادة العاطفة الاسلامية وان بلادهم حازر طبيعي ضد التغفل القادم من الشمال • وحث على تشجيع بريطانيا للحركة العربية باعتبارها الحركة التى يدين لها العدد الاكبر من المسلمين بالولاء^(٣٩) •

اشارت **الدليل ميل** فى مقالة افتتاحية بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٢٥ الى ان لجنة التحقيق تقول بان ولاية الموصل جزء من تركيا وادعت بانه لا يستطيع أحد نقض ذلك الحكم^(٤٠) •

ونشرت مجلة **الليبر مونثلي** اشيعوية مقالة طويلة تحليلية بحث الكاتب فيها تاريخ الاستعمار البريطانى فى الشرق الاوسط واهمية نفط الموصل وتوسع الهند غربا الى البحر الابيض المتوسط • وحدود العراق العلمية ، واهمية المناطق الكردية العسكرية • وقال ان قسم الشرق الاوسط فى وزارة المستعمرات البريطانية طالب بتحويل الاحتلال البريطانى للعراق والموصل الى معاهدة تقيد بريطانيا ولا تستطيع تحرير نفسها منها لان هذا القسم يعتقد ان الانتداب غير كاف لانه قد ينتهى ولذلك يجب عقد معاهدة ملزمة ملو على كره من بريطانيا • وقال قديفضب دعاة الجلاء ولكنهم غلبوا على امرهم دائما كما غلب الاتراك أيضا^(٤١) •

وكتب هينكوت مقالا بعنوان « الموصل والاتراك » يقول انه يعتقد ان الاتراك اضطربوا لميول رعاياهم الاكراد الانفصالية وشعروا ان الطريقة الوحيدة لكبح نشاطهم هى الاستيلاء على أكثر ما يمكن من المناطق الكردية العراقية • وذكر ناقدى اميرى بمهدات بريطانيا نحو العراق بالمعاهدة^(٤٢) •

(39) Staff Officer, "Iraq-Mosul, The Military Problem", in *The English Review* XLI, p. 641.

(40) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(41) W. N. Ewer, "Getting Mosul into Perspective", in *The Labour Monthly*, VII, pp. 676-689.

(42) Dudley Heathcote, "Mosul and the Turks", in *The Fortnightly Review* CXVIII, 1925, pp. 610-611.

وقالت مجلة الفورتنايتلي وفيو المحافظة المؤيدة للحكومة أنه لولا تشجيع دعاة سياسية المهزيمه في شارع فليت (شارع الصحافة) للاتراك لا يمكن حل مشكلة الموصل في تشرين الثاني ١٩٢٥ ولكن عندما يوحى للاتراك دائسا بأنهم سيحاربون وانهم على حق وان السبيل الوحيدة التي على الحكومة البريطانية ان تسلكها هي الانسحاب بقضها وقضيضها من العراق يسدأون (اي الاتراك) باعادة النظر في موقفهم (٤٣) .

ومن جهة ثانية توقعت جريدة اللورد بيغبروك الويستمنستر غازيت دخول بريطانيا الحرب من أجل العراق وتوقعت أيضا ان يحتل الاتراك الموصل اذا جاء قرار مجلس العصبة ضدهم (٤٤) . وقال كاتب في جريدة التايمس اذا تحدى الاتراك عصبة الامم وشنوا حربا فان ذلك يعزى الى تأييد البلاشفة وصحافة المهزيمة البريطانية وذكر ان مصطفى كمال وصف احدى جرائد اللورد بيغبروك بأنها حليقته وقال سياسي تركي بارز ان الصحافة البريطانية هيأت الشعب البريطاني للاستسلام للاتراك . وقال ان تركيا في وضع مالي غير وتحتاج الى «ملايين نفط» الموصل (٤٥) . وكذلك هاجمت التير ايست اند انديا القوى المعارضة للحكومة واتهمتها بمحاولة الاساءة الى الوزارة البريطانية باتارتها بيع المال والى الحرب وزعمت ان تلك القوى شنت حملة لصالح الاتراك فاقت في حماسها الاتراك انفسهم للبرهنة على عدم عدالة الدعوى البريطانية (٤٦) .

الاراء البريطانية بعد قرار مجلس العصبة

اقترحت جريدة التايمس بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة بلهجة المصالحة والتوفيق ارسال رجل بريطاني حكيم يعرف الشرق جيدا الى انقرا

(43) *The Fortnightly Review* CXVIII, 1925, p. 697.

(44) Quoted in *The New York Times*, December, 1, 1925.

(45) *The Times*, December 3, 1925.

(46) *The Near East and India*, XXVIII, p. 735.

بأسرع ما يمكن ، وأشارت الى ان السفير البريطاني يستطيع اكتشاف اسباب
عصبية تركيا عن «تقرير مصير» الاكراد وأسباب سوء التفاهم الاقتصادية
والسياسية . وقالت ان السفير البريطاني يستطيع ان يبرهن للاتراك بمباحثاته
اليومية المتأنية انه بالرغم من تصميم البريطانيين على تنفيذ مسؤولياتهم تجاه
العراق فان ذلك لا يعنى انهم يريدون خنق تركيا او شلها بل بالعكس يريدون
ان تحيا وتزدهر^(٤٧) . وصرح اللورد بارمور مندوب بريطانيا في مباحثات
الموصل سنة ١٩٢٤ أنه مالم تسد روح ودية بين بريطانيا وتركيا فلن يكون
هناك ضمان ضد تكرار التشريد المرعب الذى كشف عنه تقرير الجنرال
ليدور أو ضد الكوارث المحتملة من انسحاب البريطانيين من العراق خلال
وقت محدود^(٤٨) .

مناقشات البرلمان :

فى ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ سألت الحكومة البريطانية مجلس العموم ان
يوافق على قبولها قرار مجلس العصبية باعطاء الموصل الى العراق على شرط
تمديد اجل الانتداب البريطانى فى العراق لمدة خمس وعشرين سنة . ولم
يكن رمزى ماكدونالد زعيم حزب العمال ولا لويد جورج زعيم حزب
الاحرار فى لندن وقد ترك انصارهما الذين يمثلون المعارضة قاعة الاجتماع .
وعندما عرض ستانلى بولدوين رئيس الوزارة البريطانية الاقتراح
هاجم الصحافة المعارضة لاتهامه بنكته بوعده الذى أعطاه فى ٣ مايس ١٩٢٣
بأن يفصل البريطانيون ايديهم من مسؤوليتهم تجاه العراق أو مصلحتهم فيه
بعد آب ١٩٢٨ . وذكر تهمة ثانية وجهتها الصحافة نفسها بأن الحكومة
البريطانية تعهدت بالتزامات غير ضرورية وفادحة الثمن وخطرة تجاه
العراق^(٤٩) .

(47) *The Times*, December 17, 1925.

(48) *Ibid.*, December, 21, 1925.

(49) *The Parliamentary Debates of the House of Commons* fifth series, CLXXXIX, Cois. 2076-2080.

وقد هاجم انطونى ايدن قوتين تشجعان الشعب التركى على اتباع خطه حمقاء وهما حكومة روسيا السوفيتية وجزء من الصحافة البريطانية ولا سيما جريدة الدليل اكسبريس ، وهما تمثلان تحالفا غير مقدس ، وسال مجلس العموم ان يؤكد لاصدقاتهما الاتراك ان هذه الصحافة البريطانية التى تشن حملة دعائية مخالفة للمصير لانتمى الراى العام البريطانى وأمل ان تمد الحكومة البريطانية يد الصداقة لتركيا لكى يعيش البلدان كما عاشا فى الماضى بروح صداقة والاحترام المتبادل وحسن النية^(٥٠) .

وصرح احد اعضاء المجلس ان حكاهم تركيا طالحون ولكن صداقة تركيا ضرورية لبريطانيا . وقال لكى ينجح الانتداب فى العراق على البريطانيين ان يتفقوا مع الاتراك والا يصبح وضع البريطانيين يائسا ولا يمكن الدفاع عنه، وحث الحكومة على التنازل عن جزء من الموصل للوصول الى اتفائه اذا اقضى الامر^(٥١) . وزعم عضو آخر ان سياسة الحكومة فى مشكلة الموصل لا علاقة لها بالنفط بمكس ما يعتقد الحزب الاشتراكى (أى حزب العمال) . وقال وبالرغم من هذا فالواجب كان يقضى بأن يطلب الى تركيا التعاون فى شركة النفط التركية وأمل أنه عند تقدم المفاوضات لعقد معاهدة مع تركيا ان يؤخذ بنظر الاعتبار قضية النفط واشترك الاتراك فيها كما يجب الاخذ بنظر الاعتبار قضية المسيحيين والاكراذ وهية عصبة الأمم^(٥٢) . واعتقد عضو ثالث بوجود النفط وراء مطالب الاتراك وايد فكرة احترام اليهود البريطانية للعرب وحماية المسيحيين^(٥٣) . وأكد عضو آخر ان النفط مجرد خيال ولكن الحاجة الى رى العراق فكرة ملموسة^(٥٤) . وزعم عضو ان الاتراك

(50) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2093-2094.

(51) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2096-2097.

(52) *Ibid.*, Cols. 2098-2108.

(53) *Ibid.*, Cols. 2112-2114.

(54) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CLXXXIX, Cols. 2115.

يخادعون في موضوع حرب سريعة بالرغم من وجود خطر نشوبها دائماً^(٥٥). وزعم آخر ان الاتراك يريدون قرصاً في لندن أكثر من رغبتهم في خط الحدود أو ولاية الموصل نفسها ، وأضاف انه لا يمكن وجود العراق من دون الموصل ورجا المجلس ان يؤيد اقتراح الحكومة على أساس وعود بريطانيا للعرب والسلام والرفاهية في الشرق الاوسط وحماية المسيحيين والخطوط الجوية بين انكلترا والهند ووضع بريطانيا في فلسطين ومصر وعلى أساس ان بقاء بريطانيا في العراق بموجب المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٢ اهل نفقة بكثير من الانسحاب^(٥٦) .

وقد اختتم مناقشات مجلس العموم ليوبولد ايمري وزير المستعمرات وأكد ان انسحاب بريطانيا السريع من العراق لن يكون فادح الثمن فحسب ولكنه من الوجهة العسكرية صعب التنفيذ ، وقال ان الموصل اغنى مناطق العراق . وهاجم « الصحافة الهستيرية » التي قالت ان وجود البريطانيين في الموصل اهانة للعدالة وفسر موقفها هذا برغبتها في تحريض تركيا على شن الحرب على بريطانيا العظمى . وقال كان من الممكن لبريطانيا ان تقف على الحدود وترفض الدخول بأية مفاوضات مع تركيا ولكن البريطانيين اظهروا ايمانهم بعدالة قضيتهم ورغبتهم في نشر التسوية السلمية بعرض المشكلة على عصبة الأمم . وختم ايمري خطابه بتذكير المجلس بأن لم يقتصر تأييد العراق في مطالبته بالموصل على حكومة المحافظين بل ان توماس وزير المستعمرات السابق في حكومة العمال اذاع في العراق في تموز ١٩٢٤ بأن الحكومة البريطانية لا تنوى التخلي عن تأييدها للعراق في مطالبته بالموصل^(٥٧) .

وفي مجلس اللوردات صرح عضوان بأن ليس لبريطانيا مصلحة مباشرة في العراق وان البريطانيين موجودون هناك بسبب الانتداب فقط . وأكد

(55) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series CLXXXIX, Cols. 2119.

(56) *Ibid.*, 2121-2126.

(57) *Ibid.*, Cols. 2133-2146.

عضو آخر بأن بريطانيا لا ترغب في ضم العراق الى الامبراطورية البريطانية ولا ترغب في البقاء هناك اذا استطاعت الخروج منه^(٥٨) .

في ١٨ شباط ١٩٢٦ شرع مجلس العموم بنظر المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ فاقترح ايمرى ان يقبل المجلس المعاهدة لتنفيذ شرط مجلس العصبة عن تسوية حدود العراق وذكر ان الحكومة البريطانية اتبعت سياسة عصبة الأمم . وقال انه يعتقد ان العراق سيقبل الى العصبة قبل سنوات عديدة من انتهاء فترة الخمس والعشرين سنة وذكر ايمرى المعارضة ان المصاريف التي اقتضتها المعاهدة تصرف في العراق ولكنها لا تصرف حتما على العراق . فقاطعه أحد الاعضاء بقوله « ولكن عندكم آبار النفط، فأجابه ايمرى ليس للنفط أقل تأثير على السياسة البريطانية^(٥٩) » .

واقترح رمزي مكدونالد رئيس حزب العمال وزعيم المعارضة ان يرفض المجلس تمديد أجل مسؤولية بريطانيا العظمى في العراق وحث الحكومة على بذل كل جهد في الأسراع بقبول العراق الى عصبة الأمم^(٦٠) . وبالرغم من ان مكدونالد كان لنا معتدلا لم يكن برسيل احد انصاره كذلك، فقد علق على تأكيدات ايمرى عن النفط وقال اما ان تكون معلومات المعارضة خاطئة واما ان تكون معلومات الحكومة ضالة ، و اضاف انه يفكر في مؤتمر سان ريمو حيث ظهرت قضية النفط واضحة وقال انه يعتقد لو لم يكن هناك نفط في العراق لما كان هناك على الأرجح أى نزاع حول الموصل ، وذكر برسيل نفوذ بعض شركات النفط في العراق وعلاقتها ببعض الحكومات . وقال ان الجيوش البريطانية ستستعمل في مساعدة شركات النفط في قمع العمال الوطنيين ورميهم بالرصاص أيضا ، ومن الواضح ان

(58) *The Parliamentary Debates of the House of Lords*, fifth series, LXIII, Cols. 6,19 and 20.

(59) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2167-2178.

(60) *Ibid.*, Col. 2181.

النفط أساس المشكلة ولولاها لما سمع البريطانيون شيئاً عن الموصل • وقال من الأفضل ان تتوصل الحكومتان التركية والعراقية الى اتفاق بينهما دون توريث بريطانيا فيه • واستمر برسيل بقوله ان واجب كل عضو من اعضاء الطبقة العاملة ان يرفض حمل السلاح للمقاتلة بدل أسلادهم ، واقترح عوضاً عن ذلك ان يقاتل حاملو أسهم الشركات المختصة • وطالب بصرف أربعة الملايين من الدينار التي تقرر صرفها في العراق في تحسين أحوال الشعب البريطاني بدل استعمالها في العراق وانهم الحكومة بمساعدة شركات النفط الاستعمارية ضد الطبقة العاملة البريطانية (٦١) •

وقد دافع السر جوفري بتلر وهلتون ينغ ودف كوبر من المحافظين عن سياسة الحكومة واكدوا اهمية العراق والموصل للامبراطورية البريطانية • وأنكر انطوني ايدن تأثير النفط على سياسة الحكومة وأكد ان الحكومة لا تستطيع ان تفعل شيئاً للأقليات المسيحية التي تحت حكم تركيا بدون حسن نية تركيا • وقال احد مؤيدي الحكومة ان الحصة تدافع عن العراق الضعيف ضد تركيا القوية (٦٢) •

وقال نرتل احد اعضاء حزب العمال ان عصبة الأمم لا تستعمل في تطبيق العدالة ولكن لتفذية مصالح الأقوياء ضد مصالح الضعفاء وأكد ان أكثرية الجماهير البريطانية تمارض زيادة التمهيدات الخارجية وأعلن ان الاستعمار يحيط نفسه بغطاء مثالي متظاهراً بأن البريطانيين ذاهبون للوقوف بجانب المسيحيين وحمايتهم من الترك ، ولكن السبب الحقيقي هو النفط • وقد لاه الاستعمار البريطاني لاستعماله المسيحيين عمداً كبادرة لتحقيق أغراضه • واستشهد بقرار لجنة التحقيق في تأييد هذه النقطة واستشهد بجريدة الديلي تلغراف المؤيدة للحكومة اذ قالت ان الشركات النفطية

(61) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2196-2200.

(62) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2201, 2208, 2216, 2225-2229, 2236, 2253.

المختلفة في جيف قامت بمحاولات كثيرة للتأثير على اعضاء العصبة . وذكر نرتل ان السر اردنولولسن الذي خدم في العراق كوكيل للمندوب البريطاني في العراق في ١٩١٨ - ١٩٢٠ كان في مقر القيادة العليا حين زجر حط الحدود لما وراء الموصل ثم لمسافة ١٠٠ ميل وراء ذلك . وكانت النتيجة ان اصبح السر اردنولد في ١٩٢٦ مديرا عاما لشركة النفط الفارسية - البريطانية في المناطق الايرانية والعراقية (٦٣) .

واكد عضو آخر من المعارضة أمر النفط في ايران والعراق وقال انه يتوقع أن يخبر الشعب البريطاني بأن ستزيد رفاهية الشعب العراقي ، فعارض هذا النوع من النفاق الذي يزعم فيه البريطانيون دوما انهم يعملون من أجل خير الآخرين ، ومساعدة الشعوب الفقيرة المظلومة ، وقال انه يفضل ان يصرح هؤلاء المنافقون بشجاعة بان العراق قطر غني فاذا ساعده البريطانيون فانما يربحون من ذلك وبوسعون المصالح البريطانية (٦٤) . وعارض عضو آخر من المعارضة النعمة القائلة ان البريطانيين يدافعون عن حقوق العراق بدوافع انسانية ، وقال ان الامبراطورية لم تؤسس على المبادئ الانسانية ولكن لان بناءها يعود بالفوائد على بناتها . واكد ان الاستعماريين البريطانيين يتفوقون مع أي شخص يستطيعون الحصول منه على خمسة عشرة بالمائة . وزعم انه كان من الممكن اقامة علاقات ودية مع الاتراك ولكن يستحيل أن يكون البريطانيون اصدقاءهم وفي الوقت نفسه يسرقون اراضيهم (٦٥) .

واعلن سكلاتفالا Sklatvala العضو الشيوعي ان الشيوعيين لم ينظروا الى عصبة الامم الا باعتبارها آلة لاقرار اللصوصية ، وهاجم نفاقها في موضوع نزع السلاح وهاجم الخطط البريطانية لتوسيع البحرية البريطانية في الهند

(63) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCL, Cols. 2216-2223 CXC I

(64) *Ibid.*, Cols. 2235-2236.

(65) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2248-2251.

وتقوية القاعدة البحرية في سنغافورة والقاعدة الجوية في العراق. وقال إنه لعذر سخيف ان يقال بأن البريطانيين لم يقترحوا سرقة نفط العراق بل سرقة منتوجاتها الزراعية فقط . وحث على عقد اتفاقيات سلمية بواسطة عصبة الأمم لرفع العلم التركي على الموصل . وهاجم سياسة الحكومة البريطانية تجاه الشعوب الصغيرة قائلا ان عليها ان تعيش في جو ارهابي خوفا من البريطانيين وعليها ترك مواردها الطبيعية من دون استثمار وغير معروفة بقدر الامكان لانه حالما تعرف يذهب البريطانيون ويفسدون جهاز عصبة الأمم ، ويرشون أعضائها الآخرين وينالون شيئا لجيوبهم الخاصة . وذكر اميرى بطفيان بريطانيا في العراق وقتلها لتسعة الاف عراقى برود تاه ، وبنتيجة ذلك لم يستطيع الناس ان يقولوا شيئا سوى « انتم رؤساؤنا ، نحن نجحكم ونعجب بكم » (٦٦) .

وأجاب احد مؤيدي الحكومة على بيان مكدونالد بان لا يستعمل البريطانيون الاراضي المنتدبة لاهداف التجارة البريطانية الخاصة قائلا ولماذا لا ما دام ذلك للرعاية العامة للاراضي المنتدبة ولبريطانيا (٦٧) . واخبر السير اوستن جمبرلن وزير الخارجية البريطانية المجلس بأنه في آذار ١٩٢٥ اتصل مندوب تركي في لندن ومعه اقتراح بتسوية مشكلة الموصل خارج عصبة الأمم . وفي الاقتراح يكون لتركيا جزء من الموصل مقابل استغلال شركة بريطانية توافق عليها الحكومة البريطانية لجميع النفط مع امتيازات اخرى مناسبة، فلو كانت الحكومة البريطانية مهتمة بالنفط وحده لكان بإمكانها الحصول على امتياز ذلك النفط مع امتياز اى شيء آخر يريدونه . وقال ان الحكومة البريطانية أجابت بأنها منتدبة على العراق لا مالكة اياه ولذلك لم تستطع المساومة على حقوق ومصالح العراق وشعبه مقابل امتيازات للرأسمالين

(66) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2256-2258.

(67) *Ibid.*, Cols. 2269.

البريطانيين^(٦٨) .

وأعلن كلمنت أتلي عضو حزب العمال ان فترة الخمس والعشرين سنة مليئة بخطر حروب مقبلة ولذلك قرر ان يصوت ضد اقتراح الحكومة^(٦٩) .

مناقشات الصحافة :

وفي الوقت نفسه ناقشت الصحف والمجلات البريطانية قرار مجلس العصبة والمعاهدة العراقية - البريطانية . فكتب الريير ادميرال جي . دي . الن الى التايمس يقول ان التخلي عن الموصل للحكم التركي عمل مخالف للمسيحية ويدل على الجبن ، وحث الشعب البريطاني على تأييد الحكومة وعصبة الامم لتحقيق العدالة لسكان تلك المنطقة^(٧٠) . واكتت النير ايست اند انديا ان العامل الحاسم في اجماع مجلس العصبة هو سوء معاملة الأتوريين الشائنة على الحدود في الوقت الذي كانت تركيا تحاول اثبات صلاحها للاعتراف بها كدولة ذات سيادة على اولئك الناس النساء وعلى جميع ولاية الموصل أيضا^(٧١) .

وقالت ذي نيوستيتسمان المجلة الاشتراكية من المحتمل ان يكون تقرير الجنرال ليدونر قد اثر في بعض اعضاء مجلس العصبة وهو تقرير مفرض جدا ضد الاتراك ، ولكن اعطاء الموصل الى العراق لا يستند على اضطهاد تركيا للمسيحيين وهو شيء غير جديد بل على الحقيقة الواضحة بأن ولاية الموصل تعود للعراق اقتصاديا وسياسيا كما تعود بلاد الراين لالمانيا ولومبارديا لاطاليا ونورنمبرلاند لانكلترا . وحللت المجلة الحجج التي وجهها بعض أجزاء الرأي العام البريطاني ضد السياسة البريطانية وقسمتها الى قسمين : فبعضهم قال ان تمديد أجل الانتداب البريطاني في العراق بالرغم من عداء

(68) *The Parliamentary Debates of the House of Commons*, fifth series, CXCI, Cols. 2276-2277.

(69) *Ibid.*, Col. 2282.

(70) *The Times*, December 24, 1925.

(71) *The Near East and India*, XXVIII, p. 765.

تركي الشديدي مجازفة كبيرة تقوم بها بريطانيا ، وعلقت المجلة ان هذه حجة قد تكون مقبولة ولكنها اذا أخذنا الظروف جميعها بنظر الاعتبار حجة خاطئة . وبعض الآخر لا يرى في رفض بريطانيا تقديم الموصل لتركيا سوى الظلم وبينهم الحكومة بالقرصة من أجل النفط ، وتزعم هذه الجماعة أنه بحق لاتراك قانونياً وادبياً استرجاع الولاية وان العراقيين يفضلون الاتراك على البريطانيين . وأكدت النيوسيتيسمان ان بعض هذه المزاعم مجرد ادعاءات وبعضها أكاذيب يقولها أناس يعرفون الحقيقة ، ولا يصدقون أية مصلحة سوى تضليل الانكليز والاتراك وجعل الوصول الى السلام اصعب . ولكن هذه المجلة عارضت تقييد بريطانيا العظمى لمدة خمس وعشرين سنة وقالت أنه فيما يخص التزامات بريطانيا قيل كلام مبالغ فيه كثيرا كما بولغ كثيرا بخطر الحرب ، وعلى كل حال يجب مجابهة الخطر وأفضل طريقة هي العمل حالا على استرضاء الاتراك (٧٢) .

وكتب ايچ . ايم بريلسفورد أجد معارضي الحكومة النفيين في المجلة العمالية الاسبوعية ذي نيو ليمو ان عرب العراق والموصل جزعون من انهاء الانتداب البريطاني وقال ان نواب المجلس التأسيسي مدوا أجل الانتداب لمدة أربع سنوات لان الشرطة البريطانية ساقطتهم الى التصويت ، وأكد ان السلطات البريطانية في العراق تستند على أسراب قاذفات القنابل وحدها . وأعاد الى الأذهان اهتمام لويد جورج بنفط الموصل وأكد ان البريطانيين سيمسكون بالعراق كما تمسكوا بمصر ضد رغبات شعوبها ويعرضون عليهم دساتير ثم يخالفونها هم أنفسهم بعد ذلك . وقال الكاتب ان نفط الموصل ثروة ملموسة وستساعد الحدود العسكرية الجيدة البريطانيين على الدفاع عن آبار نفط ايران الأخرى التي تجهز البحرية البريطانية . وسيكافح اصحاب البنوك البريطانيون والمقاولون والتجار من أجل

(72) Quoted in the Literary Digest LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

الأسداب (٧٣) .

يبدو أن الدليل اكسبريس كانت تعتمد أن العراقيين استفادوا على حساب
البريطانيين إذ نشرت صورة كاريكاتورية تمثل جون بول (بريطانيا) يحمل
مطرية ليحمي من امطر سكه ذهبية (الموصل) موضوعة في اناء صغير
والى جواره يقف دافع الضربة ابريطاني حزينا يعاتبه قائلا : « غط السمكة !
أما أنا فقد اصابني البذل النام » (٧٤) . ونشرت الايفنتك تايمس الصادرة في
كلاسكو صورة كاريكاتورية عنوانها « المشكلة » تصور تركيا برجل يحمل
سيفا بيده يهدد مدينة الموصل بينما كان جون بول يتكلم مع مفوض شرطة
(يمثل عصبة الأمم) وهو حائر يحك رأسه ، ويسأل جون بول : « ألا تستطيع
ايها المفوض ان تخضعه للنظام » (٧٥) . نشرت الايفنتك اكسبريس
الصادرة في كاردي صورة كاريكاتورية عنوانها « اللعبة » تصور رجلين
احدهما (عصبة الأمم) جالس على كرسى والاخر (تركيا) جالس على
صندوق صابون خشبي فارغ وفي حزامه مدس مكتوب عليه « الورقة
الرابعة » وهما يلعبان الورق جاعلين الموصل رهانهما ، وقد فازت عصبة
الأمم (٧٦) . وهناك صورة كاريكاتورية أخرى نشرت في النيويوركر تصور حصانا
محملا بصفائح النفط وأمامه رجل عربي هارب وقد كتب تحت الصورة
« المدينة تدخل الموصل » (٧٧) .

وصفت النير ايست اند انديا المناورات التركية باظهار العدواة لانكلترا

(73) Qouted in the *Literary Digest*, LXXXVIII, January

في ٢٥ آذار ١٩٢٠ قال لوبدجورج في مجلس العموم البريطاني 16, p. 20.
ان الموصل منطقة مليئة بالامكانيات العظيمة فهي غنية بالنفط واغنى بالموارد
الطبيعية من أى بلد في العالم .

(74) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVIII,
January 16, 1926, p. 19.

(75) *Ibid.*, p. 17.

(76) Reproduced in *The Literary Digest*, XC, August 14,
1926 p. 18.

(77) *Ibid.*, p. 18.

وعصبة الأمم والصداقة لروسيا بأنها خرفاء ومثيرة للغضب^(٧٨) . وقال البروفسور كيث بريريدال يقصد من احتجاجات الولايات المتحدة ايجاد الطباع بأن عمل بريطانيا في العراق متحيز كثيرا في وضوع النفط وقال ان الدومنيونات ترحب بتسوية حاسمة تبني على أساس ودي مع تركيا كدليل على السياسة الخارجية الحكيمة والبعيدة النظر وقد تفسد العلاقات الحسنة بين تركيا وروسيا^(٧٩) . وفي رأى مجلة الايكونوميست المحافظة المعتدلة ان الاتراك يحاولون اتاع سياسة دمج السكان الاكراد القسرى في مناطقهم الشرقية وان أهم سبب لرغبتهم في الحصول على ولاية الموصل هو الخوف من أن نظام الحكم الحر في العراق سيؤثر تأثيرا مضادا لنظام القمع المطبق في بلادهم^(٨٠) . وقال كيث وليامز أن أهمية الموصل في جوهرها استثمارية وأما الامور الأخرى كالوعود المعطاة للعرب والنهضة العربية والنفط وما شابه ذلك فثانوية ، بالرغم من طلاوتها وأهميتها . والموصل مرحلة من مراحل تكوين دول الحدود على طريق الهند لانها مفتاح سياسة بريطانية في الشرق الأوسط جميعها ، وأشار الى أهمية الموصل العسكرية والاقتصادية للعراق وتركيا ، وقال ان تركيا تدرك وحدة المصالح الانكليزية والفرنسية في الشرق الأوسط وان محاولتها ضرب الدول الكبرى بعضها انتهت بالفشل . وقال انه يعتقد ان بعض السياسيين الاحرار خافوا من تعرض التجربة الصهيونية للخطر اذا انتهت تمهيدات بريطانيا في العراق سنة ١٩٢٨ ومنهم لويد جورج والسر الفريد موند فأيدوا وزارة المستعمرات البريطانية وحكومة بولدوين في مسألة تمديد أجل الانتدابات البريطانية في الشرق الأوسط^(٨١) .

(78) *The Near East and India*, XXIX, p. 97.

(79) Keith Berriedale, "The League of Nations and Mosul" in *Journal of Comparative Legislation and International Law*, VIII, 1926, p. 49.

(80) *The Economist*, CII, p. 353.

(81) Kenneth Williams, "The Significance of Mosul", in *The Nineteenth Century and After*, XCIX, pp. 349-350.

وأكد السر ارنولد ولسن وكيل المندوب السامي البريطاني في العراق في ١٩١٨ - ١٩٢٠ أنه لولا سياسة صحافة بيفربروك في انكلترا لقبل الاتراك ما هو محتم قبل زمن طويل ولادركوا ان الحكومة البريطانية تعنى ما نقول ، وقال لم يذهب البريطانيون الى الموصل من أجل النفط ، ولكن اذا كان هناك نفط فانه يأمل ان ينال العراق ايرادا مه . وقال اذا لم يبق البريطانيون في العراق فليس هناك من وسيلة تمنع تغلظ النظام السوفيتي جنوبا . فالشرف البريطاني والمصالح البريطانية على السواء تتطلب بقضاء البريطانيين في العراق . واذا فشل البريطانيون في تنفيذ تعهداتهم فستال عصبة الأمم أشد ضربة (٨٢) . وقال السر ارنولد ولسن في مناسبة أخرى عندما احتل البريطانيون الموصل كان هناك شك كبير عن مستقبل الولاية ، وقد اصدرت طوابع خاصة لاستعمالها هناك في دوائر البريد لتأكيد حقيقة عدم تقرير مركزها بين البريطانيين والفرنسيين (٨٣) .

قد علفت الايكونوميست على امضاء المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦ فقالت كان هناك قلق عظيم في بريطانيا العظمى خشية ان تحول تركيا رفضها الدبلوماسي لقرار مجلس العصبة الى حرب مكشوفة في تلك المنطقة (٨٤) . وعنق كاتب على المعاهدة أيضا في مجلة *الفورتنلايتلي ريفيو* وأظهر اعتقاده بأنه كانت هناك في الحركات العسكرية التركية خدعة منذ بداية الخلاف حول الموصل أكثر من أي شيء آخر . وأضاف ان سبب ليونة انقرا اصبح سرا مفضوحا وهو الافلاس المالي والتهديد بالغزو الايطالي سواء كان حقيقياً أو خيالياً (٨٥) .

أعلن السر رونالد لندسي سفير بريطانيا في تركيا في مقابلة له مع يونس نادى بك رئيس تحرير جريدة **جمهورية** بعد امضاء المعاهدة

(82) *Journal of the Central Asian Society*, XIII, p. 163.

(83) *The Geographical Journal*, LXVIII, p. 115.

(84) *The Economist*, CII, p. 1131.

(85) *The Fortnightly Review*, CXXVI, 1926, p. 52.

العراقية - البريطانية - التركية ان انكلترا مستعدة لاعطاء تركيا كل الضمانات التي تعتبرها الاخيرة ضرورية ، والسد للاتراك ان انكلترا لن تخترق الحدود الشمالية بعد تعيين الحدود وتسوية مشكلة الموصل بمولن يكون هناك سبب للتصادم بين الحكومتين وستؤدي التسوية الى علاقات ممتازة بدل عداوة الماضي القريب . وقال انه يعتقد ان كلا البلدين عاد الى الموقف الذي كان سائدا بينهما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(٨٦) .

واستعرض ايور تطورات المفاوضات بين تركيا وبريطانيا العظمى من اعلان قرار مجلس العصبة الى امضاء المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية لسنة ١٩٢٦ ولخص المناورات السياسية البريطانية من تهديد واغراء واستشهد بصحافة المحافظين لتوضيح سياسة الحكومة البريطانية وقال انه يعتقد ان لندسي ورؤساءه في لندن لم يهتموا باقامة خط حدود فقط وانما اقامة وضع بريطانيا في جنوب غربي اسيا على أساس ثابت بغية ضمان نفوذ حاسم للدبلوماسية البريطانية من البحر الايجي الى حدود الهند . وأكد ان بريطانيا تأمل من هذه الحركات ضمان حصص الاسد من تركية الدول الاسيوية المستقلة الاخرى في حالة انهيارها^(٨٧) .

وبالرغم من المناقشات الطويلة ووجهات النظر المختلفة فقد قبل مجلس العموم المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية في حزيران ١٩٢٦ . ولكن بعد ذلك بعدة أشهر صرح كاتب أنه من الحماية السياسية ان تعتبر المعاهدة الحل النهائي أو الأفضل لمشكلة الموصل ومن السخافة ان يعتقد انها قضت على هواجس البريطانيين حول المصروفات أو طمأنات الرغبة الانسانية لحماية مصائر بعض الاقليات المسيحية في تركيا . أما السبب الحقيقي لاهمية قرار الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بالعراق ضمن فلك الامبراطورية البريطانية

(86) *L'Asie Francaise*, August-September, 1926, p. 273.

(87) W. N. Ewer, "The Mosul 'Victory'." in *The Labour Monthly*, VIII, pp. 476-482.

هو زيادة السلامة البريطانية • يجب دراسة مشكلة العراق في حدود علاقتها
بروسيا السوفيتية ؛ اذ بقاء البريطانيين في العراق يستطيعون منع تجاوز
الدعاية السوفيتية وتقديم القوات المسلحة السوفيتية نحو الهند • ومن الجهة
الثانية يعزى سبب تمت تركيا في تسوية مشكلة الموصل الى الخوف من أن
سيادة القانون والامن بين الاكراد ستؤدي الى حركنة انفصالية من
تركيا (٨٨) •

(88) *Journal of Central Asian Society*, XIII, pp. 350-351,
355, 360.

الفصل العاشر

الرأى العام التركى ومشكلة الموصل

كانت تركيا الدولة الثالثة المهتمة بصورة مباشرة بمشكلة الموصل . لما حاول كاتب هذه السطور التثبت من الرأى التركى الرسمى عن هذه المشكلة عثر على الآراء التى عبر عنها الاتراك فى المؤتمرات الدولية وفى مجلس عصبة الأمم وفى الكتاب الاحمر التركى . وقد أصدرت الحكومة التركية الكتاب الاحمر باللغة الفرنسية وهو يحتوى على عدد من الوثائق أما ما يخص الرأى العام بصورة عامة فقد اضطر المؤلف على الاعتماد على اقتباسات من المصادر التركية ذكرت فى منشورات غير تركية . هذا ولم يسمح النظام شبه الدكتاتورى الذى كان سائدا حينئذ بنشر آراء متباينة ، فالآراء التى نشرت اذن تمثل وجهات النظر الرسمية وشبه الرسمية التى سمحت الحكومة التركية بنشرها .

الآراء التركية فى الادوار الاولى من المشكلة

حين كان مؤتمر لوزان الاول منعقدا صرح مصطفى كمال باشا فى مقابلة له مع ممثل صحيفة ياديسية ان تركيا مستعدة للقتال حتى آخر جندي من أبنائها ولا تسمح لنفسها بالاندثار تحت العبودية ، وأكد ان الاتراك لن يقدموا تضحيات أخرى فى لوزان^(١) . وفى تلك الفترة نفسها تقريبا صرح عصمت باشا وزير الخارجية التركية للكتابة الانكليزية جريس أليسون ان الموصل احدى العقبات فى طريق الصلح . وزعم ان احتلال الموصل تم بصورة مخالفة لاحكام هدنة مندروس وان ليس للانكليز حق الفتح . وكرر الحجة

(1) Quoted in *The New York Times*, January 2, 1923.

المنصرية التركية عن الموصل وأكد ان اكراد الموصل يريدون الاتحاد مع
أخوانهم في الاناضول^(٢) .

كان المؤرخ البريطاني المشهور توينبي يزور تركيا حين كان مؤتمر
لوزان يناقش قضية الموصل فكتب يقول ان الاتراك أعلنوا ان اتحاد كل
کردستان ضمن الحدود التركية شرط أساسي للصلح . وقد قالوا لتوينبي اذا
ظن البريطانيون انهم يستطيعون معالجة كردستان فليأتوا الى أرضروم وينظروا
ما يحدث لهم . وقال توينبي ان الاتراك يعارضون تقسيم كردستان كما
فعل الانكليز منذ الحرب العالمية الاولى ، وهم يعتقدون اذا استمر تقسيم
كردستان فسيسبب ذلك اضطرابا أو خشية من اضطراب شمالي كردستان
وقد يؤدي ذلك الى حرب مع البريطانيين . وقد أكد الاتراك لتوينبي ان
تركيا ستعطي عن امتيازات النفط للبريطانيين اذا تركوا الاكراد لهم^(٣) .
وقد اظهرت جريدة ايلوى التركية شكواها بعد انتهاء مؤتمر لوزان مباشرة
لان تركيا لم تضم حلب وتراقيا الغربية والموصل^(٤) .

فيل فشل مؤتمر القسطنطينية اذيع في بعض المحافل التركية ان تركيا
لا تستطيع تحدى اوربا الى الابد ، وقد دعت جريدة مستقل تكوين حلف
مع بريطانيا العظمى وفرنسا حالما ثبتت تركيا نفسها قوية وتمتدنة في الداخل
وحصولها على وزارة وممثلين دبلوماسيين يوحون بالثقة في الخارج^(٥) .

وكتب مراسل لودوب نوفيل بعد فشل مؤتمر القسطنطينية أن جريدة
هاكميتي عليه لسان حال الحكومة التركية نشرت مقالا قالت فيه ان الاتراك
لا يتحملون اية مسؤولية تنشأ من الموقف الغامض لان كل وسائل تسوية

(2) Grace Ellison, *An Englishwoman in Angora*, pp. 310-311.

(3) Arnold J. Toynbee, "Angora and the British Empire in the East" in *The Contemporary Review*, CXXIII, pp. 686-687.

(4) Quoted in *United Empire*, XVI, 1925, p. 664.

(5) Quoted in *The Times*, June 6, 1924.

المشكلة. رفضها البريطانيون . وأضافت بما ان بريطانيا قدمت اقتراحات جديدة وطالبت بجزء من ولاية حكاى فلا تعتبر تركيا نفسها ملزمة بأى وجه من الوجوه بالحالة مشكلة الموصل الى عصبة الأمم . وقد خشيت حاكميتى عليه ان تطالب بريطانيا فى المستقبل بولاية او ولايتين تحيطان بالموصل ، واقترحت منهكة ان تطالب بريطانيا بأنقرا لضمان الدفاع عن بغداد والموصل . وقالت الجريدة ان الاتراك يعنون عناية خاصة بحماية حدودهم ، ويهتمون بالنفط . وختمت مقالها بالقول ان الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق هي الوصول الى تفاهم مقبول^(٦) .

روى مراسل مجلة الساتردى وفيو انه كان فى تركيا أسف حقيقى لعدم الوصول الى اتفاق حول مشكلة الموصل فى ذلك الوقت واضاف ان الاتراك يدركون تمام الادراك ان صداقة بريطانيا العظمى أئمن من ٤٠٠٠٠٠ كرزى^(٧) . وقد اقتبست التايمس من الجريدة التركية وطن قولها لا يخشى الاتراك سوى اتفاق الدول الكبرى ، واضافت التايمس نفسها ان الصحافة التركية تشكو من ان الاتراك تعهدوا بقبول ما تتوصل اليه عصبة الأمم التى تصفها الصحافة التركية بأنها منظمة بريطانية صرفة^(٨) . وقالت جريدة النيويورك تايمس ان الاتراك يعتقدون بأن حقول نفط الموصل تبشر بإيرادات لا غنى عنها لاعادة تنظيم الحياة القومية . واضافت قد يجلب النفط عطف الولايات المتحدة وربما حمايتها^(٩) .

الآراء التركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق

نظرت الصحافة التركية الى تقرير لجنة التحقيق بانزعاج لانه غامض

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(7) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(8) *The Times*, September 29, 1924.

(9) *The New York Times*, October 29, 1924.

وغير حاسم ، وقالت بعض الصحف انه يؤيد انكلترا ، وبمضها هاجم اعضاء اللجعة واتهمتهم بالضعف لعدم استطاعتهم تحمل مسؤولية اعطاء رأى واضح يساعد مجلس العصبة فى اصدار قراره . وذكرت بعض الصحف انها تعتقد بحدوث انشقاق بين اعضاء اللجعة وان الكونت بول تلكى ايد تركيا وكان متأثرا بالملاقات الحسنة بين منغاريا وتركيا بينما أيد العضوان الآخزان بريطانيا . واعتقدت صحف اخرى ان التقرير عقد المشكلة بدل تسهيل حلها وأنه ترك المشكلة مطلقة أمام عصبة الامم . وعلى العموم كان الاتراك خائفين من المستقبل^(١٠) .

وقالت حاكميتى عليه ان الاتراك يعتبرون الموصل جزء لا يتجزأ من تركيا ويرفضون أى اقتراح عن الانتداب ، فإذا اصدت العصبة قرارا مخالفا لحقوق الاتراك فسيبقى قرارها حبرا على ورق ، وأعلنت ان الاتراك مستعدون للدفاع عن حقوقهم^(١١) .

واظهر يونس نادى بك فى مقال افتتاحى عن الموصل فى جريدته جمهوريت قلقه من احتمال بقاء الحدود التركية مكتشوفة وغير آمنة وقال مالم يؤمن خط الحدود فلن تستطيع تركيا قبول أية تسوية . وقد استهزا بتقرير لجنة التحقيق وأعلن ان تركيا لن تسامح فى اقامة مكدونيا جديدة أو يمن جديدة على حدودها . وأكد انه اذا عمل مجلس العصبة ترتيبا من هذا القبيل فسترفض تركيا حكمه^(١٢) . وصرح حكمت بك احد أعضاء الوفد التركى قبل سفره الى جنيف لمراسلى الصحف فى القسطنطينية ان مشكلة الموصل مشكلة علاقات بين الشرق والغرب فالحكومة التركية تأمل ان تكون عصبة الامم عادلة ومنصفة فى حل مشكلة بين دولة اوربية عظمى ودولة من

(١٠) - هذه الخلاصة مأخوذة من جريدة المفيد ، ١٧ آب ١٩٢٥ .

(11) Quoted in *European Economic and Political Survey*, I. p. 15.

(12) Quoted in *The Times*, August 21, 1925.

دول الشرق الأدنى ظلمتها الدول الأوروبية دائما (١٣) :

وشعرت جريدة التايمس ان مدينة الموصل وولاية الموصل صارت في نظر محرري الصحف وقرائهم تركية خالصة مستكينة تحت حوافر الظالمين الرجعيين البرابرة . و اضافت التايمس ان الرأي العام التركي عبيد لدرجة كبيرة فاذا قبل الوفد التركي أى حل وسط في جنيف فقد ينال اللعنة . وقد اقترحت الصحافة التركية رفض اى قرار يصدره مجلس العصبة باحتقار الا اعطاءها الى تركيا . وقد وصف الاتراك عصبة الامم بأنها هيئة تدعو للسخرية لا سلطة لها بالتدخل في الحقوق التركية ولا يمكن ان تجعل نفسها مقبولة الا باعترافها الفوري بأن الموصل أرض تركية دون شك . وقالت ان بعض الاتراك قد يقبلون بقرار يعطى مدينة الموصل لهم ويترك تسعة اعشار الولاية للعراق لان الرأي العام حين يعلم بحصوله على الموصل التي أصبحت تعويذة قومية لن يهتم بتعديل الحدود حتى ولو كانت مجاورة للمدينة الحبيبة مباشرة فاذا رفضت هذه التسوية باعتبارها حلا وسطا لا يستحق الاهتمام فربما يجد جمهور الاتراك من الضروري ان يذهبوا الى قبورهم وكلمة « الموصل » منقوشة على قلوبهم (١٤) .

ويعتقد سكان القسطنطينية اعتقادا مبالغا فيه بأن فصل ولاية الموصل يمسى نهاية استقلالهم وانهم يؤيدون حكومتهم بمطالبتها بالولاية من اعماق قلوبهم . وطالبت جماعة متطرفة باسترجاع الموصل بالقوة . وقالت جريدة وقت ان الحكومة التركية تعتقد ان لجنة التحقيق تجاوزت واجبها كثيرا في تقرير مصير الموصل حين بحث امورا مثل مستقبل العراق والانتداب البريطاني على العراق لمدة خمس وعشرين سنة ومعارضتها لمطالبات الاتراك باجراء استفتاء واعلانها ان سكان الموصل يفضلون الانتداب البريطاني . وقالت جريدة

(١٣) مقتبسة في جريدة المفيد ، ٣١ آت ١٩٢٥ .

(14) The Times, August 25, 1925.

جمهورية ان تركيا لا تأمل الحصول على مساعدة في فرنسا المنشغلة بمشاكلها في الريف وسوريا ومانيا ولذلك فهي بحاجة أشد الى بريطانيا^(١٦) .

وشدحت جريدة حاكميتي عليه على ضرورة رفض مجلس العصبة لبحث قضية الانتداب العراقي وان تبحث قضية الموصل فوراً . وقالت يعتبر الاتراك اقتراح بحث أية قضية أخرى غير قضية الموصل مخالف لشروط التحكيم الذي قبله الاتراك وأعلنت انهم سيعتبرون أى اقتراح من هذا القبيل يضع نهاية لاصلاحيات العصبة التحكيمية^(١٦) .

روت جريدة التايمس ان الناس في تركيا استقبلوا اشاعة احتمال تأخير قرار المجلس عدة أسابيع أو عدة أشهر بعدم الارتياح العام لان ذلك يعنى حجز الموصل من مالكيها الحقيقيين ونحويل الاحتلال البريطاني الى حقيقة يعتاد عليها السكان . وقالت جمهورية وهي احدى الصحف التي عارضت ذلك الاجراء هناك حلان ممكنان : الاول يظهر العصبة بارسالها اللجنة الى الموصل بأنها قد قامت بتمثيل مهزلة والاخر يثبت ان العصبة منظمة دولية حقا تستوحى الاهتمام الدولي للسلامة والخير^(١٧) .

وفي اليوم التالي نشرت جمهورية مقالا بعنوان : هل تشن تركيا حرباً ؟ ، أوضحت فيه بأدق ما ظهر في الماضي في الصحافة التركية ما ستعمل تركيا في حالة اصدار مجلس العصبة قرارا غير ملائم عن قضية الموصل ، فقالت اذا أصدر المجلس قرارا يضع كيان تركيا في خطر فلن يكون للكلمات الدبلوماسية أى معنى وستصبح تهديدات الدول باطلا ، وانه بالرغم من احتمال قبول وزارة تركية حكما غير ملائم فسيأتى يوم قريب أو بعيد حين تجابه تركيا واجب الدفاع عن كيانها . وبعد ان أكدت ان تركيا

(١٥) مقتبسة في المفيد ، ٦ ايلول ١٩٢٥ .

(16) Quoted in *The Times*, September 3, 1925.

(17) *Ibid.*, September 7, 1925.

لا تريد حربا بل تحتاج الى خمسين سنة من السلام زعمت انه توجد فوق
الرغبات الشخصية قوة قاهرة ذات سيادة تستطيع دفع الاتراك الى الحرب
وتحتوى قضية الموصل عناصر قوة قاهرة كهذه . وأكد الكاتب نبريطانيا
أن تحقيق رغبات الاتراك فى الموصل سيفتح عهدا جديدا للعلاقات الانكليزية
- التركية لان تركيا لا تهتم بغير تقوية سلامتها وسكيتها ضمن حدودها
القومية . فاذا لم تأخذ العصبة بنظر الاعتبار سلامة تركيا فانها ستضطر لاعادة
النظر فى موقفها لانها لا تستطيع التضحية بنفسها فى سبيل سلطة عصبة
الامم ومنجدها ، وبجارة أخرى لن توافق تركيا على احياء قضايا مكدونيه
وأرمينية جديدة (١٨) .

صرح كمال الدين سامى باشا سفير تركيا فى برلين ان العصبة تستطيع
ان تعجل بالحرب أو تشجع على السلام حسب حلها لمشكلة الموصل ، وأضاف
ان الاتراك مستعدون للقتال (١٩) . ولكن وقت لم تدع للحرب الى ذلك
الحد ، واعترفت ان تركيا تعهدت مكرهه على قبول قرار العصبة على الأساس
الذى تضعه جنيف ولكنها مستعدة لتنفيذ رغبات السكان المحليين كما تظهر
بنتيجة استفتاء ما (٢٠) .

روى قارىء انكليزى فى رسالة ارسلها الى النيويورك تايمز انقيا انه يبين
كان فى تركيا مؤخرا اغتم عدة فرص لبحث قضية الموصل مع بعض الاتراك
المهمين جدا . وقال لقد قيل له ان تركيا ترغب بصداقة انكلترا ومساعدتها
فى انشاء الشعب الجديد ، وان الحكومة الوطنية التركية وعدت مؤيديها بأن
تركيا لن تفقد الموصل ولذلك فالكفاح من أجل الموصل هو كفاح من أجل
كيانها نفسه . وذكر قراءه انه لا يزال هناك حزب تركى قديم ينتظر الفرصة
لاسقاط الحكومة الوطنية (٢١) .

(18) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(19) *The New York Times*, September 9, 1925.

(20) Quoted in *The Times*, September 8, 1925.

(21) *The Near East and India*, XXVIII, p. 402.

قابل ددلى هيكوت أحد الكتاب المختصين بالبلقان مصطفى كمال باشا وتشر تصريح الرئيس في مجلة *الرينولدز اللستريتد نيوز* اذ قال ان الجيش مستعد وقوته المعنوية ممتازة ، فاذا اضطر الترك على القتال فلن يترددوا وقال ان الموصل تركية ولن يستطيع احد تغيير تلك الحقيقة حتى الحرب وأكد ان الاتراك يريدون جميع ولاية الموصل وسواء كان هناك انتداب أم لم يكن فلن يتخلوا عن هذه الفكرة . وقال بما ان جميع الحدود القومية في أوروبا قائمة على أسباب عسكرية فانما يتبع الاتراك ذلك المثال (٢٢) .

بعد امضاء معاهدة لوكارنو وتوثق العلاقات بين انكلترا وفرنسا أصبحت الصحافة التركية عصبية فحاولت اقناع فرنسا بأن سياسة كهذه قاتلة لمصالحها الخاصة . وتساءلت حاكميتي عليه ما اذا كان من الطبيعي ان لا تعتبر تركيا عصبية الأمم محكمة للعدل ولكنها كمبر تستطيع منه الدفاع عن وجهة نظرها في وجه العالم (٢٣) . وعملت وكالة الانباء الاناضولية شبه الرسمية على رأى المحكمة الدولية الاستشارى بأنه أصدر تحت تأثيرات معلومة وقد أعطى انطبعا سببا عن القيمة الادبية للمنظمة المفروض فيها ان تكون واسطة للسلام المالى (٢٤) .

الآراء التركية بعد صدور قرار مجلس العصبة

جاء رد الفعل المباشر لقرار مجلس العصبة باعطاء الموصل الى العراق من ناطق تركى فى جنيف قائلاً اذا كان ما قرأه الاتراك عن القرار الخاص بالموصل صحيحاً فقد نالت تركيا من المعاملة ومن الموصل اسوأ وأقل مما نالته بموجب معاهدة سيفر وبعبارة أخرى رجع الاتراك الى الوراء

(22) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, October 10, 1925, p. 17; see also *Current History*, XXIII, p. 292.

(23) Quoted in *The Times*, November 28, 1925.

(24) Quoted in *The Nation*, CXXI, p. 757.

ولا يمكن ان تسر الحكومة التركية والشعب التركي أقل سرور (٢٥) .
وعلقت حاكميتي عليه على قرار مجلس العصبة مؤكدة انه من المستحيل على
تركيا ان تقبل باخضاع مصائر مواطنيها الى أهواء الغريباء . وقالت يظهر ان
معاهدة سيفر لم تكن درسا كافيا للغرب (٢٦) .

كتب مراسل التايمس في القسطنطينية ان الاتراك يسبون جنيف كمدينة
أظلم من سودومي وعمورا ووجهوا سبا خاصا للفرنسيين باعتبارهم تابعين أذلاء
لبريطانيا العظمى مثلهم مثل الدول الأخرى التي يتمتع ضملوها بحياة سهلة
مترفة تمتعا لا يداني فلا يمكن ان يصوتوا ضد البلاد التي تدفع ثلاثة أرباع
مصروفات العصبة . وقال المراسل ان هناك حزبا معارضا يؤيد الحرب تأييدا
تاماً في تركيا وذلك بمساعدة البلاشفة . واقتبست التايمس أيضا من جريدة
القدس قولها ان الاقتراحات البريطانية عن معاملة اكراد العراق غير مقبولة في
تركيا ابدا ، وذكرت التايمس انها تعتقد ان القضية الكردية هي أساس كل
النزاع (٢٧) .

واشارت التايمس الى ان خيبة الاتراك بقرار الموصل يتعاضد يوميا كعامل
مهم في كفاح ينشب بين الغرب والشرق . ويعزو الاتراك المقاصد العدوانية
ضد الشرق الى الدول الأوروبية عامة وإلى بريطانيا العظمى خاصة . وقد
حاول بعض أصحاب الصحف تبرير وضع خطة تؤيد تنظيم الشعوب الآسيوية
ضد الغرب (٢٨) . وتساءل بعض الاتراك ما اذا كان من الممكن للرأى العام
البريطاني ان يؤثر على وزارة بولدوين التي يظن الجمهور في تركيا انها لا
تمثل جماهير الشعب البريطاني في موضوع الموصل (٢٩) .

(25) Quoted in *The Literary Digest* LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

(26) Quoted in *The Times*, December 19, 1925.

(27) Quoted in *The Times*, December 21, 1925.

(28) *The Times*, December 28, 1925.

(29) *Ibid.*, January 9, 1926.

وقد ذكرت **النيومستيتسمان** انه قيل ان توفيق رشدى بك وزير الخارجية التركية صرح الى جريدة **الماتان** الباريسية ان ولاية الموصل فى نظره ضرورية لاستقرار العراق وانه قال انه مستعد للتنازل عنها لبريطانيا العظمى بشرط أن يوافق البريطانيون على عقد اتفاقية اقتصادية لتنظيم العلاقات بين تركيا والعراق ، وانه اقترح أيضا تجريد بعض المناطق على طرفى خط الحدود بين تركيا والعراق وعقد ميثاق للسلامة المتبادلة^(٣٠) . ومن الجهة الثانية صرح توفيق رشدى بك لجريدة تصدر فى بلغراد ان الاتراك لا يستطيعون التنازل عن حقوقهم فى الموصل وقال انه يعتقد ان هناك طرقا لفض النزاع بأسلوب يحافظ على سيادة تركيا فى الوقت نفسه ، وأشار الى رفض الاقتراحات التركية باجراء الاستفتاء وحث على ايجاد حلول أخرى تتفق مع فكرة عدم التنازل عن السيادة التركية على الموصل . وصرح ان المشكلة الوحيدة التى لم تحل بين بريطانيا العظمى وتركيا هى مشكلة الموصل وحض البريطانيون على حلها سلميا . وقد وصفت **جمهوريت** عصبية الامم بأنها العوبة البريطانية وان قرار المجلس برهان على ان العصبية لا تحترم مبادئ العدالة والحق ولكنها خادمة للانوى أى بريطانيا وأكدت أنه لم يواجه الناس قرارات ظالمة واستبدادية كهذا القرار الا فى العصور الوسطى ، وطالما لا تستطيع الاممية المدعوة بعصبية الامم اعطاء تركيا حقوقها ولا تجريدها منها فقرارها لا قيمة له عند الاتراك . وأعادت الصحيفة الى الاذهان أيام الثورة الكمالية وأكدت ان الحقوق التركية مضمونة تحت الحراب التركية الحادة التى سيسترجعون بها الموصل «التركية» . وقالت **جمهوريت** ان القضية بأجمعها مهزلة ولكنها مع ذلك قد تودى الى أن يتقابل الاتراك والبريطانيون وجها لوجه وقد تنقلب المهزلة الى مأساة . وأنذرت البريطانيون بأنهم اذا لم يتوقفوا اذا تبعوا زعماءهم السياسيين كالعصى فقد يشاهدون فى وقت قريب أذ بيد مجزرة بشرية . وسيكون من المؤسف للانسانية أسفا حقيقيا اذا خدع البريطانيون واستمروا عبدا لمؤامرات زعمائهم السياسيين .

(30) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, January 16, 1926, p. 19.

وقد كان الشعور ضد البريطانيين شديدا . وتنبأت **حاكمتي** عليه اما باضطراب كل الشعوب للانحناء للبريطانيين مثل قطمان الغنم وأما أن تكون المحافظة على السلام العالمى فى خطر دائم . وقد اعتقدت جريدة وقت انه مهما كانت الجمهورية التركية مسألة فان المؤامرات البريطانية قد تسبب حربا فى الشرق فى لحظة غير متوقعة ، ولذلك وقعت تركيا معاهدة مع روسيا للمحيطه^(٣١) . وقد أجاب اغا اوغلو أحمد بك عضو المجلس الوطنى الكبير التركى على خطاب السراوستن جمبران الذى ألقاه فى مجلس المنوم يوم ١٨ شباط ١٩٢٦ عن موضوع النفط بأن كتب فى **حاكمتي** عليه منلذرا رجال الصناعة البريطانيين بأن لا يجازفوا بأموالهم فى نفط الموصل الى أن يعرف مستقبل ولاية الموصل تماما^(٣٢) .

وقد نظر حزب الشعب المؤيد للحكومة التركية فى المعاهدة المراقبة - البريطانية - التركية مباشرة بعد امضائها وقد استمرت مناقشتها خمس ساعات أظهرت عدم شعبية المعاهدة . وقد قاطع النواب ايضاات توفيق رشدى بك بأسئلة عديدة . وأجبر عصمت باشا على الكلام واعطاء الايضاحات العامة عن مختلف مراحل النزاع منذ بدأ الكفاح للاستقلال . وقد أبرق يونس نادى بك بخلاصة صريحة لاجتماع الحزب الى جريدته **جمهورية** فقال ان جوهر الجدل كان يدور حول ايهما أفضل اعلان الحرب أم عدم اعلانها^(٣٣) . وصرح يونس نادى بك ان من الحقائق المعروفة انه طلب الى تركيا أن تضحى تضحية عظيمة ، وستبقى الموصل زمنا طويلا جرحا دائما فى قلوب الاتراك . وقال منذ الحرب العالمية الاولى أعلن الاوربيون وعلى رأسهم البريطانيون للعالم أجمع : « لن تبقى ثمة تركيا بعد الآن » وذكر قراءه ان الاتراك قدموا خدمة تستحق التقدير للمحافظة على السلام

(31) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVIII, February 6, 1926, pp. 17-18.

(32) Quoted in *L'Asie Francaise*, April, 1926, p. 165.

(33) Quoted in *The Times*, June 8, 1926.

العالمى (٣٤) .

وصرح توفيق رشدى بك وزير الخارجية التركية عند تقديم المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية للمجلس الوطنى الكبير التركى ان السياسة التركية التى تؤلف القوة الرئيسية فى الشرق الادنى تسمى لان تكون عنصرا للنظام والتقدم بين الشعوب المتقدمة . وقد وافقت تركيا على التضحيات لكى تضمن السلام فى الشرق الادنى واستقلال وسعادة العراق واقامة العلاقات الطبيعية مع انكلترا (٣٥) . وقد أسف كثير من النواب على المصالحة باعتبارها فى غير صالح تركيا وقد فرضتها الظروف (٣٦) .

وقد ظهر واضحا من الصحافة التركية ان المعاهدة لم تكن فى الغالب مقبولة فى البلاد . وقد ذكرت أكثر المقالات انها كانت مجرد حل فرضته قوة الظروف وهذا الوضع كان نتيجة سياسة الحكم العثمانى السابق (٣٧) . وقد عودت دعاية الحكومة التركية الشعب التركى على كون الموصل تركية ، وبعد انضاء المعاهدة لم يخبروه بنير حصولهم على بضعة أميال مربعة فى الجبال الجرداء (٣٨) . وقد ولولت جريدة ينسى على اقتطاع موصل «التركية» وتوابعها من «الوطن» التركى ، وقالت يستحيل على الانراك أن يرجعوا بالمعاهدة بل على العكس خاب أملهم جميعا وحزنوا . وقد زعمت انه ما دام الانراك يستقيدون ان الموصل تركية فسيواصلون اعتقادهم بأنها أرض فصلت مؤقتا من الوطن (٣٩) .

(34) Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, pp. 18-19.

(35) *L'Asie Francaise*, June-July, 1926, pp. 224-225, 249-250.

(36) *Current History*, XXIV, p. 817.

(37) *The Times*, June 8, 1926.

(38) *The Fortnightly Review*, CXXVI, July, 1926, p. 51.

(39) Quoted in *The Literary Digest*, XC, August 14, 1926, p. 19.

واعادت لازى فرانسيز الى الاذهان كيف كانت الصحافة التركية تنشر المقالات العنيفة فى كانون الاول ١٩٢٥ حين كانت الصحف التركية تتكلم عن المقاومة اليائسة للطبقيات الدولية الموجهة ضد آسيا وضد سياسات الاعتداء المطبقة فى الشرق وعن التعبئة العامة ونزول الجيوش التركية الصاعق على الموصل . وأشارت المجلة الى انه كان على الحكومة التركية ان تجابه معارضة خطيرة فى المجلس الوطنى الكبير وقد حاول الحزب التقدمى المعارض (الذى يضم أشخاصا من وزن كاظم قره بكير قائد الجيوش العام فى الشرف سابقا وعلى فؤاد باشا ورؤف بك رئيس الوزراء السابق) من جديد زيادة نفوذه بفتح أبوابه لكل العناصر المتدمرة من السياسة التى تتبعها الجماعة المخلصة لمصطفى كمال باشا^(٤٠) .

(40) *L'Asie Francaise*, August-September, 1926, p. 273.

الفصل العادى عشر

الرأى العام الاميركى والفرنسى

ومشكلة الموصل

وقد تتبع محاولات حل مشكلة الموصل باهتمام بالغ أقطار كثيرة لا علاقة مباشرة لها بها . وقد كانت حكومات روسيا السوفيتية وألمانيا وإيران والافغان مؤيدة لتركيا على وجه العموم ، وكانت إيطاليا مؤيدة لبريطانيا كما كانت البلاد العربية مؤيدة للعراق . وسنحاول فى هذا الفصل تصوير آراء دولتين معظمتين بشئ من التفصيل وهما الولايات المتحدة الاميركية وفرنساء .

الرأى العام فى الولايات المتحدة

قليل من الناس فى الولايات المتحدة كانوا يطمون بتفاصيل مشكلة الموصل ، فقد بحثها بعض الموظفين وبعض رجال الصناعة وبعض رجال الصحافة أو فكروا بها . وقد فكر كلهم تقريبا بنفط الموصل وسياسة «الباب المفتوح» قبل كل شئ . وكانت تهتم مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ولم يهتموا بالنواحى السياسية والقانونية من المشكلة .

الآراء الاميركية فى الادوار الاولى من المشكلة :

صرح جारلس اى هيوز وزير الخارجية الاميركية بعد أيام قليلة من افتتاح مؤتمر لوزان الاول فى مؤتمر صحفى ان الولايات المتحدة تريد حماية حقوقها وضمنان سياسة «الباب المفتوح» فى الشرق الادنى . وقد أرسلت

وزارة الخارجية الأمريكية مراقبين عنها الى لوزان وأعطتهم تعليمات لاطلاع حكومة الولايات المتحدة في واشنطن بالتفصيل عن مواقف الدول تجاه هذين الآخرين واخبار تلك الدول عن موقف الولايات المتحدة . وصرح هيوز ان الولايات المتحدة ستبحث عن التدابير المناسبة لحماية حرية تكافؤ الفرص للمشاريع التجارية دون تمييز أو امتياز خاص . وقد ذكر الدول الأخرى عن موقف حكومته من المعاهدات والاتفاقات السرية لان الترتيبات المتخذة من قبل لا تتفق مع مبدأ المساواة في الفرص الاقتصادية ، وأكد ان الولايات المتحدة لا ترغب في نوء يتصادم مع مصالح الدول الأخرى وذلك بالاعتراف من البداية ببدا تكافؤ الفرص التجارية لكل الشعوب^(١) .

وكتب رچارد واشبرن جايلد رئيس وفد المراقبين الاميركيين الى مؤتمر لوزان في مذكراته اليومية ان اقامة سياسة «الباب المفتوح» في تركيا خدمة حقيقية للسلام العالمى لان ذلك سيكسر العلاقة الاثيمة بين مصالح الدول الكبرى الاقتصادية ودبلوماسيتها ذات المؤامرات السياسية داخل الاقطار الصغيرة^(٢) .

في ٢٥ تشرين الثانى ١٩٢٢ قرأ جايلد البيان الاميركى عن « الباب المفتوح » أمام مؤتمر لوزان وهو المذكرة نفسها التى سلمت الى وزراء خارجية الدول الثلاث التى دعت للمؤتمر بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ والتي أذاعها هيوز في واشنطن^(٣) . وكتب جايلد في مذكراته ان عصمت باشا شكره لبيانه . وقد أصدر اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية بيانا للصحافة يعلن فيه انضمام بريطانيا العظمى الى سياسة «الباب المفتوح» في الشرق الأدنى وأكد ان بيان جايلد موفق . وذكر جايلد ان الصحافة الفرنسية غضبت وأخبر المراسلون الاميركيون جايلد ان صحف

(1) *The New York Times*, November 1, 1922.

(2) Richard Washburn Child, *A Diplomat Looks at Europe*, p. 92.

(3) *Cmd.* 1814, pp. 92-93.

الولايات المتحدة جميعها نشرت بيان «الباب المفتوح» على صفحاتها الأولى ، وأضاف جايلد انه علم انه بعض صحف المعارضة في الولايات المتحدة تمت لايجاد الانطباع بأنه قصد من بيان « الباب المفتوح » حماية المطالب الأميركية في الحصول على حصة في نفط العراق⁽⁴⁾ . وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٣ قرأ جايلد بيانا آخر أمام مؤتمر لوزان بأن الولايات المتحدة أرسلت ممثلين عنها الى لوزان لثلاثة أسباب : حماية المصالح الأميركية المثالية أو التجارية أو الانسانية أو المالية دون تمييز وحماية المصالح الانسانية بقدر الامكان بصرف النظر عن القوميات وخدمة السلام بكل الوسائل المناسبة⁽⁵⁾ .

وقد أصدر مراسل جريدة ذي دترويت نيووز في لندن على ان النفط لا الاراضي هو السبب الجوهرى لمشكلة الموصل وأوضح ان الموصل تحتوى على حقول يعتبر أحد الحقول الكبرى في العالم وان انقرا مصممة على الحصول عليه مهما كان الثمن ، ولكن سيكون النفط آخر شيء يذكر في معاهدة الصلح . وقالت الجريدة لا عجب اذن اذا كان هناك خصام حول الموصل لان حقول الموصل من أغنى حقول النفط في العالم ، ويقدر ثمنها بأكثر من بليون دولار . وعلنت جريدة ذي دايتون نيووز اذا لم يكن هناك مقدار كبير من النفط في الموصل فلن تكون هناك مصلحة دبلوماسية في تلك البلاد الى ذلك الحد . ووضحت جريدة ذي بفالو نيووز بما ان السفن الحربية الحديثة تحتاج مقادير كبيرة من النفط فان خسارة الحقول المراقبة خطيرة على البحرية البريطانية كخسارتها لمركبة بحرية كبرى ولذلك فان لقادة الدبلوماسية البريطانية قضية حقيقية يطلبون من أجلها تأييد الشعب⁽⁶⁾ .

وقد قالت جريدة ذي شيكاغو تريبيون متهمكة ان بريطانيا العظمى ستفي بوعدها للعرب حتى ولو اقتضى الامر احتفاظها بحقول نفط الموصل

(4) Child, *Op. Cit.*, p. 93; *Current History*, XVII, pp. 584-536.

(5) *Cmd.* 1814, pp. 441-443.

(6) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 12.

الغنية ، فإن الصناعات الحديثة ومنها الحرب تحتاج النفط والمطاط وما شابه
وبما ان بريطانيا تحترم كلام الشرف الذي تعطيه فقد سيطرت على النفط
والمطاط (٧) . وقالت جريدة ذي شيكاغو تريبيون ان تأكيد اللورد كرزون
باهتمامه بوعده بريطانيا لا بالنفط لا تصدق الا قليلا ، ولكن بغض الناس
سيشكون بأن الحكم البريطاني في العراق يعنى حرية أعظم وأرباحا أكثر
للمواطنين العراقيين من الحكم التركي بصرف النظر عن أرباح النفط التي
ينالها البريطانيون .

وقد شك محررو الصحف الاشتراكيون والراديكاليون باخلاص
بريطانيا ، فقالت ذي وكر ان الاستعمار البريطاني يريد دفع العالم الى مجزرة
جديدة من أجل بقعة أرض في آسيا يتدفق فيها النفط وقالت ان بريطانيا
قد تضطر عمال وفلاحى الشرق الأدنى على توحيد قواهم مع الاتحاد السوفيتي
لطرده الاستعمار الاجنبى من حقول نفط الموصل ومن سواحل آسيا . ولم
تقتصر ذي نيويورك كول تقريرها على بريطانيا العظمى بل قالت ان النفط والتدخل
السياسى فى تركيا وسرقه بولاندا لأملاك لثوانيا واستيلاء فرنسا على فحم
الزور وحديد الخام وفولاذة ستهيب الطريق الى مذبحه الشعوب لمصلحة
المصائب الحاكمة الاستعمارية وتؤدى الى افلاس الرأسمالية فى أوروبا .

وقد دافعت بعض الصحف الاميركية عن انكلترا فزعمت ذي بالتيمور
سن وذى سان فرنسيسكو كرونكل ان ادعاء بريطانيا القانونى صحيح وأكدت
ذى سان انتونيو اكسبريس ان اكثرية سكان الموصل عرب واكراد وكلدانيون
ويهود وان العنصر التركى كان فى الغالب من الموظفين قبل الحرب العالمية
الاولى ، واعتقدت ان الملك فيصل محق بقوله ان الموصل غير تركية من جميع
الوجوه: العنصر واللغة والعادات والشعور القومى الذى يمكن التأكد منه .
وكتبت ذي نيويورك جورنال اوف كومرس انه يوجد قليل من التعاطف بين
سكان الموصل والأتراك ، ، وقد عاش المسلمون والمسيحيون واليهود هناك بأقل

(7) The Chicago Tribune, February 5, 1923.

احتكاك بينهم منا في أكثر العالم الاسلامي ، وادعت أنه بالرغم من تاريخ السيطرة التركية الطويلة لم يظهر المواطنون أي ولاء للأتراك خلال الحرب العالمية الاولى . وأكدت أنه من الوجهة الاقتصادية هناك سبب معقول للانتداب البريطاني على العراق لأن الموصل ملقحي طرق سوريا وتركيا وإيران وبغداد ، وازافت ان ولاية الموصل تنتج بعض المحصولات الزراعية وفيها معادن تنتظر الاستغلال وهذه المادن أدت الى الفكرة القائلة بأن تلك المنطقة تفيض بالنفط . وقالت ذي نيويورك هو انه ان سكان الموصل ليسوا باتراك مسلمين بل عربا مسلمين ⁽⁸⁾ .

وقد اثار بيان المراقب الاميركي في مؤتمر لوزان جريدة ذي كرسجن ساينس مونيتور الصادرة في بوستن وأكدت ان الغاية من البيان مجرد الحصول على حصة في حقول نفط الموصل لشركة أميركية وقالت يبدو ان مصالح هذه الشركة اتارت عواطف المراقب الاميركي لدرجة من الاصرار والتصميم على تأكيد الحقوق الاميركية لم تستطع اثارها فضائع ازмир والتهديد بارتكاب فضائع بربرية مشابهة في تراقيا ⁽⁹⁾ . وقالت ذي نيويورك قريبيون ان مصالح النفط الاميركية انسحبت مع الوفد البريطاني في لوزان فالفاجهة موحدة ضد الاتراك . وفي تكساس اكبر ولاية منتجة للنفط ابدت ذي اوستن ستيتسمان اذتياعها من مباحثات وترتيبات النفط لانها ساعدت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على الوصول الى اتفاق حول موضوع استثمار منابع نفط العالم ⁽¹⁰⁾ .

كتب ادورد بنك في مجلة النيويورك ان وزارة الخارجية الاميركية اوضحت لوزارة الخارجية البريطانية أنه لا يمكن ترك الولايات المتحدة خارج استثمار حقول نفط الموصل . وهو يعتقد ان الاتراك ادخلوا حقول نفط الموصل في امتياز جسر بالرغم من انهم يعلمون ان لا قيمة لهذا الامتياز

(8) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, pp. 12-13.

(9) *Christian Science Monitor*, February 2, 1923.

(10) Quoted in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 18.

مادام مركز ولاية الموصل التي يحتلها البريطانيون لم يقرر بعد ، ولكن حكومة انقرا حاولت تخويف البريطانيين لكي يتخذوا موقفا لنا في لوزان (١١) . وفي كانون الثاني ١٩٢٤ كرر وزير الخارجية ميوز بياناته السابقة وان حكومة الولايات المتحدة ترغب في سياسة «الباب المفتوح» أو المساواة في الفرص التجارية وقال ان حكومته تطلب بمعاملة عادلة للمواطنين الاميركان (١٢) . وقالت مجلة ذي نيشن انها تراهن على ان اية هيئة من هيئات العصبة ستقر السلام تاركة النفط لبريطانيا العظمى (١٣) .

وقد كانت مشكلة الموصل موضوعا للمصورين الكاريكاتوريين أحيانا . فقد رسم هاردنك في البروكليين ايكمل صورة تمثل اعضاء مؤتمر لوزان والمنافسة على حقول النفط وبلطة مكتوب عليها «حرب» مرمية في الهواء بتأثير انفجار بر نفط . وقد كتب تحت الصورة « حين يحاولون دفن البلطة (أي دفن المداء) في الشرق يضربون في النفط » ورسم جيمس صورة اخرى في السنت لويس ستار تصور الموصل برجل راسه ابريق نفطي وبريطانيا العظمى وفرنسا تسحبان يديه بشدة كأنهما تحاولان شقه الى شقين ، وكتب تحت الصورة « يجب حماية السكان المحليين » (١٤) .

الآراء الاميركية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

لم تنشر تعليقات كثيرة أو مهمة في الولايات المتحدة على تقرير لجنة

(11) Edward Bing, "The Struggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(12) *The New York Times*, January 24, 1924.

(13) *The Nation*, CXIX, p. 508.

(14) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXVI, February 17, 1923, p. 13.

التحقيق ، قال كلفاند بركنز أنه يعتقد أن أهمية مشكلة الموصل الحقيقة قد تظهر في المستقبل بكيفية تسويتها لا بالعوامل المتعلقة بالمشكلة نفسها بصورة مباشرة ، وقال أن التسوية السلمية لمشكلة الموصل تضيء أن العصبة والمحكمة الدولية عوامل حقيقة في التسوية (١٥) . وقالت مجلة الاميركان ريفيو اوف ريفيو ان قرار مجلس العصبة بالتماس رأى المحكمة الدولية الاستشارى ترك انطبعا مزعجا بأنه جرى ارضاء للمصالح البريطانية الاستعمارية أكثر من أى اعتبار واقعى للحقائق (١٦) . وزعمت البروكلان ايكل ان تقرير ليدونر خدم غاية سياسية مهمة ، فليس هناك من تبرير اعطاء الولاية لبريطانيا أفضل من البرهان المباشر بأن الاتراك سيسئون ادارتها (١٧) .

الآراء الاميركية بعد قرار مجلس العصبة :

بعد اذاعة قرار مجلس العصبة مباشرة صرح مدير شركة الاستثمار الاميركية الشامية بأن شركته ستطالب بخمسين مليون دولار كمعويض من بريطانيا ، وقد شك في قيمة قرار المجلس وادعى بأن اعتراف لجنة التحقيق بالسيادة التركية على ولاية الموصل جعل امتياز شركته المعقود مع تركيا شريعا (١٨) .

وقالت جريدة النيويورك تايمس يجب ان يكون لجميع الشعوب حقوق متساوية في الوصول الى النفط ومواد التجارة الاخرى بما في ذلك الشعوب غير الاعضاء في عصبة الامم ، فاذا وقعت الحرب فلن يكون هناك انقسام في الرأى لا قومى ولا دولى لانها لن تكون حرب بريطانيا وحدها ولكنها حرب

(15) Cleveland Perkins, "The Mosul Question", in *Editorial Research Reports*, October 26, 1925, p. 674.

(16) *The American Review of Reviews*, LXXII, p. 523.

(17) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 8.

(17) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, p. 523.

(18) *The New York Times*, December 18, 1925.

موجهة ضد العصبة. وضد جميع الشعوب المتعدنة^(١٩) . ومن الجهة الثانية زعمت جريدة شيكاغو تريبيون المعادية للعصبة ان تمطش بريطانيا العظمى للنفط هو العامل الحاسم فى المشكلة . وقالت ان الاميركيين مدينون لتركيا لفضحها تظاهر العصبة والمحكمة الدولية بالانسانية الكاذبة ولكشفها عن اغراضها الحقيقية أى ضمان امتلاك حقول نفط الموصل لبريطانيا ، وقد قوت العصبة (مع تناقض المحكمة الدولية) ان تحشد قوتها العسكرية من أجل النفط . وقد فصلت القوة فى أمر امتلاك الثروة كما فعلت فى الماضى . وقالت ان ما يكرهه الاميركيون هو ترثرة التقوى التى احاطت هذه الاساليب القديمة بهالة من الغيرة وخير الانسانية . وقالت الجريدة ان بريطانيا العظمى ستال النفط بالرغم من احتمال اقسامه مع بعض المطالبين وسينال الآخرون بعض الشئ تعويضا لهم^(٢٠) . وقالت جريدة النيويورك ورلد كان قرار مجلس العصبة امرا معروفا مقدما ، ولم تصرف انكلترا عشرين مليون دولار فى السنة على ادارة العراق من دون امل الربح فى القطن والحبوب وفوق كل شئ ، فى النفط .

نشر فتز باترك صورة كاريكاتورية فى جريدة دى سنت لويس بوست دسباج تمثل رجلين (بريطانيا العظمى وتركيا) ويدهما سيفان وهما محتفيان وراء خزان نفط مكتوب عليه « نفط الموصل » وهما يحاولان مباغتة احدهما الآخر ، وكتب تحت الصورة «أحرب مقدسة أخرى؟»^(٢١) .

كتب ألبن جونسون مقالة تحليلية فى مجلة نيشنل ريفيو عنوايتها « مؤامرة فى الشرق الاوسط » قال فيها منذ أكثر من سنة رفضت تركيا ، المقروض فيها انها وحيدة ، مطالب بريطانيا بأراض أخرى يحتمل وجود النفط فيها

(19) *The New York Times*, December 17, 1925.

(20) *The Chicago Tribune*, December 14, 1925.

(21) Reproduced in *The Literary Digest*, LXXXVII, December 26, 1925, p. 9.

ففي ولاية الموصل . وقال انه يعتقد ان فرنسا وقفت وراءها تؤيدها مستعملة كل أنواع الضغط الدبلوماسي الذي تملكه لئلا تلحق مطالب بريطانيا . وروى جونسون ان مندوبا رسميا من السوريين ذهب الى انقرا في طلب السلاح والتأييد غير الرسمي ، وقد اتصل بكل الوزراء الاتراك وقد أخبره جميعهم بالتمهد الفرنسي - التركي : وعدت تركيا بالنقوف على الحياد بين سوريا وفرنسا لقاء مساعدتها في الموصل . ولما تأزم الوضع في سوريا وجدت فرنسا من الضروري التوصل الى تفاهم مع بريطانيا لكي تعالج الوضع بنجاح ، وارسلت هنري دي جوفنل الى لندن وهناك عمل هذا المندوب عملا لم يسمح به ، فقد لخص في لندن سياسة فرنسا في سوريا . وبعد اسبوعين تقرر اعطاء الموصل الى بريطانيا . وقد تحير توفيق رشدي بك لهذه النتيجة فسافر الى باريس مرتين خلال ثلاثة ايام . ومن الغريب ان توفيق رشدي عجز عن مقابلة ارستيد بريان رئيس مجلس العصبة وممثل فرنسا فيه . وقال جونسون انه خلال الاسبوعين واصل المجلس اجتماعاته . وقد خسر احسان الجابري بك يدق أبواب العصبة ، واقترح عليه رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف ان يذهب الى روما في شباط ١٩٢٦ حين يعقد الاجتماع التالي لمجلس العصبة . كانت لفرنسا خلال هذه الفترة الحرية التامة في سوريا ولديها تعليمات من العصبة للمحافظة على النظام . وهكذا خاب المندوب السوري في كل مكان. وذهبت استغاثاته سدى فقد سدت في وجهه أبواب العصبة حامية الانتدابات (٢٢) .

في ١٥ نيسان ١٩٢٦ أصدرت مجلة ذي اميركان لايبوري ان باريس بولتين عديدين خاصين عن « مشكلة الموصل » بقلم فلاديمير منورسكي . قال الكاتب ان الموصل مهمة كقاعدة لتجهيز الحبوب والمحصولات الزراعية الاخرى لبغداد وللمراق عامة ، ولكن أهم من كل هذا قضية النفط . وبحث

(22) Albin E. Johnson, "Intrigue in the Middle East", in *The Nation*, CXXII, pp. 141-142.

أهمية الموصل للمواصلات الامبراطورية البريطانية عن طريق البحر المتوسط والخليج العربي الى الهند . و اضاف ان الموصل مهمة لتركيا أيضا لنفطها وللملح موصلاتها بين تركيا والعراق ولعلاقتها بالمشكلة الكردية في تركيا (٢٣) .

علقت النيويورك هيرالد تريبيون على المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية واصفة التسوية بأنها في مصلحة بريطانيا من الوجهتين الدبلوماسية والتجارية على حد سواء ، وقد ربطت المصالح التركية بالمصالح البريطانية ، وستبقى بريطانيا مسيطرة على ثلثي تجارة العراق البالغة ستين مليون دولار سنويا . وقالت هناك خطط لاستثمار أكثر من اثني عشر مليون دونم من الاراضي التي تروى سيجحاً لانتاج الحبوب والقطن . وفي رأى دثرويت فرى بريس ان تركيا عقدت صفقة تجارية حسنة باتفاقها مع بريطانيا فلن تكون الموصل سوى عبء عسكري لها ، اما بالنسبة للعراق فانها ربح عسكري وقالت الجريدة مهما كان النفط وفيرا في الاعماق فليس لدى تركيا رأس المال ولا الخبرة لاستثماره على حسابها ، بينما يبدو ان الاتفاقية اعطت تركيا فائدة ايجابية واضحة . وأما الحرب فلن تشي الا بشيء واحد وهو خسارة الجميع (٢٤) .

وقال كوينسي رايت استاذ القانون الدولي في جامعة شيكاغو ان البريطانيين والعراقيين اعتبروا مشكلة الموصل خطرة ، فاذا كانت الموصل في ايد تركيا تكون بغداد مهددة عسكريا . وقال ان العوامل الاقتصادية مثل النفط ومنايع الماء للري وتجهيز مواد بناء الطرق والحبوب لعبت دورا في قلق بريطانيا والعراق على هذه المنطقة . وقال كان العراقيون يعلمون بمجزهم عن

(23) Vladimir F. Minorsky, "The Mosul Question", in *American Library in Paris Bulletin*, Nos. 9 and 10, April, 1926, pp. 38-41.

(24) Quoted in *The Literary Digest*, XC, July 17, 1926, pp. 11-12.

مجاهدة تركيا وحدها ولذلك تناسوا ظلاماتهم ضد بريطانيا العظمى وايدوها
فى كفاحها الدبلوماسى امام عصبة الامم^(٢٥) .

الرأى العام فى فرنسا

أبدى الفرنسيون آراء مختلفة • فأيد بعضهم بريطانيا العظمى لمصالحهما
المشتركة فى أوربا والشرق الاوسط وأيد بعضهم تركيا لمعارضتهم للاستعمار
البريطانى فى الشرق الاوسط ولسيطرة بريطانيا فى أوربا وفى عصبة الامم
وقد نتج عن ذلك تفسيرات مختلفة للمشكلة • وقد أكد كثير من الفرنسيين
أهمية النفط كما فعل الاميركيون •

الآراء الفرنسية فى الادوار الاولى من المشكلة :

حين كان مؤتمر لوزان منعقدا كتب أحد الفرنسيين يقول ان استيلاء
انكلترا على الموصل عمل من أعمال الذهب الحقيقية وضم الاراضى ضد مصلحة
الأتراك ، وأشار الى ان ولاية الموصل غنية بالزراعة واغنى بالنفط ، وأكد ان
الهدوء فى سوريا والجزائر ومراكش وجميع ممتلكات فرنسا فى افريقيا
يساوى فى اهميته المصالح البريطانية^(٢٦) . وكتب آخر اذا اجتاز الاتراك
الاراضى السورية لمهاجمة البريطانيين فى العراق فسيكون موقف فرنسا
دقيقا ، وحذر الاتراك والبريطانيين من اجتياحهم سوريا وحذر الفرنسيين من
الانتقام من البريطانيين لعدم مشاركتهم فى احتلال الرور • وقال انه يعتقد
ان احتلال البريطانيين للموصل يمثل انتقام البريطانيين لهزيمتهم امام الاتراك
فى خناق قلعة سنة ١٩١٥^(٢٧) .

(25) Quincy Wright, "The Government of Iraq", in *The American Political Science Review*, XX, p. 752.

(26) Pierre Cartouzet, "La Question de Mossoul", in *La Revue Hebdomadaire*, January 12, 1923, pp. 347-348.

(27) Pierre Bruneau, "La Question de Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, February 3, 1923, p. 140.

وقد أبدت النيويورك تايمس الرأي الفرنسي القائل بأنه إذا افلح الاتراك بطرد البريطانيين من العراق أو من الموصل بالقوة أو بالدبلوماسية فسيهدد ذلك وضع الفرنسيين في سوريا^(٢٨) . وقالت ان الفرنسيين يعتقدون بأن ابرام الاتراك للامتيازات الاميركية يعنى الغاء امتيازاتهم . واقتبست من الجورنال ديه ديبا اقتراحها بأن تحتج الحكومة الفرنسية لدى الحكومة الاميركية . وذكرت هذه الصحيفة الفرنسية ان الاتراك بعد فراغهم من استخدام الفرنسيين لاغراضهم التفتوا الى الاميركيين لان لديهم الاموال الطائلة^(٢٩) .

واشار كاتب فى ملحق لمجلة لاوى فرانسميز الى ان الموصل الواقعة على طريق الهند تحتل مركزا عسكريا وسياسيا واقتصاديا مهما : نقطة التقاء الطريق شمالى بغداد ومركزا سياسيا لكردستان ومركزا لاستثمار النفط . وقال ان مصطفى كمال يدرك أهمية موقع الموصل اذ يطالب بالموصل باعتبارها تركيا غير المستردة *irredenta* فى «الميثاق الوطنى» التركى . وهى فى نظر مصطفى كمال مهمة لنفطها ولتهديدها البريطانيين فى بغداد والفرنسيين فى سوريا . فاذا احتل الاتراك الموصل فسيسيطرون على جميع طرق الغزو النازلة من تركيا الى حلب وبغداد ودمشق . ويستطيع الاتراك اثارة جميع انواع الانقسامات بين الاوربيين ومعالجة قضية النفط بسهولة ، ولكنهم يخشون خطر استعمال السوفييت اياهم فى الهجوم ضد الاوربيين لانهم يعتقدون ان موسكو تريد قطع طريق الهند على انكلترا^(٣٠) .

ونشر الكونت ر . دى كوتو - بيرون احد الكتاب الفرنسيين الخبيرين بشؤون النفط كتيبا اشار فيه الى أهمية الموصل من الوجهات السياسية والعسكرية والاقتصادية . وقال ان احتلالها لثمين جدا . وذلك بالاضافة الى أهمية

(28) *The New York Times*, April 3, 1923.

(29) *The New York Times*, April 11, 1923. فى نيسان ١٩١٤ . وعدت شركة فرنسية بامتياز سكة حديد تركية مقابل قرض بمبلغ ٨٠٠ مليون فرنك .

(30) A. Poinebard, "Mossoul et la Route des Indes", in *L'Asie Française*, May 1923, p. 30.

النفط . واعد الى الاذهان الدور الذي لعبه المبشرون في الموصل وتغلغلهم في كردستان وكسبهم امتان المسلمين والمسيحيين . وقال ان البريطانيين سيطرتهم على كردستان يحاولون الحصول على ربح مضاعف : استعمال جنوبى القفقاس كحاجز قوى ضد الاتراك والحصول على النفط^(٣١) .

وذكر الكاتب أسماء بعض المهتمين بالنفط الذين كانوا في لوزان وقت انعقاد المؤتمر وكانوا يبذلون الجهود للحصول على امتيازات نفطية : العقيد هاملتون لويس عضو مجلس الشيوخ السابق من النوى في الولايات المتحدة وهو خبير بالنفط وكانت له اتصالات وراء الستار في جنيف ، وكلاارك رئيس مصلحة النفط في الحكومة البريطانية ، وتويد ممثل جماعة نفطية بريطانية والقائد بنيت رئيس الاستخبارات البريطانية السابق في القسطنطينية والذي ادعى ان وريثة السلطان عبد الحميد اختاروه ليعالج قضية الاراضى النفطية التى كانت قد وضعت في قائمة الاملاك الاميرية في ولايتى بغداد والموصل ، ولزلى اركهارت مؤسس شركة الاستثمار الاقتصادى في تركيا وهى شركة تركية تعرف أيضا باسم شركة الاستثمار التركية ، والجنرال تاونزند والكونت دى فورسفيل مؤسس شركة الشرق الادنى الانكليزية - الفرنسية^(٣٢) .

وانتقد المؤلف الوفد الفرنسى في لوزان لمحاولته تقديم الخدمات للاتراك من دون مقابل حتى ولا امتنانهم ، واقترح بدل ذلك اما ان يقف الفرنسيون على الحياد بين الاتراك والبريطانيين واما ان يتوسطوا بشرط ان لا ينالهم أى أذى^(٣٣) . وختم الكاتب بحثه بقوله أنه منذ هدنة مندورس حتى مؤتمر لوزان لم تنفك مشكلة الموصل المشؤومة من التأثير على السياسة الفرنسية في الشرق بصورة مباشرة أو غير مباشرة^(٣٤) .

(31) R. de Gontaut-Biron, *La France et la Question de Mossoul*, p. 4.

(32) Contaut-Biron, *Op. Cit.*, p. 24 (footnote).

(33) *Ibid.*, p. 30 (footnote).

(34) *Ibid.*, p. 31.

ظهرت صورة كاريكاتورية في صحيفة فرنسية عنوانها « مشهيات : قضية النفط الحقيقية » وقد جلس الدبلوماسيون حول مائدة وفي وسطها ابريق من النفط وفوقه ثلاثة ايدى مكتوب عليها « دج رويال » و « پرزان اويل » و « ستاندارد اويل » وفي صورة ثانية عنوانها « على بحيرات لوزان » وتصور بحيرة من النفط يعوم فوقها اناء نفطى وفوقه اعلام فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة وتركيا وروسيا (٣٥) . ونشرت لير نوفيل صورة كاريكاتورية بعنوان « تهكم فرنسى » تمثل جون بول يتكلم مع رجل تركى ويشير بيده الى الموصل قائلا « انا هنا وسأبقى هنا » (٣٦) . ونشرت لوفر مقالا بعنوان « اوربا للاوربيين والنفط للاميركيين » (٣٧) . وقالت جريدة الطان ان آبار نفط الموصل تذكر الناس بمناجم الذهب فى جنوب افريقيا (٣٨) .

وكتب گونتو - بيرون بمناسبة تعيين لجنة التحقيق ان مسؤوليات فرنسا في سوريا تضطرها على التيقظ لما هو حادث على حدود البلاد التى تتحمل فرانساً مسؤوليتها امام عصبة الامم ، وقال على فرنسا ان تهتم بمشكلة الموصل وان تنهى للطوارىء ، وقال ليس لاکراد العراق اية علاقة عنصرية أولغوية مع الاتراك ولكن كانوا تحت سيطرتهم الاسمية . وقد كانت بعض القبائل الكردية فى تركيا تائرة بضعة اشهر ، وقال ان تركيا ليست جديرة بأن تعاد الى عهدتها اقدار وحياة ومصير سكان ولاية الموصل لانها تعجز عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلام والامن والعمران . واعاد الى الاذهان ان الاتراك قبلوا بفصل سوريا والعراق والبلاد العربية الاخرى من الامبراطورية العثمانية الا ان اطماعهم فيها لم تنزع من قلوبهم وانهم لا يزالون يطمعون باسترجاعها بالمؤامرات . وتساءل هل يجد الاتراك عدوا للمطالبة بحلب

(35) Quoted in Earnest Davenport and Sidney Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations*, p. 145.

(36) Quoted in *The Literary Digest*, LXXXII, August 16, 1924, p. 20.

(37) Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.*, p. 145.

(38) Quoted in *The New York Times*, January 16, 1924.

والاسكندرونة وانطاكية وغيرها من البلاد السورية . وقال يجب ان لا تمنع الصداقة الفرنسية - التركية فرنسا من المحافظة على السلام في الشرق الادنى وتعزيزه . وقال بما ان تركيا تحتاج الى فرنسا فانها تسعى الى فصلها من بريطانيا . ونصح الحلفاء ان لا يتساهلوا مع تركيا بل عليهم ايقافها عند حدها ، لانه اذا قدم للاتراك اصبع واحد طمعوا بالنكف ثم بالذراع ثم بالجسد برمتة . وقال ان الاتراك لم يفوا بعهودهم ولم ينفذوا اتفاقاتهم ، فاذا افلحوا في قضية الموصل سبب ذلك ضررا كبيرا للعراق وسوريا وقد يؤدي ذلك الى قلق الشرق وانتصار روح الفتن فيه وقد يؤدي ذلك الى حرب . وختم مقالانه بحض الدول المحبة للسلام ولاسيما بريطانيا وفرنسا على الاتحاد بغية حل مشكلة الموصل حلا عادلا مرضيا (٣٩) .

الآراء الفرنسية بعد نشر تقرير لجنة التحقيق :

أثنت مجلة لازي فرانسيز على تقرير اللجنة لانه مفصل ومحايد ويستحق أعظم التقدير ، وقالت ان اللجنة درست كل أنواع الحجج التي قدمها اليها الطرفان باصاف الضمير الحي . ومدحت المجلة مقدرة بريطانيا على تنفيذ فكرة الاستفتاء ، وقالت المجلة ان ليس لدى تركيا تبرير بمطالبها بولاية الموصل استنادا على رغبة اتراك الولاية الذي يؤلفون واحدا من عشرين أو واحدا من خمسة عشر من سكان الولاية (٤٠) .

وقالت لودوب نوفيل ان بعض الصحف الفرنسية تعتقد انه كان من الافضل لفرنسا ان تعطى الموصل الى العراق لان الاقتصاد الفرنسي سيتسلم من دون ثمن الحصّة المحجوزة لفرنسا باتفاقية سان ريمو ، ولكن لو حصل الاتراك على الموصل فانهم سيبيعون الامتيازات للدافعين أعلى الامان ولن يهتموا بمصلحة فرنسا الا اذا ربحوا هم بذلك . ولكن المجلة تعتقد بأنه

(٣٩) مقتبسة في العالم العربي ، ١٨ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٥ .
(40) *L'Asie Française*, August-September, 1925, pp. 257, 263, 269.

لن يكون هناك تغيير في استثمار النفط بصرف النظر عن طريقة اعطاء الموصل
لان امتيازات النفط كانت قد سويت من قبل بين الفرقاء المعنيين^(٤١) .

وقالت التايمس ان الرأي الفرنسى العام حصر اهتمامه في ذلك الوقت
بالوضع السيئ الذى آلت اليه مشكلة الموصل ، وقالت ان الفرنسيين نسبوا
تردى الوضع الى عدم شجاعة لجنة التحقيق والى موقف الطرفين . وقد
اقتبست من جريدة الطان رأيا بان الرجوع الى المحكمة الدولية كان لكسب
بضعة أشهر تجرى خلالها محاولات للوصول الى اتفاق بين انكلترا وتركيا^(٤٢)
ثم اقتبست التايمس بعد ذلك من الطان قولها اذا لم يحصل
مجلس العصبة على الاجماع فستبقى الامور على حالها ويخسر المجلس هيئته
وتعتقد الطان انه من الواضح ان الموقف مشحون بالخطر . لا تريد انكلترا
ان تجازف بدخول حرب جديدة فى الشرق ولكن من الخطأ ان نعتقد ذلك اذا
هى أكرهت عليه لانها ستكون فى مركز قوى ضد تركيا . وتعتقد هذه
الجريدة الفرنسية ان السلام فى الشرق الأدنى هو المطلوب فى حل قضية
الموصل وان جنيف تعمل من أجل السلام قبل كل شيء . واقتبست التايمس
من جريدة ايكو دى بارى قولها ليست الحكومة البريطانية بوضع يائس كما
يبدو من أول نظرة لان المضايق والقسطنطينية تحت رحمتها ، وهى لا تعتقد
ان الاتراك لا يبالون بمصير القسطنطينية كما تظاهروا بذلك قبل ثلاث أو
أربع سنوات ، وان الوزارة البريطانية لم تتردد كما يعتقد بعض الناس^(٤٣) .

الآراء الفرنسية بعد قرار مجلس العصبة :

قالت لاوى فرانسيز انه يحق لمجلس العصبة ان يعطى ولاية الموصل
الى العراق وفقا للشروط الملحقة بالقرار ، وحذرت فرانسوا من التورط
فى النزاع الانكليزى - التركى لان الفرنسيين لا يستطيعون القيام بالدور

(41) *L'Europe Nouvelle*, September 12, 1925, p. 1204.

(42) *The Times*, September 21, 1925.

(43) Quoted in *The Times*, December 8, 1925.

الذى طلب اليهم بعض الاتراك القيام به والذي طلب توفيق رشدى من ارستيد بريان النهوض به حين حضر الى باريس ، وقالت لم يشط الفرنسيون عزم بريطانيا يوما ما من المحافظة على مركزها فى الموصل . وأكدت المجلة ان هناك تضامنا بين الدولتين المتدبتين ، وقد ذهب هنرى دى جوفيل الى لندن لتمكين ذلك التضامن مع اوستن چمبرلن قبل سفره الى سوريا . وقالت ان فرانس وانكلترا منسجمتان فى علاقاتهما الخاصة بالشؤون الاوربية . وقد أمضت فرنسا ميثاق العصبة أيضا وعليها ان تجعل التزامات المادة السادسة عشرة من الميثاق فعالة⁽⁴⁴⁾ .

وقالت لوروب نوفيل قبيل ابرام المعاهدة العرفية-البريطانية-التركية لسنة ١٩٢٦ انه من الوجهة الداخلية لا يستطيع النظام التركى ان يحافظ على هيئته الا بتطبيق منهاج اصلاحى واسع النطاق ، ولكن تركيا تحتاج الى المال ولذلك قررت الحكومة التركية فورا ان تحول حصتها فى نفط الموصل الى مال وبذلك تحصل على السكينة المالية لعدة سنوات . واما من الوجهة الخارجية فقد وجدت الحكومة التركية نفسها فى موقف ادى فقد كانت بين خطرين : روسيا وايطاليا وستسمح لها المعاهدة العراقية - البريطانية - التركية بتنفس الصعداء لانها عون مالى وسياسى لتركيا ، وهكذا منرى السلام الذى يخيم على الشرق الادنى سلاما بريطانيا⁽⁴⁵⁾ . وأكدت المجلة نفسها فى مقال عنوانه « فرنسا ونفط الموصل » ان تسوية مشكلة الموصل وتقسيم نفطها بين البريطانيين والهولنديين والاميركيين والفرنسيين نجاح عظيم لسياسة فرانس واقتصادها فى الشرق الادنى⁽⁴⁶⁾ .

وأبدى كاتب رايه فى مجلة لازى فرانسيز ان امضاء المعاهدة الثلاثية نجاح مسلم به للدبلوماسية البريطانية ، وأكد أهمية النفط للاميرالية

(44) *L'Asie Francaise*, December, 1925, pp. 342-344.

(45) *L'Europe Nouvelle*, June 12, 1926, p. 805.

(46) "La France et les petroles des Mossoul", in *L'Europe Nouvelle*, July 10, 1926, p. 943.

البريطانية • وقال إن تركيا لا تستطيع الانغماس في كفاح جديد بعد أن انهكتها الحروب العديدة ونقص سكانها وفرغت خزائنها المالية • وقد أدرك الزعماء الأتراك الوضع على حقيقته فوافقوا على التسوية موافقة حكيمة^(٤٧) •

وقال ليون كرتيانسكى في دراسته القانونية عن مشكلة الموصل كان العالم أجمع تائفا لحل تلك المشكلة الشائكة • ولم تسلم المحكمة الدولية ذات الاسم الرفيع من التورط فيها • وقال ما على تركيا سوى الانتظار وستقلب الحوادث مجراها ، فلقد هزم الأسد البريطاني ولن يوحى بالخوف • وقد نالت بريطانيا أهدافها بالجهود البطيئة المتأنية ، وضمنت لنفسها الطريق الثانى إلى الهند وتعتبر نفسها قادرة على تحدى أى هجوم يأتيها من تلك الناحية • وختم آراءه بما يناقض ما ذكره أعلاه إذ قال إن قوة بريطانيا وصلت أوجها وسيطرت على العالم^(٤٨) •

(47) F. Taillardat, "La Question de Mossoul", in *L'Asie Francaise*, August-September", 1926, pp. 268-273.

(48). Crutiansky, *La Question de Mossoul*, pp. 113, 119-120.

الفصل الثاني عشر

النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل

اظهرت الفصول السابقة التفسيرات المختلفة لمشكلة الموصل • واذا نظرنا الان الى الوراء قد نجد أنفسنا في وضع افضل للحكم في الموضوع • يعتقد كاتب هذه السطور ان النفط أهم عامل أثر في سير الحوادث • وقد كانت الموصل للعراق مسألة حياة أو موت ولكن النفط في التحليل الاخير عين مواقف تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا من المشكلة • وفي رأى المؤلف ان بريطانيا العظمى لم تقاتل تركيا من أجل الموصل لان التسوية السلمية أقل نفقة ولانها ارادت أن تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متواسلا للعراق لكي تضطره على الارتقاء في احضانها وتسليم النفط اليها • ومن جهة ثانية حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكي تبعدها عن روسيا السوفيتية • ويرى المؤلف أن بريطانيا رفضت عرض تركيا باعطائها امتياز النفط لان العراق كان تحت انتدابها فكان أسهل عليها ان تتعامل معه ، ولم تهتم بريطانيا بغير مصالحها ، غير ان الاقدار جعلت مصالحها تنطبق مع مصالح العراق • وقد رفضت بريطانيا دائما ان تعترف بأن للنفط علاقة بمشكلة الموصل ، ويعتقد الكاتب ان سبب ذلك محاولتها عبثا التخلص من منافسة الولايات المتحدة • وقد ظهر في التسوية النهائية ان العراق الخاسر الوحيد بين جميع الفرقاء •

هذا وقد كانت قصة النفط اقدم من مشكلة الموصل نفسها كما يظهر أدناه^(١) •

(١) عن اهمية النفط في السياسة العالمية نظر: L. M. Fanning, *Oil in the*

الكفاح القديم على نفط الموصل

في سنة ١٨٨٨ أصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرمانا حصر بموجبه حق منح التفتيش عن النفط واعطاء الامتيازات لاستثماره في ولاية الموصل حصرا تاما بخزائنه الخاصة ، وقد دُفع بعض المال لخزانة الدولة العثمانية كتمن لهذا الحق ، وهكذا منعت الشركات الخاصة من الحصول على امتيازات النفط في الولاية . ولكن في سنة ١٩٠٤ حصلت شركة سكك حديد الاناضول وهي شركة المانية على عقد من خزانة السلطان الخاصة تمهدت فيه الشركة بالقيام بمسح تمهيدى لحقوق النفط ونالت حق استثمارها .

وفي سنة ١٩٠٦ اعتبرت الخزانة السلطانية الخاصة عقدها مع شركة الاناضول منتهيا ودخلت في مفاوضات مع جماعة بريطانية (جماعة دارسي) لاستثمار حقول النفط ، وقد أيد السفير البريطاني في القسطنطينية هذه المفاوضات التي استمرت خلال سنة ١٩٠٧ ولكنها أجلت خلال الازمة السياسية (سنة ١٩٠٨) التي اضطرت السلطان على منح الدستور . وقد استؤنفت المفاوضات سنة ١٩٠٩ مع وزارة المالية التركية التي نقل اليها من خزانة السلطان الخاصة امتياز نفط الموصل ، ولكن الثورة الجديدة التي سببت خلع السلطان عبد الحميد في ١٩٠٩ أوقفت المفاوضات خلال

World War (New York, 1922,); F. Oelaisi, *Oil, Its Influence on Politics* (London, 1922); Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powers and the Baghdad Railway* (New York, 1923); Ernest H. Davenport and Sidney R. Cooke, *The Oil Trusts and Anglo-American Relations* (New York, 1924); Louis Fischer, *Oil Imperialism* (New York, 1926); Anton Mohr, *The Oil War* (New York, 1926); Ludwell Denny, *We Fight for Oil* (New York, 1928); F. C. Hanighen and Anton Zischka, *The Secret War* (London, 1935); Parker T. Moon, *Imperialism and World Politics* (New York, 1939).

سنتي ١٩١٠ و ١٩١١ •

في سنة ١٩١٢ حاولت الجماعة الالمانية الحصول على تأييد الحكومة التركية الجديدة للترتيبات التي اجريت سنة ١٩٠٤ بين خزانة السلطان الخاصة وشركة سكك الحديد الاناضول • وقد تعاونت هذه الجماعة الالمانية مع جماعة بريطانية لتكوين شركة بريطانية سمي بشركة النفط التركية ويكون قسم من رأس مالها ألمانيا والقسم الاخر بريطانيا^(٢) • وتلا ذلك سلسلة من المفاوضات بين شركة النفط التركية وجماعة دارسي لدمج المصالح المتنافسة • وقد اهتمت الحكومتان البريطانية والالمانية اهتماما خاصا بالمفاوضات التي انتهت بنجاح في ١٩ آذار ١٩١٤ بدمج جماعة دارسي بشركة النفط التركية • وقد امضى الاتفاقية اثنى عشر المفاوض المختصون وممثلون عن الحكومة البريطانية والالمانية^(٣) • وبموجب هذه الاتفاقية قسم النفط بنسبة ٥٠٪ لجماعة دارسي و ٢٥٪ للبنك الالمانى و ٢٥ بالمائة لشركة النفط الانكلو سكسونية (وهى فرع لشركتى رويال دچ وشل بنسبة ٦٠٪ و ٤٠٪ على التوالي) وابرز شخصياتها هنرى دترندك الذى كان فى الماضى هولنديا ثم تجنس بالجنسية البريطانية ومنح لقب سر • ومنح كالوست سر كيس كلبنكيان (ارمنى تركى الجنسية ثم تجنس بالجنسية البريطانية) ٥٠٪ من دون حق التصويت فى شركة النفط التركية كمكافأة لخدماته فى الحصول على امتيازات النفط وهذه الخمسة بالمائة قدمت بالتساوى من جماعة دارسي ومن الشركة الانكلو سكسونية^(٤) •

وفى ٢٨ حزيران ١٩١٤ اخبر سعيد حليم باشا رئيس الوزارة التركية رسما السفير البريطانى فى القسطنطينية ان وزارة المالية التركية وافقت على اجارة المناجم النفطية المكتشفة والتي ستكتشف فى ولايتى بغداد والموصل

(2) *British and Foreign State Papers*, CXIV, p. 410.

(3) *Ibid.*, pp. 410-411.

(4) Edward Mead Earle, "The Turkish Petroleum Company"; in *The Political Science Quarterly*, XXXIX, pp. 277-278.

الى شركة النفط التركية ولكنها احتفظت لنفسها بحق تقرير مشاركتها بعد ذلك ويحق تقرير شروط العقد العامة^(٥) . ولكن الحرب العالمية الاولى انفجرت قبل ان تستطيع الحكومة التركية وشركة النفط التركية امضاء الاتفاقية النهائية^(٦) .

اعطت اتفاقية سايكس-بيكو الموقعة سنة ١٩١٦ بين بريطانيا العظمى وفرنسا الموصل الى فرنسا ، ولكن حصل السر ادورد غراي وزير الخارجية البريطانية من بير بول كامبون السفير الفرنسي في لندن على رسالة تتعهد فيها الحكومة الفرنسية بالموافقة على مختلف الامتيازات المؤرخة ابتداء من فترة ما قبل الحرب الواقعة في المناطق التي قد تعطى لها والتي قد تعتمد على قيامها بعمل ما^(٧) . وبموجب اتفاقية سان ريمو المؤرخة في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ نالت فرنسا حصة المانيا البالغة ٢٥٪^(٨) .

بعد اذاعة اتفاقية سان ريمو دخلت حكومة الولايات المتحدة في مراسلات طويلة مع الحكومة البريطانية حول الامتيازات الاقتصادية في الاراضي المنتدبة ففي ١٢ مايس ١٩٢٠ كتب جون و . ديفس السفير الاميركي في لندن الى اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية يذكره انه خلال مفاوضات الصلح في باريس اتخذت حكومة الولايات المتحدة دوما موقفا يقضي بأنه اذا فصلت اراض اجنبية من دول الوسط فيجب ان تحكم ويشرف عليها بطريقة تضمن معاملة عادلة من الناحيتين القانونية والواقعية لتجارة جميع الشعوب ، وأشار ديفس الى ان دول الحلفاء الرئيسة اعترفت بمدالة وبعد نظر مبدأ

(5) *State Papers*, CXIV, p. 411; see also United States 68th Congress, Senate, Document No. 79, *Oit Concessions in Foreign Countries*, p. 49.

(6) Earle, *Op. Cit.*, pp. 270-271.

(٧) مذكرة ارسلت من السفير الى الوزير في ١٥ مايس ١٩١٦ .

نشرت في :

John de Vere Loder, *The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria*, pp. 163-164.

(٨) انظر اتفاقية سان ريمو في : *State Papers*, CXIII, pp. 250-353.

كهذا ووافقت على تطبيقه على الانتداب التي تطبق على الأراضي التركية ،
 وقال ان الجمهور الاميركي يعتقد ان السلطات البريطانية في فلسطين والعراق
 اعطت الافضلية لمصالح النفط البريطانية ولم تعط للشركات الاميركية ،
 وكذلك كانت بريطانيا تنهياً للسيطرة التامة على منابع النفط في هذه المنطقة .
 وطالب ديفس ان تتمسك وتقبل بريطانيا بصفتها دولة متدبة بالمبادئ التي
 أبدت وقبلت خلال مفاوضات الصلح في باريس وان تضمن لمواطني ورعايا
 جميع الشعوب معاملة من الناحيتين القانونية والواقعية كالتي اعطيت لمواطني
 ورعايا بريطانيا العظمى في موضوع الضرائب والامور الاخرى المتعلقة
 بالامتيازات وألا تمنح امتيازات اقتصادية تشمل جميع المنطقة المتدبة أو
 منطقة كبيرة بحيث تستثنى غيرها فعلاً ، وان لا تمنح امتيازات احتكارية تتعلق
 بأية بضاعة أو بأى امتياز مساعد أو ضروري لانتاج أو تطوير أو استغلال
 بضاعة من هذا القبيل ، وان يتخذ اجراء معقول في سبيل علانية تقديم
 الطلبات لهذه الامتيازات وعلانية قوانين الحكومة وأنظمتها المتعلقة بالمرافق
 الاقتصادية للأراضي الواقعة تحت الانتداب . وقال ديفس ان حكومة الولايات
 المتحدة تعتقد انها مخولة في المشاركة في أية مباحثات لها علاقة بالامتيازات
 التي منحتها الحكومة التركية في الأراضي المتدبة ، لا لسبب وجود حقوق
 المواطنين الامريكيين المكتسبة وحدها بل لأن المعاملة العادلة لامتيازات كهذه
 ضرورية لتثبيت وتطبيق المبادئ العامة التي تهم حكومة الولايات المتحدة^(٩) .
 وفي ٢٨ تموز كتب ديفس رسالة أخرى الى كرزن يقول فيها انه لم
 يكن من الواضح لدى حكومة الولايات المتحدة كيف تنسجم اتفاقية سان ريمو
 مع مبادئ المساواة في المعاملة كما فهمت وقبلت خلال مفاوضات الصلح في
 باريس ، وأشار الى ان اتفاقية من هذا القبيل تؤدي الى مخالفة خطيرة لمبدأ
 الانتداب الذي وضع لازاحة بعض الاسباب الرئيسة للاختلافات الدولية
 في المستقبل^(١٠) .

(9) *State Papers*, CXIV, pp. 394-395.

(10) *Ibid.*, p. 398.

فى ٩ أيار ١٩٢٠ أجاب اللورد كرزن على رسالتى ديفس وأشار الى ان متوج النفط فى الامبراطورية البريطانية لا يبلغ سوى ٢١ ٪ من متوج العالم ، فاذا اضيف متوج ايران يكون المجموع نحو ٤٤ ٪ ، وقال كرزن انه مقابل هذه النسبة المئوية الصغيرة تمتلك الشركات الاميركية على الأقل ثلاثة ارباع المتوج المكسيكى ولها الحق فى ١٢ ٪ من متوج العالم وقال كرزن ان سيطرة الولايات المتحدة فى انتاج النفط مضمونة لسنوات كثيرة فى المستقبل ، وأشار الى المقترحات الاميركية الخاصة بمبادئ الانتداب فأكد عدم امكانية بحث تلك المبادئ فى مجلس عصبة الامم الا من قبل موفى الميثاق . واما ما يخص الامتيازات الممنوحة فى الاراضى المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية فقد قال كرزن لقد ادخلت بعض الاحكام فى معاهدة سيفر للنظر فى هذه الامتيازات ، وقال ان الشركات البريطانية كشركة النفط التركية والجماعات الاخرى تطالب بحقوق متساوية فى العراق وفلسطين . وقال كرزن سيحتفظ بالنفط العراقى للدولة العربية المقبلة لان الدولة البريطانية المتدبة لا تنوى تأسيس أى نوع من الاحتكارات على حسابها الخاص ^(١١)

أرسل بينبرج كولبى وزير الخارجية الاميركية رسالة بتاريخ ٢٠ تشرين الثانى ١٩٢٠ الى الحكومة البريطانية قال فيها ان حكومة الولايات المتحدة ترحب بتعهد بريطانيا بضمان المرافق الطبيعية العراقية للمراقين وللدولة العربية المقبلة وقال ان الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن وضع بعض اراضى العدو تحت انتداب الدول الظافرة سيكون ملائما لافضل المصالح العالمية . ولكنها عجزت عن قبول رأى القائل بأن احكام الانتداب لا تبحث الا فى مجلس العصبة ومن قبل الدول الموقعة للميثاق . وقال كولبى ان الولايات المتحدة بصفتها مشاركة فى الحرب العالمية الاولى ومقدمة للتضحيات التى انتهت بنجاح قضيتها لا تستطيع ان تعتبر أية دولة من الدول المشاركة مع الحلفاء ممنوعة من

(11) *State Papers*, CXIV, pp. 400-403.

تبحث أى امتياز حصل عليه بواسطة الانتداب . وأكد ان الولايات المتحدة
احدى الدول المهمة مباشرة بأحكام الانتداب ولذلك يرجو ان ترسل
مستودات صكوك الانتداب الى الولايات المتحدة لدراستها قبل تقديمها الى
مجلس العصبة . وطالب بأن تعطى عناية كافية لصكوك الانتدابات . وقال
كولبي ان حكومة الولايات المتحدة وجدت من الصعب ان توفق بين اتفاقية
سان ريمو وبيان كرزن الذى قال فيه ان منابع نفط العراق وحرية العمل فيها
ستضمن للدولة العربية المقبلة التى لم تنظم بعد . وأضاف انه من الصعب ان
يوفق بين اتفاقية سان ريمو وبيان كرزن الذى قال فيه ان مطالب الامتيازات
المتعلقة بتلك المرافق لا تزال كما كانت قبل الحرب ومع ذلك ستدرس دراسة
عادلة بعد تأسيس الدولة العربية كما وعدت الحكومة البريطانية . ورفض
كولبي ان يفترض بان الحكومة البريطانية أخذت على عاتقها ان تحكم على
صحة مطالب الامتيازات فى المناطق المختصة وان تضى الصحة على بعض
تلك المطالب التى تشمل كل العراق . وأكد ان شركة النفط التركية لم تحصل
قبل الحرب العالمية الاولى على أية حقوق فى الامتيازات النفطية . وختم
رسالته بتساؤله عن معنى احدى مواد اتفاقية سان ريمو القائلة ان أية شركة
نفطية خاصة قد تستمر حقوق نفط العراق يجب أن تكون تحت السيطرة
البريطانية الدائمة (١٢) .

لخص كرزن فى رسالته المؤرخة فى ٢٨ شباط ١٩٢١ والمرسلة الى
ديفيس تاريخ شركة النفط التركية ، وقال فى هذه الظروف لا يمكن اعتبار
امتيازات النفط فى ولايتى بغداد والموصل مجرد مبدأ نظرى ، وأكد انه
لا يرى مانعا ادبيا يضطر الحكومة البريطانية المتدبة على التحزب ضد مواطنيها
(الذين بعد سنوات من المفاوضات الشاقة نالوا بعض الامتيازات ولولا الحرب
العالمية الاولى لكانوا منذ زمن طويل منهمكين فى العمل) لكى تعطى فرصة

(12) *State Papers*, CXIV, pp. 405-408.

مساوية للجماعات الاخرى التى لم تكن قبل الحرب مهتمة بمرافق نفط العراق اهتماما شديدا^(١٣) .

وبعد مضى ستة أشهر اعلنت الولايات المتحدة وزارة الخارجية لبريطانية بمذكرة مؤرخة فى ٢٤ آب ١٩٢١ ومعنونة «موقف حكومة الولايات المتحدة من الانتدابات» قالت فيها اذا استمرت بريطانيا على تأكيد ادعاءات شركة النفط التركية فيجب اتخاذ تدبير خاص لحسم ذلك الادعاء بالتحكيم^(١٤) .

وبعد ثلاثة أشهر أخبر جورج هارفى السفير الأمريكى فى لندن اللورد كرز ان حكومة الولايات المتحدة لا تريد لمواطنيها أى امتياز خاص فى الاراضى المنتدبة وتتوقع ان تحترم الحقوق الخاصة المكتسبة فعلا قبل الحرب العالمية الاولى . ولكن يجب ان لا يعترف بطلب شركة النفط التركية الا وفقا للمبادئ التى وافقت الحكومة البريطانية على تطبيقها فى الاراضى المنتدبة وعلى أساس تعيين طبيعة ومدى حقوق الشركة تمييزا مرضيا . وقد استشهد هارفى بكتاب سميد حلیم باشا المؤرخ فى ٢٨ حزيران ١٩١٤ الذى سلسه الى السفير البريطانى والخاص بامتيازات شركة النفط التركية وقال هناك مجال للشك فيما اذا كان من الممكن تنفيذ الاجارة حتى ولو لم تنشب الحرب . وقال هارفى اخيرا ان الحكومة الاميركية ترى رفض الترتيبات ذات الصفة الاحتكارية والمغايرة للمبادئ المطبقة فى الاراضى المنتدبة^(١٥) .

وفى ١١ شباط ١٩٢٢ أخبر السر أوكلاند كدس السفير البريطانى فى واشنطن جارلس اى . هيوز وزير الخارجية الاميركية ان ليس للحكومة البريطانية أية أسهم فى شركة النفط التركية^(١٦) . ولكن بعد بضعة أيام كتب هنرى فلدر وكيل وزير الخارجية الاميركية الى السر أوكلاند كدس قائلا ان مثالا لنشرة انترناشنال بترولسيوم وبوريت كان قد اطلع على كتاب

(13) *State Papers*, CXIV, pp. 410-413.

(14) U. S. Senate, Document No. 97, p. 47.

(15) U. S. Senate, Document No. 97, pp. 47-50.

(16) U. S. Senate, Document No. 97, p. 52.

ابيض في وزارة التجارة البريطانية مؤرخ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢١ عنوانه «استثمارات الحكومة البريطانية في الشركات المسجلة» وانه بموجب هذه الوثيقة استثمرت هيئة التجارة البريطانية حتى ٣٠ أيلول ١٩٢١ مبلغ أربعين ألف دينار كأسهم في شركة النفط التركية^(١٧)

امتياز جستر

في سنة ١٩٠٨ أرسل الرئيس ثيودور روزفلت الرير ادميرال كولبي جستر الى تركيا ليضمن للولايات المتحدة بعض حقوق الاسبقية في نفط الموصل وقد عارضت الشركات البريطانية والفرنسية والروسية الامتيازات التي حصل عليها جستر سنة ١٩٠٩ على أساس حصولها على وعود بامتيازات ولكن امتياز جستر نال موافقة حكومة السلطان عبد الحميد وعطل تنفيذه مجرى الحوادث السياسية في تركيا ثم نشوب الحرب العالمية الاولى . اما بعد الحرب فقد عطل تنفيذه مرة أخرى ظهور الحركة الكمالية والحرب التركية - اليونانية . اخيرا جدد آرثر جستر ابن الاميرال جستر مفاوضات مع تركيا الكمالية لتأييد الامتياز الممنوح لشركة الاستثمار العثمانية - الاميركية (شركة جستر) وقد وافقت حكومة انقرا على امتياز جستر في ١٠ نيسان ١٩٢٣ وعقد اتفاق لذلك الغرض في ٣٠ نيسان وقعه وزير الاشغال العامة التركي بالنيابة عن حكومته وآرثر جستر وكلايتون كندى كممثلين للشركة الاميركية ، وقد ابرم هذا الاتفاق المجلس الوطني الكبير التركي ، وقد نص على بناء ما يزيد على ألف ميل من السكك الحديدية وعلى استثمار نفط الموصل^(١٨) .

وفي ٣٠ نيسان ١٩٢٣ اخبر السر أوكلاند كدس وزير الخارجية الاميركية ميوز ان الحكومة التركية لا تستطيع منح امتيازات في العراق الذي هو خارج حكمها وقال ان الحكومة البريطانية لا تستطيع الاعتراف بصحة

(17) U. S. Senate Document No. 97, p. 53.

(18) Current History, XVIII, p. 485.

أى امتياز فى العراق تمنحه الحكومة التركية فى انقرا^(١٩) .

تعتقد جريدة النيويورك تايمس ان انقرا بمنحها امتياز جستر حاولت ان تضرب الحكومة البريطانية بالحكومة الاميركية^(٢٠) . وقال توينبى المؤرخ البريطانى ان امتياز جستر كشف مؤتمر لوزان^(٢١) . وأوضح بنك ان الاتراك ادخلوا امتيازات نفط الموصل فى امتياز جستر بالرغم من انهم يعلمون ان هذا الامتياز لا قيمة عملية له ما دام مركز ولاية الموصل التى يسيطر عليها البريطانيون غير معلوم^(٢٢) . وارتأت جريدة توحيد افكار التركية رايًا آخر اذ قالت ان الاتراك وافقوا على منح امتياز جستر على عجل آملين كسب الولايات المتحدة الى جانبهم ولكن حالما وافقت الحكومة التركية على الامتياز وضعت انكترا وفرنسا صعوبات جمّة فى طريق عقد الصلح . وقالت لو لم يمنح الاتراك امتياز جستر قبل عقد الصلح لفادوا ٩٠٪ من الصعوبات فى لوزان^(٢٣) .

مناورات ومساومات من أجل نفط الموصل

فى ٢٣ تشرين الثانى ١٩٢٢ صرح بونار لو رئيس وزراء بريطانيا ان البريطانيين لا يريدون الانتداب فى العراق من أجل نفعه وادعى ان نظام الحكم البريطانى لا يسمح للحكومة بالحصول على فائدة لنفسها فى الاراضى المنتدبة^(٢٤) . وفى ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٣ حين كان مؤتمر لوزان يناقش مشكلة الموصل صرح اللورد كرزن حين أشار الى قضية النفط بأنه قيل وزعم

(19) U. S. Senate, Document No. 97, p. 56.

(20) *The New York Times*, April 3, 1923.

(21) Toynbee, "Angora and the British Empire in the East", in *The Contemporary Review*, CXXIII, p. 682.

(22) Bing "The Stougggle for Mosul Oil", in *The New Republic*, XXXV, p. 197.

(23) Quoted in Mears, *Modern Turkey*, p. 572.

(24) Quoted in Davenport and Cooke, *Op. Cit.*, p. 150.

بأن موقف الحكومة البريطانية من الاحتفاظ بالموصل متأثر بقضية النفط ،
فأنكر ان للنفط اية علاقة بالموضوع وقال انه بينما كان مؤتمر لوزان منعقدا
اوسل ثلاثة من اعضاء الوفد التركى الى لندن ليعرضوا امتيازاً للنفط فى ولاية
الموصل التى لم تكن تركية لكى يتصرفوا بها على بعض طالبي الامتيازات
من البريطانيين . ولكنهم رجعوا سريعا حين وجدوا انه لن يتم أمر حقيقى
من وراء ظهره (٢٥) .

ومن الجهة الثانية حاول عصمت باشا حشد الرأى العام العالمى ضد
بريطانيا فصرح فى مؤتمر لوزان ان وجهة نظر تركيا فى موضوع النفط كانت
ولا تزال وستكون ان لا يحرم العالم من نفط ولاية الموصل بعد ارجاعها الى
تركيا ، وازاد بلهجة الرأى ان تركيا وعدت بمنح كل التسهيلات الممكنة
لكى يربح العالم من هذا النفط بطريقة شرعية (٢٦) .

حين ادرك جوزف كرو رئيس وفد المراقبين الاميركى فى مؤتمر لوزان
الثانى ان الولايات المتحدة لا تستطيع مجاراة الدبلوماسية البريطانية والفرنسية
فى قضية النفط ، اخبر رئيس الوفد الفرنسى ان الحكومة الاميركية لن تؤيد
أية مطالب للمواطنين الاميركيين فى امتيازات تركية قد تلغى الحقوق التى
اكتسبها مواطنو الاقطار الاخرى من قبل (٢٧) . وحين استعرض هيوز
وزير الخارجية الاميركية العلاقات الخارجية الاميركية فى مؤتمر صحفى ذكر
الفكرة نفسها بطريقة أوضح ، فقال ان حكومة الولايات المتحدة لم تشترك
فى الحصول على امتياز جستر ولم تقاضى بأى حق من حقوقها للحصول على
هذا الامتياز أو أى امتياز آخر ، وأكد ان موقف اميركا هو تأييد سياسة
« الباب المفتوح » والمعاملة العادلة للمواطنين الاميركيين (٢٨) .

انظر ايضا كتاب كرون الى التايمس ، Cmd. 1814, p. 360. (25)
٣١ تموز ١٩٢٤ بهذا المعنى ؛ صرح عصمت باشا بعدئذ ان المندوبين
التركين (لا ثلاثة) ذهبوا الى لندن للتحقيق من المركز المالى لبعض الجماعات
التي ترغب بامتيازات فى نفط الموصل .

(26) Cmd. 1814, p. 397.

(27) The New York Times, May 3, 1923.

(28) The New York Times, January 24, 1924.

امتياز نفط الموصل

لما شرعت لجنة عصبة الامم في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ باستجواب الاهالي عن مستقبل ولاية الموصل اتضح للحكومة العراقية خلال تساؤلات اللجنة ان عصبة الامم لن تسمح ببقاء هذه الولاية جزءا من العراق ما لم تمنح شركة النفط التركية امتياز نفط الولاية المتنازع عليها . وقد أكد المندوب السامي هذه الحقيقة عندما اراد ياسين الهاشمي معرفة حقيقة تساؤلات اللجنة رسميا حين اجابه المندوب السامي قائلا :

« ان لجنة الحدود قد ابدت بموقفها واستئلتها انها تعلق أهمية عظيمة على قرار الحكومة العراقية بخصوص طلب الامتياز المقدم من شركة النفط التركية حيث ان هنالك عددا كبيرا من الجماعات الدولية التي تؤلف هذه الشركة لها اهتمام بنفط ولايتي الموصل وبغداد . ان هذا الاهتمام بحد ذاته تكون فيه ضمانه فعالة على ثبات الدولة العراقية وعلى الدفاع عنها ضد التعدي وانه من الضرورات الحيوية ان تأتي الحكومة العراقية بتأثير حسن على اللجنة في دور مبكر من ادوار تحقيقاتها وذلك بأن تبرهن على ان هذه الجماعات الدولية تهتم بثباتها » (٢٩)

وفي الوقت نفسه كانت المفاوضات تجري بين بريطانية العظمى والعراق من أجل الحصول على امتياز النفط لشركة النفط التركية ، وقد نجحت تلك المفاوضات اخيراً وفي ١٤ آذار ١٩٢٥ أمضى مزاحم الامين الباجه جي وزير الاشغال بالنيابة عن الحكومة العراقية وادورد هربرت كيلنك عن شركة النفط التركية

(٢٩) سجلات البلاط الملكي ، الملف ح/٢ ، كتاب المندوب السامي الرقم P.O. 128 والمؤرخ في ٧ شباط ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٧ .

الاتفاق المعروف (٣٠) . وقد عرضت الحكومة التركية على الحكومة البريطانية امتيازاً للنفط في الموصل وارسلت اليها مشروع اتفاق بتاريخ ١٩ آذار ١٩٢٥ ولكن الحكومة البريطانية رفضت العرض (٣١) .

بموجب المادة الاولى من اتفاق امتياز النفط منحت الحكومة العراقية لشركة النفط التركية حق استثمار النفط (٣٢) . ونصت المادة الثانية على ان مدة الاتفاق خمس وسبعون سنة . ونصت المادة الثالثة على ان يشمل الاتفاق جميع العراق ما عدا الاراضي المحولة (قرب مندلي) من ايران الى العراق سنة ١٩١٤ وما عدا ولاية البصرة . ونصت المادة العاشرة على العائدات التالية تدفعها الشركة للعراق :

الى حين مرور عشرين سنة على انجاز مد انابيب النفط الى ميناء التصدير يكون مقدار الحصة اربعة شلنات ذهب لكل طن ، ولكل عشر سنوات بعد ذلك التاريخ تزداد أو تخفض تلك الحصة وفقا لنسبة الربح أو الخسارة المثوية خلال السنوات الخمس السابقة ، على الأقل الحصة عن شلنين ذهب ولا تزيد على ستة شلنات ذهب .

واعطت المادة الثامنة والعشرون للشركة حق استيراد وتصدير كل المواد والمكانن والادوات والمؤن الضرورية لعملها وكل المواد التي يحق لها استغلالها . ونصت المادة التاسعة والعشرون على ان يكون مستخدمو الشركة

(٣٠) طلب المندوب السامي البريطاني من الحكومة العراقية تأجيل نشر (الدستور القانون الاساسي العراقي الى ما بعد توقيع امتياز نفط الموصل وذلك لكي لا يعرض على البرلمان الجديد بل يعتبر مبرما بموجب المادة (١١٤) من القانون الاساسي التي تنص على ان « جميع البيانات والمنظليات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام والمندوب السامي والتي اصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في الادة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها ، وما لم يلغ منها الى هذا التاريخ يبقى مرعيا الى ان تبدله او تلغيه السلطة التشريعية او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار بجعلها ملغاة بموجب احكام المادة ٨٦ » وقد نشر الدستور فعلا في ٢١ آذار ١٩٢٥ أي بعد سبعة ايام من توقيع امتياز النفط .

(٣١) العالم العربي ، ١٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .
(٣٢) انظر نص الاتفاق في : *British Special Report*, pp. 303-315.

داخل العراق من المواطنين العراقيين ولكن المدربين والمهندسين والكيميائيين
والحفارين وملاحظي العمل والميكانيكيين وغيرهم من العمال الماهرين والكتاب
يجوز استقدامهم من خارج العراق اذا لم يمكن الحصول في العراق
على اشخاص حائزين للشروط المطلوبة لاشغال هذه الوظائف، وبشرط ان
تدرب الشركة العراقيين على هذه الاعمال. وبموجب المادة الرابعة والثلاثين
اعطى العراقيون افضلية لحد. ٢٠٪ على الاقل في الاسهم التي تصدر.
ونصت المادة الخامسة والثلاثون على أن يكون للعراق حق تعيين مدير واحد
في مجلس ادارة الشركة.

قال ياسين الهاشمي رئيس الوزارة العراقية حينئذ لجريدة الاستقلال
ان حكومته منحت شركة النفط التركية هذا الامتياز لانه كان من الضروري
ان يعلن العراق حقوقه الشرعية في الولاية التي يطالب بها الاتراك بأسرع
وقت ويسجل على الدول التي تمثل في هذه الشركة بأن العراق صاحب الحق
الشرعي وقد خشيت الحكومة ضياع أتمن فرصة في حياة العراق السياسية،
وقال ان الاتراك اعلنوا امتياز جستر في مثل تلك الظروف وعند المفاوضة على
البقعة نفسها، فكان من الأفضل للعراق أن يضمن التأيد الادبي لشركة النفط
التركية القوية وقد سبب رفض اعطاء الامتياز تشجيع شركات النفط صاحبة
النفوذ على تأييد مطالبة تركيا بولاية الموصل على حساب العراق (٣٣).

اشراك الاميركيين في شركة النفط التركية

عزا الدبلوماسيون والمراقبون سبب تأخير تسوية مشكلة الموصل لصالح
البريطانيين خلال مؤتمر لوزان. وبعده الى التأيد الادبي السري الذي قدمته
الجهات السياسية والتجارية الاميركية للاتراك (٣٤). وقد استمرت المفاوضات

(٣٣) الاستقلال ، ٩ مارت ١٩٢٥ .

(34) Louis Fischer, "America and Mosul", in *The Nation*,
CXXI, p. 757.

السرية بعد مؤتمر لوزان بين الحكومتين البريطانية والاميركية بغية اشراك
الاميركيين في شركة النفط التركية ، ولكن الجماعات الاميركية رفضت اولا
الاشترار في الشركة ما لم تصف مطالب كلفينكيان . واخيرا في نيسان
١٩٢٦ توصل الى تسوية اعطيت بموجبها الجماعات الاميركية ٢٥٪ من
اسهم شركة النفط التركية . وهكذا ظهر ان سياسة «الباب المفتوح» خدعة
لادخال الولايات المتحدة ثم صفق الباب بعد دخولها (٣٤) .

الخاتمة

لا شك ان النفط مادة حيوية للعالم في زمن السلام والحرب ، وهو
ضروري للشرق والغرب ، ولكنه مهم جدا للشعب العراقي . ان الشعب
العراقي الذي يطمح الى التقدم يميل الى السلام والتعاون الدولي على
أساس المصالح المتبادلة .

يعتقد كاتب هذه السطور انه يجب ان تكون مصالح الشعب العراقي
العامل الحاسم عند النظر في استثمار نفطه . فالعراق كبلد نام يحتاج الى
كل قطرة من نفطه الذي يؤلف ثروته الوطنية الرئيسية لكي يستطيع تنفيذ
مشاريعه التربوية والصحية والزراعية والصناعية .

انه لمن المحتم تأمين نفط العراق طال الوقت ام قصر . وستعوض
شركات النفط تعويضا عادلا وسيباع لمن يدفع أعلى الاسعار . ولذلك
فمن مصلحة الاطراف المعنية ان تنتهي لهذه النهاية المحتومة

(34) *The New York Times*, April 24, 1926; *Foreign Policy Association Information Service*, 11, p. 77. في سنة ١٩٢٨ وافق

اعضاء شركة النفط التركية على توزيع الاسهم كما يلي :

شركة استثمار دارسي المحدودة (تمثل شركة النفط
الانكليزية - الفارسية)

شركة النفط الانكليزية السكسونية (تمثل شركتي رويال
دج وشل)

شركة النفط الفرنسية (تمثل الجماعات الفرنسية)

شركة استثمار الشرق الادنى (تمثل الجماعات الاميركية)

شركة التعاون والاستثمار المحدودة (تمثل كلفينكيان)

٥٪

وابتداء من ٨ حزيران ١٩٢٩ ابدل اسم شركة النفط التركية

باسم شركة نفط العراق .

ملحق
APPENDIX

المادة الثالثة من معاهدة لوزان
ARTICLE 3, TREATY OF LAUSANNE

النص الفرنسي « الرسمي »

French Text "Official".

De la Mer Mediteranee a la frontiere de Perse, la frontiere de la Turquie est fixee comme il suit:

T. Avec :

la Syrie

La frontiere definie dans l'Article 8 de l'Accord franco-turc du 20 octobre 1921;

2. Avec l'Irak:

La frontiere entre la Turquie et l'Irak sera determinee a l'amiable entre la Turquie et la Grande-Bretagne dans un delai de neuf mois.

A defaut d'accord entre les deux Gouvernements dans le delai prevu, le litige sera port devant le Conseil de la Societe des Nations.

Les Gouvernements ture et britannique s'engagent reciproquement a ce que, en attendant la decisiòn a prendre au sujet de la frontiere, il ne sera procede a aucun mouvement militaire au autre, de nature a apporter un changement quelque dans l'etat actuel des territoires dont la sort definitif dependra de cette decision.

الترجمة العربية

من البحر الابيض المتوسط الى حدود ايران، تعين حدود تركيا كما يلي:
(١) مع سوريا :

خط الحدود الموصوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية التركية

المؤرخة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ •

(٢) مع العراق :

سوف يعين خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية ودية تعقد بين

تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة اشهر •

في حالة عدم التوصل الى اتفاقية بين الحكومتين خلال الزمن المذكور

سيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم •

تعهد الحكومتان التركية والبريطانية تمهدا متبادلا بانه الى حين التوصل

الى قرار حول موضوع الحدود لن تحدث حركة عسكرية ولا اية حركة

أخرى قد تغير بطريقة ما حالة الاراضي الراهنة التي يتوقف مصيرها النهائي

على ذلك القرار •

المراجع

المراجع العربية

الوثائق الرسمية :

الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، **الوقائع العراقية** ، ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥
الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، **مجموعه مذكرات المجلس التاسيسي
العراقي** ، الجزء الاول (بغداد ١٩٢٤) .

قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني
وكانون الاول ١٩٢٥ (بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٢٦)

الجرائد :

الاستقلال
الامل
العالم العربي
العراق
المهد
المفيد
الموصل
نداء الشعب

الكتب :

الحسني ، عبدالرزاق ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، ثلاثة اجزاء (صيدا ،
لبنان ، ١٩٤٨) يحتوى على وثائق مفيدة كثيرة .
الحسني ، عبدالرزاق ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء الاول (صيدا ، لبنان ،
١٩٣٣) يحتوى على وثائق مفيدة كثيرة .

الحسني ، عبدالرزاق ، **العراق في دورى الاحتلال والانتداب** ، الجزء الاول
(صيدا ، لبنان ١٩٣٥) يحتوى على وثائق مفيدة كثيرة .

مسعد ، ب . ط ، **قضية الموصل في مؤتمر لوزان** (بغداد ، ١٣٤٣ هـ) يمثل
وجهات نظر العراق عن قضية الموصل في ادارها الاولى .

المراجع التركية

الوثائق الرسمية :

Ministry of Foreign Affairs, *La Question de Mossoul de la Signature du Traité Armistice de Moudros (30 Octobre, 1918) au 1re Mars, 1925* [Livre Rouge: Red Book] (Constantinople, 1925).

الجرائد :

(مقتبسة من مصادر أخرى)

القدس
القشام
ايلرى
توحيد الفكر
جمهورية
حاکمیتی ملیه
مستقل
وقت
وطن
ینى سیس

انیت لیه انه مدری
لیه اهالک انه مدری
لوحزت دلی ذکرالک
اسالینیه نه مدری

المراجع الاخری

BIBLIOGRAPHY

1. OFFICIAL DOCUMENTS

A. British

Colonial Office, *Report by his Majesty's Government ... to the Council of the League of Nations on the Administration of Iraq, 1920-1926* (London, 1924-1927).

Colonial Office, *Report of the Financial Mission Appointed ... to Enquire into Financial Position and Prospects of the ... Government of Iraq, 1925 Cmd 2438*, (London, 1925).

Colonial Office, *Special Report ... to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931*, (London, 1931).

Foreign Office, *British and Foreign State Papers, Volume CXIV* (London, 1921).

Article defending the Turkish point of view.

Gontaut-Biron, R. de., *La France et la Question de Mossoul*
(Paris, 1923). Expresses a French opinion on the Mosul
question in its early stages.

تصويب

٠١ في صفحة ٣١٦ وفي السطرين التاسع والعاشر جاء التعبير

T. Avec l'Irak:
la Syrie

I. Avec la Syrie

والصواب هو :

٠٢ في صفحة ٢٦٢ حاشية (٦٣) ورد الرقم الروماني
CXCI وصوابه CXCI .

	Page
III. THE REFERENCE OF THE MOSUL PROBLEM TO THE LEAGUE OF NATIONS	40
The Constantinople Conference	41
The Question of the Mandate for Iraq	45
The Setting-up of the Commission of Inquiry	50
The Brussels Line	55
IV. THE COMMISSION OF INQUIRY AND ITS REPORT.	59
The Commission's Visits to London, Ankara and Baghdad	59
The Commission's Investigations in Iraq	62
Methods of Procedure	67
Geographical Arguments	67
Geographical Description of the Disputed Territory.	72
Description of the Frontiers Proposed	74
Geographical, Geological, and Climatic Charac- teristics Connecting the Disputed Territory and the Neighboring Territories	76
The Question of the name "Iraq"	76
Roads and Communications	78
Geographical Conclusions	79
Ethnical Arguments	80
Ethnical Description of the Disputed Terr- itory	80
Figures on Population and Races	81
The Territorial Distribution of the Races	88
Character and Affinities of the Various Races	97
Ethnical Conclusions	101
Historical Arguments	103
Economic Arguments	105
Analysis of the Information Given by the two	

TABLE OF CDNTENTS

RECOMMENDATION LETTER FROM PROFESSOR F.
LEE BENNS TO THE IRAQI MINISTER OF EDUCA-
TION

ACKNOWLEDGEMENTS

TABLE OF CONTENTS (*in Arabic*)

CHAPTER

	Page
1. MODERN IRAQ	1
The British Administration in Iraq 1918-1920	2
The Plebiscite of 1918-1919	3
The Arab Opposition	6
The Post-War Settlement	7
The Sykes-Picot Agreement	7
The San Pemo Agreement	9
The Mandate	10
The Establishment of the Iraqi National Govern- ment.	11
The Treaty of Sevres	12
The Kurds	13
The Assyrians	15
The Provisional Government	18
The Treaty of 1922	20
II. THE LAUSANNE CONFERENCE AND TREATY	23
Kemalist Turkey	24
The First Conference of Lausanne	28
The Second Conference of Lausanne...	36
The Treaty of Lausanne, 1923	38



THE MOSUL PROBLEM
A STUDY IN ANGLO - IRAQI - TURKISH DIPLOMACY
AND PUBLIC OPINION

BY
FADHIL HUSSAIN (PH. D.)
University of Baghdad
Second Edition
Revised and Enlarged.

Being the doctoral thesis submitted to Indiana
University, U.S.A., 1952.

رقم الابداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٣٧٧ لسنة ١٩٧٥

ALL RIGHTS RESERVED
Baghdad, 1967

As'ad Press, Baghdad.